مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

السنة الثانية عشرة - العدد الثالث والعشرون
محـــرم ١٤٤٨هـ - يـوليـــو ٢٠٢٦م
Vol. 12, No. 23, Jul, 2026

اللسانيات العربية

Journal of Arabic Linguistics

مجلة علمية مُحكمة تصدر عن مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
www.ksaa.gov.sa

مجمع الملك سلمان
العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

السنة الثانية عشرة - العدد الثالث والعشرون
محرم ١٤٤٨هـ - يوليو ٢٠٢٦م
Vol. 12, No. 23, Jul 2026

اللسانيات العربية

The Arabic Linguistics Journal

www.ksaa.gov.sa

مجلة علمية مُحكمة تصدر عن مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية

مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

لإسهاماتكم واستفساراتكم، نسعد بتواصلكم من خلال:
البريد الشبكي: arabiclisa@ksaa.gov.sa
المملكة العربية السعودية

www.ksaa.gov.sa

قواعد وأحكام النشر في مجلة اللسانيات العربية

صفة المجلة:

مجلة اللسانيات العربية (ISSN: 1658-9858) مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية بانتظام منذ ١٤٣٦هـ/٢٠١٥م بنسختيها الورقية والإلكترونية، وتتيح النفاذ الحر Open Access إلى البحوث المنشورة فيها، ولا تتقاضى رسومًا على النشر. وتختص بالدراسات والبحوث التي تعنى باللسانيات العربية وفق أحدث نظريات اللسانيات النظرية واللسانيات التطبيقية، ومختلف جوانبهما الإجرائية، على مستوى اللغة وأصواتها، وبنيتها، وتركيبها، ودلالتها، ومعجمها، وبلاغتها، والنص والخطاب والثقافة والمجتمع، وما يخص تعليم اللغات وتعلمها، ودراسة اللهجات، والتخطيط اللغوي، واختبارات اللغة، وقضايا الترجمة، والمدونات اللغوية، والدراسات اللسانية المقارنة، والحوسبة اللغوية. وترحب المجلة بجميع المشاركات التي تأتي ضمن مجال اختصاصها واهتمامها.

اللسانيات العربية
The Arabic Linguistics Journal

بيانات المجلة:

مجلة اللسانيات العربية
مجلة علمية محكمة تصدر عن
مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
الرياض - المملكة العربية السعودية
ردمد النسخة الورقية: ٩٩٥٥-١٦٥٨
ردمد النسخة الإلكتروني: ٩٨٥٨-١٦٥٨

Journal information:

The Arabic Linguistics Journal
A peer-reviewed bi-annual journal issued by
King Salman Global Academy for Arabic Language
Riyadh- Saudi Arabia
ISSN paper version: 1658-9955
ISSN Electronic version: 1658-9858

قواعد وإرشادات النشر

تنشر المجلة البحوث الرصينة ذات الطابع التجديدي، والمراجعات العلمية للكتب. ولغة النشر فيها هي اللغة العربية، مع إمكان النشر باللغتين الإنجليزية والفرنسية، وأي لغة عالمية أخرى إذا رأت هيئة التحرير أهمية ذلك في خدمة اللغة العربية. وتُنشر البحوث فيها بعد أن تخضع لفحص لجنة تحكيم من ذوي الاختصاص، وتبدي رأيها في صلاحيتها للنشر أو عدمها.

وتُرسل البحوث المعدّة للنشر على البريد الإلكتروني للمجلة، بعد التأكد من تدقيقها لغويًا، وتنسيقها، ومطابقتها الكاملة لشروط النشر في المجلة، وهي كالآتي:

- تُرسل المشاركات في ملف بصيغة وورد word على ألا تقل صفحاته عن عشرين صفحة، ولا تزيد عن أربعين صفحة، ويكون ذلك على قالب / نموذج المجلة المعتمد والمتاح على موقعها الإلكتروني.

- يُراعى في البحث المرسَل أن يكون الخط المستخدم في الكتابة: Sakkal Majalla وفي المراجع الأجنبية والمشاركات المكتوبة بغير اللغة العربية : Times New Rom ، حسب المواصفات الآتية:

  - عنوان البحث: غامق (حجم ١٨).
  - العناوين الرئيسة والفرعية: غامق (حجم ١٦).
  - متن النص: عادي (حجم ١٤).
  - الهوامش: عادي (حجم ١٢).
  - المراجع العربية: عادي (حجم ١٤).
  - البحوث المكتوبة بغير اللغة العربية والمراجع الأجنبية: عادي (حجم ١٢) مع تغميق العناوين.

- يُكتب اسم الباحث في وسط أعلى الصفحة، ويثبت إلكترونيًا رقم أوركيد الخاص بالباحث ORCID عبر أيقونته iD، وفي أسفل الصفحة يُكتب اسم المؤسسة العلمية التي ينتمي إليها، والمدينة، والدولة، بخط Sakkal Majalla (حجم ١٢).
- في حالة تعدد المؤلفين، لابد من تحديد المؤلف المراسل في هامش الصفحة الأولى، وذِكْر بريده الإلكتروني.
- يلتزم الباحث بكتابة ملخص للدراسة في حدود ١٥٠ كلمة، باللغتين العربية والانجليزية، وبلغة الدراسة إن كانت بغير العربية مع ترجمة ملخصها إلى اللغة العربية، ويثبت الملخصان مباشرة بعد عنوان البحث.
- ضرورة إلحاق الكلمات المفاتيح Keywords بالملخصين العربي والإنجليزي، ويراعى فيها أن تكون موجزة، ومعبِّرة عن المضمون العام للبحث، ودقيقة في اختيارها، وتكون في حدود خمس كلمات.
- يلتزم الباحث بكتابة تاريخ إرسال البحث للمجلة، متضمنًا اليوم، والشهر، والسنة، وكذلك توثيق معلومات البحث وفق نظام APA في المكان المخصص في القالب.
- يلتزم الباحث بعناصر هيكل البحث، على أن يتضمن بيان أهدافه، وأسئلته، ومنهجيته المستخدمة، وعرض الدراسات السابقة ونقدها، إن تطلبت طبيعة البحث ذلك.
- يكون توثيق المراجع العلمية في متن البحث مشتملا على: لقب المؤلف، وسنة النشر، ورقم الصفحة (وفق طريقة التوثيق العلمي المتبعة في المجلة).
- تُكتب الإحالات العلمية والتعليقات جميعها بعد الخاتمة مباشرة تحت عنوان الهوامش Endnotes، وترتّب آليًا وفق تسلسل ورودها في البحث.
- تُكتب قائمة المراجع العربية وتليها الأجنبية بنظام APA على النحو الموضح في طريقة التوثيق العلمي المتبعة في المجلة.

- يلتزم الباحث / الباحثون بكتابة نبذة تعريفية عنه / عنهم، باللغتين العربية والإنجليزية بعد قائمة المراجع، متضمنة العنوان البريدي، على النحو الموضح في قالب البحث.
- لا يُذكر في أثناء البحث اسم الباحث، أو ما يشير إليه.
- يلتزم الباحث بتعديل البحث في ضوء ملحوظات الفاحصين وفق التقارير المرسلة إليه، وموافاة المجلة بنسخة معدلة في مدة لا تتجاوز ٣٠ يومًا من تاريخ إرسالها إليه.
- تخصص مجلة (اللسانيات العربية) في كل عدد من أعدادها مساحة لمراجعة كتاب Book Review ؛ بهدف مواكبة ما يستجد نشره في تخصص اللسانيات العربية، واللسانيات بشكل عام. وفق الضوابط الآتية:
  - أن يكون الكتاب في تخصص المجلة، ومنشورًا في السنوات الخمس الأخيرة.
  - أن تحتوي كل مراجعة على مدخل (يكون على شكل فقرة paragraph) يُذكر فيه عنوان الكتاب، واسم مؤلفه، ودار النشر التي نشرته، والسنة التي صدر فيها، وعدد صفحاته، وموضوعه الدقيق، ويُختم هذا المدخل بذكر الرقم الدولي المعياري الموحَّد للكتاب ردمك (ISBN).
  - أن تكون المراجعة علميةً موضوعيةً ناقدة للكتاب، وليست مجرد عرض أو كتابة تقرير.
  - ألا يتجاوز عدد صفحات المراجعة ١٠ صفحات.

خطوات النشر في المجلة

- تكون المراسلة موجهة لإدارة تحرير المجلة بالمجمع، على البريد الإلكتروني الخاص بالمجلة: arabiclisa@ksaa.gov.sa
- يخبر أصحاب البحوث الواردة بوصولها إلى المجلة خلال أسبوع من تسلمها.
- لهيئة التحرير صلاحية الاعتذار المبدئي عن البحوث الواردة إن كانت مخالفة لسياسة المجلة في النشر، أو خارج تخصصها واهتمامها، أو لأسباب علمية محددة.

- تعرض نتيجة التحكيم على هيئة التحرير في اللقاء الدوري المخصص للنظر في التقارير العلمية للبحوث، والبتّ في حال تعارض تقارير الفاحصين، ويبلّغ الباحثون بالنتيجة قبولاً أو اعتذارًا، مع إرفاق تقارير الفاحصين.
- بعد وصول البحث المعدّل يُعرض على هيئة التحرير، وفي حال إقرار نشره يُرسل للباحث خطاب الموافقة على النشر، ويُبلَّغ بالوقت المتوقع لنشر بحثه.
- يخبر أصحاب البحوث المقدمة للنشر بقرار لجنة التحكيم بصلاحية نشرها أو عدمه خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ وصولها لإدارة التحرير.

أحكام عامة

- الآراء والمعلومات الواردة في البحوث المنشورة في المجلة تعبّر عن رأي أصحابها، ولا تُمثِّل بالضرورة رأي مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية أو المجلة، ويتحمل مؤلفوها المسؤولية كاملة عن صحة المعلومات والاستنتاجات، ودقتها.
- يراعى في أولويّة النشر في المجلة تاريخ استلام البحث، وتاريخ قرار التحكيم، وتنوع موضوعات المشاركات.
- يخضع ترتيب البحوث في المجلة لاعتبارات فنيّة.
- قرارات هيئة التحرير بشأن البحوث المقدمة إلى المجلة نهائية، وتحتفظ الهيئة بحقها في عدم الإفصاح عن مسوغات قراراتها.
- لا يجوز للباحث طلب عدم نشر بحثه بعد إرساله إلى لجنة التحكيم إلاّ لأسباب تقتنع بها إدارة التحرير، وإذا أصرَّ على طلبه بسحب بحثه، وعدم متابعة إجراءات نشره، فللمجلة - إذا لم تقتنع بأسباب ذلك - مطالبته بدفع النفقات المالية المترتبة على إجراءات التحكيم.

محتويات العدد

كلمة التحرير

تواصل مجلة *اللسانيات العربية*، في مسيرتها العلمية، ترسيخ حضورها بوصفها منبرًا أكاديميًّا يُعنى بالدراسات اللسانية الرصينة، ويحرص على استيعاب التحولات المنهجية والمعرفية التي يشهدها الدرس اللغوي العربي المعاصر. ويسرّ هيئة التحرير أن تضع بين أيدي القرّاء والباحثين العدد الثالث والعشرين من المجلة، وهو عدد يواصل هذا التوجّه العلمي، ويعكس تنوّعًا ملحوظًا في الموضوعات والمقاربات، بما يعزّز مكانة المجلة فضاءً للحوار اللساني الجادّ، ومنصّةً للبحوث التي تجمع بين الأصالة العلمية والانفتاح المنهجي، وتستجيب للأسئلة البحثية التي تفرضها التحولات المتسارعة في مجالات اللغة والتواصل وتحليل الخطاب.

وقد استقبلت المجلة خلال التحضير لهذا العدد ثلاثةً وعشرين بحثًا علميًّا، خضعت جميعها لتحكيم علمي دقيق وفق المعايير الأكاديمية المعتمدة في المجلة، وانتهت عملية التحكيم إلى قبول سبعة أبحاث للنشر، والاعتذار لستة عشر باحثًا، بنسبة قبول بلغت ٣٠،٤٪، في حين بلغت نسبة الأبحاث غير المقبولة ٦، ٦٩٪. وتعكس هذه الأرقام حرص المجلة على المحافظة على مستوى علمي رفيع، والتزامها الصارم بانتقاء الأبحاث التي تضيف قيمة معرفية حقيقية إلى حقل الدراسات اللسانية العربية، بما يسهم في تعزيز جودة النشر العلمي وترسيخ معايير البحث الأكاديمي الرصين.

ويكشف هذا العدد عن استمرار الحراك العلمي في مجالات اللسانيات الحديثة، إذ تنوّعت موضوعاته بين اللسانيات العرفانية، والدراسات التداولية، والنحو الوظيفي، والتحليل الدلالي، والدرس التركيبي، واللغة والثقافة، فضلًا عن مراجعات الكتب اللسانية الحديثة. كما يجمع العدد بين مقاربات نظرية وأخرى

تطبيقية، الأمر الذي يمنحه ثراءً معرفيًّا يعكس تنوّع اهتمامات الباحثين واتساع آفاق البحث اللساني العربي المعاصر، ويؤكد تزايد العناية بالمقاربات البينية التي تصل الدراسات اللسانية بحقول معرفية وثقافية متعددة.

ويفتتح العدد بدراسة بعنوان *الطوبوغرافيا القضائية في العربية: تحليل معرفي- دلالي للترميز المكاني لمسرح الجريمة في أحكام القتل*، للدكتور بندر بن سبيل الشمري، وهي دراسة تنتمي إلى حقل اللسانيات العرفانية، وتتناول تمثيلات المكان في الخطاب القضائي وتحليلها دلاليًّا ومعرفيًّا، بما يكشف عن أثر البنية اللغوية في تشكيل التصورات الذهنية المرتبطة بالحيّز المكاني في السياق القضائي.

أما الدراسة الثانية، فجاءت بعنوان وظيفة *البؤرة وتشكيل القوة الإنجازية للاستفهام: مقاربة في ضوء نظرية النحو الوظيفي*، للدكتور حافظ معاشي وآخرين، وتبحث في العلاقة بين البنية المعلوماتية والقوة الإنجازية للاستفهام ضمن إطار النحو الوظيفي، مستثمرةً مفاهيم التداولية الحديثة في تحليل الوظائف التواصلية للخطاب.

وفي محور الدراسات التداولية والصرفية، يشتمل العدد على بحث بعنوان *أثر السياق التداولي في توجيه الحكم الصرفي عند الرضيّ والسماوي*، للدكتور علي أحمد شرف الدين، ويتناول أثر السياق التداولي في توجيه الحكم الصرفي عند رضيّ الدين الأستراباذي ومحمد بن صالح السماوي، بما يبرز تفاعل الدرس الصرفي التراثي مع مقتضيات الاستعمال والسياق.

كما يتضمن العدد دراسة بعنوان *ضوابط القصد اللغوي وتجلياته الوظيفية: رؤية تحليلية في ضوء نظرية التواصل*، للدكتورة مها الشطناوي، وهي دراسة تلامس أحد المفاهيم المركزية في التداوليات وفلسفة اللغة، من خلال بحث العلاقة بين المقاصد اللغوية وآليات إنتاج المعنى وتأويله في ضوء تصورات النظرية التواصلية الحديثة.

وتليها، في محور الدرس التركيبي، دراسة الدكتور لحسن عبود الموسومة بـ *الاتصال التركيبي بين الصلة الحرة والاستفهام: مقاربة أدنوية*، وهي دراسة تعالج إشكالًا تركيبيًّا دقيقًا في ضوء النظرية التوليدية، وتكشف عن إمكانات المقاربة الأدنوية في تفسير العلاقات التركيبية وتحليلها.

ويضمّ العدد كذلك دراسة للدكتورة نادية العمري بعنوان *مفردات الألوان العربية ودلالاتها: دراسة في اللغة والثقافة*، وهي دراسة تستكشف البعد الثقافي والدلالي لمفردات الألوان في العربية وصلتها بالتصورات الثقافية والاجتماعية، وتبرز تفاعل اللغة مع البنى الرمزية والثقافية في المجتمع العربي.

ويُختتم العدد بمراجعة علمية لكتاب *هل اللغة العربية أفضل اللغات: محاولة لبناء معيار للتفاضل*، للدكتور خالد بن سعيد القعيب (٢٠٢٤)، قدّمها الدكتور لؤي بدران، وتناقش المراجعة القضايا الفكرية والمنهجية التي يطرحها الكتاب في سياق الجدل المتصل بالمفاضلة بين اللغات ومعايير الحكم عليها، وما يثيره من أسئلة تتصل بالعلاقة بين اللغة والهوية والمعايير العلمية في تقييم اللغات.

ولا يفوتني، في هذا المقام، أن أتقدّم بخالص الشكر والتقدير لأعضاء هيئة التحرير على جهودهم المتواصلة في التحضير لهذا العدد ومتابعة أعماله العلمية والتحريرية، كما أعبّر عن بالغ امتناني للمحكّمين الأفاضل الذين أسهموا بخبراتهم العلمية في تقويم البحوث وتحسين جودتها. والشكر موصول للباحثين والباحثات الذين وضعوا ثقتهم في المجلة، وأسهموا بأبحاثهم في إثراء هذا العدد، وكذلك لكل من شارك في أعمال التنسيق والإخراج والمتابعة الإدارية، إيمانًا منهم بأهمية دعم البحث العلمي وخدمة الدراسات اللسانية العربية.

وإذ نقدّم هذا العدد الجديد إلى القرّاء والمهتمين بالدراسات اللسانية، فإن مجلة *اللسانيات العربية* تؤكد استمرارها في دعم البحث العلمي الجادّ، والانفتاح على الاتجاهات اللسانية الحديثة، وتشجيع الدراسات التي تسهم في تطوير المعرفة اللغوية العربية وتعميق حضورها في المشهد الأكاديمي المعاصر. كما تتطلع المجلة إلى تعزيز حضورها العلمي عربيًّا ودوليًّا، وتوسيع دائرة التفاعل المعرفي بين الباحثين في مختلف التخصصات اللسانية. ونأمل أن يجد الباحثون في هذا العدد إضافة علمية نافعة، تسهم في إثراء النقاش اللساني العربي وتوسيع آفاقه.

رئيس هيئة التحرير

أ.د. ناصر بن عبد الله الغالي

اللسانيات العربية
The Arabic Linguistics Journal

The Arabic Linguistics Journal, Vol. 12, No. 23; 2026
ISSN: 1658-9955 E-ISSN: 1658-9858

مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

مجلة اللسانيات العربية، م ١٢، ع ٢٣؛ ١٤٤٨هـ
ردمد (ورقي): ٩٩٥٥-١٦٥٨ ردمد (رقمي): ٩٨٥٨-١٦٥٨

arabiclisa@ksaa.gov.sa

الطوبوغرافيا القضائية لمسرح الجريمة في أحكام القتل: دراسة عرفانية–دلالية للتمثيل المكاني في القضاء السعودي

Judicial Topography of the Crime Scene in Homicide Rulings: A Cognitive–Semiotic Study of Spatial Representation in Saudi Jurisprudence

المعرف الرقمي: https://doi.org/10.60161/1482-000-023-001

بندر سبيّل الشمَّري
قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة حائل، حائل، المملكة العربية السعودية

توثيق البحث APA Citation

الشمري، بندر سبيّل. (٢٠٢٦). الطوبوغرافيا القضائية لمسرح الجريمة في أحكام القتل: دراسة عرفانية- دلالية للتمثيل المكاني في القضاء السعودي. *مجلة اللسانيات العربية*، ٢٣، ١٢-٣٩.

استقبِل في: ١٤٤٧/٠٧/١٥ - رُوجع في: ١٤٤٧/١١/١٢ - قُبل في: ١٤٤٧/١١/١٢ - نُشر في: ١٤٤٨/٠١/١٦
Received on: 04-01-2026 / Revised on: 29-04-2026 / Accepted on: 29-04-2026 / Published on: 01-07-2026

الملخص

ينطلق هذا البحث من مفهوم الطوبوغرافيا القضائية بوصفه مدخلًا تحليليًّا يدرس كيفية تمثيل المكان في الخطاب القانوني، ويركّز على قضايا القتل في القضاء السعودي، مبيّنًا أن الوصف المكاني لا يقتصر على تحديد موقع الحدث، بل يسهم في توصيف القصد الجنائي وترجيح السيناريوهات القانونية.

يعتمد البحث منهجًا وصفيًّا تحليليًّا ذا بعد عرفاني، ويحلل عيّنة مكوّنة من أربع قضايا جنائية (قتل عمد، شبه عمد، قتل خطأ، شروع بالقتل) ١٤٣٦ عن وزارة العدل في المملكة العربية السعودية عامَ 1436هـ، وتبيّن النتائج أن العناصر المكانية تتحول داخل الخطاب القضائي إلى أدوات حجاجية تُسهم في تعزيز الاستنتاجات المتعلقة بوقائع الجريمة أو إضعافها.

الكلمات المفتاحيّة: الخطاب القضائي، اللسانيات الجنائية، الاستدلال المكاني، الطوبوغرافيا اللغوية، القصد الجنائي، الأدلة الجنائية، القناعة القضائية، الخطاب القانوني، مسرح الجريمة.

Abstract

The present study is grounded in the concept of "judicial topography" as an analytical framework for examining how space is represented within legal discourse. Focusing specifically on homicide cases within the Saudi judicial system, the study demonstrates that spatial description extends beyond merely identifying the location of an event; rather, it contributes to characterizing criminal intent and weighing the plausibility of various legal scenarios.

Employing a descriptive-analytical methodology with a cognitive dimension, it analyzes a sample of four criminal cases (intentional homicide, quasi-intentional homicide, accidental homicide, and attempted homicide). These cases were adjudicated by the Ministry of Justice in Saudi Arabia during the year 1436 AH. The findings reveal that, within judicial discourse, spatial elements transform into argumentative tools that serve to either reinforce or undermine the inferences drawn regarding the facts of a crime.

Keywords: *Judicial Discourse, Forensic Linguistics, Spatial Reasoning, Linguistic Topography, Criminal Intent, Forensic Evidence, Judicial Conviction, Legal Discourse, Crime Scene.*

1- مقدمة:

تُعدّ الطوبوغرافيا القضائية أحد المداخل التحليلية الحديثة التي أسهمت في الكشف عن كيفية تمثيل المكان داخل الخطاب القانوني، لا سيما في نصوص الأحكام الجنائية، وقد أبرزت هذه المقاربة أن عناصر المكان من (اتجاه ومسار وقياس وأثر) تؤدي دورًا بنيويًّا في بناء الاستدلال القضائي، وفي تنظيم الوقائع وربطها بعلاقات سببية واستنتاجية تسهم في تشكيل القناعة القضائية.

ويُظهر التأمل في نصوص الأحكام، خاصة في قضايا القتل، أن التوصيف المكاني لا يقتصر على الإجابة عن سؤال: (أين وقع الحدث)، بل يمتد ليُسهم في توصيف القصد الجنائي، وتحديد درجة المسؤولية، وترجيح سيناريوهات على أخرى. ومع ذلك، ظلّ هذا البعد في الغالب ضمنيًّا في الدراسات الجنائية، ولم يُتناول في إطار تحليل لساني عرفاني يكشف آلياته وحدوده الاستدلالية.

ويُقصد بالمقاربة الدلالية-العرفانية في هذا السياق تحليل الكيفية التي تُبنى بها المعاني المكانية داخل الذهن انطلاقًا من اللغة، وذلك في ضوء مفاهيم اللسانيات العرفانية (Linguistics Cognitive) التي تنظر إلى المعنى بوصفه ناتجًا عن تفاعل بين البنية اللغوية والخبرة الإدراكية، حيث تُفهم العناصر المكانية (كالجهة والمسار والموضع) بوصفها تمثيلات ذهنية تُسهم في تنظيم الوقائع وتوجيه الاستدلال. ويتيح تحليل الخطاب القضائي من هذا المنظور الكشف عن الآليات التي يتحول بها الوصف المكاني إلى أداة حجاجية تؤثر في بناء الحكم.

وانطلاقًا من هذه الفجوة يهدف هذا البحث إلى مقاربة الطوبوغرافيا القضائية من منظور دلالي وعرفاني، من خلال تحليل عينة تضمّ أربع قضايا قتل، مستمدة من مجموعة الأحكام القضائية الصادرة عن وزارة العدل في المملكة العربية السعودية (١٤٣٦هـ)، ويسعى البحث إلى رصد الكيفية التي تتحول بها العناصر المكانية إلى أدوات حجاجية تُسهم في تعزيز استنتاجات القصد والمسؤولية الجنائية أو إضعافها، بما يبرز دور المكان بوصفه مكوّنًا فاعلًا في إنتاج المعنى القانوني وتوجيه مسار الحكم.

2- أسئلة البحث:

السؤال الرئيس: كيف يُسهم التمثيل الطوبوغرافي للمكان في نصوص الأحكام القضائية السعودية في بناء الاستدلال القضائي لقضايا القتل، وفي توجيه توصيف القصد الجنائي؟ وأما الأسئلة الفرعية فهي:

- كيف تتحول العناصر الطوبوغرافية المكانية في نصوص أحكام القتل من أوصاف إجرائية إلى مكونات حجاجية فاعلة في بناء الحكم القضائي؟

- ما أثر تفاعل الاستدلال المكاني (Spatial Reasoning) مع الأدلة المادية، حضورًا وغيابًا، في قوة بناء القناعة القضائية؟
- كيف يُعيد الخطاب القضائي، عبر التمثيل اللغوي للمكان، تنظيم وقائع الجريمة وتحويلها إلى خريطة مكانية موجِّهة للاستدلال القضائي؟
- إلى أي مدى يُسهم التمثيل الطوبوغرافي للمكان في توجيه توصيف القصد الجنائي؟
- إلى أي مدى يُسهم التمثيل الطوبوغرافي للمكان في التمييز بين أنماط القتل في الأحكام القضائية؟

وتتمحور أهداف البحث حول:

- تحليل كيفية توظيف العناصر الطوبوغرافية المكانية في نصوص الأحكام القضائية السعودية. والكشف عن الوظيفة الحجاجية للوصف المكاني في بناء الاستدلال القضائي.
- بيان أثر الإطارات العرفانية (Cognitive Frames) ومخططات الصور في توجيه توصيف القصد الجنائي.
- واختبار قدرة التحليل اللساني العرفاني على تفسير الفروق في مسار الأحكام القضائية.

3- أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في الآتي:

- دعم عمل القضاة والنيابة العامة في تقييم الأدلة، وتبيان مدى أهمية التأكد من الوصف في تغيير مسار القضية.
- إيجاد أرضية علمية لاعتماد التحليل الطوبوغرافي ضمن مجالات القانون الجنائي.
- وتوجيه اهتمام الباحثين نحو الطوبوغرافيا الجنائية، وبيان أهمية وجودها كمادة مستقلة في كليات الشرطة والقانون.

4- الدراسات السابقة

من أهم الدراسات السابقة ذات العلاقة بهذا البحث ما يلي:

1. A Topological Representation of the Criminal Event. Verma, Arvind & Lodha, S. K.

تحاول هذه الورقة البحثية تقديم إطار نظري للتعامل مع الأبعاد المتعددة لظاهرة الجريمة المعقدة، وهذه الأبعاد هي: المكان، والزمان، والقانون، والجاني، والضحية أو الهدف، وتطرح، باستخدام مفهوم الفضاءات المِتْرية، مفهومَ المسافة والطوبولوجيا في فضاء الأحداث الإجرامية، وهي تقنية رياضية تسمح بدراسة الأحداث المتجمعة في آن واحد في المكان والزمان والقانون والأبعاد الأخرى، وتقدم إطارًا موحدًا لتحليل الأحداث الإجرامية (Verma, 2002).

.2 Topography of Crime, Felson, Marcus

تناولت هذه المقالة بعض التحديات التي تواجه طوبوغرافيا الجريمة، وناقشت بعض الجوانب التي تعالجها، ووضحت كيف يمكن أن تُثري طوبوغرافيا الجريمة علم الجريمة البيئية من خلال المساعدة في وصف المناظر الطبيعية والحضرية وتأثيرها في الأنشطة الإجرامية، وناقشت سبب تطور تضاريس الجريمة، وبيّنت أن المجرمين أنفسهم يعيشون ويتصرفون على مستوى دقيق. والغاية من وصف تضاريس الجريمة هي تحديد لحظة الجريمة ومكانها المثاليين من منظور الجاني للجريمة. وفي هذه العملية يستطيع المتخصصون تحديد التفاصيل الدقيقة التي تخفف من مخاطر الجريمة، وتعلّم كيفية التعامل مع بعض هذه التفاصيل (Felson, 2002).

.3 Linguistic spatial classifications of event domains in narratives of crime, Howald

يسلط هذا البحث الضوء على سردية الأحداث الإجرامية، فيفترض أن السرديات الجنائية موادّ غنية بالمعلومات حول الجريمة، ويبيّن أنّ المعطيات المكانية تتغيّر نوعيًّا تبعًا لأنواع الأحداث السردية التي يقدّمها رجال التحقيق. وباعتماد التحليل السردي للجرائم، يثبت البحث أن اللغة المكانية ليست مجرد وصف إضافي لموقع الجريمة، بل هي تحمل وظيفة تنظيمية عميقة داخل السرد، يمكن من خلالها التنبُّؤ بدقة عالية قد تصل إلى ٩٠٪ بمراحل ما قبل الجريمة وأثناء الجريمة وما بعدها، وتصل الدراسة إلى نتيجة هي أن المكان يتحوّل من مكان وصفي إلى مكوّن بنيوي دال (Howald, 2010).

.4 Crime Scene as a Source of Information in the Process of Profiling the Unknown Perpetrator of Homicide, Kagan.

تتناول هذه الدراسة مسرح الجريمة بوصفه مصدرًا قيّمًا للمعلومات حول أساليب ارتكاب جرائم القتل ودوافعها وخصائص مرتكبيها، إذ سعى الباحث إلى عرض مفاهيم متنوعة حول إدراك مسرح الجريمة في عملية التنميط الجنائي، بالإضافة إلى تحديد العناصر الأساسية لسلوك مرتكب جريمة القتل، والناتجة عن طريقة ارتكاب الجريمة، والتي يمكن استنباطها من مسرح الجريمة. كما تُقدم الدراسة الافتراضات الأساسية المتعلقة ببناء ملفات تعريف جنائية لمرتكبي جرائم القتل المجهولين، مع التركيز بشكل خاص على المفهوم الثنائي للتقسيم إلى مرتكبي جرائم منظمين وغير منظمين، وإمكانية استخلاص استنتاجات أخرى بشأن الخصائص النفسية والجسدية لمرتكبي جرائم القتل. وهي ذات أهمية خاصة بالنسبة إلى رجال القانون (Kagan, 2020).

وتتمثل الإضافة العلمية للدراسة الحالية في أنها تقدم مقاربة لسانية عرفانية تطبيقية للطوبوغرافيا القضائية في الأحكام الجنائية العربية، وتتميز عن الدراسات السابقة بكونها تنطلق من مدونة قضائية سعودية حقيقية، إذ تتناول التمثيل الطوبوغرافي للمكان بوصفه بنية عرفانية-حجاجية فاعلة، تسهم في بناء الاستدلال القضائي، وتوجيه القناعة القضائية، والمشاركة في توصيف القصد الجنائي داخل الخطاب القضائي المكتوب. وتختلف هذه الدراسة عن البحوث التي عالجت مسرح الجريمة باعتباره معطًى ماديًّا يُستثمر في التنميط الجنائي أو بناء الملفات النفسية لمرتكبي الجرائم؛ إذ لا تنشغل بالمكان في ذاته ولا بخصائصه الفيزيائية المباشرة، إنما تركز على تمثيله اللغوي داخل نص الحكم القضائي، وكيفية إعادة تنظيم وقائع الجريمة عبر اللغة وتحويل المعطيات المكانية إلى عناصر حجاجية موجّهة للاستدلال القانوني، وتعتمد الدراسة مقاربة لسانية عرفانية تطبيقية توظف الإطار الدلالي ومخططات الصور والسرد القضائي، وتطبّقها على قضايا سعودية حقيقية، مبرزة دور التفاعل بين اللغة والمكان والدليل في اختلاف المسارات القضائية، وهو ما لم تتناوله الدراسات السابقة بصورة متكاملة.

1-4 مفهوم الطوبوغرافيا القضائية:

الطوبوغرافيا القضائية (Judicial Topography) "هي الطريقة التي يتم من خلالها رسم خريطة مكانية للجريمة أو الوقائع الملازمة لها ضمن الخطاب القضائي. ويتم ذلك من خلال توظيف الوصف المكاني لإجراءات التحقيق والمحاكمة". (Felson, 2002, p. 84) من خلال توظيف الوصف المكاني لإجراءات التحقيق والمحاكمة، ويرتبط هذا المفهوم بالتحليل اللغوي للخطاب القضائي (اللسانيات الجنائية)؛ وهو علمٌ ناشئٌ يربط بين اللغة والقانون وعلم الجريمة؛ ففي ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، أصبحت اللسانيات الجنائية علمًا خاصًّا له ضوابطه الخاصة، إذ يتمّثل دوره في تقديم النظريات اللغوية التي تمكّن من فكّ شفرات الجرائم وإمداد القضاء بالقرائن التي تُفضي إلى إدانة المتهم أو تبرئته، وبهذه الطريقة تعمل اللسانيات القضائية على بناء النماذج الذهنية (الأطر العرفانية) التي تساعد في إعادة تركيب المشهد الجنائي (Clausner & Croft, 1999, p. 3).

وقد نصّت النظرية العرفانية على أن المعاني تُبنى ضمن إطارات عرفانية (Conceptual Frames) وشبكات مفاهيمية تحيط بها (مفاهيم رئيسية، أحداث، خبرات مَرْضية)، ويرى كل من Clausner وCroft أنّ مخططات الصور عبارة عن هياكل مفاهيمية أساسية تتكرر باستمرار، تُشكّل فرعًا خاصًّا ضمن الأطر العرفانية (العامري، ٢٠٢٠، ص. ٣٦٥)، وهي طريقة العقل في رسم المشهد داخليًّا باستخدام اللغة، ونستطيع القول: إن وثائق التحقيق والخطابات القضائية تعتمد أنماطًا محددة في الخطاب أو في التجسيد المكاني والزماني للحادثة (العامري، عبد العالي، ٢٠٢٠، ص. ٣٦٦). فمخطط المسار (Path)، على سبيل المثال لا الحصر، يمثّل الحركة نحو هدف ما، ويعبّر

مخطط الحاوية (Container) عن كون الحدث داخل إطار مكاني معيّن؛ فمثلًا عندما يُذكر في محضر الشرطة أن المتهم دخل من الباب الغربي، فإن ذلك يستدعي ضمنيًّا إطار المسار (وجود نقطة بداية واتجاه)، أو إطار الداخل أو الخارج (غاليم، ١٩٩٩، ص.٤٣).

لهذا السبب، ينبع الإطار النظري لطوبوغرافيا الجريمة من دمج مفهومَيْ الذاكرة المكانية وإعادة الإعمار الذهني للحدث، إذ تنطلق التحليلات من عدّة فرضيات أهمها: أنّ اللغة تعكس تجربة جسدية في الفضاء، الأمر الذي يمكّن المتخصصين في المجال الجنائي من تصوّر الموقع المادي للجريمة. ويشرح كلنسر وكروفت أن كل تصور مفاهيمي يعتمد نموذجًا إدراكيًّا مثاليًّا يضمّ البُنى المفاهيمية والمكانية للحدث (Clausner & Croft, 1999, p. 3).

وتتقاطع هذه المفاهيم مع أفكار Fillmore حول الأطر العرفانية كما في نظريته التي ترى أن لكل وضع مفاهيمي إطارا عرفانيًّا غنيًّا بالمفردات والعلاقات، وتبقي هذه الأطر، سواء كانت عن مكانٍ أو فعلٍ أو دورٍ اجتماعي، أساسًا لتفسير البُنى الدلالية في النصوص القضائية، بما في ذلك ما يتعلق بتمثيل المكان (Fillmore & Baker, 2001, p. 3-4).

وقد أكدت الدراسات أن تحليل المكان في السياقات الجنائية يقوم على الجمع بين المعطيات اللغوية والحسية، فاللافت أنّ الأعمال اللغوية التطبيقية تشترك مع العلوم الشرعية في سعيها الدائم لفك الشيفرات اللغوية للوقائع الجنائية، حيث تزوّد رجال القانون بالأطر المفاهيمية الضرورية لاستنباط الحقائق المخفية بين السطور، ومن ثَمَّ تُبرز أهمية الإطار العرفانية للطوبوغرافيا القضائية كدعامة لفهم كيفية تَولُّد السرد المكاني في أحكام القضاء وتقرير الخبرات الجنائية (ابن عروس، ٢٠٠٧).

2-4 المكان في الخطاب القضائي:

يتوزّع تقديم المكان في الخطاب القضائي بين حجاجيّ ووصفيّ؛ ففي المرحلة الأولى يتمّ الوصف الإجرائي لموقع الجريمة والوقائع المتعلقة بها؛ إذ يُفتتح تقرير المحكمة بذكر الإطار المكاني للجلسة مثلا: (تمت المحاكمة في المجلس القضائي بالبليدة في قاعة شاسعة جدًّا جميلة المظهر). وتوضيح تفاصيل مثل موقع المحكمة (المجلس القضائي بالبليدة) وشكل القاعة، ليس حشوًا بل هو توثيق للظروف المكانية التي جرت فيها المناقشة (الأحمد، ٢٠٢٤). وكذلك توضح بيانات الجلسة الجوانب المكانية والزمانية، فالمحضر القضائي يسجِّل الزمان (اليوم والتاريخ)، والمكان (اسم المدينة أو العنوان) والمحيط العام للجريمة.

ومع ذلك لا يكتفي الخطاب القضائي بالوصف المجرد، بل ينتقل إلى البنية الدلالية والحجاجية التي تصوغ من الوصف أحكامًا وشهادات قانونية، فمثلًا حين يذكر المحضر الشرطي أن المشرّعين عَثَروا على سلاح أبيض في مكان ما؛ فإن ذلك مدخل لاستنتاجات لاحقة. ويبيّن نص

مجمع الملك سلمان
العالمي للغة العربية

صحيفة المدعي العام أن الطعن العنيف على مستوى الجهاز البولي عبارة عن حجة جاهزة قدّمها ملف الطب الشرعي مزوّدة بصور فوتوغرافية تُبيّن شكل الطعن وحجمه ومكانه (العوا، ٢٠٠٦، ص.٩٩).

ويعني هذا أن الاكتشاف الموصوف (سلاح أبيض في عين المكان) يصبح جزءا من برهان جنائي جاهز، حيث تتحوّل الأدلّة المكانية والمادّيّة إلى ركيزة في الحجاج القانوني، فالربط بين موقع السلاح ونمط الإصابة يُسهم في تشكيل قضية سردية تبرهن على ارتكاب المتهم للجريمة.
أما على المستوى العملي، فيعمل القضاء والنيابات على بناء خريطة نصّية للمكان ضمن لوائحهم وتنظيرهم الحجاجي، ففضلًا عن الإبلاغ عن مكان العثور على الجثة أو السلاح، تسجل العبارة (ذهبا إلى باب المغدور وعادا الساعة الخامسة)، على سبيل المثال، نقل السرد المكاني. فالتراكيب اللغوية تتكرر في الوثائق كإشارات مكانية، وتؤسس هذه العبارات لبنية بحثية يمكن وصفها بأنها بنية الحدث الحركي أو الخطة السردية للمكان، حيث ترتبط كل معلومة مكانية بالخطوات الزمنية والمشاركين (يعقوبي، ٢٠٢٢)، وبهذا يُصبح الخطاب القضائي جسمًا تركيبيًّا يوازن بين النقل الواقعي للمكان والوصف الحجاجي، فوصف المكان الإجرائي يزوده بالمشاهد الآنية، في حين تربطها البنية الدلالية والحجاجية بالنتائج القانونية. وقد لاحظ الباحثون أن الخطاب العدلي يتعامل مع المكان على أنه جزء من السياق الشامل للقضية، ويُستفاد منه في تبيان الأحداث والربط بينها، ونتيجة ذلك أن الوصف المكاني لا يقتصر على التفاصيل البصرية بل يندمج في خيوط الحجة التي تقدم أمام المحكمة (يعقوبي، ٢٠٢٢، ص.٢٨).

3-4 دور الإطارات العرفانية ومخططات الصور وبنية الحدث الحركي في تمثيل المكان القضائي:

تقوم تمثيلات المكان في الخطاب القضائي على بنى عرفانية عامة في علم اللغة العرفاني، فالإطار العرفاني لمسرح المحكمة يتكون من عناصر مترابطة تتشكل من التجربة والخبرة، فالقاضي والمتهم والشهود والمكان هم عناصر للإطار العرفاني لمسرح المحكمة، وخلال عرض السرد الجنائي يستدعي النص هذا الإطار، الأمر الذي يتُيح فهمًا أوضح للعلاقات المكانية، إذ تلتزم كل شخصية بمكانها الإداري، كأنْ يكون المتهم جالسا أمام القاضي، مثلا، والقاضي العام يتوسط القاضييْن المساعديْن، والمدعي العام يقف على منصة الادعاء (الشمريّ، ٢٠٢٥). أما مخططات الصور (Image Schemas)، فقد وصفها Croft وClausner بأنها هياكل أساسية مجردة تظهر في إدراكاتنا للعالم؛ فهي ليست صورًا بصرية محددة بل أنماطا تجريدية مثل مفهوم المسار (PATH)، أو المحتوى (CONTAINER) (Clausner & Croft, 1999).

وخلال سرد كيفية انتقال الجاني من موقع إلى آخر، يُفترض ضمنيًّا مخطط المسار من نقطة الانطلاق، وهي النقطة (أ) أو المصدر، والنقطة (ب) أو الهدف؛ كما أن اتجاه الحركة ومدتها أيضا

من الأمور التي تتدخل في السرد الجنائي. كما في العبارة: (دخل المتهم السيارة ثم انطلق إلى حيّ آخر). وكذلك يمكن استحضار مخطط الحاوية لوصف موقع الجريمة داخل غرفة في فندق أو في مبنى، كأن نقول: (وجدنا الضحية ممددة في غرفة النوم في أوتيل)، وأيضًا تؤدي بنية الحدث الحركي دورًا مهمًّا في تصوير تسلسل الوقائع، فالأحداث الجنائية عادةً تتضمن تغييرًا في الحالة أو الموقع، فقولنا: (المتهم تحرّك نحو الضحية وسدد له عدّة طعنات متتالية)، مثلًا، يختلف بالضرورة عن قولنا: (المتهم تحرك نحو الضحية وسدد طعنته)، لأن النصّ القضائي الأول يعبّر عن تكرار عملية الطعن أكثر من مرة، وهذا بالضرورة يؤدي إلى أن قرار القتل قد اتُّخذَ من قبل، وهناك نية مبيَّتة بالقتل؛ وأما النص القضائي الثاني، فيدل على نية حاضرة لكنها ليست بالضرورة نية مبيَّتة. وتؤثر هذه التفاصيل في سير القضية وفي القرار النهائي الذي سيتخذه القاضي (القريشي، ٢٠١٨). فعلى سبيل المثال لا الحصر، يرد في سجلات التحقيق عامّةً أن الشخص توّجه غربا إلى نقطة التفتيش، ثم عاد شمالًا إلى مكان الحادث، فنلاحظ هنا تحقق مسارين معًا، أوّلُهما هو المسار الحضوري (الانتقال خارج مسرح الجريمة)، والثاني مسار الرجوع (العودة)، الأمر الذي يتيح للقاضي أو المحامي بناءَ نموذج تخيلي للحادثة في موقع الجريمة.

ومن الواضح أن الإطار العرفاني السائد الذي يُشكّل قاعدة لتصوّر مجريات الواقعة يتفاعل مع معطيات الخطاب، الذي توجّهه الإطارات والمخططات بالضرورة إلى ملامح المكان ومساحته وموقعه والحركة داخله، وتوفر أساسا موحدا لفهمها مهما اختلف شكل النص، ولهذا تُصبح أمكنة الجريمة عوامل لها وزنها الدلالي في هندسة الْحجج، فهي التي تُحدد المشهد الرئيس الذي تُبنى عليه قصة الجريمة، وتوفر ترتيبًا معنويًّا لوقائعها عبر هذه الأطر العرفانية والمخططات المكانية (Clausner & Croft, 1999).

4-4 المقاربات اللسانية والجنائية لتفسير السرد المكاني:

السرد القضائي وبناء الخريطة النصية للمكان:

السرد القضائي هو عملية لغوية للإجراءات التي تحدث سواء في المحاكم أو في تحقيقات الشرطة، ويقوم على التوثيق التفصيلي، وله صبغة رسمية لأنه يكون عبر تقارير موثقة ومخاطبات رسمية قائمة على اللغة (العصيمي، ٢٠٢٠، ص.٢٠)، ويتمّ استخدام الإشارة المكانية (deixis) بشكل واضح، إذ تُذكر العناصر المكانية بتسمياتها القانونية وعلاقتها بالقضية، مثل أسماء الشوارع، وعناوين المنشآت، والمواقع المجاورة، وبهذا تكون كل معلومة مكانية مدخلًا مهمًّا لتحجيم إطار الحادث في الرواية القضائية (Stern, 2018)، والتبئير (focalization) وهو مصطلح قدمه جيرار جنيت، وعدَّه بديلا عن مصطلح المنظور، وقريبا منه إلى حد كبير، ويميز جنيت بين ثلاثة أنواع للتبئير وهو: العاديّ، والخارجي، والداخلي. والتبئير العادي أو الصفري برأي جنيت هو مقابل للراوي الذي يعلم أكثر مما تعلمه الشخصيات؛ وأما التبئير الداخلي، فيتمثل في أن الراوي يُقدم ما تعرفه الشخصية

عن نفسها أو ما تعرفه الشخصية عن نفسها دون زيادة؛ في حين يُقصَد بالتبئير الخارجي أن الراوي يُقدم أقلّ مما تعرفه الشخصيات، ويُسمى الرؤية من الخارج أو السرد الموضوعي. وبذلك يصبح التبئير من أهم أدوات تحليل النصوص السردية لأنه يحدد مستوى المعرفة السردية التي يملكها الراوي مقارنة بالشخصيات، وهو أداة تحليلية مركزية لفهم العلاقة بين الراوي والشخصيات والمعلومات السردية، بدلًا من الاكتفاء بالمفهوم التقليدي العام، وهو أنها وجهة نظر (Genette, 1980, p. 1). ويكون المنظور السردي الخارجي عادةً محايدًا في الأعمال القضائية، فالمحامي أو ضابط الأمن يقدمان سردًا موضوعيًا للأحداث دون التقمص الداخلي للشخصيات؛ ولكن من الممكن أن يظهر التبئير الداخلي ضمن شهادة شاهد، إذ يَنقل حكيه للمكان من وجهة نظره الشخصية (Genette, 1980, pp. 165-166)، فالأسلوب السردي القانوني الرسمي يُركز على الحقائق المثبتة في أثناء عملية التحقيق أو الاستجواب، ويعطي الأسبقية لجانب الأعداء كموجّه للتعابير المكانية.

وتساعد هذه العناصر على بناء خريطة نصّيّة للمكان، فكل حدث على سبيل المثال يُسجل مع رمز المشاركين ومكانهم، كأن يقول القاضي، مثلا: (استطاع الجاني (أ) أن يتسلل عبر الباب الخلفي للمنزل)، فيستخدم الحروف أو الأرقام للإشارة إلى كل شخصية في القضية (Ho et al., 2018)، وقد لوحظ أن الإطار الزماني والمكاني يُعدّ واحدًا من متغيرات الوضعية الرئيسية لأي نص، فالمتحدث (رجال الشرطة أو المحكمة) يعدّ زمن كل حدث ومكانه متغيرًا ثابتًا في حسابه؛ إذ يكون السرد القضائي مكتظًّا بخريطة زمنية ومكانية رسمية، فيسجل المحضر ترتيب التدخلات بخلفيات زمنية ومكانية واضحة (مثلًا: في يوم كذا، في الساعة كذا من تاريخ كذا، حضر الجميع إلى مقر الشرطة).

ويمتد السرد ليشمل دور كل مشارك في القضية داخل الخريطة النصية الخاصة بها، وقد توصلت إحدى الدراسات الميدانية إلى أن التزام المتهم بمكانه المخصص داخل قاعة المحكمة ليس أمرًا عرضيًّا في تفاصيل القضية، ولكنه يتماشى مع مقتضى معجمي للاسم الوظيفي الذي يحمله (المتهم) (الطاوس، ٢٠٠٧).

وأما السّرد المكاني لقاعة المحكمة أو مكان التحقيق، فيتناول مكان جلوس المتهم، وسلوكياته داخل قاعة المحكمة (مثلًا، متى يتكلّم)، ويدخل هذا الأمر كلّه ضمن تفاصيل القضية، ومن الممكن أن يفيد المتهم، إذا أثبت حسن سلوكه؛ وهذا يوضح كيف أن انضباط المكان في الخطاب القضائي ليس عشوائيًّا، فكل عبارة تشير إلى مساحة في المحكمة (قاعة الجلسة، الغرفة المغلقة، مكان الحجز، وغيرها) وتعيد توجيه السرد إلى القانون المؤسسي والأدوار المحصورة فيه (عبد الباقي، ٢٠٢٣).

5- منهج البحث:

اعتمد البحث منهجًا وصفيًّا تحليليًّا ذا بعد تأويلي عرفاني، يقوم على وصف البنى اللغوية والمكانية في نصوص الأحكام القضائية، وتحليل وظائفها في بناء الاستدلال القضائي. ويركّز هذا المنهج على الكشف عن الكيفية التي تُسهم بها العناصر المكانية في إنتاج المعنى القانوني وتوجيه القناعة القضائية.

5-1 مجتمع الدراسة:

يتكوّن مجتمع الدراسة من القضايا الجنائية الواردة في مجموعة الأحكام القضائية الصادرة عن وزارة العدل في المملكة العربية السعودية (١٤٣٦هـ)، لا سيما المجلد الثالث عشر الخاص بقضايا القتل، بوصفه مصدرًا رسميًّا يعكس التطبيق القضائي الفعلي ويتيح الوصول إلى الصياغة الأصلية لحيثيات الأحكام.

5-2 عينة الدراسة:

تعتمد الدراسة على بيانات واقعية مستمدة من مصدر قضائي رسمي، وتتمثل في عيّنة مكوّنة من (٤) قضايا جنائية تتعلق بجرائم قتل، تم اختيارها من مجموعة الأحكام القضائية الصادرة عن وزارة العدل في المملكة العربية السعودية (عام ١٤٣٦هـ، المجلد الثالث عشر)، وهي كما يلي:

جدول 1

القضايا المُختارة من مجموعة الأحكام القضائية

القضية	رقمها في الملف	توصيفها
القضية الأولى	(34296822)	جريمة قتل خطأ
القضية الثانية	(34223913)	جريمة قتل شبه عمد
القضية الثالثة	(32203464)	شروع بالقتل
القضية الرابعة	(34204971)	جريمة قتل عمد

ويهدف هذا الاختيار إلى تحقيق عمق تحليلي ومقارنة نوعية، لا إلى التمثيل الإحصائي.

5-3 أدوات التحليل:

اعتمد البحث مجموعةً من الأدوات التحليلية المتكاملة، تمثلت في:

التحليل السردي: لدراسة بنية الوقائع وكيفية تنظيم الأحداث داخل الخطاب القضائي.

التحليل الدلالي العرفاني: للكشف عن المعاني المرتبطة بالعناصر المكانية باستخدام مفاهيم الإطار الدلالي ومخططات الصور.

التحليل الطوبوغرافي اللغوي: لرصد تمثيلات المكان (اتجاه، مسار، قياس، أثر) وتحليل دورها في بناء العلاقات الاستدلالية.

التحليل الحجاجي: ويُستفاد فيه من التصور الحجاجي، حيث يُنظر إلى الخطاب القضائي بوصفه بناءً إقناعيًّا يسعى إلى ترجيح تفسير معين للوقائع من خلال تنظيم الأدلة وربطها بسياقها. ويُقصد بالحجاج هنا توظيف المعطيات اللغوية والمكانية بوصفها وسائل لإنتاج قبول عقلاني لدى الجهة القضائية.

4-5 قيود الدراسة

تقتصر هذه الدراسة على عينة من الأحكام القضائية الصادرة عن القضاء السعودي خلال عام 1436هـ، وهو ما قد يحدّ من إمكانية تعميم النتائج على فترات زمنية أو أنظمة قانونية أخرى، ويعتمد البحث النصوصَ القضائية المنشورة بوصفها مادة للتحليل، دون الرجوع إلى ملفات التحقيق الكاملة أو المعاينات الميدانية، الأمر الذي يجعل التحليل قائمًا على التمثيل اللغوي للمكان أكثر من اعتماده على المعطيات الواقعية المباشرة، وإن تداخل بعض المفاهيم النظرية المرتبطة بالطوبوغرافيا والسرد والدلالة قد يفرض تحديات على مستوى الضبط الاصطلاحي.

6- تحليل القضايا ومناقشتها:

1-6 القضية الأولى: وفقًا لوقائع القضية رقم (34296822) المتعلقة بجريمة قتل على سبيل الخطأ، وُجِّهَ الاتهام من الادعاء العام إلى المُدعَى عليه، بقتل المجنيّ عليه عمدًا وعدوانًا وطلب إثبات صفة القتل، إذ تلقت الدورية الأمنية بلاغًا حول وجود حالة طوارئ في المستشفى نتيجة تعرُّض المجني عليه لإطلاق نار، وقد أفاد الأب، وهو صاحب المنزل، بأنه كان يجلس في منزله عندما سمع صوت إطلاق نار من إحدى غرف المنزل، فتوجَّه إلى هناك ليجد ابنَه المدَّعَى عليه ممسكًا بسلاح رشاش وهو يصرخ والدماء تسيل على صدر المجني عليه (وزارة العدل في المملكة العربية السعودية، ١٤٣٦هـ، ص ٣٤).

خلال التحقيق أجاب المُدعَى عليه حول الحادثة بأنه أطلق طلقة في الهواء لكنّها لم تنطلق، فقام بتلقيم السلاح مرةً أخرى، وصوّبه نحو المجني عليه ممازحًا بِقصْد إخافته، فانطلقت الرصاصة نحو صدره، وكان ذلك بالخطأ دون قصد القتل.

وأثبتَ التقرير الطبي الوفاة نتيجة طلقة اخترقت الصدر، وتنازل ورثة المجني عليه للمُدّعَى عليه، وأقرّ التقرير بوقوع الحادث على سبيل الخطأ، ووجدت المحكمة أن هناك قرائن تعزز فرضية القتل الخطأ لعدّة اعتبارات، مثل صغر السن، وتنازل الورثة، وغياب العداوة، وصدر قرار المحكمة بأن إطلاق النار كان على سبيل الخطأ، وعاقبت المجني عليه بالسجن لشهر واحد مع أخذ تعهُّد

وكفّارة قتل الخطأ؛ واعترض الادعاء العام بدون لائحة، وصدّق الاستئناف الحكم (وزارة العدل في المملكة العربية السعودية، ١٤٣٦هـ، ص ٣٤).

تفكيك الوحدات المكانية الخمس:

أوّلًا: المَعْلَم (Landmark) أو الإطار الوظيفي: في ضوء اللسانيات العرفانية يمكن تحديد المتنقل (Trajector)في هذه الواقعة بوصفه الفعل المركزي المتمثل في إطلاق النار الصادر عن المتهم، في حين يتمثل المَعْلَم في الغرفة داخل المنزل بوصفها الإطار المرجعي الذي يُفهم من خلاله الحدث، وتُظهر العلاقة بين المتنقل والمَعْلم أن الفعل وقع ضمن فضاء مغلق يفرض تقاربًا جسديًّا مباشرًا بين الأطراف، لذا يمكن تفسير الواقعة ضمن سياق غير ممتد مكانيًّا، ويُضعف فرضيات المطاردة أو التتبع. كما يمكن تفسير الحدث ضمن إطار (Frame) عائلي وفق تصور فلمور Charles Fillmore، حيث تتحدد الأدوار (فاعل/ضحية/شهود) داخل سياق أُسَريّ مألوف، وبهذا تتوجّه التوقعات نحو غياب العداء المسبق، ويُعزز تفسير القتل بوصفه خطأً لا فعلًا مقصودًا.

ثانياً: الاتجاه وتموضُع المعطيات: مثلما هو الشأن في القضايا الطوبوغرافية، توفّرت في القضية إحداثيات دقيقة، فقد كان الحادث داخل عمارة في حيّ سكني، تتألف من دورين، ويقع مكان الجريمة في الدور الأول، ويتكوّن من ممر يليه مدخل يفضي إلى مجلس في الجهة اليُسرى، مساحته خمسة في أربعة، وغرفة مساحتها أربعة في أربعة، ثم صالة داخلية مساحتها أربعة في ستة، وغرفة أخرى صغيرة هي التي وقع فيها حادث إطلاق النار حسب إفادة أهل المنزل (وهي التي وقعت فيها الجريمة). وهناك تموضع وظيفي، إذ وُجدت في الغرفة طاولة خشبية عليها ملابس، تبعد عن الباب حوالي متر تقريبًا، وانزاحت عن مكانها الملاصق للجدار الأيسر مسافةً حوالي نصف متر. وفي الجهة اليمنى من الغرفة، وُجدت ملابس موضوعة بشكل عشوائي، ووُجد سلاح من نوع كلاشينكوف فوق الملابس، مُغطى ولا يظهر منه إلا العقب الخشبي، كما وُجد غلاف الرصاصة في الغرفة نفسها.

ثالثًا: أثره التحليلي: على الرغم من غياب انسجام إحداثيّ تفصيلي، فإنه يكفي وجود ذكر لإحدى الغرف ووجود الأب في البيت لربط الموقع بالتتالي الزمني، وبموضوع الشهود الحاضرين لحظة وقوع الحادثة والضبط الفوري.

- القياس والدقة معطيات كمية صريحة: عدد الطلقات هي ثلاث طلقات مذكورة؛ وتقرير طبي يفيد طلقة نافذة أصابت صدر المجني عليه (نوع الإصابة ونتيجتها).
- وظيفة القياس: إصابة المجنيّ عليه بطلق ناري، ولديه جرح بالحلمة اليُسرى بطول (١,٥) سم، وخروج الطلقة من ناحية الإبط الأيمن بطول حوالي (٥) سم، مع كسر ضلعين في الناحية اليمنى، وقد وصل المريض إلى المستشفى وكان متوفًّى دون أي علامات حيوية.

- المسار والحدث مخطط سردي مؤثر: يبدأ من سماع صاحب المنزل لصوت إطلاق نار داخل منزله، وتوجُّهه مباشرة إلى مسرح الجريمة، واكتشافه أن هناك طلقا ناريًّا أصاب صدر المجنيّ عليه مباشرةً، مما أدى إلى الوفاة بشكل فوري.

رابعًا: وظيفة السرد: المسار هنا يُرسم لغويًّا عبر فعل (صوبه نحو المجني عليه ممازحًا)، فانطلقت رصاصة؛ وهو يربط مصدر الفاعل بالمحصلة الجسدية المباشرة، وهذا تسلسل يكفي لتأسيس علاقة سببية مادّية بين الفعل والنتيجة.

الوظيفة الحجاجية: تحيل العناصر الطوبوغرافية الواردة في القضية إلى عدة دلائل مادية وهي: (الغرفة، مكان الضحية في الغرفة، اتجاه الطلقة، أثر الدماء على الملابس، السلاح، والطلقة)، وهي قرائن مادية تتحول لغويًّا إلى حجج وإثبات؛ لأن اللغة القضائية لا تكتفي بتسجيل (أين) وقع الحدث، بل تقوم بتوظيف المكان لإنتاج سببية قانونية، فحصول الطلقة داخل المنزل ينفي فرضية الاشتباك أو المطاردة، ويفيد غياب علامات على جسد الضحية بغياب أي نزاع بالأيدي قبل الحادث. وأمّا مسار الطلقة التي اخترقت صدر المجنيّ عليه من اليسار إلى اليمين وتسببت في كسر ضلعين من جهة اليمين، فيدلّ على قرب السلاح من جسد المجني عليه، وهذا يؤكد توجيه السلاح بشكل مباشر، أي إن إطلاق النار لم يكن عشوائيًّا في اتجاه غير محدد. ويدل تمزُّق اللباس في المكان الذي اخترقت فيه الرصاصة الجسد على عدم المساس بالجثة أو العبث بالأدلة الجنائية. وبذلك يتحول المكان من وعاء محايد إلى عنصر مشارك في الإدانة الوصفية، دون أن يبلغ درجة القطع بالقصد الجنائي المشدد.

ولا يكتمل التحليل الحجاجي دون الوقوف عند الفرضيات البديلة الممكنة التي كان من شأنها تغيير توصيف الفعل الجنائي، وعلى رأسها فرضية القتل العمد، وفرضية الرصاص الطائش، وفرضية العبث اللاحق بمسرح الجريمة، غير أن المعطيات المكانية واللغوية الواردة في نص القضية تُضعف هذه السيناريوهات مجتمعة؛ فمسار الطلقة، ومكان اختراق الجسد، والقرب المكاني بين الفاعل والمجني عليه داخل فضاء مغلق، كلها عناصر تجعل فرضية الرصاص الطائش غير متماسكة، والضبط الفوري، وتوافق الآثار المادية مع الرواية الأولية، ينفيان احتمال العبث اللاحق بالأدلة. أما فرضية القتل العمد، فتبقى ممكنة نظريًّا، لكنها لا تحظى بقرائن مكانية أو سياقية كافية ترفعها إلى مستوى الإثبات، وهو ما يفسر اكتفاء المحكمة بتوصيف الفعل ضمن دائرة القتل الخطأ.

القوة السردية الحجاجية: جاء في القضية الكثير من الجمل التفصيلية: "فوجد ابنه ممسكًا بسلاح رشاش الكلاشنكوف، كان يصرخ ويبكي وهو يمسك ولد شقيقه، ويقول الأبوان: مات مات، والدماء تسيل من صدره، من الجهة اليمنى لصدره". يؤدي هذا التسلسل اللغوي دورا حاسمًا في

كشف الجريمة لحظة وقوعها، فعبارة "مازال الدم يتدفق من الصدر"، تدلنا على وقوع الحادث بشكل مباشر يخترق هدوء المنزل، وهذه علامات لغوية تدعم فرضية القتل الخطأ، إلى جانب اعتراف الجاني بأنه صوّب السلاح نحو المجنيّ عليه ممازحا، وهذا يتوافق مع تقرير الطبّ الشرعي الذي يؤكد أن الرصاصة اخترقت الجسد بشكل مباشر، ولم تكن رصاصة طائشة، ارتطمت بشيء ما ثم ارتدت نحو جثة المجني عليه. كما أن اعتراف المتهم الذي جاء مفصلا يمنحه مصداقية في القضية، فهو لم يتهرب، ولم يدّعِ أنها رصاصة طائشة.

خامسًا: التبئير (Focalization): ويمزج التبئير بين الحقيقة المادية القائمة على الأدلة الفيزيائية، وحقيقةٍ سردية تقوم على الاعتراف الشخصي، وتكمن أهمية هذا التداخل في أنه يسمح للمحكمة بترجيح قراءة معينة للواقعة، ويترك انطباعًا ذهنيًّا لدى القضاة بشأن طريقة موت الضحية (Niederhoff, Burkhard, 2011).

- تقييم حججي للأدلة المادية: تظهر الأدلة المادية بدرجة عالية من الاتساق الداخلي، إذ يقول نص القضية: "كون العلاقة بين الجاني وذوي المتوفي علاقة عائلية. وبالبحث والتحري لم يتضح وجود أي مشاكل بينهم". وتكمن أهمية هذه العبارة في كونها تدفع من ذهن القاضي أو اللجنة المساعدة فرضيةَ وجود خلاف عائلي مسبِب للقتل، وتسحب من جهة الادعاء أحقية قول إن الجريمة هي قتل عمد بسبب خلاف سابق بين المتهم والمجني عليه.
- دلائل القصد والذمة الجنائية: أسهمت اللغة الطوبوغرافية المعتمدة في القضية في توجيه فهم القصد الجنائي نحو دائرة القتل غير العمد أو غير المقصود، أي القتل على سبيل الخطأ، وخاصةً في ظل ظروف القضية وحصول الحادث في منزل عائلي. ومن شأن هذا الإطار المكاني أن يرفع من نسبة احتمال هذه النتيجة، وغياب العداوة، فضلًا عن صغر سن المُتهم، فالمكان هنا ليس عنصرًا محايدًا، بل هو عنصر دلالي يُعيد تشكيل قراءة الفعل، ويؤثر في توصيف الذمة الجنائية.

وبذلك، يتضح أن تمثيل المكان في الخطاب القضائي مكوِّن بنيوي في إنتاج الحكم، إذ تتم من خلاله إعادة تنظيم الوقائع، وتقييم النية، وربط الفعل بنتيجته ضمن شبكة من الاستدلالات اللغوية والقانونية المتداخلة.

2-6 القضية الثانية: وفقًا لوقائع القضية رقم (34223913) المتعلقة بجريمة قتل عن طريق الخطأ، وجّه الادعاء العام للمُدعَى عليها تهمة القيام بضرب أخيها بأداة حادة (سطل حديدي) على رأسه إثر مشاجرة بينهما، مما أدى إلى وفاته بعد نحو ثلاث ساعات، وطلب الادعاء إثبات صفة القتل شبه العمد، في حين طالبت المُدعى عليها ووكيلها بانتفاء العلاقة السببية بين الضربة والوفاة، مستندِيْن إلى ما جاء في التقرير الطّبي من أنّ سبب الوفاة هو توقّف مفاجئ للدورة الدموية

والتنفسية وإلى تاريخ مرضي مزمن "للمتوفَّى" (ربو وكتمة صدرية)، فضلًا عن إفادات الشهود التي وصفت النّزيف بأنه طفيف، وقضت المحكمة بصرف النظر عن طلب المدعي العام وصُدِّق الحكم من محكمة الاستئناف (وزارة العدل في المملكة العربية السعودية، ١٤٣٦هـ، ص.٤٢).

تفكيك الوحدات الطوبوغرافية الخمس:

أولًا: المَعْلَم أو الإطار الوظيفي: يتمثل المتنقل في فعل الضرب بالسطل الحديدي الصادر عن المتهمة، في حين يتمثل المَعْلم في الغرفة داخل المنزل، بوصفها إطارًا مرجعيًّا يحدد طبيعة التفاعل. وتُظهر العلاقة بينهما أن الفعل نشأ ضمن سياق تفاعلي آنيّ ومباشر، لا ضمن سياق تخطيطي أو ممتدّ، وهذا يُضعف دلالة القصد الجنائي. وحسب نظرية فيلمور، يمكن فهم الواقعة ضمن إطار عائلي تفاعلي يتسم بالارتجال، حيث تتحدد الأدوار ضمن علاقة أخوية، وتكون أنماط السلوك المتوقعة أقرب إلى النزاع العرَضي منها إلى الفعل الإجرامي المقصود، وهذه الرؤية تدعم تفسير المحكمة لغياب العلاقة السببية والقصد الجنائي.

ثانيًا: الاتجاه وتموضُع المعطيات: موقع الاعتداء غرفة المدعَى عليها في منزل والدتها، إذ يقول نص المحكمة: "وأثناء وجوده بداخل غرفتها حضرت المدعَى عليها وحدث بينها وبين أخيها نقاش بسبب عدم رغبتها في حضورها للمنزل"، نلاحظ غياب وصف هندسي دقيق للمسافات في الغرفة وتموضع الأشياء داخلها، يقابله تركيز لغوي على القرب الجسدي والارتجال، ما يحوّل المكان من مسرح اعتداء مقصود إلى حيّز تفاعلي آنيّ.

حصل الشجار داخل المنزل، وكان السطل الحديدي قريبا من الضحية ومن المتهمة، ووجهت الضربة به إلى جهة الصدغ الأيمن للرأس، ممّا أحدث نزيفًا خارجيًّا بسيطًا.

من خلال التحليل الطوبوغرافي لنص المحكمة، نجد مكان الإصابة في الرأس، لكن النزيف لم يكن قويًّا وهذه إشارة إلى أنّ الضربة ليست قاتلة، لكن من الممكن أن تحدث أثرًا خفيًّا، وهذا وحده لا يمكن أن يلغي فرضية القتل العمد، لأنه يترك احتمال الإصابات الداخلية (نزيف داخل القحف)، وهذا افتراض يحتاج دليلا طبيا محكما.

ثالثًا: أثره التحليلي: يذكر نص المحكمة ما يلي: "جلس لديها بالمنزل لفترة وغادرت معه لمنزله وكان يقود السيارة. وبعد وصولهم أطعم القطط العائدة له [كذا!]، وتمدد على فراشه وأحس ببعض الآلام، وطلبت منه الذهاب للمستشفى، فرفض ذلك. وبعد فترة أحست أنه غاب عن الوعي"، بدأت الحادثة بعد ضرب الفتاة أخاها بالسطل الحديدي وخروج نزيف قليل من رأسه، اتصل المجني عليه بالشرطة التي تدخلت بسرعة، أي إن الحادث وُثِّق من الشرطة وقت وقوعه، وخرج من المنزل، وهذا التتابع الزمني والمكاني دقيق؛ لأن الاختلاف في الزمان بعد ضرب الرأس بثلاث ساعات، ووفاة

المجني عليه، يربط المكان بسيناريو جديد هو سوء حالة المجني عليه الصحية بسبب معاناته من مرض سابق.

ثم إن القياس والدقة معطيات كمية صريحة: إذ جاء في نص المحكمة عدّة عبارات مهمة: (بتاريخ ٢٦/٣/١٤٣٣هـ صادر من مستشفى الملك فيصل متضمنا أن سبب الوفاة تَوقُّف مفاجئ بالقلب والدورة الدموية والتنفسية، وأن إخوة المتوفَّى قاموا بدفنه دون إبلاغ الجهات الأمنية عن الإصابة)، فالدفن حصل دون إبلاغ الجهات الأمنية عن الإصابة، وهذا ما جعل الأخ، وهو المدعي، يرفع قضية قتل غير عمد ضد أخته، نتيجة عدم تشريح الجثة وما يترتب عليه، والتأخر في الإبلاغ بالوفاة، لأنه حصل بعد أسبوع، وهذا يثير الكثير من الشكوك. إلا أنه جاء في نص القضية أيضًا: أن المجني عليه (ضربها وشد شعرها بشدة وأثناء ذلك لامست يدها السطل الموجود بالغرفة فضربته به لوقف ضربه المبرح؛ فلم يوجد قصد ولا آلة قاتلة ولم يثبت شرعا تسبب الضربة في وفاته؛ فالتقرير الطبي (رقم .... وتاريخ ٢٦/٣/١٤٣٣هـ) هو الفيصل في القضية؛ حيث نص على أن سبب الوفاة توقُّف مفاجئ بالدورة الدموية والجهاز التنفسي، فالمدعي بنى قضيته على فرضية أن الأداة المستخدمة هي سبب الوفاة، لكن المتهمة استخدمت الأداة بعد اعتداء أخيها الأكبر عليها، وحصل اشتباك بالأيدي، واستخدمت أداة لا تعدّ من أدوات القتل عادة لدفعه بعيدًا عنها، فالحجة الأولى تسقط لأنها استخدمت السطل نتيجة اعتدائه عليها، والسطل لا يعدّ من أدوات القتل، ومن المهم الإشارة إلى أن السطل من الأدوات التي توجد بشكل طبيعي داخل المنزل، ولا يستعمل عادة بقصد الإيذاء، ثم إنها لو استخدمت تمثالا حجريًّا أو نحاسيًّا، أو مدقة ثوم نحاسية، لكان من الممكن أن تحدث إصابة خطيرة ظاهرية أو باطنية، وقد تفضي إلى الموت.

وظيفة القياس: الحجج السابقة تعمل وظيفيًّا، أوّلًا لدعم نظرية السببية إذا كان هنالك نزيف داخلي أو تمزق أدى لوفاة متأخّرة، ففاصل الساعات الثلاث لا يُستبعَد معه أن تكون الوفاة نتيجة رضّ دماغي؛ وثانيًا لتعطيل اليقين؛ لأن وجود تاريخ مرَضيّ ونزيف سابق يجعل التفسير الطبي البديل بأن الوفاة كانت نتيجة نوبة ربو وانسداد في الشعب الهوائية تفسيرا معقولا، إذ إن غياب أرقام دقيقة، مثل كمية النزيف وحجم الجرح، ونتائج فحوص ما بعد الوفاة، والصور التشريحية المفصّلة، كل ذلك يُضعِف حجة السببية الجنائية.

المسار والحدث مخطط سردي مؤثر: بناء على رواية المتهمة والأطراف، فقد حدث الضرب أوّلًا ثم انهارت الضحية بعد ذلك، جاء في النص: "استدارت وقت الاشتباك، ولمست يدها السطل فارتطم الصدغ بضربة واحدة، وبعدها ... سهرت... تغلبته نوبة ربو أدت للتوقف". اللغة الوصفية هنا تربط الفعل بالمحصلة الجسدية مباشرة: "قمتُ بضربه على رأسه"، ولم يُذكر فعلٌ آخر بعدها

يؤدي للوفاة، هذا المسار القصصي يُثبت دلاليًّا غياب فعل لاحق حاسم أدّى إلى الوفاة، بل يشير إلى أن الوفاة حدثت بعد فاصل زمني لا يرتبط بالضربة الأولى.

رابعًا. وظيفة السرد:

الوظيفة الحجاجية: لقد جاء توظيف اللغة القضائية هنا لإبراز السياق، ووصف الحادثة التي سبقت وفاة الضحية، وعملية الضرب نتيجة الخلاف والاشتباك بالأيدي، وكل ذلك يسقط شبهة القتل العمد، فالضربة كانت عرَضية ودفاعية، وهذا ما تدعمه الرواية من جميع الأطراف، ولإصابة الضحية بالربو تأثير سرديّ في الهيئة القضائية.

القوة السردية الحجاجية المحكمة تبني قصة تفسيرية: لقد استندت المحكمة إلى قواعد شرعية وقانونية أساسية لتبرير قرارها بعدم ثبوت القتل، ففي ضوء النص القرآني الكريم: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً﴾ (آل عمران: 92)، يُحكم بالدية عن القتل دون قصاص إذا انعدمت النية، أي أن القتل كان على سبيل الخطأ، وكذلك في الحديث النبوي: (ادرؤوا الحدود بالشبهات، فإن كان له مخرج فخلُّوا سبيله)؛ أي تَرْجيح البراءة حين يعتري الاتهامَ أيُّ شك. وفي هذه القضية، لم يتبين رابط قاطع بين عملية الضرب وسبب الوفاة، بل إن الأدلة الطبية والشهادات عزّزتْ عكس ذلك، فكان الأصل هو الحكم بالعفو.

خامسًا. التبئير:

تقييم حججي للأدلة المادية: تتمثل عملية التبئير الخارجي في التقرير الطبي الشرعي الذي أسند سبب الوفاة إلى توقف مفاجئ في الدورة الدموية والتنفسيّة، ولم يذكر آثار إصابة الرأس كسبب مباشر للوفاة، هذا يُعدّ صوت الحقيقة العلمية المادية، أما التبئير الداخلي (أقوال المتهمة نفسها وشهود العائلة، إخوة المجني عليه وأخواته) فتشكل سيلا سرديا متماثلا: فقد أكد جميعهم وجود أمراض صدرية سابقة لدى المجني عليه (ربو، كحة مع نزيف دم)، وأن كمية النزيف التي شاهدوها لدى الضحية بعد الحادثة كانت محدودة وقليلة، ومن شأن توافُق عملية التبئير الداخلي والخارجي هذه أن تدعم الحكم النهائي، وتُسقط الادعاء.

دلائل القصد والذمة الجنائية: سلّطت لغةُ المكان هنا الضوء على أن الحادثة وقعت في ظروف عائلية عادية، وهذا يرجح فرضية القتل غير العمد، فرغم خطر اللجوء إلى استخدام سلاح، فإنه لا يعدو أن يكون أداة من الأدوات المنزلية، ليس لها تأثير كبير، فضلًا عن أنه لا توجد مؤشرات مكانية تدل على وجود نية مسبقة، وغياب شهادات على ذلك، أو محاولة للتغطية على الجريمة داخل البيت. من جانب آخر، فإن غياب خلاف قوي بين الطرفين يعزّز بدوره غياب الدافع، وكذلك صغر سن المتهمة (٣٨ عامًا) مقارنة بسن الضحية، الأمر الذي يدعم أن ما حصل كان دفاعا عن النفس أكثر مما هو نية بالقتل العمد أو الشروع في القتل غير العمد. ويقرّ قانون الأدلة الجديد أن

عبء الإثبات يقع على المدعي العام، وبما أن المدعي لم يقدم قرينة قانونية أو مادية تربط ضرر الضربة بالأحداث المؤدية للموت، فقد فشلت دعواه، وإن القانون السعودي يفرّق بوضوح بين القتل العمد وخلافه، فالقتل بدون قصد يُعاقَب صاحبه بالدية والكفارة لا بالقصاص، وقد ذهب القاضي المكلف بالقضية إلى أن شروط إثبات القتل شبه العمد، وهي وجود فعل يدل على اعتزام الضرب وما يتبعه من أحداث مؤدية للوفاة، لم تتحقق؛ ولهذا أُسقطت الصفة الجنائية للقتل عن المتهمة، وصُرفت الدعوى، بما يتفق مع المنهج الشرعي.

منطق الاستدلال المكاني بين اللغة والدليل:

لمّا كانت البصمة الماديّة كاشفة عن هويّة المجرمين، فكذلك كانت الكلمات الملفوظة أو المكتوبة دليلا على هويّة المجرمين، فلكلّ سلوك لفظي طريقة تعبيرية تميّزه، وقد أصبحت هذه البصمة اللّغوية واحدة من أهمّ الطرق المعْتَمَدة في اللسانيات عامة، واللسانيات الاجتماعية تحديدا، نظرا إلى دورها في الكشف عن السمات المشتركة بين أفراد الجماعة الواحدة؛ لتشكل اللغة بمختلف لهجاتها وأساليبها مادّة أساسية في اللسانيات الجنائية لإثبات الجرائم، وخاصّة بالنّسبة إلى من يتوخّى الكتابة فيما يرتكب من جرائم، كرسائل التهديد والتغرير، أو الخطاب الشفهي، كالسب والشتم وغيره؛ (زهرة، ٢٠٢٤، ص. ٥٢٩). فعملية التحقيق والمحاكمة تنبني على منطق استدلالي مكاني يجمع بين إشارات اللغة والأدلة المادية، والخطاب القضائي لا يروي المكان فحسب، بل يستخدم اللُغة دليلًا إضافيًّا لاستنتاج الوقائع. وقد ذكرت نصوص المحكمة على سبيل المثال أنه (وُجِدَ في عين المكان سلاح أبيض)، ومثل هذه العبارة تربط الوصف اللغوي (ظهور السلاح) بالمكان المادي، فتعمل كحلقة وصل بين ما يُقال وما عُثر عليه فعلا. ومن خلال هذه العبارات تتشكل محاولة إعادة بناء الجريمة ذهنيًّا: إذ تخط الأداة المكتشفة مسار الحدث (كيف دخل المتهم إلى المكان، وكيف غادر، وما تبع ذلك من إصابة) وبذلك تكون اللغة شاهدًا ينقل تفاصيل المكانيات التي تساند الأدلة الجنائية (العصيمي، ٢٠٢٠، ص ص. ١٥٢-١٥٣).

وتُولي اللسانيات الجنائية الانتباه إلى كيفية تحويل السرد اللفظي إلى خريطة مكانية منطقية. ففي إحدى الحالات، أشار تقرير الطب الشرعي إلى علاقة سببية واضحة بين موضع الإصابة ونوع الأداة (أسلحة حادة، ونزيف دموي على مستوى الجهاز البولي)، مما يدل على استدلال مكاني صريح، وهذا الاستدلال المزدوج، باللغة والدليل، يُساعد في تفسير كيف أن كل معلومة مكانية تضيف بعدًا حجاجيًّا إلى ملف القضية، فالحديث عن المكان يحول المعاينة إلى حجة، والملاحظة العلمية تكتسب شرعيتها حينما ترتبط نصيّا بسرد الموقع (الطاوس، ٢٠٠٧، ص.٩٤).

ومع تزايد الاهتمام العملي، نشأت اليوم بعض الدراسات حول منهجية هذا الاستدلال، فقد حذّر باحثون مُحدَثون من ضرورة اعتماد أدوات تحليلية صارمة عند دراسة السرد المكاني الجنائي، فقد أشار Voice وآخرون على سبيل المثال إلى أنه لا بدّ، لتحقيق الاستدلال القوي في الخطاب القضائي، من بروتوكولات ترميز واضحة وتعريفات دقيقة للمفاهيم (Voice, Matthew, 2025)، ولا بد من إدراك أن تصنيف السمات اللغوية للمتهم ونمط كتابته قد يكون دقيقا وقابلا للتكرار فقط بعد جهد كبير في ضبط المصطلحات والتعليمات. ولتأكيد ذلك أوضح هؤلاء الباحثون أن توصيف البنى اللغوية وتحليلها ليس عملا اعتباطيا، بل هو ضرورة تفرضها الحاجة إلى تحليلات متينة تمكّن السرد الجنائي من أن يصبح قابلا للاستدلال العلمي (العصيمي، ٢٠٢٠، ص. ٢٤).

وإن مسألة منطق الاستدلال المكاني في الخطاب القضائي تمزج بين قوة الواقع وبين القرائن والدلائل، مثل الأدوات والمكان والأدلة العينية الأخرى، وبين الخطاب الطوبوغرافي، من أدلة قد يستمدّها المحقق أو القاضي من إفادات الشهود والمدعَى عليه، وصياغة السردية النهائية من قبل مكتب المدعي العام وتقديمها للقاضي، وهناك توجهات تدعو إلى مزيد من الشفافية والمنهجية في الربط بين اللغة والدليل، لضمان أن تكون الخرائط الذهنية المشتقة من السرد القضائي موضوعية وقابلة للتحقيق (Slimani, 2024)، وبذلك يتضح أن الاستدلال المكاني لا يقوم على الدليل المادي أو السرد اللغوي منفردين، وإنما على تفاعلهما داخل بنية طوبوغرافية واحدة، وتُظهر المعطيات أن الاستدلال المكاني يعمل ضمن منطق ترجيحي يقوم على وزن الفرضيات المتنافسة، كما يُصاغ داخل خطاب موجَّه إلى جمهور قضائي مفترض، يعزّز قابلية قبوله واتساقه.

3-6 القضية الثالثة: حسبما جاء في القضية رقم (32203464) المتعلقة بجريمة الشروع بالقتل وحيازة سلاح بدون ترخيص، جرى توجيه الاتهام من الادعاء العام بقيام المُدعَى عليه بالشروع في قتل أخيه بإطلاق عدّة طلقات نارية عليه، وطلب إثبات ما أسند إليه والحكم عليه بعقوبة تعزيرية (وزارة العدل في المملكة العربية السعودية، ١٤٣٦هـ، ص. ٢٠).

يُعالج التحليل التالي الوقائع من زاوية طوبوغرافية عرفانية، تنظر إلى الدليل المادي بوصفه جزءًا من شبكة استدلال مكانية تُعاد صياغتها لغويًّا داخل الخطاب.

إشارات لغوية مكانية تتحوّل إلى دليلٍ حجاجي:

تتكرر في نص القضية إشارات مكانية ولغوية حرِجة مثل: (سماع طلقات نارية، العثور على المجني عليه على الرصيف، العثور على أظرف فارغة في موقع الجريمة ومقارنة هذه الأظرف مع السلاح المضبوط بحوزة المدعَى عليه). تؤدي هذه العبارات رغم وضوحها الظاهري وظيفة استدلالية مزدوجة. فعلى المستوى الدلالي، تُعرِّف الإطار الزمني والمكاني للواقعة (الرصيف، موقع الجريمة)، ممّا يضيق فضاء الاحتمالات. وتربط هذه الإشارات على المستوى الحجاجي بين ما قيل وأُبلغ عنه وما

وُجد بالفعل (سلاح، أظرف فارغة، سيارة مستأجرة)، فتُستخدَم بوصفها حلقات وصل تُبنى عليها سلسلة من الاستنتاجات، أهمها: أن الطلقات صدرت من السلاح المضبوط، وأن هذا السلاح كان في حيازة المدعَى عليه وقت الجريمة أو بعدها، وأن وجود السيارة المستأجرة يربط المتهم بالمكان والزمان.

من الناحية النظرية، يحقق هذا الاستخدام الهدف من اللغة، إذ تصبح جزءًا من دليلٍ وسردٍ يسعى لخلق نموذج للقضية، وقد اعتمدت المحكمة بالضبط على هذا الخطاب حين وصفت تطابق الأظرف مع السلاح المضبوط كعاملٍ يعزز الشبهة ضد المدعى عليه.

قوة الدليل المادي وخصائصه المكانيّة:

الدليل المادي الأساسي هو المقارنة التقنية بين الأظرف الفارغة التي رُفِعت من موقع الحادث والسلاح المضبوط، وقد ظهر أن أربعة أظرف أُطلِقت من المسدس المضبوط، في حين أن الظرفين الآخريْن من سلاح واحد من العيار نفسه، ولهذا النوع من المطابقة قيمة حجاجية كبيرة؛ لأنه يوفّر رابطا تقنيًّا مباشرًا بين الأداة والموقع، وكذلك المسدس الذي عُثِر عليه مع المتهم داخل السيارة المستأجرة يُعزّز الربط المكاني بين الشخص والمادة الجنائية.

لكن قيمة هذا الدليل ليست مطلقة؛ فخصائص الدليل المكاني تقوم على عوامل إجرائية، منها سلامة سلسلة حيازة السلاح والأظرف، وظروف جمع الأدلة، وما إذا كان للتعرض للعناصر الجوية تأثير، وإمكانية وجود بصمات أو DNA أو أدلة تربط بوضوح سلوك إطلاق النار بالمتهم، وإمكانية وجود طرف ثالث قد يكون استخدم السلاح ثم أعاده أو تخلص منه. فالمحكمة أشارت إلى وجود أدلة قوية للشبهة، لكنها رفضت في المرحلة الأولى إثبات الحق الخاص لعدم كفاية الأدلة، الأمر الذي أحدث فجوة بين قوة الاستدلال بالنسبة إلى الحق العام، والقدرة على إقناع معيار الإثبات الخاص، على سبيل المثال، في دعاوى التعويض أو الإثبات الخاص.

البناء الحجاجي للمحكمة:

تظهر الوقائع مسارا حجاجيا واضحا، بدءًا من توجيه اتهام مبني على البلاغ والشهادة والأدلة المادية، ثم الحكم الأوّل بردّ دعوى الحق الخاص لضعف الأدلة، وعودةً إلى استئناف يقود إلى تعديل الحكم واعتراف المحكمة بثبوت إدانة المتهم بالحق الخاص والحكم بتعزيره. ويشير هذا المسار إلى كيفية تغيير وزن الأدلة المكانية واللغوية في وعي الهيئة القضائية مع إعادة تكوين الخريطة النصية للقضية. وتُستخدم مقارنات الأدلة، ومحضر الانتقال، وكتاب مدير الشرطة لتعزيز رابط السلاح، والموقع، والمتهم، فيصبح السرد المكاني أكثر إقناعًا. لكن مثل هذه التحولات قد تُبين أيضًا هشاشة الاستدلال ما لم تُدعم بإجراءات معيارية ثابتة.

ويمكن تحديد المتنقل بوصفه فعل إطلاق النار المرتبط بالمتهم، في حين يتمثل المَعْلم في موقع الجريمة المفتوح (الرصيف) وما يرتبط به من عناصر مادية (الأظرف الفارغة، السيارة)، وتُظهر العلاقة بينهما نمطا مكانيا ممتدا يربط الفعل بسلسلة من المواقع والعناصر. ويمكن أيضا فهم الحدث وفق نظرية Fillmore ضمن إطار جنائي مفتوح، تتوزع فيه الأدوار بين الفاعل والضحية والأدلة المادية، ويُعاد بناء الواقعة عبر الربط بين الشهادات والمعطيات التقنية، وإعادة البناء مما يُفسِّر تدرج المحكمة في تقييم الأدلة بين الشك والإدانة.

4-6 القضية الرابعة: بحسب وقائع القضية رقم (34204971) المتعلقة بالاعتداء المؤدي إلى القتل وحيازة مواد مخدرة، وُجِّه الاتهام من قبل الادعاء العام إلى المُدعَى عليه بقيامه بقتل المجني عليه عمدًا وعدوانًا، حيث قام المُدعى عليه بتسليم نفسه للسلطات بعد ارتكابه جريمته، وأقرّ بجرمه، إذ حصل خلاف بينهما أدى إلى طعن المجني عليه بالسكين عدّة طعنات أدت إلى وفاته (وزارة العدل في المملكة العربية السعودية، ١٤٣٦هـ، ص. ٦٩).

إشارات لغوية مكانية وتحويلها إلى دليلٍ حجاجي:

يقوم نص القضية على كثافة الإشارات اللغوية والمكانية، إذ نجد في القضية أكثر من مكان واحد، حيث تبين أن الجريمة وقعت في مكان ناءٍ في منطقة جبلية ممهدة خلف الاستراحات، وعُثر في المكان على أربعة مواقع بها بقع دموية كبيرة في أنحاء متفرقة من المنطقة الجبلية. فالسرد يبدأ من إرشاد المدعَى عليه للسلطات الجنائية إلى طريق المكان الذي حدثت فيه الجريمة، وتسمّى أماكن محايدة، ثم ينتقل إلى فضاء مكاني حصلت فيه الجناية، وهو المخطط الجبلي خلف الاستراحات، لينتهي بالمستوصف حيث نقل الجاني الضحية إلى هذا المكان، ويعد خاتمة زمنية ومكانية للواقعة.

وتتحول عبارات مثل: (قام المدعَى عليه بالإرشاد إلى موقع الحادثة، قدوم المدعَى عليه إلى السلطات المعنية وتسليم نفسه، عُثر على بقع دموية متسلسلة من أعلى المنطقة الجبلية إلى أسفلها على امتداد ما يقارب 800 متر)، من مجرد توصيف مكاني إلى قرائن حجاجية تُستخدم لإثبات سيطرة المتهم على المكان، أي على مسرح الجريمة. فالسرد المكاني متماسك ومرتبط بالجاني، وخاصة آثار الدم ومواضع البصمات ومسار الإطارات، مما يجعلها جزءًا من مسرح الجريمة ذاته، فهي تكوّن حلقات وصل ربطت المتهم بالمشهد الإجرامي، وهذا يضيّق فضاء الاحتمالات ويعطي انطباعًا بأن الرواية الميدانية متماسكة ومتناسقة وفق نمط سردي وحجاجي.

ولا يقتصر اعتراف المدعى عليه في هذه القضية على كونه إقرارا لفظيا بالفعل، بل يتجاوز ذلك إلى كونه ممارسة سيطرة مكانية على مسرح الجريمة، من خلال الإرشاد إلى الموقع، وتتبع المسارات، وتطابُق الرواية مع الآثار المادية. وبهذا المعنى، يتحول الاعتراف إلى عنصر مكاني يعيد تنظيم السرد القضائي، ويقلص هامش الشك، ويعزز التماسك الحجاجي بين القول والفعل.

قوة الدليل المادي وخصائصه المكانية:

الدليل المادي في هذه القضية قوي متعدد الجوانب ويرتبط بمسرح الجريمة بطريقة مباشرة، فبقع الدماء تعدّ أثرا ماديا قويا؛ لأن البقع الدموية أو آثار الدماء التي تنتج عن الجريمة لها أهمية خاصة، والقول ببقعة دموية يكون أكثر دقة في حالة ما إذا كانت الدماء طبيعية ولم تتعرض للإزالة في مسرح الجريمة؛ أما لو تعرضت للإزالة، سواء عن الملابس أو السلاح أو بغسل البلاط، فإن آثار الدماء قد لا يمكن حتى إدراكها بالعين المجردة. وليحصل القاضي على دليل يثبت الجريمة (العرسان، ٢٠٢٤، ص. ١٤٢٣). ومع ذلك لا تعني قوة الدليل اكتفاءه بذاته، لأن النتائج النهائية تقوم على سلسلة من الإجراءات الصارمة، لكن اعتراف المتهم بجنايته جاء موافقا للأدلة وخصائصها المكانية، وجعلها دليلا غير قابل للطعن.

البناء الحجاجي للمحكمة:

تكشف متابعات المحكمة المسار الحجاجي المتحوّر الذي بدأ برفض الدعوى المدنية لضعف الأدلة، ثم انتهى بالإدانة بعد ظهور المعطيات العلمية، أن المحكمة رأت أن تغيُّر وزن الأدلة خلال مراحل التقاضي يعكس إعادة تشكيل سردية القضية في وعي القاضي. وفي مرحلة الاستئناف، اعتمدت المحكمة مقارنة التقارير الجنائية، وخاصة التقرير الخاص بأداة ارتكاب الجريمة، وتقرير الدم، لتكون الوقائع متطابقة مع الحادثة. قد يذهب البعض إلى القول إن مثل هذه الحوادث واضحة ولا تحتاج إلى تحليل، وخاصةً أن الفاعل اعترف بجرمه، لكن القاضي لا ينظر إلى الأمر على هذا النحو، إنما يرجح احتمالات منها وجود شركاء في الجريمة أو وقوع الجرم تحت تأثير عقارات أو مخدرات، الأمر الذي سيقود المحكمة في اتجاه آخر. فكل تفصيل في نصّ القضية، حتى لو كان صغيرا، سيكشف لنا أن العبارات الحاسمة تختلف عن العبارات المبنية للمجهول، ومن شأن هذا أن يثير الكثير من التساؤلات لدى القاضي أو لجنة التحقيق، الأمر الذي يعكس وظيفة الحجاج التداولي في الخطاب القضائي. ورغم غياب نصّ قانوني صريح هنا، فإن دراسات تحليل الخطاب القضائي تؤكد أنّ تطبيق قواعد البلاغة يجعل الوقائع الإجرامية تظهر بشكل أوضح ويكشف مسارها وسياقها؛ وهذا سبب نجاح المحكمة في بناء حجة إدانة من خلال ربط مكاني ولغوي بين المتهم والأدلة، واستخدام المصطلحات التقنية الواضحة والقاطعة، بما يكسب الحُكم شرعيته الواقعية حتى وصوله إلى القرار النهائي.

ويتمثل المتنقل في فعل الطعن المتكرر الصادر عن المتهم، في حين يتمثل المَعْلم في الفضاء المكاني المفتوح متعدد النقاط (المنطقة الجبلية)، حيث تتوزع آثار الجريمة، وتُظهر العلاقة بينهما امتداد الفعل عبر مسار مكاني واضح يعكس استمرارية السلوك الإجرامي ويعزز دلالة القصد. ومن

منظور Fillmore يمكن تحليل الواقعة ضمن إطار جنائي عنيف وممتد، تتكامل فيه الأدوار (فاعل، ضحية، مسرح جريمة)، وتنسجم فيه الأدلة المادية مع الاعتراف، وتؤدي إلى بناء سرد قضائي متماسك يدعم تصنيف الجريمة ضمن القتل العمد.

ويمكن القول إن كثافة الأدلة المكانية لا تعني القطع النهائي تلقائيا، فقوتها تنبع من تآزرها وتوافقها الداخلي، أي إن القيمة الحجاجية لا تنشأ من دليل منفرد، وإنما من شبكة مترابطة من القرائن يعزز بعضها بعضًا، وهو ما تحقق في هذه القضية بصورة شبه مكتملة.

ويمكن توضيح أوجه التشابه والاختلاف بين القضايا محل الدراسة في الجدول الآتي:

جدول 2

أوجه التشابه والاختلاف بين القضايا محل الدراسة

القضية	نوع الجريمة	القصد الجنائي	دور المكان	نوع الأدلة
الأولى	قتل خطأ	غير متعمد (مزاح دون قصد القتل)	فضاء داخلي مغلق (منزل) يعزز القرب الجسدي وينفي سيناريو المطاردة أو الاشتباك الخارجي	أدلة مادية (مسار الطلقة، تقرير طبي) وأدلة سردية (اعتراف، شهادة الأب)
الثانية	ضرب أدى إلى الوفاة (لم يثبت القتل)	غياب القصد الجنائي (دفاع/رد فعل)	فضاء عائلي مغلق يضعف فرضية النية ويؤطر الحدث كشجار مفاجئ	أدلة طبية (سبب وفاة بديل) وشهادات، وقرائن مكانية ضعيفة
الثالثة	شروع في القتل وحيازة سلاح	قصد محتمل (لكن محل تردد قضائي)	فضاء مفتوح (رصيف/موقع جريمة) يربط المتهم بالأداة عبر الأدلة المكانية	أدلة تقنية (مطابقة الأظرف والسلاح) وقرائن مكانية وتقارير رسمية
الرابعة	قتل عمد وحيازة مخدرات	قصد جنائي مباشر (اعتراف، وتكرار الطعن)	فضاء مفتوح متعدد المواقع (منطقة جبلية) يعزز السيطرة المكانية وتتبع الجريمة	أدلة مادية قوية (دماء، مسارات، تقارير) واعتراف ومطابقة مكانية

7- الخاتمة:

يظهر البحث من خلال تحليلٍ تطبيقيّ لعددٍ من القضايا الجنائية الصادرة عن القضاء السعودي أن تمثيل المكان في الخطاب القضائي يُسهم في بناء الاستدلال، ويؤدي دورًا ملحوظًا في توجيه تفسير الوقائع، ضمن منظومة أوسع من الأدلة التي تتكامل في إنتاج الحكم القضائي. فالمكان، كما تكشفه اللغة القضائية، يتحول إلى عنصر دلالي وحِجَاجي يُسهم في إعادة تنظيم الوقائع، وضبط العلاقات السببية، وتكييف القصد الجنائي ضمن منظومة الاستدلال الشرعي والنظامي. وقد بيّن التحليل أن اللغة الطوبوغرافية تُمارس وظيفة مزدوجة، فهي من جهة تُعيد بناء مسرح الجريمة عبر الإشارات المكانية (الغرفة، المسار، موضع الإصابة، اتجاه الأداة، بقايا الأثر)، ومن جهة أخرى تُحوِّل هذه الإشارات إلى قرائن استدلالية تُستخدم لترجيح توصيف دون آخر، دون أن تبلغ بالضرورة درجة القطع اليقيني. ويُفهم ذلك في إطار منطق ترجيحي، حيث تُستخدم المعطيات المكانية في وزن الفرضيات المتنافسة وترجيح إحداها تبعًا لدرجة انسجامها مع باقي الأدلة، لا في حسمها بشكل قطعي. ومن هنا يتضح أن الاستدلال المكاني يعمل بوصفه آلية تنظيم للشك أكثر من كونه أداة لإلغائه، وهو ما ينسجم مع القواعد الأصولية والقانونية التي تُقدّم درء الشبهة عند تعارض الاحتمالات.

ويكشف البحث أن قوة الاستدلال المكاني تنبع من تآزر شبكة من المكونات تشمل: الإطار المكاني، والقياس الكمي، والمسار الزمني، وسلامة الأثر، وتوافق التبئير الداخلي والخارجي، ويتغير وزن المكان تبعًا لدرجة انسجام هذه العناصر؛ ففي القضايا التي تتكامل فيها الأدلة المادية مع السرد المكاني المتماسك، تزداد قوة الحجة، في حين يؤدي غياب أحد هذه العناصر -كما في حالات الفجوة السببية أو ضعف القياس الطبي- إلى تعطيل التكييف الجنائي المشدد. وقد أبرز البحث أن الخطاب القضائي لا ينقل الواقع كما هو، بل يعيد تشكيله ضمن خريطة لغوية مكانية تُضبط بعناية من خلال اختيار الألفاظ، وترتيب الوقائع، وتحديد مواضع الفعل والأثر. وهذا ما يجعل اللغة القضائية جزءًا من الدليل، لا مجرد وعاء له، ويمنح اللسانيات الجنائية دورًا حيويًّا في فهم آليات الحكم، وتحليل منطق الترجيح، وتفسير اختلاف نتائج القضايا المتشابهة ظاهريًّا. وعليه، فإن الإسهام الأساسي لهذا البحث يتمثل في تقديم نموذج تحليلي يدمج بين اللسانيات العرفانية والطوبوغرافيا القضائية، ويُظهر أن المكان عنصرٌ فاعل في بنية الاستدلال، وتفتح النتائج آفاقًا بحثية مستقبلية تتصل بضبط المصطلحات، وبناء بروتوكولات ترميز لغوي مكاني قابلة للتكرار، وتوسيع مجال تطبيق هذا المنهج على أنواع أخرى من القضايا الجنائية والمدنية، ويمكن إجمال أهم النتائج فيما يلي:

نتائج رئيسية:

- يتخذ المكان وظيفة استدلالية واضحة في القضايا التي تتسم بتعدد الروايات أو ضعف الأدلة المباشرة، حيث يُستخدم لتوجيه تفسير القصد الجنائي من خلال ربط موضع الفعل بنتيجته (مثل موضع الإصابة أو اتجاه الطعن).

- يُعاد تشكيل الواقعة داخل الخطاب القضائي عبر بنية لغوية-مكانية، بحيث تتحول الإشارات المكانية إلى قرائن حجاجية، وتصبح اللغة نفسها جزءًا من إنتاج الدليل، لا مجرد ناقل له.

- يكتسب الاعتراف قوته الحجاجية حين يتطابق مع الخريطة المكانية والأثر المادي.

نتائج فرعية:

- تتحدد قوة الاستدلال المكاني بدرجة تكامل ثلاثة عناصر: (سلامة الأثر المادي، دقة القياس الطبي، تماسك السرد الزمني)، وتضعف بشكل ملحوظ عند اختلال أحدها.

- تؤدي الفجوات السببية (الزمنية أو الطبية) إلى تقليص أثر المكان في دعم التكييف الجنائي المشدد، حتى في حال وجود اعتراف.

- يسهم توزيع العناصر المكانية داخل السرد (البداية، الذروة، النتيجة) في توجيه فهم القاضي لتسلسل الحدث.

- يتباين وزن المكان من قضية إلى أخرى تبعًا لطبيعة الجريمة (إطلاق نار- طعن- ضرب) وكثافة الأدلة المرتبطة بها.

- يكشف التحليل أهمية توظيف أدوات اللسانيات الجنائية في تفسير اختلاف الأحكام في قضايا متشابهة ظاهريًّا.

التوصيات والمقترحات:

- تطوير أدلة إجرائية معيارية تُعنى بتوثيق العناصر المكانية في محاضر الضبط والتحقيق، بحيث تُحدَّد آليات دقيقة لوصف مسرح الجريمة (المواضع، الاتجاهات، المسارات، القياسات)، لضمان توحيد اللغة الطوبوغرافية وتقليص تفاوت الصياغة بين القضايا.

- تصميم برامج أو حقائب تدريبية خاصة بالمحققين والجنائيين والقضاة وضباط النيابة، إذ من شأنها تسريع تطبيق مفهوم الطبوغرافية القضائية بشكل أفضل.

- تبنِّي أدوات رقمية مساندة، كإنشاء مخططات رقمية لموقع الجريمة تُرفق بملف القضية، وتمثيلها عبر البرامج التقنية المخصصة مثل (Crime Scene Mapping) المستخدمة في توصيف مسرح الجريمة ورسمه، ثم عرضها على القاضي أو اللجنة والمحققين، لتسريع عملية التحقيق والحصول على أجوبة دقيقة من المُتهم، فوصف المتهم لموقع الجريمة قد يُفهم بطريقة مختلفة من لجنة التحقيق والقضاء والمدعي العام، أما تسجيل ما يقوله المُتهم أو ما تصفه اللجنة الجنائية في ملف القضية في شريط فيديو، فيُسهم في وضع التحقيقات في إطارها الصحيح.

المراجع العربية

الخلايلة، مجدي محمد. (٢٠٢٤). *تطبيق علم اللغة الجنائي في النظام القضائي الأردني* [رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط].

زهرة، الصافي. (٢٠٢٤). اللسانيات الجنائية ودورها في الكشف عن الجرائم. *مجلة آليف*، ١١(٢-٣)، ٥٢٧-٥٤٤.

الشمريّ، علي حسن خضير. (٢٠٢٥). معالم الألسنية الجنائية وبلوغها التكامل الوظيفي-دراسة تحليلية في تطبيقاتها العملية. *مجلة المدارات العلمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، ٣(١)، ٥٤١-٥٦٦.

الطاوس، وكال. (٢٠٠٧). *البنية الحجاجية في الخطاب القانوني المرافعة الجنائية نموذجا* [رسالة ماجسيتير، جامعة الجزائر].

العامري، عبد العالي. (٢٠٢٠). الدلالة المعرفية وهندسة المعنى. *مجلة جامعة بابل*، ٢٨(٨)، ٣٦٤-٣٧٤.

عبد الباقي، عبد الوهاب خزعل. (٢٠٢٣). قاعة المحكمة دراسة انثروبولوجية ميدانية في المحكمة الاتحادية العليا. *مجلة كلية التربية للبنات*، ٣(٢٣)، ١-٢٥.

العرسان، يوسف زين خضير يونس. (٢٠٢٤). دور البقع الدموية في الكشف عن الجريمة. *مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية*، ١٦(٥٩)، ١٤٢٢-١٤٤٤.

ابن عروس، مفتاح. (٢٠٠٧). الاتساق والانسجام في القرآن الكريم [أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر].

العوا، محمد سليم. (٢٠٠٦م). لغة الحكم القضائي دراسة تركيبية دلالية. مكتبة الآداب.

العصيمي، صالح بن فهد. (٢٠٢٠). اللّسانيّات الجنائيّة تعريفها ومجالاتها وتطبيقاتها. دار مركز الملك عبد الله ابن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية.

غاليم، محمد. (١٩٩٩). المعنى والتوافق: مبادئ لتأصيل البحث الدلالي العربي. معهد الدراسات والأبحاث والتعريب.

القريشي، قاسم عبد النجم. (٢٠١٨). بنيّة الحدّث في الرواية العربية الجديدة. *مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية*، ١٧(٣٣)، ٢٩٥-٣١٤.

وزارة العدل في المملكة العربية السعودية. (١٤٣٦هـ). مجموعة الأحكام القضائية. مركز البحوث، وزارة العدل في المملكة العربية السعودية.

يعقوبي، زهرة. (٢٠٢٢). *المعاينة والخبرة في الإثبات الجنائي* [رسالة ماجستير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم].

المراجع العربية المرومنة

Al-Khalāyilah, Majdī Muḥammad. (2024). *Taṭbīq ʿilm al-lughah al-jināʾī fī al-niẓām al-qaḍāʾī al-Urdunī* [Risālat mājistīr, Jāmiʿat al-Sharq al-Awsaṭ]. (In Arabic)

Zahrah, al-Ṣāfī. (2024). Al-lisāniyyāt al-jināʾiyyah wa-dawruhā fī al-kashf ʿan al-jarāʾim. *Majallat Ālīf, 11*(2–3), 527–544. (In Arabic)

Al-Shammarī, ʿAlī Ḥasan Khuḍayr. (2025). Maʿālim al-alsuniyyah al-jināʾiyyah wa-bulūghuhā al-takāmul al-waẓīfī: Dirāsah taḥlīliyyah fī taṭbīqātihā al-ʿamaliyyah. *Majallat al-Madārāt al-ʿIlmiyyah lil-ʿUlūm al-Insāniyyah wa-al-Ijtimāʿiyyah, 3*(1), 541–566. (In Arabic)

Al-Shammarī, ʿAlī Ḥasan Khuḍayr. (2025). Maʿālim al-alsuniyyah al-jināʾiyyah wa-bulūghuhā al-takāmul al-waẓīfī: Dirāsah taḥlīliyyah fī taṭbīqātihā al-ʿamaliyyah. *Majallat al-Madārāt al-ʿIlmiyyah lil-ʿUlūm al-Insāniyyah wa-al-Ijtimāʿiyyah, 3*(1), 541–566. (In Arabic)

Al-Ṭāwūs, Wikāl. (2007). *Al-bunyah al-ḥijājiyyah fī al-khiṭāb al-qānūnī: al-murāfaʿah al-jināʾiyyah namūdhajan* [Risālat mājistīr, Jāmiʿat al-Jazāʾir]. (In Arabic)

Al-ʿĀmirī, ʿAbd al-ʿĀlī. (2020). *Al-dalālah al-maʿrifiyyah wa-handasat al-maʿnā. Majallat Jāmiʿat Bābil, 28*(8), 364–374. (In Arabic)

ʿAbd al-Bāqī, ʿAbd al-Wahhāb Khuzaʿal. (2023). Qāʿat al-maḥkamah: Dirāsah anthropūlūjiyyah maydāniyyah fī al-maḥkamah al-ittiḥādiyyah al-ʿulyā. *Majallat Kulliyyat al-Tarbiyah lil-Banāt, 3*(23), 1–25. (In Arabic)

Al-ʿArsān, Yūsuf Zayn Khuḍayr Yūnis. (2024). Dawr al-buqʿ al-damawiyyah fī al-kashf ʿan al-jarīmah. *Majallat al-Kūfah lil-ʿUlūm al-Qānūniyyah wa-al-Siyāsiyyah, 16*(59), 1422–1444.

Ibn ʿArūs, Miftāḥ. (2007). *Al-ittiṣāq wa-al-insijām fī al-Qurʾān al-karīm* [Uṭrūḥat duktūrāh, Jāmiʿat al-Jazāʾir]. (In Arabic)

Al-ʿAwwā, Muḥammad Salīm. (2006). *Lughat al-ḥukm al-qaḍāʾī: Dirāsah tarkībiyyah dalāliyyah*. Maktabat al-Ādāb. (In Arabic)

Al-ʿUṣaymī, Ṣāliḥ ibn Fahd. (2020). *Al-lisāniyyāt al-jināʾiyyah: Taʿrīfuhā wa-majālātuhā wa-taṭbīqātuhā*. Al-Qāhirah: Dār Wujūh. (In Arabic)

Ghālim, Muḥammad. (1999). *Al-maʿnā wa-al-tawāfuq: Mabādiʾ li-taʾṣīl al-baḥth al-dalālī al-ʿArabī*. Maʿhad al-Dirāsāt wa-al-Abḥāth li-al-Taʿrīb. (In Arabic)

Al-Qurayshī, Qāsim ʿAbd al-Najm. (2018). *Bunyat al-ḥadath fī al-riwāyah al-ʿArabiyyah al-jadīdah. Majallat Maysān li-al-Dirāsāt al-Akādīmiyyah, 17*(33), 295–314. (In Arabic)

Wizārat al-ʿAdl fī al-Mamlakah al-ʿArabiyyah al-Saʿūdiyyah. (1436 H). *Majmūʿat al-aḥkām al-qaḍāʾiyyah*. Al-Riyāḍ: Markaz al-Buḥūth, Wizārat al-ʿAdl. (In Arabic)

المراجع الأجنبية

Clausner, T. C., & Croft, W. (1999). Domains and image schemas. *Cognitive Linguistics, 10*(1), 1-31.

Felson, M. (2002). Topography of crime. *Crime Prevention and Community Safety: An International Journal, 4*(1), 47-51.

Fillmore, C. J., & Baker, C. F. (2001). *Frame semantics for text understanding. In Proceedings of WordNet and Other Lexical Resources Workshop, NAACL*.

Genette, G. (1980). *Narrative discourse: An essay in method* (J. E. Lewin, Trans.). Blackwell. (Original work published 1972).

Harries, K. (1999). *Mapping crime: Principle and practice* (NCJ 178919). National Institute of Justice.

Howald, B. S. (2010). Linguistic spatial classifications of event domains in narratives of crime. *Journal of Spatial Information Science*, (1), 75–93.

Ho, Y., Lugea, J., McIntyre, D., Xu, Z., & Wang, J. (2019). Text-world annotation and visualization for crime narrative reconstruction. *Digital Scholarship in the Humanities, 34*(2), 310-334.

Kagan, K. (2020). Crime Scene as a Source of Information in the Process of Profiling the Unknown Perpetrator of Homicide. Studia Iuridica Lublinensia, 29(5), 81-102.

Niederhoff, B. (2013). Focalization. In P. Hühn et al. (Eds.), *The living handbook of narratology*. Hamburg University. Retrieved April 27, 2026, from https://n9.cl/leqq7j.

Slimani, S. (2024). The role of forensic linguistics in discourse analysis. *International Journal of Early Childhood Special Education (INT-JECSE), 16*(5), 163-170.

Stern, S. (2018). The novel in legal discourse: Judicial opinions and their narratives. In M. Hahn & R. Weisberg (Eds.), *Narrative and metaphor in the law* (pp. 121-139). Cambridge University Press.

Verma, A., & Lodha, S. K. (2002). A topological representation of the criminal event. *Western Criminology Review, 3*(2). https://n9.cl/0ou7ms.

Author Biodata	معلومات عن الباحث:
Dr. Bunder Sebail Alshammari is an Assistant Professor of Arabic at the University of Hail, specializing in forensic linguistics and judicial discourse analysis. His research interests include pragmatics, legal discourse analysis, and applied linguistics, with several publications in peer-reviewed journals.	د. بندر سبيّل الشمري أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية بجامعة حائل، متخصص في اللسانيات الجنائية وتحليل الخطاب القضائي. تتركز اهتماماته البحثية في التداولية، وتحليل الخطاب القانوني، واللسانيات التطبيقية، وله عدد من الأبحاث المنشورة في مجلات علمية محكمة.

معرف أوركيد (ORCID)

Email: Ban.Alshammari@uoh.edu.sa

مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language
مجلة اللسانيات العربية، م ١٢، ع ٢٣؛ ١٤٤٨هـ
ردمد (ورقي): ٩٩٥٥-١٦٥٨ ردمد (رقمي): ٩٨٥٨-١٦٥٨
اللسانيات العربية
The Arabic Linguistics Journal, Vol. 12, No. 23; 2026
ISSN: 1658-9955 E-ISSN: 1658-9858
arabiclisa@ksaa.gov.sa

وظيفة البؤرة وتشكيل القوة الإنجازية للاستفهام: مقاربة في ضوء نظرية النحو الوظيفي

The Function of Focus and the Formation of Illocutionary Force in Interrogatives: An Approach from the Perspective of Functional Grammar

المعرف الرقمي: https://doi.org/10.60161/1482-000-023-002

عادل اليداري [أ] حافظ معاشي [ب] حكيمة خمار [ج]

[أ] قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، المغرب

[ب-ج] قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب

توثيق البحث APA Citation:

اليداري، عادل. معاشي، حافظ و خمار، حكيمة. (٢٠٢٦). وظيفة البؤرة وتشكيل القوة الإنجازية للاستفهام: مقاربة في ضوء نظرية النحو الوظيفي. *مجلة اللسانيات العربية*، ٢٣، ٤٠-٧٠.

استقبِل في: ٠٤/٠٧/١٤٤٧ - رُوجع في: ٢١/١٠/١٤٤٧ - قُبل في: ١٢/١١/١٤٤٧ - نُشر في: ١٦/٠١/١٤٤٨

Received on: 24-12-2025 / Revised on: 09-04-2026 / Accepted on: 29-04-2026 / Published on: 01-07-2026

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين وظيفة البؤرة وتحديد القوة الإنجازية للاستفهام في اللغة العربية في ضوء نظرية النحو الوظيفي، كما يبحث في دور التبئير في توجيه التأويل التداولي للجمل الاستفهامية. وتكمن أهمية الدراسة في إبراز البعد التداولي للاستفهام، وتجاوز النظر إليه بوصفه أداة لطلب المعلومة، إلى اعتباره فعلًا تواصليًّا متعدد المقاصد. وقد اعتمد البحث مقاربة تحليلية تداولية، أظهرت أن وظيفة البؤرة تسهم في توجيه طبيعة القوة الإنجازية، سواء أكانت حرفية أم مستلزَمة مقاميًّا، وأنها ترتبط بتنظيم المعرفة بين المتكلم والمخاطب. كما بينت النتائج أن تغيّر القوة الإنجازية يؤدي إلى إعادة تنظيم البنية المعلوماتية للجملة، خاصة من حيث نوع البؤرة ومجالها، وأن التنغيم والسياق التداولي عنصران حاسمان في تحديد المكوّن المُبأّر. وتخلص الدراسة إلى أن البؤرة تمثل آلية مركزية في ضبط المقاصد التواصلية داخل الخطاب الاستفهامي.

الكلمات المفتاحية: البؤرة، الاستفهام، القوة الإنجازية، النحو الوظيفي، التأويل التداولي.

Abstract

The present paper deals with the illocutionary force of interrogatives in Arabic within the framework of Functional Grammar. It also investigates the role of focalization in guiding the pragmatic interpretation of interrogative constructions. The significance of this study lies in highlighting the pragmatic dimension of interrogation and moving beyond its restriction as a mere device for requesting information to considering it as a multifunctional communicative act. Adopting an analytical-pragmatic approach, the study demonstrates that focus function contributes to shaping the nature of illocutionary force, whether literal or contextually implied, and that it is closely related to the organization of knowledge between speaker and addressee. The findings further reveal that changes in illocutionary force lead to a reorganization of the informational structure of the utterance, particularly in terms of the type and scope of focus. Moreover, intonation and pragmatic context are shown to be crucial factors in identifying the focused constituent. The study concludes that focus constitutes a central mechanism for regulating communicative intentions within interrogative discourse.

Keywords: Focus, Interrogation, Illocutionary Force, Functional Grammar, Pragmatic Interpretation.

*المؤلف المراسل Corresponding author
Email hafid.maachi@um5r.ac.ma.

١- المقدمة

تعدّ نظرية النحو الوظيفي، التي أرسى دعائمها اللساني الشهير سيمون ديك (Simon Dik)، من أبرز الاتجاهات اللسانية المؤسسة تداوليًا، التي انتقلت من التركيز على المقاربات الشكلية والمنطقية والرياضية للغة، كما تجلت في الاتجاهات اللسانية الصورية (البنيوية والتوليدية)، إلى العناية بالمكون التداولي للغة. ولقد تأسست هذه النظرية على مرتكز أساس قوامه أن اللغة بنية وظيفية موجهة نحو تحقيق أغراض تواصلية محددة داخل سياقات مقالية ومقامية مختلفة، وأن انتظام البنية اللغوية ليس غاية في ذاته، بل هو استجابة لحاجات الخطاب ومتطلباته التفاعلية. وعلى هذا الأساس، تبني هذه النظرية تفسيرها للخطاب، بوصفه فعلا إنجازيًّا مركَّبا تسند فيه الوظائف الدلالية، والتركيبية، والتداولية إسنادا محكوما بمقاصد المتكلم داخل سياقيْن، مقاليّ ومقاميّ، محدَّديْن. وقد كانت هذه النظرية إطارًا نظريًّا لدراسة وتحليل عدد من الأساليب اللغوية، كالنفي والتعجب والاستفهام، نظرًا إلى ما تُتيحه من أسس نظرية وتطبيقية تسهم في تحقيق الكفاية التواصلية عند مستعمل اللغة.

ويعدّ تحليل أسلوب الاستفهام من الجوانب الأساس التي تتيح الكشف عن المكون التداولي والتواصلي في اللغة، فهو فعل لغوي يتجاوز حدود طلب معرفة معلومة لم تكن معروفة من قبل إلى إنتاج مقاصد تواصلية متعددة تفهم من السياق، كالاستنكار، والتعجب، والتوجيه، والتقرير، وغيرها. وفي هذا الإطار، تبرز وظيفة البؤرة (Focus) بوصفها وظيفة تداولية تتحكم في توجيه الانتباه داخل الجملة، وتحديد الجزء الذي يراد إبرازه أو مساءلته أو جعله محورا للتفاعل. وتثير هذه الوظيفة إشكالا نظريًّا حين تربط بما يسمى القوة الإنجازية للاستفهام (Illocutionary Force)، التي تأتي في سياقات معينة قوة إنجازية حرفية تتمثل في السؤال (القوة الأصل)، وفي مقامات أخرى قوة إنجازية مستلزمة مقاميًّا (القوة الفرعية). وقد تناولت اللسانيات العلاقة بين وظيفة البؤرة والاستفهام من زوايا متعددة؛ إذ ركّز سيرل (Searle) وأستين (Austin) على القوة الإنجازيّة وتعدد الأفعال الكلامية المرتبطة بالاستفهام تبعًا للسياق التداولي (Austin, 1962, p. 94; Searle, 1975, pp. 60–62)، في حين اهتمت المقاربات الوظيفية، كما عند ديك وأحمد المتوكل، بوظيفة البؤرة ضمن البنية المعلوماتية بوصفها آلية لتنظيم المعرفة بين المتكلم والمخاطب (Dik, 1997, p. 326) و(المتوكل، ٢٠٠١، ص ص. ١١٧-١١٩). كما أبرزت اللسانيات التوليدية والدلالية العلاقة بين البؤرة والعناصر الاستفهامية، حيث يرى (Rizzi, 2001 ; Aboh, 2007, p. 297) أن الاستفهام يتأسس بنيويًّا على إبراز مكوّن بُؤَريٍّ داخل الجملة. وفي السياق العربي، أسهم الفاسي الفهري في تناول الاستفهام ضمن اللسانيات التوليدية (الفاسي الفهري، ١٩٨٢، ١٩٨٤)، كما عالجت بعض أبحاث المتوكل (١٩٨٦، ١٩٩٣) الاستفهام ضمن النحو الوظيفي، من خلال التمييز بين القوة الإنجازية وأنماط

الاستفهام (الجزئي والكلي)، إلى جانب بعض الدراسات الحديثة، مثل دراسة زيغد (٢٠١٢) التي أشارت إلى غياب الاستفهام في تنميط المتوكل للبؤرة، مقترحةً مفهوم بؤرة التخيير.

ونسعى في هذا البحث إلى تعميق النظر في أوجه العلاقة القائمة بين وظيفة البؤرة والقوة الإنجازيّة للاستفهام، من خلال تجاوز الطرح الوصفي الذي اكتفى بإبراز التلازم بينهما، إلى تحليل حيوية التأثير الذي يمكن أن ينشأ بين نوع البؤرة وطبيعة القوة الإنجازيّة للاستفهام، عبر تحليل التفاعل بين نوع البؤرة وطبيعة القوة الإنجازية، مع إبراز دور التنغيم في تحديد العنصر المُبأَّر داخل الجملة الاستفهامية، إضافة إلى بيان أثر البؤرة في توجيه الالتزام التداولي لدى المتكلم وفي تنظيم مخزون المعلومات بين المتخاطبين. تتضح أهمية هذا الإشكال على نحو أعمق حين يتبيّن أن البؤرة قد تسهم في تحويل القوة الإنجازية أو تعزيزها أو تقييدها، بما يوجّه تأويل المتلقي ويعيد تشكيل العلاقات التداولية، سواء تعلّق الأمر بالقوة الإنجازية الحرفية أو المستلزَمة مقاميًّا أو بالافتراضات المسبقة. ومن ثمّ، فإن الربط بين البؤرة والاستفهام يمثل مدخلًا أساسًا لفهم آليات اشتغال النحو الوظيفي في تفسير السلوك اللغوي، انطلاقًا من كون اللغة نظامًا يتحدد بالسياق وبالاستعمال.

وللإجابة عن هذا الإشكال، يعتمد البحث مقاربة تحليلية تبدأ باستعراض المرتكزات الأساس لنظرية النحو الوظيفي، ثم تحديد مفهوم البؤرة وأنواعها، قبل الانتقال إلى دراسة القوة الإنجازية في شقّيْها الحرفي والمستلزَم مقاميًّا في ضوء هذه النظرية. ويُختتم البحث بمحور تطبيقيٍّ يرصد أوجه العلاقة بين وظيفة البؤرة والقوة الإنجازية للاستفهام، مدعَّمًا بنماذج من جمل استفهامية مستمَدّة من القرآن الكريم والشعر العربي.

٢- المرتكزات الأساس لنظرية النحو الوظيفي

تندرج نظرية النحو الوظيفي ضمن التيارات اللسانية ذات التأسيس التداولي، التي تجعل من القدرة التواصلية محورا مركزيًّا في توصيف الكفاية اللغوية. ويرى ديك أن المعلومة التداولية تمثل مجمل المعارف، والمعتقدات، والافتراضات، والآراء والمشاعر التي تخص الفرد في موقف تفاعليٍّ معين. ولا يقتصر مصطلح المعلومات على المعرفة الذهنية (Cognitive Knowledge)، بل يشمل كل العناصر الذهنية بما في ذلك تصوراتهم المسبقة (Dik , 1997, p.10). وانطلاقا من هذا التصور، تُعرف اللغة في إطار هذه النظرية بوصفها أداة للتواصل قبل أن تكون نسقا شكليًّا، كما تُفهم الكفاءة اللغوية على أنها قدرة صورية-وظيفية مركّبة، بحيث لا تدرس الخصائص الصورية للتراكيب إلا من خلال ما تنهض به من وظائف دلالية وتداولية.

تبلورت هذه النظرية في السياق الغربي على يد اللساني الهولندي ديك سنة ١٩٧٨ بأمستردام، غير أن اكتمال مشروعها النظري لم يتحقق إلا بعد وفاته، إذ تولى تلميذه وخليفته

كيس هنجيفلد (Kees Hengeveld) في جامعة فريجيه (Vrije) نشر أعماله واستكمال بنائها. وسرعان ما انتشرت النظرية في أوساط البحث اللساني عبر دراسات شملت مستويات المعجم، والصرف، والتركيب، والدلالة، الأمر الذي أسهم في ترسيخ موقعها بوصفها امتدادا للنظريات الوظيفية.

لقد اقترحت النظرية الوظيفية منذ نشأتها ثلاثة نماذج كبرى للتحليل، هي: نموذج ما قبل المعيار، والنموذج المعيار، والنموذج ما بعد المعيار. وانتقلت إلى الدرس اللساني العربي بفضل جهود اللساني المغربي المتوكل الذي عمل على تكييفها مع خصائص العربية، مؤسسًا بذلك مشروع "النحو الوظيفي للغة العربية"، والذي لم يقتصر إسهامه على النقل والتكييف، بل تعدّاه إلى التطوير النظري، خاصة فيما يتصل بالقوة الإنجازية والكفاية الإجرائية، التي أتاحت للنحو الوظيفي الانفتاح على مجالات تطبيقية متعددة، من قبيل التعليم، والترجمة، والحوسبة، فضلا عن الأنساق التواصلية غير اللفظية، كالموسيقى والسينما.

٢-١ الوظيفة الأساس للغة

يعدّ التواصل هو الوظيفة الأساس للغة، في ضوء نظرية النحو الوظيفي، إذ تستعمل اللغة لنقل المعاني والأفكار وتسهيل التفاعل الاجتماعي. ويشير المتوكل (٢٠١٦، ص.٢٢٧) إلى أن جميع وظائف اللغة الأخرى، سواء تعلق الأمر بالتعبير عن الذات، أو الإقناع، أو التفسير، أو تنظيم العلاقات الاجتماعية، تظل مرتبطة بالوظيفة الأساس المتمثلة في التواصل؛ إذ لا يمكن فصل أيّ وظيفة لغوية عن سياقها التواصلي. ويؤكد هاليداي (Halliday, 1994, pp. 13-14) أن اللغة ليست مجرد وسيلة رمزية، بل هي أداة اجتماعية تمكّن الأفراد من بناء علاقاتهم، ومشاركة خبراتهم، وتنظيم حياتهم اليومية. كما يوضح فنكل وهاسي (Finkel & Hasi,2001, pp. 45-47) أن الوظائف الثانوية للغة، مثل التعبير عن المشاعر أو الإقناع، تنشأ دوما في إطار الحاجة إلى التواصل، فهي أدوات مكملة لتعزيز فعالية الرسالة اللغوية.

إن الوظائف الأخرى للغة لا تنفصل عن وظيفتها الأساس، بل تمثل امتدادًا لها، إذ تسهم في تعزيز العملية التواصلية وتطويرها، سواء عبر التعبير الذاتي، أو التأثير في الآخرين، أو تنظيم الخبرات معرفيًّا.

٢-٢ علاقة البنية بالوظيفة

ينطلق اللسانيون الوظيفيون، في مقاربتهم للغات الطبيعية، من مبدأ أساس مؤداه أن الوظيفة التواصلية تمثل المحدِّد الرئيس للبنية اللغوية (المتوكل، ٢٠١٠، ص.٥٨). ولا يقف هذا التصور عند حد الربط بين البنية والوظيفة، بل يتجاوزه إلى إقرار علاقة تبعية بينهما، بحيث تُفسَّر الخصائص البنيوية للغة - على مستوياتها الصوتية، والمعجمية، والتركيبية - في ضوء الأدوار الوظيفية التي تنهض بها داخل الاستعمال. ومفاد هذا التصور أن البنية اللغوية ليست معطى

مستقلًّا، بل هي نتاج مباشر لوظيفتها، بحيث إن أي اختلاف في الوظيفة يستتبع بالضرورة اختلافا في البنية (المتوكل، ٢٠١٦، ص. ٢٣١). غير أن هناك مجموعة من الظواهر اللغوية التي يصعب فيها القول بتبعية البنية للوظيفة، وهو ما يمكن تسميته بالتركيب المستقل. ويقصد بهذا النوع من التراكيب تلك البنى التي لا يُفسَّر انتظامها تفسيرًا وظيفيًّا خالصا، بل تحكمها محدّدات بنيوية داخلية لا ترتبط مباشرة بالمقاصد التداولية أو بالأغراض التواصلية للمتكلم.

فعلى سبيل المثال، نجد بعض الكلمات التي تُعرب إعرابًا بنيويًّا، إذ إن الإعراب فيها لا يفيد تبعية البنية للوظيفة، ومن ذلك بعض الأفعال المساعدة وبعض الحروف، التي تخضع في إعرابها لقواعد تركيبية صورية أكثر من خضوعها لمحدّدات وظيفية تداولية. ويكشف هذا النوع من الظواهر عن حدود التفسير الوظيفي، ويطرح إشكالًا نظريًّا يتمثل في مدى قدرة النحو الوظيفي على استيعاب التراكيب التي لا تنسجم تمامًا مع مبدأ تبعية البنية للوظيفة.

يمكن توضيح مفهوم التركيب المستقل من خلال المثال الآتي:

"كانَ الطالبُ مجتهدًا"

في هذه الجملة، يُلاحظ أن الفعل "كان" يعمل عمله النحوي برفع الاسم "الطالبُ" ونصب الخبر "مجتهدًا"، وفق قاعدة تركيبية ثابتة في العربية. غير أن هذا الإعراب لا يعكس بالضرورة وظيفة تداولية مغايرة لما تؤديه الجملة الاسمية البسيطة "الطالبُ مجتهدٌ"، إذ إن كلتا الجملتين قد تؤديان الغرض الإخباري نفسه في سياق معين.

وبذلك، فإن وجود "كان" وإعمالها الإعرابي هنا لا يفسَّر تفسيرًا وظيفيًّا خالصًا مرتبطًا بمقصد تواصليٍّ جديد، بل يخضع بالأساس لقواعد بنيوية تركيبية خاصة بالنظام النحوي للغة. وهذا ما يجعل هذا النمط مثالًا على التركيب المستقل، حيث تبرز البنية بوصفها خاضعة لمحدّدات صورية داخلية أكثر من خضوعها لضوابط وظيفية تداولية مباشرة.

وفي هذا السياق، يشير المتوكل (٢٠١٦) إلى هذه الإشكالية بقوله: "هذا الجانب من التركيب، وإن كانت مساحته وأهميته لا تبلغان مساحة وأهمية التركيب المعلل وظيفيًّا، يواجه النظريات الوظيفية بإشكال يلزمها بالنظر فيه ومعالجته قصد احتوائه" (ص.٢٤٣).

٢-٣ القدرة اللغوية في نظرية النحو الوظيفي

يميز اللسانيون الوظيفيون بين ما يشكّل معرفة المتكلم-السامع للغته، أي القدرة، وما يمثّل التحقيق الفعلي لهذه المعرفة في مواقف تواصلية مخصوصة، أي الإنجاز. ويرى هؤلاء اللسانيون أن القدرة التواصلية لا تختزل في المعرفة النحوية الصِّرفة، بل تقوم على تكامل معرفتين جوهريتين: المعرفة النحوية والمعرفة التداولية، وهما تؤلفان معا قدرة واحدة متماسكة (المتوكل، ٢٠١٦، ص. ٢٤٦). يخالف هذا التصور ما ذهب إليه الاتجاه التوليدي، الذي حصر القدرة اللغوية في نسقٍ من

القواعد الشكلية الصِرّفة التي تشمل المستويات الصوتية، والصرفية، والتركيبية، والدلالية بالمعنى المنطقي، مع إقصاء الأبعاد الوظيفية والتداولية وإدراجها في مجال الإنجاز. غير أن هذا الموقف لم يظل على حاله، إذ ميّز التوليديون في مراحل لاحقة بين قدرة نحوية وأخرى تداولية، مع الإبقاء على كون القدرة النحوية الموضوع المركزي للبحث اللساني (المتوكل، ٢٠١٠، ص. ٨١-٨٢).

٢-٤ موضوع الوصف اللغوي

يتفق اللغويون الوظيفيون وغير الوظيفيين على أن موضوع الوصف اللغوي يتمثل في استكشاف معرفة المتكلم-السامع للغته (القدرة اللغوية)، وأن الخلاف بينهم يتعلق بنوعية هذه المعرفة وطبيعة مقوماتها، حيث يرى اللغويون غير الوظيفيين أنها محصورة فيما يشكّل النحو بوصفه مجموعة من التمثيلات الصورية الصِرّفة، في حين أن اللغويين الوظيفيين يرون أن هذه المعرفة هي امتلاك المتكلم-السامع للقواعد الصورية وغير الصورية، التي تؤهله لاستعمال لغته حسب ما تقتضيه الأغراض التواصلية التي يهدف إلى تحقيقها (المتوكل، ٢٠١٠، ص ص.٨٩-٩٠).

٢-٥ ضوابط الوصف اللغوي

يسعى اللساني إلى وضع نموذج للمعرفة اللغوية التي يفترض أنها متوافرة لدى المتكلم-السامع المجرد (المثالي). وفي نظرية النحو الوظيفي خاصة، يسعى المنظِّرون إلى إقامة نموذج لقدرة مستعملي اللغة الطبيعية على التواصل بواسطة اللغة، نموذج يمثل الملكات اللغوية وغير اللغوية التي تسهم في عملية التواصل إنتاجا وفهما، وبما يقوم بينها من علاقات. ويتكوّن هذا النموذج من مجموعة من القوالب التي تتمركز حول القالب النحوي، الذي هو القالب الأساس، وينفتح بعضها على بعض، حيث يكون بعضها خرجا/دخلا لبعض. وإذا كان هدف نظرية النحو الوظيفي هو وضع نموذج للقدرة التواصلية كما أسلفنا، فإن عليها أن تُقيم عملية النمذجة هذه على معايير وضوابط تمكنها من المفاضلة بين ما يمكن أن يقترح من نماذج. وتُعدّ الكفاية التفسيرية، بما تتفرع عنه من كفايات ثلاث-هي الكفاية التداولية، والكفاية النفسية، والكفاية النمطية-من أبرز المعايير المنهجية المعتمدة في هذا المجال (المتوكل، ٢٠١٦، ص.٢٤٧). وفيما يلي شرح لكل كفاية على حدة:

أ. الكفاية التداولية

تعد العبارات اللغوية وحدات تداولية تؤدي وظائف تواصلية محددة، مما يقتضي تمثيل خصائصها التداولية تمثيلا قاعديًّا داخل نظرية النحو الوظيفي. ويستلزم ذلك إدماج مختلف الملكات المتدخلة في الاستعمال اللغوي ضمن نموذج لمستعمل اللغة. وقد أفضى هذا التصور إلى الانتقال من نحو الجملة إلى نحو الخطاب (المتوكل، ٢٠١٦، ص ص.٤١٨-٤١٩).

ب. الكفاية النفسية

يتحقق مبدأ الكفاية النفسية في النحو الوظيفي عبر تمثيل آليتيْ إنتاج العبارات اللغوية، وفهمها وتأويلها، تمثيلا يعكس الأوَّليات الذهنية (Mental primitives) المصاحبة لهما. وانسجاما مع مبدأ الواقعية النفسية، يستبعد النحو الوظيفي القواعد التحويلية التي تُحْدث تغييرات بنيوية في البنية-الدخل لعدم مطابقتها للعمليات الذهنية الفعلية. وتقتصر القواعد الصرفية-التركيبية فيه على تنظيم الترتيب دون إحداث تحول بنيوي (المتوكل، ٢٠١٦، ص. ٤٢٠).

ج. الكفاية النمطية

تسعى النظريات اللسانية الحديثة، على اختلاف اتجاهاتها، إلى دراسة أكبر عدد ممكن من اللغات تحقيقا لمطمح الكلية، خلافا للدراسات اللغوية القديمة التي انصرفت إلى لغة بعينها. ويندرج النحو الوظيفي ضمن هذا التوجّه من خلال سعيه إلى بلوغ الكفاية النمطية، بما يتيح له بناء أنحاء للغات ذات أنماط متباينة، والكشف عن أوجه التشابه والاختلاف بينها، وذلك عبر تطوير فرضياته بالاستناد إلى معطيات مستمدة من عدة لغات واختبار صلاحيتها على لغات أخرى (ربيعة الزهري، ٢٠١٤، ص ص. ١٤١-١٤٢).

ولتحقيق هذه الكفاية يجب الإحاطة بخاصيتين اثنتين:

- **التجريد** (Abstraction): يقتضي التجريد أن تكون قواعد النحو الوظيفي ذات طابع عام ومجرَّد، بما يسمح بتطبيقها على عدد كبير من اللغات، وذلك عبر بناء تمثيلات صورية لا ترتبط بخصائص لغة بعينها، بل تعبّر عن بنيات عميقة مشتركة بين اللغات (Dik , 1997, p.16).
- **الملموسية** (Concreteness): تقتضي الملموسية بقاء هذه القواعد على صلة مباشرة بالوقائع اللغوية دون الارتهان لخصوصيات لغات بعينها أو الانفصال عنها بالتجريد المفرط. وبناءً على ذلك، لا تتحقق الكفاية النمطية إلا بصياغة القواعد في توازن دقيق بين التجريد والملموسية (ربيعة الزهري، ٢٠١٤، ص. ١٤٢).

٢-٦ الكفاية الإجرائية للنحو الوظيفي

تعرف الكفاية الإجرائية في إطار النحو الوظيفي بمثابة معيار يقاس به مدى المقومات التفسيرية والتطبيقية التي تتيحها هذه النظرية للانفتاح على مجالات تواصلية ووظائف استعمالية متعددة، ويسمح بتوظيفها في سياقات تُستثمر فيها اللغة بوصفها أداة تواصل كلية. ويتجلى هذا التوظيف في ممارسات الترجمة بمختلف أنماطها (البشرية، والآلية، والفورية)، أو في سياقات تؤدي فيها الكفاية الإجرائية دورا جزئيًّا ضمن منظومات تواصلية أوسع، كما في الأشرطة

السينمائية والأعمال الغنائية. كما تمتد هذه الكفاية لتشمل تحليل الاضطرابات اللغوية المرتبطة بالاختلالات النفسية أو العقلية، فضلا عن دراسة الأنساق التواصلية غير اللفظية التي لا تقوم على اللغة الطبيعية، مثل الإيماء، والرسم، والأفلام الصامتة، والمقطوعات الموسيقية، وغيرها، بما يعكس الطابع التكاملي والتعدّدي الذي يميز المنظور الوظيفي للغة (المتوكل، ٢٠٠٦، ص.٤٦).

ويبقى تحقيق الكفاية الإجرائية أهم المطامح التي تسعى نظرية النحو الوظيفي إلى تحقيقها.

٣- مفهوم وظيفة البؤرة في نظرية النحو الوظيفي وأنواعها

نميز في نظرية النحو الوظيفي بين ثلاثة أنواع من الوظائف: الوظائف الدلالية، والوظائف التركيبية أو الوجهية، والوظائف التداولية. وتختلف الوظائف التداولية عن النوعين الآخرين في كوْن عملية إسنادها تأتي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالسياق في بعديه المقامي والمقالي (المتوكل، ٢٠٠١، ص. ١٠٩). ومن ثم، فإن عملية إسناد الوظائف التداولية ترتبط بمخزون المعلومات التي يعتقد المتكلم أن المخاطَب يتوفر عليها خلال موقف تواصلي معين. وتتحدد هذه الوظائف التداولية في خمس وظائف: ثلاث خارجية تتمثل في وظيفة المبتدأ، ووظيفة الذيل، ووظيفة المنادى، واثنتان داخليتان، وهما وظيفتا المحور والبؤرة.

٣-١ تعريف وظيفة البؤرة

يرى ديك أن وظيفة البؤرة تُسند إلى المكوّن الذي يحمل المعلومة الأكثر أهمية أو بروزًا في سياق تواصلي معيّن، وهي المعلومة التي يعدّها المتكلم ضرورية ليُدرجها المخاطَب ضمن رصيده المعرفي. وبناءً على ذلك، ترتبط البؤرة، أو المعلومة البؤرية، بالتغييرات التي يسعى المتكلم إلى إحداثها في مخزون معلومات المخاطَب. تتخذ هذه التغييرات صيغًا متعددة، إذ قد تتمثل في إدراج معلومة جديدة ضمن البنية الخطابية، أو في استبدال معلومة مفترَضة في تمثُّل المخاطَب بمعلومة أخرى يقدّمها المتكلّم. ويقوم هذا التصوّر على افتراض وجود تباين معرفي بين الرصيد المعلوماتي للمتكلّم وتقديره للوضع المعرفي للمخاطَب. لذلك، تُقدم المعلومة البُؤَرِيَة عادة بوصفها جديدة أو بارزة بالنسبة إلى المخاطَب. ومع ذلك، قد يركز المتكلم على معلومة معروفة مسبقا للمخاطَب، بهدف تقويتها أو إبرازها، وغالبا ما يتم ذلك في إطار علاقةِ تقابُل مع معلومات أخرى مفترَضة أو مذكورة في السياق (Dik , 1997, p.326).

نستنتج من هذا التعريف أن مفهوم البؤرة في إطار النحو الوظيفي يتحدد من خلال بُعديْن متلازميْن: أولهما ماهيتها بوصفها المكوّن الحامل للمعلومة الجديدة والأكثر بروزًا في الملفوظ، وثانيهما علاقتها بالبنية المعرفية لكل من المتكلّم والمخاطَب في سياق تواصليٍّ معيّن. وتُقاس جِدّة المعلومة وبروزها انطلاقًا من التفاوت بين مخزونيْهما المعرفيّيْن؛ فحين يستفهم المتكلّم عن معلومة يجهلها، تُسند وظيفة البؤرة إلى هذه المعلومة المطلوبة، وحين يقدّم للمخاطَب معلومة غير مندرجة في

مخزونه، تُعدّ بدورها بؤرية. وبناءً عليه، ترتبط البؤرة بالمجال الذي يشكّل الفرق بين معرفة الطرفيْن، وهو ما يميّزها عن المحور، إذ تنتمي - وفق تصور المتوكل - إلى الحيّز الفارق بين مخزون المتكلّم ومخزون المخاطَب كما يتمثّله المتكلم (المتوكل، ٢٠٠١، ص ص.١١٦-١١٧).

٣-٢ أنواع البؤرة في نظرية النحو الوظيفي

يُمَيّز في تنميط وظيفة البؤرة وتحديد أنواعها في إطار نظرية النحو الوظيفي بين بُعديْن متكامليْن يتعلقان بطبيعة التبئير وبمجاله.

٣-٢-١ أنواع البؤرة من حيث طبيعة التبئير

سنكتفي في تحديد أنواع وظيفة البؤرة في نظرية النحو الوظيفي بالتمييز بين مرحلتين أساسيتيْن: تُمثّل المرحلة الأولى التصور الأوّلي الذي اقترحه ديك، والقائم على إسناد وظيفة البؤرة إلى مكوّن واحد يحمل المعلومة الجديدة، في حين تُجسّد المرحلة الثانية التطوير الذي قدّمه المتوكل، حيث انتقل من هذا التصور الأحادي إلى تصوُّر تعدّدي يميز بين أنماط مختلفة من البؤر تبعًا لوظائفها التداولية:

- المرحلة الأولى:

تمثل هذه المرحلة اقتراح ديك (١٩٧٨، كما ورد في المتوكل، ٢٠٠١، ص. ١١٧)، الذي يرى أن وظيفة البؤرة واحدة، تُسند إلى المكوّن الحامل للمعلومة "الجديدة"، أي المعلومة غير المدرجة في مخزون المخاطب. ومن الأمثلة التي كانت تعطى آنذاك للسياقات البؤرية، الزوج سؤال- جواب:

أ. متى ستعود هند؟

ب. ستعود هند غدا (بنبر غدا).

تسند وظيفة البؤرة في الجملة (ب) إلى المكون "غدا"، بوصفه يحمل المعلومة التي يجهلها المخاطب.

- المرحلة الثانية:

يرى المتوكل أن الاقتصار على بؤرة واحدة لا يكفي لاستيعاب مختلف الخصائص البؤرية في العربية وغيرها من اللغات، إذ إن تحديد وظيفة البؤرة لا ينحصر في إبراز الفرق في المعلومات الجديدة بين المتكلم والمخاطَب فحسب، بل يمتد ليشمل أيضا الحالات التي لا تتطابق فيها معارف المخاطَب مع معارف المتكلم. وفي هذا الإطار، قد يقوم المتكلم بإدراج معلومة جديدة يجهلها المخاطَب، أو يتدخل لتصحيح أو تعديل أو تعويض عناصر من مخزونه المعرفي حين يراها موجبة للتعديل أو التصحيح أو التعويض. ونظرا إلى هذا القصور الذي رآه المتوكل في التنميط الأول للمكوّنات المُبَأَّرَة، فقد ارتأى أن يتم التمييز بين أنواع من البؤر في نظرية النحو الوظيفي، مقترحا

تقسيمَ وظيفة البؤرة إلى بؤرة الجديد وبؤرة المقابلة. كما قسّم ديك وظيفة بؤرة المقابلة إلى عدة بؤر وهي: بؤرة الانتقاء، وبؤرة الحصر، وبؤرة التعويض، وبؤرة التوسيع. ولقد أضاف المتوكل بؤرة أخرى هي بؤرة الجحود، وميّز في بؤرة الجديد بين نوعين من البؤر: بؤرة الطلب أو الاستتمام وبؤرة التتميم (المتوكل، ٢٠٠١، ص ص. ١١٧-١١٨). وفيما يلي توضيح لكل هذه الأنواع:

- بؤرة الجديد: يرى المتوكل (١٩٨٥) أن بؤرة الجديد تُسند إلى المكوّن الذي يحمل المعلومة غير المعروفة لدى المخاطَب، أي تلك المعلومة التي لا تندرج ضمن القاسم الإخباري المشترك بين المتكلم والمخاطَب (ص ص. ٢٨-٢٩). وتنقسم هذه البؤرة إلى قسمين:

1. بؤرة الطلب أو بؤرة الاستتمام: تُسنَد إلى المكوّن الذي يتضمن المعلومة الغائبة عن الرصيد المعرفي للمتكلم. سميت بهذا الاسم لأن المتكلم يطلب من المخاطب أن يمدّه بمعلومة لا تتوافر في مخزونه.
2. بؤرة التتميم: تُسنَد إلى المكون الذي يحمل المعلومة غير المتوافرة في المخزون المعرفي للمخاطَب. وسُمِّيت بهذا الاسم لأن المكون المعنيّ يحمل معلومة تتمّم مخزون المتكلم (المتوكل، ٢٠٠١، ص. ١١٩).

لتوضيح بؤرة الجديد بنوعيها، نسوق الأمثلة الآتية:

أ. أين يوجد مسجد الحسن الثاني؟

ب. يوجد مسجد الحسن الثاني بمدينة الدار البيضاء. بنبر "مدينة الدار البيضاء".

ت. اشتريت البارحة كتابا.

يتساءل المتكلم في الجملة (أ) عن مكان وجود مسجد الحسن الثاني، إذ يطلب من المخاطَب تزويده بمعلومة يجهلها، أو استكمال رصيده المعرفي بما لا يعلمه. لذلك، يكتسب اسم الاستفهام "أين" في هذه الجملة وظيفة بؤرة الجديد/بؤرة الطلب. أما في الجملة (ت)، فإن المتكلم يُخبر المخاطَب بمعلومة يفترض أنه يجهلها وتستدعي إعلامه بها، وبذلك يُسهِم في استكمال مخزونه المعرفي بمعلومة جديدة. وعليه، فإن المكوّن "كتابًا" يأخذ في هذه الجملة وظيفة بؤرة التتميم.

- بؤرة المقابلة: تُسنَد بؤرة المقابلة إلى "المكوّن الحامل للمعلومة التي يشكّ المخاطب في ورودها أو المعلومة التي ينكر المخاطب ورودها" (المتوكل، ١٩٨٥، ص ص ٢٨-٢٩). وتنقسم هذه البؤرة إلى خمسة أنواع:

1. بؤرة انتقاء: تُسنَد بؤرة الانتقاء إلى المكون الحامل للمعلومة المنتقاة من بين مجموعة من المعلومات على أساس أنها المعلومة الواردة (المتوكل، ٢٠٠١، ص. ١٤٩). لتوضيح ذلك نأخذ المثال الآتي:

أ. أصباحا سافر علي أمْ مساء؟

ب. صباحا سافر علي.

في الجملة (أ)، لا يسعى المتكلّم إلى تحصيل معلومة مجهولة بالكامل، بل يطلب من المخاطَب تعيين القيمة الصحيحة ضمن بدائل ممكنة، إذ يفترض تحقُّق حدث سفر علي، غير أنّه يتردّد بين زمنين محتمَلين (صباحًا/مساءً) دون أن يحسم أيّهما الواقع. ومن ثمّ، يندرج هذا الاستفهام ضمن بؤرة الانتقاء، حيث يُناط بالمخاطَب اختيار المعلومة المطابقة للواقع من بين إمكانات متاحة. أما في الجملة (ب)، فإن المتكلّم يقدّم بنفسه المعلومة المنتقاة ويحدّدها، وبذلك يضطلع المكوّن الزمني "صباحًا"، المتصدّر للملفوظ، بوظيفة بؤرة الانتقاء، لكونه يمثّل القيمة التي رُجحت داخل الحيّز الاحتمالي.

2. بؤرة الحصر: تُسنَد هذه البؤرة إلى المكوّن الذي يحمل معلومة تحصر مجموعة من القيم الممكنة في قيمة واحدة (أو قيم محدودة) تعدّ هي القيمة الواردة دون غيرها. وتظهر هذه البؤرة في التراكيب المتضمنة لأداة حصر، مثل: " مَا يَعْشَقُ خَالِد إِلَّا هِنْدًا".

3. بؤرة التثبيت: تُسنَد بؤرة التثبيت إلى المكون الحامل للمعلومة التي يصادق المتكلم على ورودها. وتظهر هذه البؤرة في التراكيب شبه المفصولة، كالجملة التالية: "التي يعشقها خالدٌ هندًا".

4. بؤرة التعويض أو القلب: تُسنَد بؤرة التعويض إلى المكوّن الحامل للمعلومة التي يعوّض بها المتكلم معلومة يعدّها غير واردة. وتظهر هذه البؤرة في جُمَل من قبيل: "يعشق خالدٌ هندًا لا زينبًا" (المتوكل، ٢٠٠١، ص. ١٤٩).

5. بؤرة الجحود: تُسنَد هذه البؤرة إلى المكوّن الحامل لمعلومة من معلومات مخزون المخاطب يعدّها المتكلم غير واردة. وترد بؤرة الجحود، عامهة، في سياق النفي كما يتبين من الزوج الجملي الآتي:

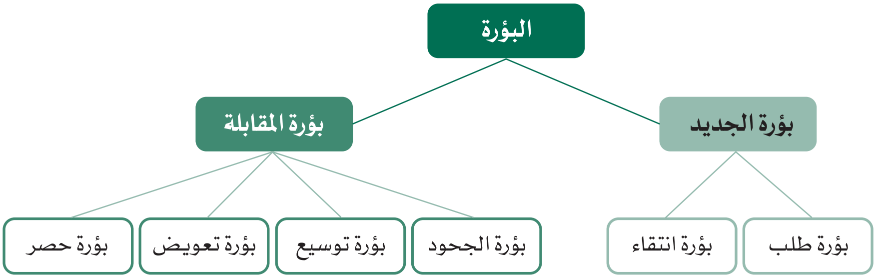
أ. ذهب خالد إلى تطوان.

ب. لا، لم يذهب خالد إلى تطوان (بنبر "تطوان").

يوضح الشكل 1 خطاطة لأنواع البؤر في نظرية النحو الوظيفي (المتوكل، ٢٠٠١، ص ص. ١١٨-١١٩).

شكل 1

أنواع البؤر في نظرية النحو الوظيفي (المتوكل، ٢٠٠١ ، ص ص.١١٨-١١٩).



يتبيّن من خلال ما سبق أن تنميط البؤر في نظرية النحو الوظيفي يستند إلى جانبين رئيسين:

- المقام: يقابل كل نوع من هذه الأنواع نمطًا مقاميًّا محدَّدًا يختلف عن غيره، ويحقق غرضًا تواصليًّا مغايرًا. وينقسم هذا المقام إلى جانبين رئيسين: الإخبار والاستفهام (أو الاستخبار)، حيث يفرز كل جانب نوعًا خاصًّا من البؤر. فبؤرة الطلب ترد في مقام استفهاميٍّ، إذ يسعى المتكلم إلى الاستفهام عن معلومة يجهلها، في حين تظهر بؤرة التتميم في مقام إخباريّ، حيث يقدّم المتكلم للمخاطَب معلومة جديدة. أما بؤرة المقابلة، فيُلاحظ أن المتوكل قد تناولها في إطار بؤرة الانتقاء التي ترد في مقام إخباريّ، حيث يقوم المتكلم بانتقاء المعلومة وتقديمها للمخاطَب في صيغة خبر. غير أن تنميطه للبؤر لا يتضمن ما يقابل بؤرة الانتقاء في المقام الاستفهامي، أي الحالة التي يطلب فيها المتكلم من المخاطَب انتقاء المعلومة المطلوبة.
- طبيعة العلاقة بين المتكلم والمخاطَب خلال عملية التخاطب، من حيث حجم المعلومات التي يمتلكها كل طرف، وكيفية تصوّر كل منهما لمستوى معارف الطرف الآخر داخل موقف تواصليّ معين؛ سواء تعلق الأمر بالمعلومات الجديدة، أو بالمعلومات المعدَّلة أو المصحَّحة، أو بالمعلومات المنتقاة.

٣-٢-٢ أنواع البؤر من حيث مجال التبئير

تُسنَد بؤرة المقابلة أو بؤرة الجديد إمّا إلى مكوّن من مكوّنات الجملة، ويُطلق على هذا النوع بؤرة المكوّن، أو إلى الجملة برمّتها، ويُسمّى هذا النوع بؤرة الجملة. ويُوضح المتوكل أن المقصود ببؤرة الجملة هو بؤرة الحمل، إذ إن المكوّنات الخارجة عن الحمل (كالمبتدأ، والذيل، والمنادى) لا تدخل ضمن مجال التبئير. وبناءً على ذلك، يُميَّز، من حيث مجال التبئير، بين بؤرة

المكوّن، وهي البؤرة التي تُسند إلى أحد عناصر الحمل، وبؤرة الجملة، التي تُسند إلى الحمل ككل دون المكوّنات الخارجة عنه (المتوكل، ١٩٨٥، ص. ٣١). نمثل لبؤرة المكون بالجملة التالية: " كيف اجتزت امتحانات نهاية السنة؟" ولبؤرة الحمل بالجملة التالية: "هل حضر المدير إلى المدرسة؟".

نخلص من خلال ما سبق، إلى أن ماهية البؤرة ومختلف أنماطها في نظرية النحو الوظيفي ترتبط بالاستفهام، بحيث إن المتكلم عندما يطلب من المخاطب تزويده بمعلومة يجهلها، فهو يستفهم في هذه الحالة عن معلومة جديدة وبارزة بالنسبة إليه. وتسند إلى هذه المعلومة المطلوبة، وظيفة البؤرة. كما يساهم هذا النمط الجملي في فرز بعض أنواع وظيفة البؤرة سواء تعلق الأمر بطبيعة التبئير (بؤرة الطلب، بؤرة التخيير)، أو من حيث مجاله (بؤرة المكون، بؤرة الجملة). ويخضع التنميط الذي وضعه المتوكل للبؤرة في هذه النظرية إلى جانبين اثنين: الأول، يتمثل في المقام: نميز هنا بين مقامين، يرتبط أحدهما بالإخبار (بؤرة الانتقاء، وبؤرة الحصر، وبؤرة التتميم)، ويتعلق الآخر بالاستفهام (بؤرة التخيير، وبؤرة الطلب). الثاني، يتجلى في طبيعة العلاقة التي تربط بين المتكلم والمخاطَب حين عملية التخاطب من حيث كم المعلومات التي يتوفر عليها كل واحد منهما وكيفها.

٤- القوة الإنجازية للاستفهام

٤-١ تعريف القوة الإنجازية وتحديد أنواعها

تتحدد دلالة الجملة في اللغات الطبيعية، حسب نظرية أفعال اللغة، في جانبين اثنين: محتواها القضوي وهو مجموع دلالات مكوناتها مضمومة، وقوتها الإنجازية التي يمكن أن تكون "إخبارا" أو "استفهاما" أو "أمرا" أو "وعدا" (المتوكل، ١٩٨٦، ص. ١٠٥). فما المقصود إذن بالقوة الإنجازية؟

يرى بعض المناطقة الوضعيين أن الجمل ذات الدلالة هي تلك التي يمكن الحكم عليها بالصدق أو بالكذب، أي الجمل الخبرية التي تصف واقعًا محدَّدًا. غير أن هذا التصور لا يشمل جميع أنواع العبارات اللغوية، إذ توجد عبارات تحمل دلالة معينة دون أن تكون قابلة للحكم عليها بالصدق أو بالكذب، كما أن التلفظ بها يُعدّ في حد ذاته فعلًا إنجازيًّا. وبناءً على ذلك، يمكن التمييز بين نوعين من الجمل: جمل وصفية وجمل إنجازيّة، بل يمكن توسيع هذا التصور ليشمل مختلف العبارات اللغوية بوصفها أفعالًا إنجازيّة، سواء أكانت تُظهر فعلًا إنجازيًّا أم لم تُظهره (المتوكل، ٢٠١٠، ص ص. ٢١-٢٢).

يشكل النطق بعبارة لغوية إنجازَ ثلاثة أفعال مترابطة (أوستين ١٩٦٢، كما ورد في المتوكل، ٢٠١٠، ص.٢٤):

- فعل القول: ويشمل ثلاثة مكونات، الأول صوتي وهو سلسلة من الأصوات الخاصة بلغة معينة، الثاني تركيبي حيث تنتظم المفردات وفق قواعد التركيب، والثالث دلالي الذي يختص باستخدام المفردات بحسب معانيها وإحالاتها.
- فعل الإنجاز: هو ما يقصده المتكلم من خلال التلفظ بالعبارة، كالسؤال أو الإخبار، أي الفعل الذي يتحقق بمجرد النطق بالقول في سياق تواصلي معين.
- فعل التأثير: ويظهر في الأثر الذي يتركه التلفظ لدى المخاطب، مثل إحداث شعور بالسرور أو الحث على القيام بفعل معين.

يمكن تصنيف الأفعال اللغوية إلى أربعة أنواع رئيسة: الفعل التلفظي، والفعل القضوي (الذي يشمل الفعل الإحالي)، والفعل الحملي، والفعل الإنجازي، مع التركيز على فعلين جوهريّين وهما الفعل القضوي والفعل الإنجازي. ويُرمز لهذه العلاقة بين القوة الإنجازية والفعل القضوي على سبيل المثال بالصيغ التالية: قو (قض)، حيث تمثل قو القوة الإنجازية وقض الفعل القضوي (المتوكل، ٢٠١٠، ص.٢٤).

٤-١-١ أنواع القوة الإنجازية

ميّزت نظرية أفعال اللغة بين نوعين من القوى الإنجازية:

● القوة الإنجازية الحرفية

هي القوة المدلول عليها بطريقة مباشرة بصيغة العبارة (المتوكل، ١٩٩٣، ص.٢١)، أي أنها تُؤخذ مباشرة من صيغة العبارة. وهي قوة أصلية "وتبقى ملازمة للعبارة اللغوية في جميع المقامات التي ترد فيها" (المتوكل، ١٩٩٣، ص.٢٣)، كما تتجلى هذه القوة في مجموعة من المؤشرات اللغوية التي تُعبّر عنها داخل الجملة، من قبيل التنغيم، وأدوات الاستفهام، وصيغ الأفعال، أو الأفعال المنتمية إلى زمرة الأفعال الإنجازيّة، مثل: "سأل"، و"قال"، و"وعد" (المتوكل، ١٩٩٣، ص.١٠٦).

● القوة الإنجازية المستلزَمة

تعرّف هذه القوة بأنها القوة التي ترِد في سياقات مقامية مخصوصة، وتعدّ قوة ثانويةً قابلة للإلغاء، بخلاف القوة الإنجازية الحرفية. ويُتوصّل إليها عبر جملة من الاستدلالات المنطقية والعمليات الذهنية التي يستثمرها المتلقي في تأويل الخطاب. وتتجلى ثانويتها في أمرين أساسين: أولا، قابليتها للإلغاء في بعض السياقات التداولية؛ وثانيًا، كون إدراكِها رهينا بعملياتٍ استدلالية ذهنية تتفاوت من حيث الطول والتعقيد، في حين تستفاد القوة الحرفية مباشرة من صيغة العبارة ذاتها (المتوكل، ١٩٩٣، ص.٢٣).

٤-٢-١ القوة الإنجازية الحرفية للاستفهام

تتمثل القوة الإنجازية الحرفية للاستفهام في كونه سؤالا، إذ إن الغرض الأصلي منه هو طلب معلومة غير معروفة لدى السائل، حيث يسعى المتكلم إلى أن يزوّده المخاطَب بالمعلومة المتصلة بالقضية موضوع الاستفهام (المتوكل، ١٩٩٣، ص.٣٨). وتُستفاد هذه القوة مباشرة من صيغة العبارة اللغوية، من خلال مؤشرات صورية، مثل أدوات الاستفهام (هل، الهمزة)، وأسماء الاستفهام (متى، أين، لماذا، كيف، وغيرها)، أو الأفعال الإنجازية الدالة على السؤال (مثل: "أسألك")، فضلا عن دور التنغيم والقضية المستفهَم عنها. وبذلك، فإن القول بأن الجملة الاستفهامية تتضمن قوة إنجازية واحدة، هو تأكيد على أن قصد المتكلم منها ينحصر في السؤال عن معلومة يجهلها. ولتوضيح ذلك نأخذ المثالين الآتيين:

أ. أين توجد صومعة حسان؟

ب. أمساء سافر علي؟

في الجملة (أ)، يتساءل المتكلم عن مكان وجود صومعة حسان، لكونه يجهل هذه المعلومة، ومن ثَمّ يطلب من المخاطَب تزويده بها. وقد تحقّق هذا الاستفهام من خلال توظيف اسم الاستفهام "أين" الدالّ على المكان، فضلًا عن التنغيم المصاحب. وعليه، تفيد هذه الجملة قوةً إنجازيةً واحدةً حرفية تتمثل في السؤال. وفي الجملة (ب)، يجهل المتكلم أيضًا وقت سفر علي، أكان صباحًا أم مساءً أم زوالًا، لذلك يسعى إلى معرفة هذه المعلومة من المخاطَب. وقد اعتمد في ذلك على جملة استفهامية تتضمن أداة الاستفهام "الهمزة". ومن ثمّ، تحمل هذه العبارة بدورها قوةً إنجازيةً واحدةً حرفيةً، قوامها السؤال.

بيد أن الجمل الاستفهامية لا تدل دائما على السؤال، فقد تفيد في حالات متعددة دلالات أخرى تستنتج من مقامات معينة، وهذا ما يسمى بالقوة الإنجازية المستلزمة للاستفهام.

٤-٢-٢ القوة الإنجازية المستلزَمة مقاميًّا للاستفهام

يستعمل المتكلم الاستفهام في الأصل من أجل أن يسأل عن معلومة يجهلها، أو أن يطلب معرفة شيء لم يكن معروفا من قبل أو شيء غير حاصل وقت الطلب، ويكون المقصود بالاستفهام في هذه الحالة، كما سبق أن أشرنا، هو السؤال. بيد أنه يلاحَظ أحيانا أن المتكلم يستعمل الاستفهام في غير قصده الأصلي (السؤال)، كأن يكون عالما بالمعلومة المستفهَم عنها، ويطلب من المخاطَب أن يمدّه بها. في هذه الحالة يصبح للاستفهام قوة إنجازية أخرى، وهي القوة المستلزَمة مقاميًّا. ويُتوصَّل إلى هذه القوة من خلال المقام، وعبر مجموعة من العمليات الاستدلالية. ولتوضيح هذا النمط من القوة، نسوق المثالين الآتيين:

أ. هل يستوي المجتهد في دراسته والمتهاون فيها؟

ب. أما ذهبت بعد؟

تدل الجملة (أ)، في صيغتها المباشرة، على قوةٍ إنجازيةٍ حرفية تتمثل في السؤال، وذلك لاحتوائها على أداة الاستفهام "هل" المصحوبة بالتنغيم المناسب، مما يوحي ظاهريًّا بأن المتكلم يستفهم عن مدى تساوي المجتهد والمتهاون في الدراسة. غير أن التأمل في هذه الجملة في ضوء مقامها التداولي يكشف عن قوةٍ إنجازيةٍ أخرى غير حرفية، تُستفاد من السياق، وهي قوةٌ مستلزَمةٌ مقاميًّا؛ إذ إن طرح سؤالٍ من هذا القبيل لا يهدف عادةً إلى طلب معلومة، لكون عدم التساوي بين المجتهد والمتهاون أمرًا بديهيًّا ومعلومًا سلفًا. ومن ثَمّ، فإن قصد المتكلم ينصرف إلى نفي هذا التساوي، لا إلى السؤال عنه. وبذلك، تنطوي الجملة على قوتين إنجازيتين: قوةٍ حرفيةٍ تتمثل في السؤال، وأخرى مستلزَمةٍ مقاميًّا تتجلى في النفي.

أشرنا سابقا إلى أن الجملة التي تدخل عليها أداة الاستفهام "الهمزة" تكون حاملة لبؤرة المقابلة، إذ يطلب المتكلم من المخاطَب تحديد المعلومة الصحيحة من بين بديلين متقابلين. غير أن هذا الأمر لا يتحقق في الجملة (ب)، حيث يُفهم من مقامها أن المتكلم لا يسعى إلى السؤال عن المعلومة (ذهابه أم عدم ذهابه)، لأنه على علمٍ مسبق بها، إذ يرى المخاطَب أمامه ويتحدث إليه. ومن ثمّ، فإن قصد المتكلم لا يتمثل في طلب المعلومة، بل في تنبيه المخاطَب إلى تأخّره في الذهاب، ومحاولة زجره.

وعليه، تتضمن هذه الجملة ثلاث قوى إنجازية: قوة حرفية تتمثل في السؤال، وقوتان مستلزمتان تفيدان الاستبطاء والزجر. ويُدرَج هذا ضمن ما يُسمّى بالاستلزام المتعدد، حيث قد تتضمن الجملة الاستفهامية أكثر من قوة إنجازية مستلزمة. فإلى جانب قوتها الحرفية الملازمة لها في جميع المقامات، فهي قد تدل على الإنكار والزجر (المتوكل، ١٩٩٣، ص.٢٧).

٤-٢-٣ ظاهرة التحجر في الاستفهام

تتمثل ظاهرة التحجّر في الاستفهام في تحوّل العلاقة بين القوة الإنجازية الحرفية والقوة الإنجازية المستلزَمة عبر التطور اللغوي، بحيث قد تصبح القوة المستلزمة معادلة للقوة الحرفية أو متفوقة عليها من حيث الأهمية الدلالية (المتوكل، ١٩٩٣، ص.٢٣). وينقسم هذا التحجّر إلى نوعين: جزئي وكلي.

ففي التحجّر الجزئي، تحتفظ الجملة الاستفهامية بقوتها الإنجازية الحرفية (الاستفهام)، إلى جانب قوة مستلزمة ذات وظيفة تداولية، غير أن هذه الأخيرة تكتسب أهمية موازية للقوة الأصلية، بل تتحول إلى ما يشبه قوة حرفية ثانية (المتوكل، ١٩٩٣، ص. ٢٤). ويَبرُز هذا النمط خاصة في الجمل المتضمنة لمحمولات مثل "استطاع"، كما في المثال: "هل تستطيع مرافقتي إلى

السوق؟"، حيث تدل الجملة ظاهريًا على الاستفهام، لكنها تُفهم مباشرة بوصفها التماسًا، دون حاجة إلى استدلال. وهو ما يدل على تحجّر جزئي، إذ تصبح القوة المستلزَمة (الالتماس) ملازمة للبنية الإنجازية للجملة ومكافئة للقوة الحرفية.

أما التحجّر الكلي، فيتجلى أساسًا في الجمل الاستفهامية المنفية التي ينحصر معناها في الإخبار المثبت. ويتم هذا التحول عبر مرحلتين: في الأولى، تتلازم قوتان إنجازيتان (السؤال والإثبات)، ثم في الثانية تزول القوة الحرفية ليحلّ محلّها الإخبار بوصفه القوة الوحيدة (المتوكل، ١٩٩٣، ص. ٢٥). ويتضح ذلك في قولنا: "ألا تعلم أن فعل الخير يؤدي إلى الجنة؟"، حيث لا يُراد بهذه الجملة الاستفهام بل الإخبار، وكذلك في قوله تعالى: "هل جزاء الإحسان إلا الإحسان؟" (سورة الرحمن، الآية ٦٠)، التي تفيد تقريرًا خبريًا مفاده أن جزاء الإحسان هو الإحسان.

وخلاصة القول، إن التحجّر في الجمل الاستفهامية يعكس انتقال القوة الإنجازية المستلزَمة من دلالة سياقية إلى دلالة ثابتة، إما موازية للقوة الحرفية في التحجّر الجزئي، أو بديلة لها تمامًا في التحجّر الكلي.

٥- العلاقة القائمة بين وظيفة البؤرة والقوة الإنجازية للاستفهام

٥-١ ارتباط مقام البؤرة بطبيعة القوة الإنجازية للاستفهام

بيّنّا أن إسناد وظيفة البؤرة في الجملة الاستفهامية يتحدد في مقامين تداوليين رئيسين: مقام بؤرة الجديد/بؤرة الطلب، حيث يفتقر المتكلم إلى معلومة معينة ويسعى إلى تحصيلها من المخاطَب (المتوكل، ١٩٨٥، ص. ٣٦)، ومقام بؤرة المقابلة/بؤرة التخيير، حيث يتوفر المتكلم على معرفة جزئية، غير أنه يطلب من المخاطَب تعيين المعلومة الصحيحة من بين بدائل متاحة (المتوكل، ١٩٨٥، ص ص.٢٨-٢٩). ويشترك هذان المقامان في افتراض تداوليٍّ مركزيٍّ يتمثل في اعتقاد المتكلم بأن المخاطب يمتلك المعرفة المطلوبة، وهو ما يمنح فعل الاستفهام مشروعيته التواصلية.

ويتطابق هذا التحديد المقامي لوظيفة البؤرة مع القوة الإنجازية الحرفية للاستفهام، التي تتمثل في فعل السؤال. فالأصل في الاستفهام، من منظور تداوليّ، أنه إنجاز فعل طلبي يهدف إلى سدّ نقص معرفي لدى المتكلم، سواء أكان هذا النقص كليا، كما في بؤرة الطلب، أم جزئيا، كما في بؤرة الانتقاء. ومن ثم، فإن العلاقة بين وظيفة البؤرة والقوة الإنجازية الحرفية ليست علاقة تَوازٍ فحسب، بل علاقة تأسيس متبادَل، إذ تسهم البؤرة في تحديد نوع السؤال، كما تضفي القوة الإنجازية على البؤرة قيمتها التداولية.

غير أن أهمية هذا الترابط تتجلى بشكل أوضح عند الانتقال من القوة الإنجازية الحرفية إلى تحويلات القوة الإنجازية للاستفهام. فالاستفهام، شأنه شأن غيره من الأفعال الكلامية، قابل للنقل الإنجازي، بحيث يُستعمَل في مقامات تداولية لا يُقصَد بها السؤال الحقيقي، وإنما ينجز بها قوى

إنجازية أخرى، كالتقرير، والإنكار، والتوبيخ، والتعجب، والاستنكار، أو حتى الأمر غير المباشر. ويترتب على هذا التحويل تَغيُّر في طبيعة العلاقة المعرفية بين المتكلم والمخاطَب، ومن ثمّ في كيفية إسناد وظيفة البؤرة.

ففي الاستفهام الذي وقع فيه نقل إنجازي، لا يكون المتكلم جاهلا بالمعلومة المستفهَم عنها، بل يكون عالما بها أو مدعيًّا العلم بها، ويستعمل الصيغة الاستفهامية لتحقيق غرض تداوليٍّ مغاير. وهنا تنتفي الشروط التداولية التي تبرّر إسناد بؤرة الجديد/بؤرة الطلب أو بؤرة الانتقاء، لتحلّ محلّها أنماط أخرى من التبئير، قد تُسنَد فيها البؤرة إلى مكونات تبرز موقف المتكلم التقييمي أو الانفعالي من مضمون العبارة، لا إلى المعلومة ذاتها. فعلى سبيل المثال، في الاستفهام الإنكاري من قبيل: "أأنت تجهل هذا الأمر؟"، لا يراد به طلب معرفة معلومة مجهولة، بل يُفترض أن المتكلم يعلم الجواب سلفا، ويستعمل الاستفهام لإظهار الاستغراب أو التوبيخ. وفي مثل هذا السياق، لا تُسنَد البؤرة بوصفها بؤرة طلب، وإنما بوصفها بؤرة ذات وظيفة تداولية حجاجية أو تقييمية، ترتبط بموقف المتكلم أكثر من ارتباطها بنقص معرفيٍّ حقيقيّ.

ويبرز هذا التحليل أن وظيفة البؤرة تتغير تبعا لتغيُّر القوة الإنجازية، وأن فهم العلاقة بينهما يقتضي التمييز بين الاستفهام في صورته الأصلية الحرفية والاستفهام ذي القوة الإنجازية المستلزَمة مقاميًّا. ففي حين ينسجم الاستفهام الحرفي مع مقاميْ بؤرة الجديد/الطلب وبؤرة المقابلة/التخيير، فإن الاستفهام الذي وقع فيه نقل إنجازي ينتج أنماطا أخرى من التبئير، تسهم في توجيه التأويل التداولي للعبارة داخل الخطاب.

ولكي نوضح بشكل أعمق هذا التطابق بين القوة الإنجازية الحرفية للاستفهام ومقامي وظيفة بؤرة الجديد/ بؤرة الطلب وبؤرة المقابلة/ بؤرة الانتقاء نورد المثالين التاليين:

أ- متى حضر الأستاذ إلى القسم؟

ب- أغدا سيكون حفل زواج علي؟

تفيد الجملتان، في وضعهما الأصلي، قوةً إنجازيةً حرفية واحدة تتمثل في السؤال المباشر الموجَّه إلى المخاطَب. ففي الجملة (أ)، يوظّف المتكلم اسم الاستفهام "متى" للاستفهام عن زمن حضور الأستاذ، بما يعكس جهله بالمعلومة وسعيه إلى تحصيلها. أما في الجملة (ب)، فيستعمل أداة الاستفهام "الهمزة" لا لطلب أصل الخبر، بل لتحديد زمن وقوعه، انطلاقا من كونه معلوما لديه، وهو ما يندرج ضمن بؤرة المقابلة القائمة على الاختيار بين بدائل محتملة، مع افتراض علم المخاطَب بالمعلومة في كلتا الحالتين.

وتداوليًّا، تُسند بؤرة الطلب/الجديد في الجملة (أ) إلى "متى" بوصفها مركز الاستفهام، في حين تُسند بؤرة المقابلة/التخيير في الجملة (ب) إلى العنصر "غدًا" بوصفه محل الانتقاء من بين بدائل زمنية ممكنة. ويتم هذا الإسناد في انسجام تام مع القوة الإنجازية الحرفية، أي فعل السؤال.

وبناءً على ذلك، تقوم علاقة تطابق وظيفيٍّ بين القوة الإنجازية الحرفية للاستفهام ومقاميْ بؤرة الطلب وبؤرة المقابلة، إذ تمنح هذه القوة مشروعيتهما التداولية داخل الاستعمال اللغوي. غير أن انزياح البؤرة عن مقامها الأصلي قد يؤدي إلى تحوّل القوة الإنجازية من السؤال إلى دلالات أخرى مستلزمة، كالتوبيخ أو الإنكار أو التعجب، وغيرها.

٥-٢ البؤرة مؤشر على طبيعة مخزون المعلومات المشتركة بين المتكلم والمخاطب

تُعدّ المعرفة المشتركة بين المتكلم والمخاطَب أحد المرتكزات التداولية المركزية التي يقوم عليها تفسير البنية الوظيفية للمفردات والتعابير اللغوية. فالتواصل اللغوي لا يتم من فراغ، بل يفترض دائما حيّزا معرفيًّا مشتركا يتقاطع فيه ما هو معلوم للطرفين، وما يفترض أنه معلوم، وما يراد إدخاله إلى هذا الحقل أو تعديله. وفي هذا الإطار، تبرز البؤرة بوصفها آلية لسانية دقيقة تستخدم للإشارة إلى موقع المعلومة داخل هذا الحقل، وتحديد ما إذا كانت تنتمي إلى المعرفة المشتركة أو تقع خارجها. ومن منظور النحو الوظيفي، لا تُسنَد البؤرة اعتباطا إلى مكوّن من مكوّنات العبارة، بل تُسنَد إلى العنصر الذي يقدم بوصفه غير مشترك معرفيًّا بين المتكلم والمخاطب في لحظة التلفظ. فحين يختار المتكلم مكوّنا معيّنا ليكون بؤرة، فإنه يعلن ضمنيا أن هذا المكوهن لا يندرج ضمن ما يفترض أنه معلوم للطرفين، وأنه يمثّل نقطة الفراغ المعرفي التي يستهدفها الفعل الكلامي. وبذلك تؤدي البؤرة وظيفة إجرائية تتمثل في تحديث المعرفة المشتركة، سواء عبر إدخال معلومة جديدة، أو عبر إعادة تنظيم ما هو قائم منها، وهذا ما ذهب إلى تأكيده ديك، إذ يرى أن المعلومة البُؤَرية تتعلق بالتغييرات التي يسعى المتكلم إلى إحداثها في مخزون معلومات المخاطب (DIK , 1997, p.326). ويبرز هذا الدور بجلاء في الجمل الاستفهامية ذات القوة الإنجازية الحرفية، حيث تُسنَد البؤرة إلى العنصر الذي يفتقر إليه المتكلم معرفيًّا، ويُطلب من المخاطب أن يملأ هذا الفراغ. ففي مثل هذه الحالات، تكون البؤرة مؤشرا مباشرا على اختلال في المعرفة المشتركة، إذ يمتلك المخاطب المعلومة بينما يفتقدها المتكلم. ومن ثَمَّ، فإن فعل الاستفهام، مقرونا بإسناد البؤرة، ينجز عملية تفاوض معرفيٍّ تهدف إلى إعادة التوازن داخل الحقل المعرفي المشترك. ولتوضيح ذلك نسوق المثالين الآتيَّين:

مثال 1:

أ. أين سافر خالد؟

ب. سافر خالد إلى الرباط. (بنبر "إلى الرباط").

تُسند البؤرة في الجواب إلى المكوّن "إلى الرباط"، بوصفه يحمل المعلومة التي يفتقدها المتكلم. ويكشف هذا المثال عن اختلال في المعرفة المشتركة، حيث يمتلك المخاطب المعلومة بينما يجهلها المتكلم، ومن ثمّ يُنجز الاستفهام وظيفة طلب سدّ هذا الفراغ المعرفي.

مثال 2:

أ- كيف أعْددتَ هذا البحث؟

ب- أعْددته بالاعتماد على مدونة لغوية. (بنبر "بالاعتماد على مدونة لغوية").

تتحدد البؤرة في المكوّن الدال على الكيفية، لأنه يمثل المعلومة غير المتاحة للمتكلم. ويؤكد ذلك أن الاستفهام هنا يُوجَّه نحو عنصر بعينه داخل البنية، وهو ما يبرز دور البؤرة في تحديد مجال الاختلال المعرفي.

غير أن دور البؤرة بوصفها مؤشرا على المعرفة المشتركة لا يقتصر على الحالات التي يكون فيها المتكلم جاهلا بالمعلومة، بل يتجاوز ذلك إلى الاستعمالات التي يفترض فيها أن المعلومة مشتركة، غير أن المتكلم يعمد إلى إعادة إبرازها أو إعادة تأطيرها لأغراض تداولية معينة. ففي الجمل الاستفهامية ذات القوة الإنجازية المستلزَمة مقاميًّا، على سبيل المثال، قد تُسنَد البؤرة إلى عنصر هو في الأصل داخل المعرفة المشتركة، لكن المتكلم يتعامل معه كما لو كان خارجها، لا لطلب المعرفة، بل لتحقيق مقاصد أخرى، كالتوبيخ أو الاستنكار أو التعجب، وغيرها. وهنا تغدو البؤرة أداة لإعادة التفاوض حول وضع المعلومة داخل الحقل المعرفي المشترك، لا مجرد أداة للإخبار أو السؤال. وفي السياق نفسه، يرى المتوكل أنه يترتب على تغيُّر القوة الإنجازية للجملة تحوُّل مباشر في وظيفة البؤرة وكيفية إسنادها. فحين تتعرض عبارة لغوية لما يسمى بالنقل الإنجازي، أي الانتقال من القوة الإنجازية الحرفية إلى القوة الإنجازية المستلزَمة مقاميًّا، فإن ذلك يفضي بالضرورة إلى تعديل في آليات التبئير داخل العبارة. وقد يتم هذا التعديل على مستويين: إما على مستوى طبيعة التبئير، حيث تستبدل البؤرة الموافقة للقوة الإنجازية الأصلية ببؤرة تتلاءم مع القوة المنقول إليها، وإما على مستوى مجال التبئير، إذ قد يتسع هذا المجال ليشمل الحمل بأكمله بدل انحصاره في أحد مكوناته، وقد يجتمع التغيير في الطبيعة والحيز معا (المتوكل، ١٩٨٥، ص ص.٥٢-٥٣). ولتوضيح ذلك نسوق المثالين الآتيّين:

مثال 1:

ألم تدرسْ للامتحان؟

تفيد الجملة، في بنيتها الظاهرة، الاستفهام عن وقوع فعل الدراسة، غير أن المقام التداولي يدل على أن المتكلم يعلم مسبقا أن المخاطب لم يدرس، وأن المعلومة داخلة في المعرفة المشتركة. ومن ثَمّ، لا يُراد بالاستفهام طلب المعلومة، بل يُستعمل للتوبيخ أو اللوم. وفي هذا السياق، تُسنَد البؤرة إلى الفعل "تدرس"، رغم كونه معلوما، إذ يُعاد إبرازُه تداوليًّا بوصفه موضعًا للمساءلة. ويكشف ذلك عن انتقال من القوة الإنجازية الحرفية إلى قوة مستلزمة مقاميًّا، صاحَبه تحوّل في وظيفة البؤرة.

أليس هذا واضحًا؟

تفيد الجملة، في صورتها الظاهرة، الاستفهام عن وضوح شيء معيّن، غير أن المقام التداولي يدل على أن المتكلم لا يطلب جوابا، بل يسعى إلى حمل المخاطب على الإقرار بأمر معلوم. وتُسنَد البؤرة إلى "واضحًا"، وهو عنصر داخل المعرفة المشتركة، غير أن المتكلم يُعيد تقديمه كما لو كان محلَّ تساؤل، بهدف تأكيده. وتتجلى هنا القوة الإنجازية المستلزَمة في التقرير.

يكشف هذا التحليل أن المعرفة المشتركة ليست مُعطًى ثابتا، بل بنية حيوية قابلة للتعديل وإعادة التشكيل عبر الخطاب. وتسهم البؤرة في هذا التعديل من خلال إبراز عناصر بعينها، ودفع المخاطب إلى إعادة النظر في درجة حضورها أو بداهتها أو مشروعيتها المعرفية. وبذلك تتحول البؤرة من مجرد وظيفة تداولية محلّية إلى آلية استراتيجية لإدارة المعرفة داخل التفاعل اللغوي. ومن جهة أخرى، تسمح البؤرة للمتكلم بضبط مستوى الافتراضات المعرفية التي يبني عليها خطابه. فاختيار عنصر ما ليكون بؤرة يتضمن افتراضا ضمنيا بشأن ما يعرفه المخاطَب وما لا يعرفه، كما يتضمن تقديرا لمدى قابلية هذا المخاطب لتقبل إدخال معلومة جديدة أو مراجعة معلومة قائمة. وبهذا المعنى، تعكس البؤرة تصوُّر المتكلم للكفاءة المعرفية لدى المخاطَب، ولموقعه داخل الفضاء التواصلي.

٥-٣ تفاعل البؤرة والتنغيم في تحديد القوة الإنجازية للاستفهام

يشكّل التنغيم أحد المكونات التي تسهم في توجيه التأويل التداولي للعبارات اللغوية، ولا سيما في الجملة الاستفهامية، حيث تتقاطع المؤشرات الصورية والتركيبية مع المؤشرات الصوتية لإنتاج المعنى المقصود. وفي هذا السياق، تتخذ البؤرة موقعا محوريًّا في التفاعل مع التنغيم، إذ غالبا ما يتطابق موضع البؤرة التداولية مع الذروة التنغيمية في السلسلة الكلامية، بما يجعل التنغيم أداة صوتية لإبراز العنصر المُبأَّر وتوجيه انتباه المخاطب إليه. ومن منظور وظيفيٍّ، لا يعدّ هذا التطابق بين البؤرة والتنغيم مجرّد تلازم عرضيٍّ، بل يعكس علاقة تكاملية، فالبؤرة تحدد المكوّن الذي ينبغي أن يبرز تداوليًّا، في حين يتولى التنغيم مهمة تحقيق هذا الإبراز على المستوى الصوتي. ففي

الاستفهام ذي القوة الإنجازية الحرفية، حيث يكون الغرض هو طلب معلومة غير معروفة، يسهم التنغيم الصاعد عادة في تعزيز قيمة البؤرة بوصفها موضع الفراغ المعرفي، ويوجّه المخاطَب إلى أن هذا المكوّن هو محلّ السؤال وموضع الاستجابة المتوقعة.

ويتضح هذا التفاعل بجلاء في التمييز بين أنماط الاستفهام المختلفة داخل اللغة الواحدة. ففي الاستفهام بأسماء الاستفهام (متى، أين، كيف، وغيرها)، تتحدد البؤرة، في الغالب، في اسم الاستفهام أو في المكوّن الذي ينوب عنه دلاليًّا، ويصاحب ذلك تنغيم يُبرز هذا العنصر ويمنحه مركزية تداولية. أما في الاستفهام بحروف الاستفهام (هل والهمزة)، وبخاصة الهمزة، فإن البؤرة قد تتوزع داخل البنية التركيبية للجملة، بحيث تنتقل إلى المكوّن محلّ المقابلة أو التصحيح، وفق ما يقتضيه السياق التداولي، فينتقل الثقل التنغيمي إلى المكون الذي يمثل البديل موضع الانتقاء، بما يعكس إسناد بؤرة المقابلة/بؤرة الانتقاء.

ويؤكد هذا التوزيع أن التنغيم يشتغل بوصفه مؤشرا صوتيًّا دقيقا على نوع البؤرة المسنَدة. ولا يقتصر دوره على إبراز البؤرة في الاستفهام الحرفي، بل يكتسب أهمية مضاعَفة في الاستفهام ذي القوة الإنجازية المستلزَمة مقاميًّا. ففي هذا النوع من الاستفهام، قد تبقى البنية التركيبية على حالها، في حين يتغير التأويل الإنجازي بفعل التنغيم. فالصعود أو الهبوط غير المتوقع في النبرة، أو إطالة المقطع الصوتي المُبَأَّر، يمكن أن ينقل الاستفهام من كونه سؤالا حقيقيًّا إلى كونه تعجُّبا أو استنكارا أو توبيخا. وبالتالي فإنه يُحدث تغييرا جوهريا في القوة الإنجازية للاستفهام التي تنتقل من كونها قوة حرفية إلى قوة فرعية مستلزَمة مقاميًّا. ويترتب على هذا الانتقال تغيير في وظيفة البؤرة التي قد تنتقل من بؤرة تتعلق بمكون من مكونات الجملة إلى الجملة برمتها، من بؤرة المكون إلى بؤرة الجملة.

ولتوضيح هذا الجانب نسوق المثال التطبيقي الآتي:

أذهبتَ إلى العمل؟

في القراءة الحرفية، وبنبرة صاعدة عادية، يُفهم الاستفهام على أنه سؤال حقيقيٌّ يروم طلب معلومة يجهلها المتكلم، فتُسنَد البؤرة إلى الفعل "ذهبتَ" بوصفه موضع الفراغ المعرفي، وتكون القوة الإنجازيّة حرفيةً (السؤال).

غير أن تغيير التنغيم، عبر إبراز الفعل بنبرة مرتفعة مصحوبة بنغمة استغراب أو توبيخ، يُحوّل الجملة إلى استفهام إنكاريٍّ، كأن ينطقها المتكلم على نحو: "أَذَهَبْتَ إلى العمل؟!". في هذا السياق، لا يقصد المتكلم السؤال، بل التعبير عن الدهشة أو اللوم لوقوع الفعل أو عدم ملاءمته للمقام. ونتيجة لذلك، تنتقل القوة الإنجازية من معناها الحرفي إلى قوة مستلزَمة مقاميًّا (الإنكار أو

التوبيخ)، كما يتسع مجال البؤرة من المكون "ذهبتَ" إلى الجملة برمتها "ذهبتَ إلى العمل"، إذ يصبح التركيز منصبا على مضمون القضية ككل لا على عنصر بعينه.

إن تحديد ما إذا كان هذا الاستفهام يُقصد به طلب معلومة مجهولة أو إنكار فعل يتوقف في جزء أساس منه على طريقة نطق الجملة والتنغيم الذي لزمها. وبذلك يصبح التنغيم عنصرا حاسما في إعادة تحديد وظيفة البؤرة من حيث طبيعة التبئير ومجاله.

٤-٥ البؤرة آلية لضبط الالتزام التداولي في الجملة الاستفهامية

يعدّ الالتزام التداولي أحد المفاهيم المركزية في تحليل الأفعال الكلامية، إذ يحيل على الدرجة التي يلتزم بها المتكلم بمضمون القضية التي يعبر عنها، وعلى نوع الالتزامات التي يفرضها على المخاطَب داخل التفاعل اللغوي. وفي هذا السياق، يبيّن سيرل (Searle)، في معرض تمييزه بين أصناف الأفعال الكلامية، أن الاستفهام يختلف جوهريا عن الأفعال الإخبارية من حيث درجة الالتزام التداولي التي يتحملها المتكلم. فبينما يلتزم المتكلم في الفعل الإخباري بصدق مضمون القضية التي يصرح بها، لا يترتب على الاستفهام مثل هذا الالتزام، إذ يقتصر التزام المتكلم فيه على التعبير عن رغبة صادقة في تحصيل المعرفة بشأن القضية المستفهم عنها، دون أن يتحمل مسؤولية تقرير صدقها أو كذبها. وبذلك يعد الاستفهام فعلا كلاميًّا ذا التزام تداولي ضعيف أو محايد من حيث المحتوى القضوي، ما دام محافظا على قوته الإنجازية الحرفية. غير أن هذا الوضع يتغير متى خضع الاستفهام لنقل إنجازي، إذ ينتقل المتكلم من موقع طالب المعرفة إلى موقع الملتزم ضمنيا بمضمون القضية، وهو ما ينعكس على تنظيم البنية المعلوماتية للجملة، وعلى رأسها وظيفة البؤرة ونطاقها (Searle, 1969, pp. 66-67). ويتيح هذا التمييز الذي يقيمه سيرل أساسا نظريًّا دقيقا لفهم العلاقة بين تغيُّر القوة الإنجازية وتغيُّر درجة الالتزام التداولي، وما يستتبعه ذلك من تحولات في إسناد البؤرة داخل الجملة الاستفهامية. وتضطلع البؤرة بدور محوري في ضبط هذا الالتزام وتوجيهه، لا سيما في الجملة الاستفهامية، حيث لا يقتصر دورها على تنظيم البنية المعلوماتية، بل يمتد ليشمل تحديد طبيعة العلاقة الالتزامية بين طرفيْ الخطاب.

في الاستفهام ذي القوة الإنجازية الحرفية، يتسم الالتزام التداولي للمتكلم بطابع محدود، إذ يلتزم المتكلم فقط بإنجاز فعل السؤال، دون أن يلتزم بصحة مضمون القضية المستفهَم عنها. وهنا تُسنَد البؤرة إلى المكون الذي يمثل موضع الفراغ المعرفي، ويُفهَم منها أن المتكلم لا يتحمل مسؤولية تقريرية تجاه هذا المكوّن. وبذلك تعمل البؤرة على ترسيم حدود الالتزام التداولي، مبينة أن العبارة لا تنجز تقريرا، وإنما طلبا للمعرفة. غير أن هذه العلاقة تتغير جذريا في الاستفهام المحوَّل إنجازيًّا، حيث ينتقل المتكلم من موقع طالب المعرفة إلى موقع العارف أو المدعي للمعرفة. ففي مثل هذه الحالات، لا تُسنَد البؤرة إلى عنصر مجهول بالنسبة للمتكلم، بل إلى عنصر معلوم أو مفترض العلم،

ويستعمل الاستفهام لتوليد التزام تداوليٍّ أقوى، سواء على مستوى المتكلم أو المخاطَب. وهنا تصبح البؤرة أداة لإلزام المخاطَب باتخاذ موقف معين من مضمون القضية، أو لإبراز تناقض بين ما يفترض أنه معلوم وما هو منجَز فعليًّا في الواقع أو في الخطاب. ويتضح هذا الدور الإلزامي للبؤرة بجلاء في الاستفهامات الإنكارية أو التوبيخية، حيث يبرز المتكلم مكوّنا بعينه بوصفه بؤرة، لا ليطلب معلومات بشأنه، بل ليحمل المخاطب مسؤولية معرفية أو سلوكية، مثل الجملة الاستفهامية الآتية "أتفعل هذا؟"، أو مثل ما يقع في الجمل الاستفهامية المنفية، التي يكون قصد المتكلم من ورائها في جميع المقامات هو الاخبار المثبت، التي يرى المتوكل أنها يصاحبها تحجّر كلّيّ (المتوكل، ١٩٩٣، ص.٢٥). ففي مثل هذه السياقات، تسهم البؤرة في تحويل الاستفهام إلى فعل كلاميٍّ ذي قوة تقريرية ضمنية، يلتزم فيه المتكلم بمضمون القضية، ويدفع المخاطب إلى الإقرار بها أو تبرير مخالفتها.

٦- تطبيقات

اخترنا في هذا البحث، أمثلة التطبيق بناءً على معايير منهجية صريحة استُمدّت من طبيعة الإشكال المدروس، حيث روعي في هذه العينة تمثيل أنماط الاستفهام المختلفة في العربية من حيث تَنوُّع أدواته، وتَعدُّد وظائفه التداولية التي يؤديها، سواء في صورته الحرفية أو في صوره المستلزمة (كالنفي والتقرير والعتاب، وغيرها). كما أُخذ بعين الاعتبار اقتران الجمل الاستفهامية بسياقات تداولية واضحة، بما يتيح تحديد البؤرة داخل الجملة تحديدًا دقيقًا، سواء على مستوى المكوّن أو الجملة، فضلًا عن إبراز أثر تغيّر مقام البؤرة في تحوّل القوة الإنجازية. كما روعي في اختيار الأمثلة أن تكون مستمدة من نصوص قرآنية وشعرية عربية، بوصفها تمثّل نماذج فصيحة تعكس الاستعمال الأصيل للغة، وتوفر معطيات لغوية موثوقة تسهم في تحقيق تمثيل دقيق للظاهرة المدروسة. ويهدف هذا الاختيار إلى بناء عيّنة تحليلية مستوفية لمختلف حالات الاستفهام، بما يسمح بالكشف عن طبيعة التفاعل بين البنية الاستفهامية ووظيفة البؤرة في العربية.

- **المثال الأول**

قال الله تعالى: (***يسألونك ماذا أُحِلّ لهم قل أُحِلّ لكم الطيبات وما علّمتم من الجوارح مكلّبين تعلمونهن مما علّمكم الله فكلوا مما أمسكن عليكم واذكروا اسم الله عليه***) (سورة المائدة، الآية ٤).

تتضمن هذه الآية الكريمة نمطين جُمليّيْن بارزين، النمط الأول، الجملة الاستفهامية: (*يسألونك ماذا أحل لهم*)، التي يظهر فيها مؤشران دالان على الاستفهام، وهما الفعل الإنجازي (*يسألونك*) واسم الاستفهام (*ماذا*). هذه الجملة تعبر عن رغبة المتكلمين في الحصول على معلومة يجهلونها، وهي تمثل بؤرة الجديد أو بؤرة الطلب من حيث طبيعة التبئير. أما النمط الثاني، فتمثله

جملة الخبر/الجواب: (*أحل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح مكلبين تعلمونهن مما علمكم الله*)، وهي تجيب عن الاستفهام السابق وتوضح المباح لهم من الذبائح وما اصطدم بالجوارح.

استنادا إلى تفسير ابن كثير، فقد سأل عدي ابن حاتم وزيد بن المهلهل الطائيان رسول الله صلى الله عليه وسلم عن حكم الميتة وما يحل لهم منها، فقالا: "يا رسول الله، قد حرّم الله الميتة، فماذا يحل لنا منها؟"، فنزلت الآية الكريمة: (*يسألونك ماذا أحل لهم قل أحل لكم الطيبات*). وأوضح ابن كثير أن المقصود بالذبائح الحلال الطيبة يشمل ما ذُكر اسم الله عليه وما اصطدم بالجوارح مثل الكلاب والفهود والصقور (ابن كثير، ص.٥٨١).

من حيث البنية التداولية، تظهر الجملة الاستفهامية قوة إنجازية حرفية تتمثل في السؤال عن معلومة مجهولة، مما يدل على رغبتهم في تحصيل المعرفة. وبما أن البؤرة المسندة في هذه الجملة (بؤرة الجديد/بؤرة الطلب) تتطابق مع المقام التداولي الذي وردت فيه، فإن القوة الإنجازية لهذه الجملة لم تتغير لأي تعديل. أما جملة الجواب، فهي تمثل تنفيذا لإجابة على الاستفهام وتتمثل في نقل المعلومة المطلوبة، مما يعكس استمرار الانسجام بين البؤرة والمقام التداولي.

- **المثال الثاني**

قال الله تعالى : (***وإذ قال إبراهيم رب أرني كيف تحيي الموتى***) (سورة البقرة، الآية ٢٦٠).

تتضمن الآية الكريمة جملة استفهامية تشتمل على اسم الاستفهام (كيف)، والذي يستفهم به عن الكيفية، حيث إن نبي الله إبراهيم عليه الصلاة والسلام يسأل الله سبحانه وتعالى أن يُرِيَه كيف يحيي الموتى ليطمئن قلبه، وهو لا يعلم هذه الكيفية. أي أنه يستفهم عن معلومة يجهلها. لهذا فإن الاستفهام في هذه الآية هو استفهام حقيقيٌّ. فالجملة التي وردت في الآية الكريمة (كيف تحيي الموتى) تتضمن قوة إنجازية واحدة، وهي قوة حرفية تفيد "السؤال". وإذا انتقلنا إلى تحديد البؤرة في هذه الجملة، نجد أن اسم الاستفهام (كيف) تُسنَد إليه بؤرة الجديد/ بؤرة الطلب من حيث طبيعة التبئير، وبؤرة المكوّن من حيث مجاله، على أساس أن إبراهيم عليه الصلاة والسلام (المتكلم) يطلب من الله سبحانه وتعالى أن يمدّه بمعلومة لا يعرفها تتعلق بكيفية إحياء الله للموتى، وهذه المعلومة تتمحور فقط حول مكوّن من مكوّنات الحمل (الكيفية). ويُلاحظ أن القوة الإنجازية الحرفية للاستفهام (القوة الأصل) تطابق مقام البؤرة الأصلي. وعدم حدوث أي تغيير في هذا المقام يفضي إلى ثبات القوة الإنجازية دون تعديل. فالجملة، موضع التحليل، لا تفيد سوى قوة إنجازية حرفية تتمثل في السؤال، ولم تتضمن قوة مستلزَمة. وبناءً عليه، يتبين أن من أبرز أسباب دلالة العبارة اللغوية على قوة إنجازية مستلزمة حدوث تعديل في مقام البؤرة.

- **المثال الثالث**

يقول الشاعر أبو فراس الحمداني في رثاء أمه لما بلغه وفاتها وهو في الأسر:

إِلَى مَنْ أَشْتَكِي وَلِمَنْ أُنَاجِي   إِذَا ضَاقَتْ بِمَا فِيهَا الصُّدُورُ

بِأَيِّ دُعَاءِ دَاعِيَةٍ أُوَقَّى   بِأَيِّ ضِيَاءِ وَجْهٍ أَسْتَنِيرُ

تتضمن هذه الأبيات جملا استفهامية تحتوي على أسماء الاستفهام: من، لمن، وبأي. وفق التحليل التداولي التقليدي، تسند أسماء الاستفهام هذه إلى بؤرة الجديد/بؤرة الطلب، أي أن المتكلم يطلب من المخاطب أن يمده بمعلومة غير موجودة في مخزون معرفته. غير أن سياق هذيْن البيتيْن يختلف عن السياق الأصلي للاستفهام: فالشاعر، بعدما فقد أمّه وداهمه الموت وهو في الأسر، يعلم يقينا أنه لا يوجد من يشتكي إليه همّه ولا من يناجيه، كما يعلم أنه لم يعد هناك دعاء يوقّيه أو ضياء يستنير به بعد فقدان دعاء أمّه وضياء وجهها. بالتالي، فإن مقام بؤرة الجديد/بؤرة الطلب قد تغيّر، إذ لم يعد الاستفهام يهدف إلى طلب معلومة جديدة من المخاطَب، بل أصبح يستخدم للتعبير عن النفي وفقدان الأمل.

من الناحية التداولية، فإن القوة الإنجازية الحرفية للاستفهام (السؤال) لم تتغير من حيث الشكل، لكنها تحولت على مستوى التبئير إلى قوة إنجازية مستلزَمة تتمثل في النفي، أي أن الشاعر يقصد من هذه الجمل نفي وجود من يشتكي إليه أو من يناجيه، نتيجة فقدانه أمَّه.

- **المثال الرابع**

كتب أبو فراس الحمداني إلى أخيه أبي الفضل يدعوه إلى زيارته في أثناء فترة أسره. ولم يُعامَل أبو فراس معاملة سائر الأسرى، إذ لم يُترك في دار البلاء معهم، بل خُصَّ بمعاملة متميزة تقديرًا لمكانته الرفيعة وشأنه العظيم:

أَتَتْرُكُ إِتْيَانَ الزِّيَارَةِ عَامِدًا   وَأَنْتَ عَلَيْهَا، لَوْ تَشَاءُ، قَدِيرُ

يعدّ البيت الشعري عبارة عن جملة استفهامية تشتمل على أداة الاستفهام "الهمزة". وقد أشرنا سابقا إلى أن هذه الأداة ترد في الجمل الاستفهامية التي تكون حاملة لبؤرة المقابلة، سواء أكانت مسنَدة إلى مكوّن من مكوّنات الجملة أو إلى الجملة برمّتها. وترد هذه البؤرة في المقام التالي: يطلب المتكلم من المخاطب أن ينتقي له المعلومة الواردة من بين مجموعة من المعلومات الممكنة. بيد أنه يُلاحظ من خلال المقام الذي وردت فيه هذه الجملة الاستفهامية، أن المتكلم لا يطلب من المخاطَب أن ينتقي له المعلومة الواردة. فالشاعر يعلم أن أخاه لم يقم بزيارته وهو متعمد. وبالتالي فهو يعلم المعلومة الواردة. وبذلك يتبين أنه قد وقع تغيير في مقام التبئير، مما أدى إلى حدوث تغيير في القوة الإنجازية، حيث أصبح لهذه الجملة قوة إنجازية ثانية غير قوتها الحرفية، وهي قوة

- **المثال الخامس**

قال الله تعالى: (﴿*أفأنت تنقذ من في النار*﴾ (سورة الزمر، الآية ١٩).

تتضمّن الآية الكريمة جملةً استفهاميةً تشتمل على أداة الاستفهام "الهمزة". وقد سبق أن بيّنّا أن هذه الأداة تدخل على الجمل الحاملة لبؤرة المقابلة، حيث يطلب المتكلّم من المخاطَب انتقاءَ معلومةٍ معيّنة من بين مجموعة من الإمكانات الممكنة. غير أنّ هذا التصوّر لا ينطبق على هذا الموضع؛ إذ إنّ الله سبحانه وتعالى منزّه عن طلب العلم أو الاستفهام الحقيقي، لكونه عليمًا بكلّ شيء.

وعليه، فإنّ هذه الجملة لا تُؤدّي وظيفة الاستفهام في معناها الحرفي، بل تصاحبها قوة إنجازية مستلزَمة تفيد النفي، أي: لستَ أنت من يُنقذ من في النار. وقد أفضى هذا التحوّل في القوة الإنجازية إلى تحوّلٍ موازٍ في مستوى التبئير، بحيث لم تعد البؤرة قائمة على طلب تعيين المعلومة، بل انتقلت إلى توكيد مضمون النفي وترسيخه، وهو ما ينسجم مع المقام التداولي الذي وردت فيه الآية. ولقد شمل هذا التحول الجوانب التالية:

✓ - حيز التبئير: حيث لم يعد المكوّن المستفهَم عنه هو (أنت) بل صارت الجملة ككل موضع استفهام، أي أننا بموجب هذا التحول انتقلنا من بؤرة المكون إلى بؤرة الجملة.

✓ مقام البؤرة: لم يعد الغرض من السؤال، هو طلب انتقاء معلومة، وإنما تفيد الجملة دلالة أخرى تتمثل في النفي. وقد أدى هذا التحوّل إلى تغيّر في التبئير، حيث انتقل التبئير من بؤرة المكوّن إلى بؤرة الجملة، وكذلك على مستوى مقام البؤرة حيث إن الغرض من الاستفهام هنا ليس طلب انتقاء المعلومة الواردة وإنما النفي.

٧- خاتمة

تناولت هذه الدراسة علاقة وظيفة البؤرة بالقوة الإنجازية للاستفهام في إطار نظرية النحو الوظيفي، وخلصت إلى أن القوة الإنجازية الحرفية للاستفهام، المتمثلة في السؤال، ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالمقامات التداولية التي تحكم إسناد وظيفة البؤرة في الجملة الاستفهامية، بحيث تقوم بينهما علاقة تطابق وظيفيٍّ واضح. فبؤرة الجديد/بؤرة الطلب وبؤرة المقابلة/بؤرة الانتقاء لا تكتسبان مشروعيتهما التداولية إلا في إطار هذه القوة الإنجازية الأصلية. غير أن انزياح البؤرة عن مقامها التداولي الطبيعي يؤدي إلى انتقال في القوة الإنجازية، فتفقد الجملة قيمتها الاستفهامية

الحرفية لتنجز أفعالًا كلامية أخرى تُستنتج من السياق، كالتوبيخ أو الإنكار أو التعجب، وغيرها. وهو ما يبرز الدور الحاسم للبؤرة في توجيه الفعل الكلامي وتحديد طبيعته.

كما يبين هذا التصور أن البؤرة ليست وظيفة معلوماتية شكلية، بل هي آلية تداولية مركّبة تؤدي أدوارًا معرفية وخطابية متعددة، فهي مؤشر على حالة المعرفة المشتركة، وأداة لضبط الالتزام التداولي، ووسيلة لإدارة العلاقة بين المتكلم والمخاطب من حيث المسؤولية والموقف الخطابي. ويكتمل هذا الدور عبر تفاعلها مع التنغيم في الجملة الاستفهامية، إذ يضطلع المستوى الصوتي بوظيفة مركزية في إبراز البؤرة وتوجيه تأويلها الإنجازي. ومن ثَم، فإن فهم الاستفهام في الاستعمال اللغوي الفعلي يقتضي تحليلًا تكامليًّا يدمج البنية التركيبية بالتوزيع المعلوماتي والمعطيات التنغيمية، بما يكشف عن طبيعة التبئير ودوره المحوري في بناء المعنى التداولي داخل الخطاب. ويمكن أن تفتح هذه النتائج آفاقًا لدراسات لاحقة تُعنَى بتوسيع هذا التحليل ليشمل أنماطًا خطابية أخرى، أو باستثمار هذه المقاربة في تحليل اللغة التعليمية أو الخطاب المعاصر.

المراجع العربية

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي. ت.774هـ. (٢٠٠٠/١٤٢٠هـ). *تفسير القرآن العظيم* (الطبعة الأولى). بيروت، لبنان: دار ابن حزم.

أبو فراس الحمداني. ت. ٣٧٥هـ. (١٩٩٤/١٤١٤هـ). *ديوان أبي فراس الحمداني* (شرح خليل الدويهي، الطبعة الثانية). بيروت، لبنان: دار الكتاب العربي.

الزهري، نعيمة. (٢٠١٤). *التعجب في اللغة العربية: من الفكر اللغوي القديم إلى النحو الوظيفي* (الطبعة الثانية). الرباط: دار الأمان.

الفاسي الفهري، محمد (١٩٨٢). *الأبعاد التركيبية والدلالية في اللغة العربية* .الرباط: دار الثقافة.

الفاسي الفهري، محمد. (١٩٨٢). *اللسانيات واللغة العربية: نماذج وتحليلات* .الدار البيضاء: دار توبقال.

المتوكل، أحمد. (١٩٨٥). *الوظائف التداولية في اللغة العربية* (الطبعة الأولى). بيروت: دار الثقافة.

المتوكل، أحمد. (١٩٨٦). *دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي* (الطبعة الأولى). الدار البيضاء، المغرب: دار الثقافة.

المتوكل، أحمد. (١٩٩٣). *آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي* (الطبعة الأولى). الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية. بالرباط.

المتوكل، أحمد. (٢٠٠١). *قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص.* الرباط: دار الأمان.

المتوكل، أحمد. (٢٠٠٦). *المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي القديم: الأصول والامتداد* (الطبعة الأولى). الرباط: مكتبة دار الأمان.

المتوكل، أحمد. (٢٠١٠). *اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري* (الطبعة الثانية). بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.

المتوكل، أحمد. (٢٠١٦). *المنهج الوظيفي في البحث اللساني* (الطبعة الأولى). الرباط: مكتبة دار الأمان.

زيغد، سعيدة. (٢٠١٢). *البؤرة في نظرية النحو الوظيفي: قراءة جديدة في تنميط المتوكل*. مجلة التواصل في اللغات والثقافة والآداب.

رومنة المراجع العربية

Abu Firas al-Hamdani. (1994/1414 AH). *Diwan Abi Firas al-Hamdani* (Commentary by Khalil al-Duwayhi, 2nd ed.). Beirut, Lebanon: Dar al-Kitab al-ʻArabi. (In Arabic)

Al-Fāsī al-Fihri, Muḥammad. (1982). Al-abʿād al-tarkībiyya wa al-dalāliyya fī al-lugha *al-ʿarabiyya*. Rabat: Dār al-Thaqāfa .(In Arabic)

Al-Fāsī al-Fihri, Muḥammad. (1984). *Al-lisāniyyāt wa al-lugha al-ʿarabiyya: Namādhij wataḥlīlāt*. Al-Dār al-Bayḍāʾ: Dār Tūbqāl. (In Arabic)

Al-Mutawakkil, Ahmad. (1985). *Al-Waza'if al-Tadawuliyyah fi al-Lughah al-ʻArabiyyah* (1st ed.). Beirut: Dar al-Thaqafah. (In Arabic)

Al-Mutawakkil, Ahmad. (1986). *Dirasat fi Nahw al-Lughah al-ʻArabiyyah al-Wazifi* (1st ed.). Casablanca, Morocco: Dar al-Thaqafah. (In Arabic)

Al-Mutawakkil, Ahmad. (1993). *Afaq Jadidah fi Nazariyyat al-Nahw al-Wazifi* (1st ed.). Rabat: Publications of the Faculty of Letters and Human Sciences, Rabat. (In Arabic)

Al-Mutawakkil, Ahmad. (2001). *Qadaya al-Lughah al-ʻArabiyyah fi al-Lisaniyyat al-Wazifiyyah: Binyat al-Khitab min al-Jumlah ila al-Nass*. Rabat: Dar al-Aman. (In Arabic)

Al-Mutawakkil, Ahmad. (2006). *Al-Manha al-Wazifi fi al-Fikr al-Lughawi al-ʻArabi al-Qadim: al-Usul wa al-Imtidad* (1st ed.). Rabat: Maktabat Dar al-Aman. (In Arabic)

Al-Mutawakkil, Ahmad. (2010). *Al-Lisaniyyat al-Wazifiyyah: Madkhal Nazari* (2nd ed.). Beirut: Dar al-Kitab al-Jadid al-Muttahidah. (In Arabic)

Al-Mutawakkil, Ahmad. (2016). *Al-Manhaj al-Wazifi fi al-Bahth al-Lisani* (1st ed.). Rabat: Maktabat Dar al-Aman. (In Arabic)

Al-Zuhri, Naʻima. (2014). *Al-Taʻajjub fi al-Lughah al-ʻArabiyyah: Min al-Fikr al-Lughawi al-Qadim ila al-Nahw al-Wazifi* (2nd ed.). Rabat: Dar al-Aman. (In Arabic)

Ibn Kathir, Abu al-Fida' Ismaʻil ibn ʻUmar al-Qurashi al-Dimashqi. (2000/1420 AH). *Tafsir al-Qur'an al-ʻAzim* (1st ed.). Beirut, Lebanon: Dar Ibn Hazm. (In Arabic)

Zighd, Saida. (2012). Al-bawra fī naẓariyyat al-naḥw al-waẓīfī: Qirāʾa jadīda fī tanmīṭ Aḥmad al-Mutawakkil. Majallat al-Tawāṣul fī al-Lughāt wa al-Thaqāfa wa al-Ādāb. (In Arabic)

المراجع الأجنبية

Aboh, E. O. (2007). *A typology of focus and topic marking in African languages*. In K. É. (Ed.), *The Oxford handbook of linguistic typology* (pp. 287–308). Oxford University Press.

Austin, J. L. (1962). *How to do things with words*. Oxford University Press.

Dik*, Simon. (1997). The theory of functional grammar* (Vol. 2). Berlin: Mouton de Gruyter.

Finkel, D., & Hasi, R. (2001). *Functional Approaches to Language: Communication and Meaning*. New York: Routledge.

Halliday, M. (1994). Introduction to Functional Grammar 2nd Ed (London: Edward Arnold).

Hu, Y., & Zhou, Y. (2024). Analysis of Politeness Strategies from the Perspective of the Interpersonal Function of Language in Systemic Functional Grammar. *Scholars International Journal of Linguistics and Literature*, *7*(03), 96-100.https://doi.org/10.36348/sijll.2024.v07i03.006

Kliminskaya, S. L. (2023). Functional approach to teaching a foreign language for specific purposes. *Humanities and Social Sciences. Bulletin of the Financial University*, *13*(2), 72-77. https://doi.org/10.26794/2226-7867-2023-13-c-72-77(045)

Rizzi, L. (2001). *On the position "Int(errogative)" in the left periphery of the clause*. In G. Cinque & G. Salvi (Eds.), Current studies in Italian syntax (pp. 287–296). Elsevier.

Searle, J. R. (1969). *Speech acts: An essay in the philosophy of language*. Cambridge: University Press.

Searle, J. R. (1975). Indirect speech acts. In P. Cole & J. L. Morgan (Eds.), *Syntax and semantics*: *Speech acts* (pp. 59–82). Academic Press.

Author Biodata	**بيانات الباحث أ**
Adil EL YADARI, holds a Ph.D in linguistics, Research Laboratory: Languages, Literature, and Translation, in the research program "Space, Society, and Culture", at the Faculty of Arts and Human Sciences, Mohammedia, Hassan II University, Casablanca, Morocco. He holds a Master's degree in Language and Literature: Theoretical and Methodological Approaches from the Faculty of Arts and Human Sciences, Rabat, Mohammed V University. His research interests focus on Cognitive Linguistics and Teaching Arabic as a Foreign Language (TAFL).	عادل اليداري، حاصل على الدكتوراه في اللسانيات، مختبر البحث: اللغات، الآداب والترجمة، ضمن تكوين البحث: المجال، المجتمع، الثقافة، في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، المغرب، ماجستير اللغة والآداب مقاربات نظرية ومنهجية من كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، جامعة محمد الخامس. تدور اهتماماته البحثية حول اللسانيات المعرفية، وتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها.

معرف أوركيد(ORCID)

Email: adil.elyadari@uit.ac.ma

Author Biodata	**بيانات الباحث ب**
Hafid MAACHI, is a Ph.D. student, affiliated with the Research Laboratory: Arabic Teaching and Applied Linguistics Studies, in Research Formation: Linguistics and Arabic Language Issues, Faculty of Arts and Human Sciences, Mohammed V University, Rabat, Morocco. He holds a Master's degree in Automated Processing of General Languages and Special Languages from the same faculty. His research interests revolve around Natural Language Processing, Corpus Linguistics, and School Lexicography.	حافظ معاشي، طالب دكتوراه، ينتمي إلى مختبر البحث: تدريس اللغة العربية ودراسات اللسانيات التطبيقية، ضمن تكوين البحث: اللسانيات وقضايا اللغة العربية، في كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بجامعة محمد الخامس الرباط، المغرب، حاصل على ماجستير المعالجة الآلية للغات العامة واللغات الخاصة من الكلية نفسها. تدور اهتماماته البحثية حول المعالجة الآلية للغات، ولسانيات المدونات، وصناعة المعاجم المدرسية.

معرف أوركيد(ORCID)

Email: hafid.maachi@um5r.ac.ma

بيانات الباحثة ج	Author Biodata
حكيمة خمار، أستاذة التعليم العالي، قسم اللغة العربية، في كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بجامعة محمد الخامس الرباط، المغرب، حاصلة على درجة الدكتوراه في اللسانيات، من جامعة ابن طفيل بالقنيطرة، سنة ٢٠٠٩ ، ودبلوم الدراسات العليا (دكتوراه السلك الثالث) في اللسانيات من جامعة محمد الخامس بالرباط، سنة ١٩٩٩ ، تدور اهتماماتها البحثية حول مجالات اللسانيات الحديثة العامة والخاصة وخاصة آفاق تطور البحث العلمي في الدراسات اللغوية (المعجم - الدلالة - التركيب - اللسانيات التطبيقية - المعالجة الآلية للغة الطبيعية).	Hakima KHAMAR is a Professor of Higher Education in the Department of Arabic Language, Faculty of Arts and Humanities, Mohammed V University, Rabat, Morocco. She holds a Ph.D. in linguistics from Ibn Tofail University, Kenitra, Morocco (2009) and a postgraduate degree in linguistics from Mohammed V University, Rabat (1999). Her research interests include general and specialized linguistics, with a focus on lexicology, semantics, syntax, applied linguistics, and natural language processing.

معرف أوركيد(ORCID)

Email: hakima.khamar@flsh.um5.ac.ma

مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

اللسانيات العربية
The Arabic Linguistics Journal

مجلة اللسانيات العربية، م ١٢، ع ٢٣؛ ١٤٤٨هـ
ردمد (ورقي): ٩٩٥٥-١٦٥٨ ردمد (رقمي): ٩٨٥٨-١٦٥٨

The Arabic Linguistics Journal, Vol. 12, No. 23; 2026
ISSN: 1658-9955 E-ISSN: 1658-9858

arabiclisa@ksaa.gov.sa

السياق الاستعمالي وتوجيه الحكم الصرفي في ضوء التداولية: دراسة في آراء الرضي والسماوي

A Pragmatic Perspective of Usage-Based Context and the Shaping of Morphological Judgments: A Study of al-Raḍī and al-Samāwī

المعرف الرقمي: https://doi.org/10.60161/1482-000-023-003

علي أحمد محمد محمد شرف الدين
قسم الدراسات العربية – كلية التربية - جامعة صنعاء ، صنعاء - اليمن

توثيق البحث APA Citation:

شرف الدين، علي أحمد. (٢٠٢٦) . أثر السياق التداولي في توجيه الحكم الصرفي عند الرضي والسماوي. *مجلة اللسانيات العربية*،٢٣ ، ٧١-٩١ .

استقبِل في:٠٥/٠٧/١٤٤٧- رُوجع في:٠٧/١١/١٤٤٧- قُبل في:١٢/١١/١٤٤٧- نُشر في:١٦/٠١/١٤٤٨
Received on: 25-12-2025 / Revised on: 24-04-2026 / Accepted on: 29-04-2026 / Published on: 01-07-2026

الملخص

يتناول هذا البحث أثر السياق التداولي في توجيه الحكم الصرفي في التراث العربي، من خلال قراءة مقارنة بين منهجيْ الرضيّ في "شرح الشافية" والسماوي في "الفوائد الوافية". وينطلق البحث من فرضية مفادها أن كثيرًا من الأحكام الصرفية لا تُبنى على البنية والميزان وحدهما، بل تتشكّل من تفاعل الصيغة مع سياق الاستعمال. وقد اعتمدت الدراسة نماذج تطبيقية من أبواب الأفعال، وجموع التكسير، والإلحاق، لتحليل كيفية اختلاف توجيه الحكم بين المنهجين. وتبيّن أن الرضي يميل إلى تثبيت الحكم من داخل النظام الصرفي مع تأويل السياق، في حين يجعل السماوي السماع والسياق التداولي معيارًا حاسمًا في إثبات الصيغة أو ردّها. ويخلص البحث إلى أن السياق التداولي عنصر مفسّر جوهري في الحكم الصرفي، وأن كثيرًا من مصطلحات الصرفيين القدماء تعبّر عن وعيٍ تداوليٍّ ضمنيّ، وإن لم يُصَغ بمفاهيم التداولية الحديثة.

الكلمات المفتاحية:
السياق التداولي، الرضي، السماوي، جموع التكسير، الإلحاق.

Abstract

This study examines the impact of pragmatic context on morphological judgment in Arabic linguistic heritage through a comparative analysis of al-Raḍī's approach in Sharḥ al-Shāfiyah and al-Samāwī's approach in al-Fawāʾid al-Wāfiyah. The study is based on the premise that many morphological rulings are not determined solely by structure and morphological patterns, but rather emerge from the interaction between form and usage context. Using selected examples from verb patterns, broken plurals, and morphological analogy (ilḥāq), the study demonstrates that al-Raḍī prioritizes internal system-based reasoning, often reinterpreting usage to fit structural principles, whereas al-Samāwī gives decisive authority to attested usage and pragmatic context. The study concludes that pragmatic context plays a fundamental role in shaping morphological judgment, and that Classical Arabic grammarians implicitly employed pragmatic reasoning long before its modern theoretical formulation.

Keywords:
Pragmatic Context, al-Raḍī, al-Samāwī, Broken Plurals, Affixation.

1. المقدّمة:

ظلّ التحليل الصرفي في التراث العربي قائمًا - في ظاهره - على ضبط الأبنية وتقعيد الأوزان وردّ الفروع إلى الأصول، حتى غلب على الدرس الصرفي طابعٌ بنيويٌّ يجعل الميزان والقياس محورَ الحكمِ في قبول الصيغ أو ردّها. غير أنّ النظر الدقيق في مناقشات الصرفيين، ولا سيما في أبواب الخلاف، يكشف أنّ كثيرًا من الأحكام الصرفية لا يُحسم أمرها من خلال البنية وحدها، بل يتداخل فيها عامل الاستعمال والسياق والمقام، بما يجعل توجيه الحكم الصرفي متأثرا بتفاعلٍ بين الصيغة ووظيفتها في الكلام، حيث يُقصد بالسياق البنية اللغوية والمقامية المحيطة، وبالاستعمال تحقق اللغة في الخطاب، أما التداولية فهي الإطار التفسيري الذي يفسّر العلاقة بينهما.

ويبرز هذا التداخل بوضوح في الخلافات التي دارت بين الرضيّ في "شرح الشافية" والسماوي في "الفوائد الوافية"، حيث لا ينحصر اختلافهما في قبول شاهد أو رده، أو في توسيع وزن أو تضييقه، بل يتجاوز ذلك إلى اختلافٍ في زاوية النظر إلى الشاهد نفسه: أهو يُقرأ من داخل النظام الصرفي ويُؤوَّل عليه، أم يُقرأ من داخل سياق الاستعمال ويُحتكم إليه؟

من هنا، يسعى هذا البحث إلى دراسة أثر السياق التداولي في توجيه الحكم الصرفي عند الرضيّ والسماوي، من خلال تحليل نماذج مختارة من أبواب الأفعال، وجموع التكسير، والإلحاق والميزان، بوصفها مواضع يظهر فيها تداخل البنية بالسياق على نحوٍ واضح.

وبهذا التمهيد للمشكلة يأتي هذا البحث محاولة لقراءة الخلاف الصرفي قراءةً وظيفية تُعيد الاعتبار للسياق التداولي بوصفه عنصرًا مفسِّرًا حاضرًا في التراث، وإن لم يُصَغ في إطارٍ اصطلاحيّ حديث، تمهيدًا لتحليلٍ تطبيقيّ يبيّن أثر هذا السياق في توجيه الأحكام الصرفية المختلفة.

2. منهج البحث:

يعتمد هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي المقارن، من خلال استقراء المسائل الصرفية عند الرضيّ في "شرح الشافية" والسماوي في "الفوائد الوافية"، وتحليلها للكشف عن أوجه الاختلاف في توجيه الحكم الصرفي بينهما.

ويستثمر الباحث التداولية (Pragmatics) بوصفها إطارًا تفسيريًّا وأداةً إجرائية لبيان دور السياق الاستعمالي في توجيه الحكم، دون قصد إسقاط مفاهيم حديثة على التراث، بل لاتخاذها وسيلة كاشفة عن آليات ترجيح الأحكام فيه.

وتتحدد إجراءات البحث في ثلاث خطوات رئيسة:

أولًا: تحديد العيّنة: يقتصر التطبيق على نماذج مختارة من أبواب الأفعال، وجموع التكسير، والإلحاق؛ لكونها تمثل مواضع يبرز فيها التفاعل بين القاعدة الصرفية والاستعمال، وتظهر فيها بوضوح وجوه الاختلاف بين الرضيّ والسماوي.

ثانيًا: التحليل والمقارنة: يقوم الباحث برصد المسائل الصرفية محلّ الخلاف، ثم تحليلها في ضوء مستويين:

1. المستوى البنيوي: من حيث ارتباط الحكم بالنظام الصرفي والقياس.
2. المستوى الاستعمالي: من حيث تأثير السياق والمقام في توجيه الحكم.

ثالثًا: التفسير التداولي: لا يُقصد باستحضار التداولية تأويل التراث خارج سياقه، بل اتخاذها أداة تفسيرية لبيان أنماط التعليل الكامنة فيه؛ فالباحث يتتبع الآليات التي اعتمدها العالمان في تعليل قبول الصيغ أو ردّها، صراحةً أو ضمنًا، وربط ذلك بالسياق الاستعمالي، مع الاستئناس ببعض المفاهيم التداولية الحديثة بوصفها أدوات تفسيرية.

3. أسئلة البحث:

يسعى هذا البحث إلى الإجابة عن مجموعة من الأسئلة التي تنبثق عن إشكاليته المركزية، وذلك على النحو الآتي:

- السؤال الرئيس: كيف يسهم السياق الاستعمالي في توجيه الحكم الصرفي عند الرضيّ والسماوي؟
- الأسئلة الفرعية:

1. ما موقع البنية الصرفية (القياس والميزان) في بناء الحكم عند كلٍّ من الرضيّ والسماوي؟
2. كيف يُسهم السياق الاستعمالي (السماع والمقام) في توجيه الأحكام الصرفية أو تعديلها؟
3. ما الآليات التي يعتمدها كلٌّ من الرضيّ والسماوي في تعليل قبول الصيغ أو ردّها؟
4. كيف يتجلّى التفاعل بين البنية والسياق في النماذج المختارة (الأفعال، جموع التكسير، الإلحاق)؟
5. فيم تتمثّل أوجه الاختلاف المنهجي بين الرضيّ والسماوي في ترتيب مصادر الحكم الصرفي؟

4. التداولية: تحديد اصطلاحي وإجرائي في هذا البحث

تُستعمل التداولية في اللسانيات الحديثة لدراسة المعنى في الاستعمال، أي ذلك المعنى الذي لا يُستخلص من البنية اللغوية في عزلتها، بل من تفاعلها الحيّ مع السياق، والمتكلم، والمقام، وشروط الإنجاز. وقد عرّفها ليفنسون (Levinson) بأنها: "دراسة تلك المبادئ التي تفسر لماذا تكون جملة ما هي المختارة من بين مجموعة من الجمل الممكنة والمكافئة بنيويًّا في سياق معيّن". (Levinson, 1983, p. 40) كما عدّها جورج يول (Yule) معنيّةً بـ: دراسة المعنى الذي يقصده المتكلم، وما يترتب على ذلك من تحليل لكيفية تأثير السياق في ما يُقال. (Levinson, 1983, p. 40)

وهو ما يجعل التداولية معنيّةً بالفعل اللغوي في مقامه، لا بالبنية بوصفها كيانًا مجردًا فحسب. وفي هذا الإطار، لا تُفهم العلامة اللغوية بوصفها وحدة دلالية مغلقة، بل بصفتها عنصرًا داخل شبكة من العلاقات السياقية التي تُسهم في تثبيت قيمتها الوظيفية أو توجيهها.

غير أن هذا البحث لا يستحضر التداولية بوصفها حقلًا مستقلًّا عن الصرف، ولا بوصفها إطارًا خارجيًّا يُسقَط على التراث، بل يعتمد تحديدًا إجرائيًّا لها مفاده: النظر إلى السياق الاستعمالي بوصفه عنصرًا مفسرًا للحكم الصرفي حين يعجز الوزن أو القياس وحده عن حسم المسألة.

فالتداولية هنا ليست بديلًا عن القياس، وإنما هي مستوى مكمّل لتعليل قبول صيغة ما أو ردّها، أو تفسير سبب الاكتفاء بصيغة جمع واحدة دون غيرها، أو ترجيح لازمٍ على متعدٍّ، أو الإبقاء على الشذوذ وعدم ردّه إلى أصلٍ قياسي.

ومن هذا المنظور - الذي نروم فيه التمهيد للأداة - يلتقي التصوّر التداولي الحديث مع كثير من ممارسات الصرفيين القدماء، ولا سيما في اعتمادهم على السماع، وتقييدهم للقياس بالاستعمال، وتنبيههم إلى اختلاف الأحكام باختلاف المقامات. فقولهم: "يُستعمل في القلّة والكثرة"، "يُقال ولا يُقاس عليه"، أو "غلب في الاستعمال"، كلها عبارات تكشف عن وعي تداوليّ ضمنيّ بأن الحكم الصرفيّ ليس استنتاجًا شكليًّا محضًا، بل هو استجابة لمقتضيات التواصل. (حسان ١٩٩٣ ، ص.٣٣٧)

وعليه، فإن التداولية في هذا البحث تُوظَّف بوصفها أداةً تفسيرية لفهم اختلاف مناهج الترجيح بين الرضيّ والسماوي؛ إذ يميل الرضيّ (الرضيّ، ١٩٨٥ ، ١:٣٦) غالبًا إلى ضبط البنية من داخل النظام الصرفي، في حين يقدّم السماوي (السماوي، د.ت، ١:٦٥). السياق الاستعمالي بوصفه معيارًا حاسمًا في إثبات الصيغة. ومن ثمّ، فإن تحليل أثر السياق التداولي لا يعني إخراج الصرف من مجاله، بل الكشف عن أحد مستوياته العميقة التي ظلّت فاعلة في التراث وإن لم تُصَغ بمفاهيم الحداثة اللسانية.

ويمكن قراءة اعتراض السماوي هنا في ضوء التداولية الحديثة بوصفه تطبيقًا مبكرًا لـ 'مبدأ التعاون' (Cooperative Principle) الذي صاغه بول غرايس (Grice) (Grice,1975. pp. 41–58)؛ حيث يفترض هذا المبدأ أن المساهمة اللغوية يجب أن تكون مفيدة ومقبولة في سياقها. فالسماوي حين رفض تقدير الرضيّ (وسعتكم الدار) بحجة أنه 'لا معنى له'، فإنه يقرر ضمنًا أن التأويل الصرفي لا يجوز أن يقود إلى 'استلزام حواري' (Conversational Implicature) غامض أو غير مستعمل؛ لأن ذلك يخلّ بعملية التواصل ويفسد القصد. فالتأويل عند السماوي مشروط بأن يفضي إلى بنية مفهومة تداوليًّا، وإلا أصبح مجرد تأويل صناعي معزول يعيق تعاون المتكلم والسامع في بناء المعنى.

5. قيود البحث:

يلتزم هذا البحث بمجموعة من المحددات الموضوعية والمنهجية التي ترسم نطاقه العلمي، وذلك على النحو الآتي:

الحدود الموضوعية:

يقتصر البحث على دراسة السياق الاستعمالي وعلاقته بتوجيه الحكم الصرفي، دون التوسّع في القضايا الإعرابية أو مسائل الاشتقاق العامّ إلا بقدر ما يخدم التحليل.

الحدود المصدرية:

تنحصر المادة العلمية في آراء الرضيّ في شرح الشافية" والسماوي في الفوائد الوافية، بوصفهما نموذجيْن يُمثّلان اتجاهيْن في بناء الحكم الصرفي، دون استقراء سائر المدارس الصرفية.

الحدود التطبيقية:

يقتصر التطبيق على نماذج مختارة من أبواب الأفعال، وجموع التكسير، والإلحاق، بوصفها مواضع يبرز فيها التفاعل بين البنية الصرفية والسياق الاستعمالي، دون قصد الاستقراء الشامل لجميع الظواهر الصرفية.

الحدود المنهجية:

يُوظَّف المنظور التداولي في هذا البحث بوصفه أداة تفسيرية لقراءة المعطيات، دون ادّعاء إسقاط مفاهيمه الحديثة على النصوص التراثية أو مطابقته الكاملة لها.

6. المبحث الأول: أثر السياق التداولي في توجيه الحكم الصرفي عند الرضي والسماوي في دلالة الأفعال

6-1 السياق التداولي وتفسير اللزوم والتعدية: مسألة "رحبتك الدار"

يُقرِّر ابن الحاجب في باب أبنية الأفعال قاعدةً صرفيةً عامّة، فيقول:

"وفَعُلَ لأفعال الطبائع ونحوها، كحَسُنَ، وقَبُحَ، وكَبُرَ، وصَغُرَ، فمن ثمّ كان لازمًا. وشذّ (رَحُبَتْكَ الدار)، أي رحبت بك". (ابن الحاجب، ٢٠١٠م، ص. ٦٣) فالأصل عنده أنّ بناء "فَعُل" يدلّ على صفاتٍ ذاتيّةٍ ملازمة، تقتضي اللزوم وعدم التعدّي، ولذلك عدّ تعدية "رَحُبَ" في هذا المثال شذوذًا، مع تفسيره تفسيرًا دلاليًّا مباشرًا: "أي رحبت بك". وهذا التقعيد يَحفظ الأصل البنيوي، ويُقرّ بوجود شاهدٍ مخالف دون أن يترتب عليه أثرٌ في تغيير القاعدة.

غير أنّ الرضيّ لم يكتفِ بوصف المثال بالشذوذ، بل سعى إلى تخريجه تخريجًا صناعيًّا يحفظ القاعدة من داخلها، فقال:

"قوله (رَحُبَتْكَ الدَّارُ)، قال الأزهري: هو من كلام نصر بن سيار وليس بحجة. وأوْلى أن يقال: إنما عَدَّاه لتضمُّنه معنى وَسِعَ، أي: وَسِعَتْكُم الدار". (الرضي، ١٩٨٥، ١:٧٥-٧٦)

فالرضيّ هنا لا يسلّم بالتعدية على ظاهرها، بل يجعلها ناتجةً عن تضمينٍ دلاليّ، إذ حُمِل الفعل "رَحُبَ" على معنى "وَسِعَ"، وهو فعل متعدٍّ، وبذلك تبقى بنية "فَعُل" محافظةً على أصل اللزوم، وتُفسَّر التعدية على أنها طارئة بالمعنى لا بالحكم الصرفي. وهذا المسلك يعكس بوضوح نزعةً بنيويةً تجعل الوزن أصلًا، وتُخضع الاستعمال له بالتأويل.

أمّا السماوي (السماوي، د.ت) فيعترض على هذا التوجيه اعتراضًا دلاليًّا تداوليًّا صريحًا، فيقول:

"ولا يصحّ أن يكون مؤوّلًا بتضمينه معنى وَسِع، إذ لا معنى لقولهم: وَسِعَتْكَ الدار". (1)

فالسماوي لا يناقش هنا الوزن ولا أصل اللزوم، بل يُسقط التخريج من جهة عدم استقامته في الاستعمال؛ إذ إن التركيب المفترض "وسعتك الدار" غير مستعمل ولا مفهوم في العربية، ومن ثمّ لا يصلح أن يكون أساسًا لتأويل شاهدٍ مسموع. وبذلك يجعل السماوي السياق التداولي ومعقولية الاستعمال معيارًا لقبول التخريج الصرفي أو ردّه.

ويتبيّن من هذا الخلاف أن المسألة ليست في جواز التضمين من حيث المبدأ، وإنما في حدوده التداولية: فالرضيّ يرى أن التضمين آلية تفسيرية مشروعة متى حفظت القاعدة، ولو أدّت إلى تركيبٍ غير متداول

صريحًا؛ في حين يرى السماوي أن التضمين لا يكون مقبولًا إلا إذا أنتج معنى مستعملًا قابلًا للفهم في السياق اللغوي، وإلا تحوّل إلى تأويلٍ محضٍ صناعيٍّ معزول عن الاستعمال.

ومن منظور تداوليّ، يمكن القول إن تركيب "رحبتك الدار" لا يُفهم على أنه نتيجة نقلٍ دلاليٍّ من "وَسِعَ"، بل يُفهم في مقامٍ مخصوص تُسنَد فيه الأفعال إلى الأمكنة على جهة المجاز والاستعمال، فيُفهم معنى التوسعة والاحتواء دون حاجةٍ إلى افتراض فعلٍ آخر. فالحكم هنا ليس اشتقاقيًّا محضًا، بل سياقيٌّ إنجازيّ (2) يَنتج من علاقة المتكلّم بالمكان والحدث.

والنتيجة هنا أن مسألة "رحبتك الدار" تكشف أن الخلاف بين الرضيّ والسماوي ليس خلافًا في أصل اللزوم، بل في مشروعية إخضاع الاستعمال لتخريجٍ دلاليّ غير مستعمل؛ فالرضيّ في هذه المسألة يُقدّم سلامة القاعدة الصرفية، ويستعمل التضمين لإنقاذها، بينما يرفض السماوي هذا الإنقاذ حين يفضي إلى معنى غير متداول.

2.6. السياق التداولي وتوجيه الحكم الصرفي في صيغ التفاعل: مسألة "تغافل / تجاهل"

يكشف الخلاف بين الرضيّ والسماوي في تفسير باب "تفاعل" عن اختلافٍ عميق في زاوية النظر إلى العلاقة بين البنية الصرفية والاستعمال، لا عن خلافٍ في أصل الدلالة أو في ثبوت المشاركة. فاعتراض الرضيّ لا ينصرف إلى إنكار معنى المشاركة في "تفاعل"، ولا إلى نفيه عن باب "فاعل"، وإنما يتجه إلى التشكيك في مشروعية بناء الفرق الإعرابي على فروقٍ معنوية يراها مشتركة بين البابين وغير مؤثرة في الحكم اللفظي.

فالرضيّ ينطلق من المعنى الكلي المجرّد، ويرى أن "ضارب زيد عمرًا" و"تضارب زيد وعمرو" يشتركان في مغزى واحد، ومن ثمّ لا يرى مبرّرًا لجعل المشاركة علّةً لسقوط المفعول في "تفاعل". غير أن هذا المسلك - على دقته المنطقية - يُغفل بُعدًا حاسمًا، هو بُعد التمثيل التداولي للحدث في الخطاب.

ذلك أن ابن الحاجب (السماوي، د.ت) - كما أوضحه السماوي - لا يعلّل الفرق بمجرد المشاركة، بل بطريقة إسناد الفعل في التركيب: ففي "فاعل" يُقدَّم أحدُ الطرفين بوصفه مركز الإسناد ويُجعل الآخرُ مفعولًا به، وإن كان شريكًا في المعنى؛ أمّا في "تفاعل" فيُسند الفعل إلى الطرفين معًا، فيندمجان في الفاعلية لفظًا، ويسقط المفعول من ظاهر الخطاب. وهذا الفرق ليس فرقًا دلاليًّا مجرّدًا، بل هو فرقٌ تداوليّ في كيفية تصوير العلاقة الحدثية بحسب المقام.

وعليه، فإن سقوط المفعول في "تفاعل" لا ينتج عن قوة المشاركة من حيث هي معنى، بل عن اختيارٍ تعبيريٍّ مخصوص في تمثيل الحدث: هل يُراد إبراز طرفٍ بعينه؟ أم تصوير الفعل بوصفه متبادَلًا متساوي

الأطراف؟ وهو ما يدلّ على أن اللغة لا تنقل الوقائع فحسب، بل تُعيد تشكيلها بحسب زاوية الرؤية والسياق.

ومن هنا يتّضح أن الرضي قرأ البابين من جهة المغزى العام، فجعل الفروق التعبيرية غير كافية لتأسيس حكم صرفي، في حين قرأ ابن الحاجب والسماوي (السماوي، د.ت) البنية من داخل مقامها الاستعمالي، فرأيا أن اختلاف الإسناد في الخطاب كافٍ لإنتاج فرقٍ نحويٍّ وصرفيٍّ معتبر، وإن تشابه المعنى الكلي.

وبذلك لا يعود وصف الرضي لكلام ابن الحاجب بـ"المجمجة" (الرضي، ١٩٨٥ ، ١:١٠٠). إلى ضعفٍ في التقعيد، بل إلى اختلافٍ في ترتيب مستويات التحليل: أهو المعنى المجرّد أولًا، أم طريقة تمثيله في الخطاب؟ وهو ما يجعل ردّ السماوي أقرب إلى أفقٍ تداوليٍّ حديث، إذ يبيّن أن الحكم الصرفي لا يستقيم إذا فُصل عن السياق الذي أنشأه، وأن البنية الصرفية تعمل بوصفها أداةً تعبيريّة قبل أن تكون قالبًا شكليًّا.

وتبيّن النتيجة في هذه المسألة أن الخلاف بين الرضيّ والسماوي في تفسير باب "تفاعل" لا يكمن في أصل دلالة المشاركة، بل في زاوية بناء الحكم الصرفي عليها. فالرضيّ ينظر إلى المشاركة بوصفها معنًى عامًّا مشتركًا بين "فاعل" و"تفاعل"، ومن ثمّ لا يراها صالحة لتأسيس فرقٍ إعرابيٍّ معتبر، فيردّ تعليل ابن الحاجب ويعدّه مضطربًا. أمّا السماوي، فيكشف أنّ الفرق ليس في المعنى المجرّد، بل في كيفية إسناد الحدث في التركيب؛ إذ يُسنَد الفعل في "فاعل" إلى أحد الطرفين لفظًا، بينما يُسنَد في "تفاعل" إلى الطرفين معًا، فيسقط المفعول من ظاهر الخطاب.

3-6 أثر السياق التداولي في توجيه الحكم الصرفي في تعدية الرباعي المزيد في مسألة: "يَغْرَنْدِي / يَسْرَنْدِي"

يقرّر ابن الحاجب في باب بناء المضارع الرباعي المزيد قاعدةً صريحة، فيقول: "وللمزيد فيه ثلاثة، نحو: تدحرج، واحرنجم، واقشعرّ، وهي لازمة" (ابن الحاجب، ٢٠١٠ م، ص.٦٤). فالأصل عنده أنّ الأفعال الرباعية المزيدة - على هذا الوزن - أفعال لازمة، لا تتعدّى بنفسها، وهو تقعيدٌ بنيويٌّ عامّ يُبنى على ملاحظة الوزن دون التفاتٍ إلى السياق.

غير أنّ الرضيّ وقف عند شاهدٍ شعريٍّ ظاهرُه الخروج عن هذا الأصل، وهو قوله:

"إِنِّي أَرَى النّعَاسَ يَغْرَنْدَيني   أَطْرُدُهُ عنّي ويَسْرَنْدِيني"

فلاحظ تعدية الفعلين "يغرندي" و"يسرندي" إلى المفعول به مباشرة، وهو ما يُخالف أصل اللزوم الذي قرّره ابن الحاجب. ولمّا كان الرضيّ شديد الحرص على حفظ القاعدة البنيوية، لم يُسلِّم بالتعدية على ظاهرها، بل لجأ إلى تخريجٍ صناعيٍّ فقال:

"وكأنه محذوف الجار: أي يغرندي علي، ويسرندي علي: أي يغلب ويتسلّط" (الرضي، ١٩٨٥ ، ١:١١٣-١١٤).

فالتعدية عند الرضيّ ليست حقيقية، وإنما هي نتيجة حذف حرف الجر، وبذلك يبقى الفعل في حكمه الأصلي لازمًا، ويُحافَظ على سلامة القاعدة الصرفية. وهذا المسلك يكشف بوضوح أن الرضيّ يُقدِّم الأصل البنيوي ويجعل الاستعمال تابعًا له، ولو استلزم ذلك تأويل الشاهد وردَّه إلى تقديرٍ غير منصوص.

أمّا السماوي (السماوي، د.ت ، ظ٥) فيعترض على هذا التخريج، لا من جهة إنكار القاعدة، بل من جهة عدم انضباطها مع السماع. فيقول بعد نقل كلام الرضيّ: "لكنّ هذا إنما يتم في يغرندا، لقول صاحب الصحاح عن أبي زيد: اغْرَنْدَوْا عليه اغْرِنْداءً، أي عَلَوْهُ بالشتم والضرب" (الجوهري، ١٩٩٠ ، ٢:٤٨٧).

فالسماوي يُسلِّم بأن "يغرندي" قد يُحمل على حذف الجار؛ لأن السماع نصّ على تعديته بـ "على"، فيكون التخريج مقبولًا تداوليًا. لكنه يُبادر إلى نقض تعميم الرضي حين ينتقل إلى "يسرندي"، فيقول: "فأما في يسرندي فقد قال في الصحاح: اسرنداه، أي اعتلاه، فصرّح بتعديته بنفسه" (السماوي، د.ت، ظ٥).

وهنا يقع موضع الحسم؛ إذ إن المعجم نصّ صريحًا على تعدية "اسرندى" بنفسه، من غير واسطة حرف جر، فلا يبقى مجالٌ لحمل التعدية على الحذف، ولا لتأويل الشاهد على الأصل اللازم. ومن ثمّ خلص السماوي إلى قوله الحاسم: "والظاهر الحمل على الشذوذ إن كان البيت من شرط الكتاب" (السماوي، د.ت).

ويتبيّن من هذا الاعتراض أن السماوي لا يُنكر قاعدة ابن الحاجب، ولا يرفض تفسير الرضيّ من حيث المبدأ، لكنه يُخضع الحكم الصرفي لمعياري السياق والسماع، فيفرّق بين فعلٍ يَحتمل التخريج القياسي (يغرندي)، وفعلٍ لا يحتمله أصلًا (يسرندي) لنصّ المعجم على تعديته المباشرة.

ومن منظور تداوليّ، يظهر أن الرضيّ تعامل مع البيت بوصفه مشكلة ميزان يجب حلّها من داخل النظام، فجعل حذف الجار أداةً إنقاذية تحفظ القاعدة. أمّا السماوي فتعامل معه بوصفه واقعة استعمالية، ففصل بين الأفعال بحسب ما تثبته اللغة في التداول الفعلي، لا بحسب ما يقتضيه الوزن وحده.

فالسياق الشعري - وما يحمله من دلالة الغلبة والتسلّط - لا يفرض بالضرورة وحدة الحكم الصرفي على الفعلين، بل يسمح بتعدّد الأحكام بحسب ما يثبته الاستعمال المعجمي لكل فعل على حدة. وهذا ما يجعل الحكم الصرفي هنا حكمًا سياقيًّا جزئيًّا لا قاعدةً عامة.

أخيرًا؛ تكشف مسألة "يغرندي / يسرندي" أن الخلاف بين الرضيّ والسماوي ليس خلافًا في القاعدة، بل في سلطة السياق على الحكم الصرفي. فالرضيّ يُخضع الشاهد للأصل البنيوي، ويؤوّل التعدية حفاظًا على لزوم الرباعي المزيد، في حين يُصرّ السماوي على أن السماع والاستعمال يملكان حقّ تعديل الحكم، ولو أدّى ذلك إلى الاعتراف بالشذوذ.

7. المبحث الثاني: السياق التداولي في بيان دلالة بعض الجموع

7-1 بيان دلالة الجمع في جموع التكسير: مثال "فخذ ← أفخاذ فيهما"

يضع ابن الحاجب بعبارته الموجزة: "ونحو فَخِذ على أفخاذ فيهما" (ابن الحاجب، ٢٠١٠، ص. ٧٣) قاعدةً استعماليةً لا تقف عند حدود الوزن، بل تتجاوزها إلى وظيفة الصيغة في الخطاب. فلفظة "فيهما" لا تُفيد مجرّد الجمع بين القلّة والكثرة اصطلاحًا، وإنما تُشير - في عمقها - إلى أنّ العربية اكتفت في الاستعمال بصيغة واحدة لتأدية الدلالتين معًا، لعدم ثبوت جمع بديلٍ آخر يُوزَّع عليه الاستعمال.

غير أنّ الرضيّ (الرضي، ١٩٨٥، ٢:٩٥) أعاد قراءة هذه العبارة من داخل منطقٍ بنيويٍّ صرفيّ، ففسّر الاكتفاء بـ "أفخاذ" تفسيرًا إحصائيًّا قائمًا على قلّة دوران الوزن؛ إذ يرى أنّ "فَعِل" المكسور العين أقلّ من "فَعَل" المفتوح، وهذا أقلّ من "فَعْل" الساكن، وكلما قلّ الوزن قلّ تنوّع جموعه. ومن ثمّ لزم "فَخِذ" جمع "أفعال" في القلّة والكثرة معًا. فالحكم عند الرضيّ ناتجٌ عن ترتيب الأوزان داخل النظام، لا عن طبيعة الاستعمال نفسه.

أمّا السماوي (ينظر: السماوي، د ت)، فينقل مركز الثقل من الوزن إلى السياق الاستعمالي، ويجعل لفظة "فيهما" مفتاحًا تداوليًا صريحًا. فجمع القلّة - في نظره - لا يُحكم له بوظيفة القلّة إلا إذا وُجد في الاستعمال جمعٌ آخر للكثرة، والعكس بالعكس. أمّا إذا لم يُسمع إلا جمعٌ واحد، كما في "فَخِذ ⟵ أفخاذ"، فإن هذا الجمع يُحمَّل دلالتيْ القلّة والكثرة معًا بحكم الاستغناء التداولي، لا بحكم الوفرة الوزنية.

ومن هنا يستدعي السماوي مبدأ سيبويه: "أن العرب تستغني بالشيء عن الشيء" (سيبويه، ٢٠١٣، ٣ :١٥٨) ليؤكّد أن توزيع الجموع ليس قرارًا صوريًّا، بل نتيجة اقتصادٍ تداوليّ في اللغة؛ إذ تختار العربية

صيغة واحدة ما دامت تُؤدّي الغرض في السياقات المختلفة، وتسقط غيرها من التداول ولو كان ممكنًا قياسًا. فعدم قولهم "أكلاب"، أو اكتفاؤهم بـ "أرجل" و"آذان" دون جموع أخرى، ليس خللًا في النظام، بل استقرارٌ للاستعمال.

ومن منظور تداولي، يتّضح أن "أفخاذ" لا تحمل في ذاتها علامةً ثابتةً للقلّة أو الكثرة، بل تستمدّ قيمتها الدلالية من المقام:

فإن وردت في سياق تعدادٍ محدود فُهمت على القلّة، وإن وردت في سياق إحاطة أو عموم فُهمت على الكثرة، من غير حاجة إلى تغيير الصيغة. فالدلالة هنا ليست وظيفة الوزن، بل وظيفة الاستعمال.

وعليه، فإن الخلاف بين الرضيّ والسماوي ليس في صحة الحكم، بل في أساس بنائه:

فالرضيّ يفسّر الاكتفاء بصيغة واحدة تفسيرًا بنيويًّا داخليًّا، في حين يفسّره السماوي تفسيرًا تداوليًّا قائمًا على السماع والاستغناء.

والمحصِّلة - في ضوء التحليل التداولي - أن عبارة ابن الحاجب "فيهما" لا تُحيل إلى قاعدةٍ وزنية، بل إلى واقعٍ استعماليٍّ مفاده: متى لم يُسمع إلا جمع واحد، حُمِّل دلالتيْ القلّة والكثرة معًا. وفي حين يقرأ الرضيّ الحكم من داخل البنية، مُعلِّلًا الاكتفاء بصيغة واحدة بعوامل وزنية عامة، كان السماوي يقرأ الحكم من داخل الاستعمال، جاعلًا السماع والسياق التداولي معيارًا مُلزِمًا.

2-7 السياق التداولي وتوجيه دلالة الجمع في نحو "عُنُق ← أَعْناق فيهما"

يضع ابن الحاجب عبارته المختصرة: "ونحو عُنُق على أَعْنَاق فيهما" (ابن الحاجب، ٢٠١٠، ص.٧٣) في سياق باب الاسم المجموع، وهي عبارة لا تقصد مجرد بيان الصيغة، بل تؤسّس حكمًا استعماليًّا مفاده أن جمع "أَعْنَاق" صالحٌ لأداء دلالتيْ القِلّة والكثرة معًا. ولفظة "فيهما" هنا ليست زيادةً توضيحية، بل علامةٌ منهجية تشير إلى أنّ السماع لم يُثبت لهذا الاسم إلا جمعًا واحدًا، فحُمِّل الوظيفتين بحسب المقام.

غير أنّ الرضيّ، متكئًا على نصّ سيبويه الذي نقله بالمعنى، أعاد صياغة هذا الحكم بعبارةٍ قد تُوهم تخصيصًا، إذ قال: "باب عُنُق كباب عَضُد في القلّة، وجمعه أفعال في القلة والكثرة" (الرضي، ١٩٨٥، ٢: ١٠٠). فلفظ "في القلّة" عنده مستندٌ إلى توصيف سيبويه لهذا الباب بأنه قليل الدوران في الكلام، لا

إلى كونه من جموع القِلّة بالمعنى الاصطلاحي. غير أنّ هذا التعبير، إذا أُخذ خارج سياقه، قد يُفهم على أنّ "عُنُق" له وضع خاص في القلّة، وهو ما استدعى تدخّل السماوي لتصحيح جهة الفهم.

والرجوع إلى نصّ سيبويه يوضّح المسألة بدقة؛ فسيبويه لا يتحدّث عن "جمع القلّة" بوصفه قسيمًا لجمع الكثرة، وإنما يصف قِلّة الباب نفسه من حيث الاستعمال. فقوله: "وما كان على ثلاثة أحرف وكان فُعُلًا فهو بمنزلة الفَعُل؛ لأنه قليل مثله" (الرضيّ، ١٩٨٥ ، ٢:١٠٠) يبيّن أن الندرة هنا نُدرة وزنية واستعمالية، لا دلالية. ومن ثمّ فإن قوله: "عُنُق وأَعْنَاق" تقريرٌ لجمعٍ واحدٍ مستقرّ في الاستعمال، لا توزيعٌ وظيفيّ بين صيغتين.

وهنا يتجلّى المنظور التداولي الذي أكّده السماوي (السماوي، د.ت) بوضوح؛ إذ يرى أن ثِقَل "عُنُق" بالضمتين أدّى إلى قلّة دورانه، وهذه القلّة بدورها أفضت إلى الاقتصار على جمعٍ واحد هو "أَعْنَاق"، وهو أعمّ أبنية الجمع. فالحكم الصرفي هنا ليس ثمرةَ ترتيبٍ نظريٍّ للأوزان، بل نتيجةُ تفاعلٍ بين الخصائص الصوتية والاستعمال الفعلي. ولذلك يرفض السماوي القول بأن "عُنُق" في قلّته كـ "عَضُد" على معنى اصطلاحي، لأن الاستقراء يدلّ على أنّ "أَعْنَاق" لا تُستعمل استعمالًا خاصًّا بالقِلّة، بل تُفهم دلالتها بحسب السياق.

ومن منظور تداولي، يتّضح أن "أَعْنَاق" لا تحمل في بنيتها علامةً دلاليةً ثابتة للقِلّة أو الكثرة، وإنما تستمدّ قيمتها من المقام: ففي سياق الحديث عن عدد محدود من الأشخاص أو الأشياء تُفهم القلّة، وفي سياق العموم أو الإحاطة تُفهم الكثرة، دون أن تحتاج العربية إلى صيغةٍ أخرى لتفريق الدلالتين.

وعليه، فإن عبارة ابن الحاجب "فيهما" تمثّل وعيًا تداوليًّا مبكرًا بمبدأ الاستغناء: متى لم يُسمع إلا جمعٌ واحد، أُوكل إليه أداء الوظائف الدلالية كلّها. والرضي - وإن وافق في النتيجة - عبّر عنها بعبارةٍ قد تُوهِم تخصيصًا اصطلاحيًّا، وتصويب السماوي هنا أعاد الحكم إلى أساسه الاستعمالي الصحيح، فالحكم في "عُنُق ← أَعْنَاق" ليس حكمًا وزنيًّا محضًا قائمًا على تقسيمٍ صوريٍّ بين القِلّة والكثرة، بل هو حكمٌ سياقيٌّ ناشئ عن قلّة الاستعمال وثِقَل البنية، أدّى إلى الاكتفاء بصيغة واحدة تُفعَّل دلالتها داخل الخطاب بحسب المقام.

3-7 السياق التداولي وتحويل الوظيفة من الاسمية إلى الوصفية في جموع: "إخوان / ذُكران / نُصُف"

تُظهر أمثلة ابن الحاجب في باب الاسم المجموع من الصفات - ولا سيما قوله: "ونحو بطل على أبطال وحِسان وإِخْوان وذُكْران ونُصُف" (ابن الحاجب، ٢٠١٠ ، ص.٧٤) - أن مناط الحكم عنده ليس أصل الوضع المعجمي للكلمة، بل وظيفتها في الاستعمال. فإدراج هذه الجموع في باب الصفات لا يعني إنكار أصولها الاسمية، وإنما يعني أنها في هذا السياق اللغوي تؤدّي وظيفةً وصفيةً خالصة، تُسند إلى موصوف وتعمل عمل النعوت.

غير أنّ الرضيّ (الرضيّ، ١٩٨٥ ، ١١٩:٢) يعترض على هذا التصنيف انطلاقًا من معيارٍ مختلف؛ إذ يجعل العبرة بأصل اللفظ، فيرى أن "إِخْوان وذُكْران ونُصُف" إنما كُسِّرت هذه التكسيرات لاستعمال مفرداتها استعمال الأسماء، لا الصفات، وأنه لا يجوز عدّها في باب جموع الوصف؛ لأن الوصف – في نظره – يقتضي ملازمة الموصوف، وهذه الألفاظ قد استُعملت مستقلّة عنه. فاعتراضه قائم على قراءة معجمية سابقة على السياق.

لكنّ ردّ السماوي (السماوي، د.ت) يكشف بوضوح عن مستوى تداوليٍّ حاسم في توجيه الحكم؛ إذ يُعيد النظر في هذه الألفاظ من داخل الاستعمال العربي الموثّق، لا من داخل أصلها الاشتقاقي. فـ "إِخْوان" - كما نصّ الجوهري (الجوهري ١٩٩٠ ، ٢٢٦٤:٦) - يغلب استعماله في معنى الأصدقاء، وهو معنى وصفيٌّ محض لا يُتصوَّر وروده إلا مع موصوفٍ محذوف تقديره في السياق. فالقول: "هم إِخْوان" لا يُراد به الإخبار عن رابطة نسب، بل وصف علاقة اجتماعية، وهو وصفٌ تداوليٌّ مستقرّ في لسان العرب.

وكذلك الشأن في "ذُكْران"؛ إذ يبيّن الجوهري (الجوهري ١٩٩٠ ، ٦٦٤:٢) أن هذا الجمع يختصّ بوصف الفُحول من الرجال، لا باسم العضو. وهذا التمييز لا يقوم على الوزن، بل على حقل الاستعمال: فاللفظ حين يُستعمل في باب الحيوان أو الرجولة إنما يُستعمل نعتًا، لا اسم عين. فـ "ذُكْران" هنا علامة وصفية تتحدّد قيمتها من السياق الذي تُسند فيه.

وأما "نُصُف" فالدلالة التداولية فيه أوضح؛ إذ نصّ الجوهري (الجوهري ١٩٩٠ ، ١٤٣٢:٤) صراحة على أنّ "نَصَف" صفة، تُجرى على الرجل والمرأة والجماعة، وتُصغَّر بغير هاء لهذا السبب. فاستعمالها مع الموصوف هو الأصل، ولا يُتصوَّر فيها استقلالٌ اسميٌّ إلا بالتجريد النظري. ومن ثمّ فإن جمعها على "نُصُف" داخل باب الصفات ليس توهّمًا ولا توسّعًا، بل هو تسجيل لحقيقة الاستعمال.

ومن هذا المنظور التداولي، يتبيّن أن اعتراض الرضيّ إنما نشأ من تقديم معيار الأصل المعجمي على معيار الوظيفة الاستعمالية؛ فهو يسأل: ما هذه الكلمة في أصلها؟، في حين يسأل ابن الحاجب والسماوي: كيف تعمل هذه الكلمة في الخطاب؟، والفرق بين السؤالين فرقٌ في زاوية النظر لا في سلامة النصوص.

فاللغة - في استعمالها - لا تُلزم اللفظ بالبقاء في طبقته الأولى، بل تسمح له بالانتقال من الاسمية إلى الوصفية متى استقرّ ذلك في التداول. وعندئذٍ تتغيّر أحكام الجمع والتصنيف تبعًا لهذا التحوّل الوظيفي، لا تبعًا للجذر أو للأصل التاريخي.

ونخلص هنا إلى إنّ جموع "إخوان / ذُكران / نُصُف" تمثّل شاهدًا صريحًا على أنّ السياق التداولي قادر على تحويل الوظيفة الصرفية للعلامة من الاسمية إلى الوصفية. فالأصل المعجمي لا يحسم التصنيف، والميزان لا يملك الكلمة الأخيرة، وإنما الاستعمال هو الحكم. ومن ثمّ، فإن إصرار الرضيّ على ردّ هذه الجموع إلى الأسماء يُمثّل قراءةً شكلية تُجمّد العلامة في أصلها، في حين يُقدّم السماوي قراءةً وظيفية تجعل العلامة كائنًا حيًّا يتغيّر بتغيّر سياقه.

8. المبحث الثالث: تجليات السياق التداولي في أبنية المشتقات والملحقات

8-1 تجليات السياق التداولي في توجيه دلالة اسم الفاعل

تُعدّ مسألة دلالة اسم الفاعل في نحو: "طاعم" و "كاسٍ" من المواضع الدقيقة التي يتداخل فيها الحكم الصرفي بالبُعد التداولي، ويتبيّن من خلالها اختلاف زاوية النظر بين الرضيّ، من جهة، والسماوي ومِن قبلِه ابن الحاجب (٣) والزمخشري وسيبويه والخليل بن أحمد (٤)، من جهة أخرى، في تحديد وظيفة الصيغة: أهي دلالة حدثية زمنية، أم دلالة وصفية مستقرة تُستمدّ من السياق؟

ينطلق الرضيّ (الرضيّ، ١٩٨٥، ٢: ٨٨-٨٩) في تفسيره لاسم الفاعل من أصله الصرفي المجرّد؛ ف "فاعل" عنده موضوع في الأصل لمن قام بالفعل أو اتّصف به على جهة الحدوث، مع قابلية حمله - عند الاقتضاء - على الدوام أو الثبوت بقرينة. وبناءً على هذا التصور، يُفسِّر الرضيّ نحو: "طاعم" و "كاسٍ" تفسيرًا حدثيًّا، أي إنهما يدلان - في أصل الوضع - على من يباشر فعل الإطعام أو الكسوة، ثم قد تُحمَل الصيغة على معنى الوصف الثابت بطريق المجاز أو الاتساع، لا على أنها خرجت عن دلالتها الصرفية الأولى.

غير أنّ السماوي (السماوي، د.ت) يعترض على هذا التفسير، ويرى أنّه يُغفل الدور الحاسم للسياق التداولي في تثبيت دلالة الصيغة. فـ"طاعم" و "كاسٍ" - كما تَرِدان في الاستعمال القرآني أو اللغوي العام - لا تُفهمان بوصفهما حدثين عارضين، ولا بوصفهما فعلين زمنيّين يُنتظر تحقّقهما في لحظة بعينها، بل تُفهمان على جهة الوصف المستقرّ الذي يَدلّ على صفة متحققة في الموصوف، لا على مجرّد وقوع الفعل منه.

ويُبيِّن السماوي أنّ حمل الصيغة هنا على الدلالة الحدثية يفضي إلى قراءة قاصرة للمعنى؛ إذ لا يستقيم في مقام الهجاء أو الثناء - مثلًا - أن يُفهم "طاعم" على أنه من أطعم مرة، أو "كاسٍ" على أنه من كسا في لحظة مخصوصة، بل إن السياق يفرض فهم الصيغة بوصفها علامةً وصفية تدلّ على اتصاف دائم أو غالب، لا على مباشرة الفعل في زمن محدّد. ومن ثمّ، فإن تحويل "فاعل" من دلالته الحدثية إلى دلالته الوصفية ليس توسّعًا بلاغيًّا عارضًا، بل هو نتيجة مباشرة لمقام الاستعمال.

وهنا يظهر بوضوح أثر السياق التداولي في توجيه الحكم الصرفي؛ فالخلاف بين الرضيّ والسماوي ليس في إمكان حمل "فاعل" على الوصف، وإنما في ترتيب هذا الحمل:

فالرضيّ يجعل الدلالة الحدثية أصلًا، والدلالة الوصفية فرعًا تُفهم بالقرينة.

أمّا السماوي فيرى أن السياق قد يجعل الدلالة الوصفية هي الأصل في الاستعمال، بحيث لا يبقى للحدثية حضورٌ معتبر في الفهم.

ومن منظور تداولي، يمكن القول إن اسم الفاعل في نحو: "طاعم / كاسٍ" يعمل هنا بوصفه علامة وصفية لا صيغة اشتقاقية زمنية؛ إذ تُستمدّ قيمته الدلالية من علاقته بالمقام (مقام الهجاء، أو التقرير، أو الثناء)، لا من علاقته بالفعل في ذاته. فالصيغة لا تُفسَّر بما تُحيل إليه من حدث، بل بما تؤديه من وظيفة دلالية في الخطاب.

وعليه، فإن اعتراض السماوي لا يهدف إلى نقض القاعدة الصرفية لاسم الفاعل، وإنما إلى التنبيه على أن التمسك بالدلالة الحدثية في هذا الموضع يُعطّل فهم الاستعمال الحقيقي للصيغة. فالسياق التداولي هنا ليس قرينة ثانوية، بل هو العنصر الحاسم في تثبيت المعنى، وفي نقل الصيغة من مجال الفعل إلى مجال الوصف.

إذن، تُظهر مسألة "طاعم / كاسٍ" أن اسم الفاعل لا يحمل دلالته من بنيته الصرفية وحدها، بل من وظيفته التداولية في السياق، ومن ثمّ، فإن تحويل "فاعل" من دلالة الحدث إلى دلالة الوصف ليس

خروجًا عن الصرف، بل كشفٌ عن مستوى وظيفيٍّ عميق في العلامة الصرفية، يؤكد أن الحكم الصرفي لا يستقرّ إلا بوضع الصيغة في مقامها التداولي.

2-8 تجليات السياق التداولي في توجيه الحكم الصرفي في التصغير:

تُعدّ مسألة التصغير في ذي الزيادتين من المواضع التي يظهر فيها التوتر بين الميزان الصرفي بوصفه نظامًا شكليًّا، وبين الاستعمال اللغوي بوصفه ممارسة دلالية وظيفية. وقد قرّر الرضيّ (الرضيّ، ١٩٨٥، ١: ٢٥٢) في شرحه قاعدةً ميزانيةً عامة مفادها أن الاسم إذا اجتمع فيه زيادتان في بنائه، لزم في التصغير حذف إحداهما، ترجيحًا للأخفّ وطلبًا لاستقامة الميزان، مع ترتيبٍ للزوائد بحسب قربها من الأصل وبعدها عنه.

وينطلق الرضيّ في هذا الحكم من تصوّرٍ بنيويٍّ صارم؛ فالتصغير عنده عملية صرفية محكومة بالميزان قبل أي اعتبار آخر، والزيادة تُقوَّم من حيث موقعها في البنية: أهي من صلب الصيغة أم من لواحقها؟ وبناءً على ذلك، يُحكِم قاعدة حذف إحدى الزيادتين بوصفها ضرورةً ميزانية، ويجعل الأمثلة التي ورد فيها خلاف ذلك مؤوَّلة أو محمولة على تخريج صناعي يحفظ اتساق النظام.

غير أنّ السماوي (السماوي، د.ت) يعترض على هذا التعميم، ويرى أنّ الرضي بالغ في تحويل الميزان إلى حاكمٍ مطلق على الاستعمال، متجاوزًا طبيعة التصغير بوصفه أداة تداولية قبل أن يكون عمليةً بنيوية خالصة. فالتصغير - في نظر السماوي - ليس مجرد تقليص شكلي، بل هو وسيلة تعبيرية تؤدّي وظائف دلالية متعددة: من التحبيب، والتحقير، والتقليل، والتلطيف، وهي وظائف لا تستقيم دائمًا مع تطبيقٍ آليٍّ لقاعدة الميزان.

ويُبيّن السماوي أن كثيرًا من الأسماء ذوات الزيادتين لا تُصغَّر في الاستعمال العربي أصلًا، لا لعجزٍ ميزاني، بل لأن السياق التداولي لا يستدعي التصغير فيها. وحين يقع التصغير، فإن العربية قد تُبقي على زيادتين معًا إذا كان حذف إحداهما يُخلّ بالهوية الدلالية للكلمة أو يُذهب أثر الصيغة في الاستعمال. فالعبرة - عنده - ليست باستقامة الميزان وحده، بل بسلامة الوظيفة.

وهنا يظهر أثر السياق التداولي بوضوح؛ إذ لا يُقصد من التصغير دائمًا إنتاج صيغة موزونة فحسب، بل تحقيق أثرٍ معنوي في الخطاب. فإذا كان حذف إحدى الزيادتين يُفضي إلى صيغةٍ تُشوّش المعنى أو تُضعف الدلالة المقصودة، فإن الاستعمال يرفضها، ولو كانت ممكنة ميزانيًّا. ومن ثمّ، فإن الحكم

الصرفي في التصغير يتغيّر بتغيّر المقام: ما يُحتمل في مقام التعليم أو القياس، قد لا يُحتمل في مقام الاستعمال الحيّ.

ويكشف اعتراض السماوي عن فرقٍ منهجي دقيق: فالرضي ينظر إلى التصغير بوصفه مسألة ميزانية يُفترض أن تخضع لقانونٍ عام مطّرد. أمّا السماوي فينظر إليه بوصفه علامة تداولية تتشكّل بحسب مقصد المتكلّم، ولا تُفهم إلا في ضوء السياق الذي استُعملت فيه.

ومن زاوية تداولية، يمكن القول إن ذا الزيادتين لا يُصغَّر لذاته، بل لوظيفته في الخطاب؛ فإذا كانت الزيادتان جزءًا من الصورة الذهنية للكلمة في الاستعمال، فإن حذف إحداهما يُفقد العلامة قيمتها التداولية، فيُبقيها المتكلّم أو يترك التصغير أصلًا. وهكذا يتبيّن أن الميزان لا يُلغى، لكنه يُقيَّد بحدود الاستعمال.

وهنا تُظهر مسألة ذي الزيادتين في التصغير أن الحكم الصرفي لا يُستمدّ من الميزان وحده، بل من الوظيفة التداولية للصيغة. فالرضيّ جعل الميزان أصلًا حاكمًا، فاضطرّ إلى تعميم حذف إحدى الزيادتين حفظًا للنظام، في حين نبّه السماوي إلى أن التصغير فعلٌ دلاليٌّ سياقي قبل أن يكون إجراءً شكليًا. ومن ثمّ، فإن الإبقاء على الزيادتين أو ترك التصغير أصلًا ليس خللًا صرفيًّا، بل استجابةٌ تداولية لمقتضيات المعنى والاستعمال.

3-8 تجليات السياق التداولي في توجيه الحكم الصرفي في باب الإلحاق مسألة: "تَمَسْكَنَ" وأخواتها

ينصّ ابن الحاجب في باب أبنية الأفعال على طائفةٍ من الأفعال الرباعية الملحقة بـ "تَدَحْرَجَ"، فيقول: "ومُلْحَقٌ بِتَدَحْرَجَ نحوُ: تَجَلْبَبَ، وتَجَوْرَبَ، وتَشَيْطَنَ، وتَرَهْوَكَ، وتَمَسْكَنَ". (ابن الحاجب، ٢٠١٠ ، ص. ٦٣).

فابن الحاجب يدرج هذه الأفعال في باب الإلحاق على أساس التماثل التصريفي؛ إذ تجري هذه الصيغ مجرى "تدحرج" في تصاريفها: ماضيًا، ومضارعًا، ومصدرًا، واسم فاعل، من غير التفاتٍ إلى أصل مادتها أو إلى منشأ الزيادة فيها. فالعبرة عنده بوظيفة الصيغة داخل النظام الصرفي لا بتاريخ الزيادة.

غير أنّ الرضيّ يعترض على هذا الإدراج اعتراضًا منهجيًّا، فيقول:

"وفي عدّ النحاة تمدرع وتمندل وتمسكن من الملحق نظر أيضًا، وإن وافقت تدحرج في جميع التصاريف، وذلك لأن زيادة الميم فيها ليست لقصد الإلحاق، بل هي من قبيل التوهم والغلط؛ ظنّوا أن ميم منديل ومسكين ومدرعة فاءُ الكلمة... والقياس: تدرّع، وتندّل، وتسكن، كما يجيء في باب ذي الزيادة" (الرضي، ١٩٨٥، ١: ٦٨).

فالرضيّ لا ينازع في التماثل التصريفي من حيث الظاهر، لكنه يرفض جعله كافيًا للحكم بالإلحاق، ويُدخل معيارًا آخر هو قصد الزيادة. فالإلحاق عنده بابٌ مقصود، لا يتحقق إلا إذا كانت الزيادة موضوعةً أصلًا لمشابهة وزنٍ آخر، لا ناشئة عن وهمٍ في تحليل المادة. وبناءً على هذا، يجعل "تمسكن" وأخواتها من باب ذي الزيادة، لا من باب الإلحاق، ويُرجعها إلى أفعال ثلاثية الأصل.

أمّا السماوي (السماوي، د.ت) فيردّ هذا الاعتراض ردًّا دقيقًا، فيقول: "وتَمَسْكَن فيما زيادته الميم في مقابلة الدال، وتوهُّمُ أصالةِ الميم لا ينافي غرض الإلحاق الموجب لاتحاد التصريفين، فلهذا نقول: تَمَسْكَن يَتَمَسْكَن تَمَسْكُنًا فهو مُتَمَسْكِن، نظير: تَدَحْرَج يَتَدَحْرَج تَدَحْرُجًا فهو مُتَدَحْرِج".

وهنا يُجري السماوي تحوّلًا حاسمًا في زاوية النظر؛ إذ لا يجعل النية التاريخية للزيادة شرطًا في الإلحاق، بل يجعل المعيار هو الوظيفة الصرفية الفعلية في الاستعمال. فسواء أكانت الميم زائدة عن توهّم أم عن قصدٍ أوليّ، فإن النتيجة في التداول واحدة: صيغة رباعية تسلك في تصريفها مسلك "تدحرج" تمامًا، وتُستعمل كذلك في الخطاب.

ويتجلّى الأثر التداولي هنا في أن المتكلّم العربي لا يتعامل مع "تمسكن" بوصفها اشتقاقًا من "سكن" فحسب، بل بوصفها فعلًا دالًّا على تكلّف المسكنة والتظاهر بها، وهي دلالة لا تنهض بها صيغة "تسكّن" ولا "سكن"، بل تحتاج إلى هذه البنية الرباعية الملحقة التي اكتسبت قيمةً دلاليةً مخصوصة في الاستعمال. فالسياق الاستعمالي هو الذي ثبّت هذه الصيغة، وأكسبها استقلالًا وظيفيًّا داخل النظام.

ومن ثمّ، فإن ردّها إلى باب ذي الزيادة - كما يفعل الرضيّ - يُغفل هذا البعد الوظيفي التداولي، ويُنزِل الحكم من مستوى الاستعمال إلى مستوى التحليل الاشتقاقي التاريخي. أمّا السماوي فيجعل اتحاد التصريف والاستعمال قرينةً كافية لإثبات الإلحاق، لأن الإلحاق - في نظره - ظاهرة نظامية وظيفية، لا مسألة نيات اشتقاقية قديمة.

تكشف مسألة "تَمَسْكَنَ" أن الإلحاق لا يُحسَم بتاريخ الزيادة ولا بقصدها الأول، بل بوظيفتها التداولية داخل النظام الصرفي. فالرضيّ اشترط قصد الإلحاق فقيّد الباب وأخرَج منه صيغًا استقرّت في

الخاتمة:

بعد هذا التحليل المقارن لمنهجيْ الرضيّ والسماوي، يتبيّن أن الحكم الصرفي في التراث العربي لا يُبنى على الميزان بوصفه نظامًا مغلقًا، بل يتشكّل في ضوء تفاعل مستمر بين البنية والاستعمال، وأن هذا التفاعل هو الذي يفسّر كثيرًا من مواضع الخلاف في توجيه الأحكام.

وقد كشف البحث أن هذا الخلاف لا يرجع إلى اختلاف في القواعد ذاتها، بل إلى اختلاف في ترتيب مصادرها؛ إذ ينطلق الرضيّ من النظام الصرفي فيجعل الاستعمال تابعًا له، معتمدًا أدوات التأويل والتقدير لحفظ الاطراد، في حين ينطلق السماوي من الاستعمال، فيجعل السياق ضابطًا لقبول التوجيه أو ردّه، ولو أدّى ذلك إلى الحدّ من إطلاق القياس.

كما أظهرت الدراسة أن الصيغة الصرفية لا تحمل دلالتها من بنيتها وحدها، بل من وظيفتها في الخطاب؛ إذ يمكن للسياق أن يعيد تشكيل قيمتها، فيحوّلها من دلالة إلى أخرى، أو يوسّع مجالها الدلالي بحسب مقتضيات الاستعمال، وهو ما يتجلّى في قضايا الجموع، واسم الفاعل، والتصغير، والإلحاق.

وعلى هذا الأساس، يتبيّن أن الحكم الصرفي لا يستقرّ بوصفه حكمًا بنيويًّا خالصًا، بل بوصفه نتيجة لتفاعل مستويات متعددة، وأن إغفال البعد الاستعمالي يؤدّي إلى توجيهات صناعية قد تستقيم شكليًا، لكنها لا تفسّر واقع اللغة في تداولها.

وبذلك يقدّم هذا البحث قراءةً تُعيد التوازن بين النظام والاستعمال في بناء الحكم الصرفي، وتكشف أن كثيرًا من ممارسات الصرفيين القدماء تنطوي على وعي تداولي ضمني، يمكن الإفادة منه في إعادة فهم آليات التعليل الصرفي في ضوء اللسانيات الحديثة، دون إخراجها عن سياقها التراثي.

وتأسيسًا على ما سبق، يوصي البحث بضرورة إعادة قراءة الخلاف الصرفي التراثي في ضوء اللسانيات الوظيفية، لبيان الأصول التداولية العميقة التي انطلقت منها أحكام الصرفيين، والتي لا تزال قادرة على تقديم إجابات لأسئلة الدرس اللساني الحديث."

الهوامش:

(1) إشارة إلى شرح الرضي للشافية ١:٧٥، والمناهل ١:٦٥.

(2) هو الطريقة التي يُنجَز بها المعنى في الخطاب بحسب تصور المتكلّم للمكان ودوره في الحدث.

(3) ينظر: ابن الحاجب (٢٠١٠م) ٧٢، و ابن الحاجب (١٤٢٥هـ) ص ٥٩٣-٥٩٤

(4) ينظر: سيبويه (٢٠١٣م) ٣:٣٨٢، والزمخشري، (١٩٩٣)، ٢٦٥.

المراجع العربية:

ابن الحاجب، عثمان بن أبي بكر. (٢٠١٠م)، *الشافية في فن الصرف* (تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر). مكتبة الآداب، ط١.

ابن الحاجب، عثمان بن أبي بكر. (٢٠٠٤)، *الإيضاح في شرح المفصل*، (تحقيق: أ.د إبراهيم محمد عبد الله)، دار سعد الدين، ط. ١.

السماوي، محمد بن صالح (د.ت.). *الفوائد الوافية بحل معاني الشافية* [مخطوط]. مكتبة الأوقاف بالجامع الكبير بصنعاء.

الزمخشري، محمود بن عمرو. (١٩٩٣). *المفصل في صنعة الإعراب* (تحقيق: علي بو ملحم). مكتبة الهلال، ط١.

الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي. (١٩٩٠م)، *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية* (تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار). دار العلم للملايين، ط٤.

حسان، تمام (٢٠٠٠م). *الأصول: دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب*. عالم الكتب.

الرضي، محمد بن الحسن (١٩٨٥). *شرح الشافية* (تحقيق محمد نور الحسن وآخرين). دار الكتب العلمية، ط٢.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (٢٠١٣م)، *الكتاب* (تحقيق: عبد السلام محمد هارون). مكتبة الخانجي، ط٣.

رومنة المراجع العربية:

Ibn al-Ḥājib, ʿUthmān ibn Abī Bakr (2010). *al-Shāfiyah fī fann al-ṣarf* (taḥqīq: Ṣāliḥ ʿAbd al-ʿAẓīm al-Shāʿir). Maktabat al-Ādāb, ṭ1. .(In Arabic)

Ibn al-Ḥājib, ʿUthmān ibn Abī Bakr (1425H / 2004). *al-Īḍāḥ fī sharḥ al-Mufaṣṣal* (taḥqīq: Ibrāhīm Muḥammad ʿAbd Allāh). Dār Saʿd al-Dīn, ṭ1. (In Arabic)

al-Samāwī, Muḥammad ibn Ṣāliḥ (n.d.). *al-Fawāʾid al-wāfiyah bi-ḥall maʿānī al-Shāfiyah* [makhṭūṭ]. Maktabat al-Awqāf bi-al-Jāmiʿ al-Kabīr bi-Ṣanʿāʾ. (In Arabic)

al-Zamakhsharī, Maḥmūd ibn ʿUmar (1993). *al-Mufaṣṣal fī ṣanʿat al-iʿrāb* (taḥqīq: ʿAlī Bū Mulḥim). Maktabat al-Hilāl, ṭ1. (In Arabic)

al-Jawharī, Abū Naṣr Ismāʿīl ibn Ḥammād al-Fārābī (1990). *al-Ṣiḥāḥ: tāj al-lughah wa ṣiḥāḥ al-ʿArabiyyah* (taḥqīq: Aḥmad ʿAbd al-Ghafūr ʿAṭṭār). Dār al-ʿIlm lil-Malāyīn, ṭ4. (In Arabic)

Ḥassān, Tammām (2000). *al-Uṣūl: dirāsah ibistīmūlūjiyyah li-al-fikr al-lughawī ʿinda al-ʿArab*. ʿĀlam al-Kutub. (In Arabic)

al-Raḍī, Muḥammad ibn al-Ḥasan (1985). *Sharḥ al-Shāfiyah* (taḥqīq: Muḥammad Nūr al-Ḥasan wa-ākharūn). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, ṭ2. (In Arabic)

Sībawayh, Abū Bishr ʿAmr ibn ʿUthmān ibn Qanbar (2013). *al-Kitāb* (taḥqīq: ʿAbd al-Salām Muḥammad Hārūn). Maktabat al-Khānjī, ṭ3. (In Arabic)

المراجع الأجنبية:

Grice, H. P. (1975). *Logic and conversation*. In P. Cole & J. L. Morgan (Eds.), *Syntax and semantics: Vol. 3. Speech acts* (pp. 41–58). Academic Press.

Levinson, S. C. (1983). *Pragmatics*. Cambridge University Press.

Yule, G. (1996). *Pragmatics*. Oxford University Press.

Author Biodata :	بيانات الباحث:
Ali Ahmed Mohammed Sharaf al-Din is a lecturer in linguistics and morphology in the Department of Arabic Studies, Faculty of Education, Sana'a University, Republic of Yemen. He obtained his Master's degree in Linguistics from Sana'a University in 2010 and his PhD in language, grammar, and morphology from the same university in 2026. His research interests focus on morphology, syntax, and general linguistics.	علي أحمد محمد شرف الدين، مدرس في (اللسانيات وعلم الصرف) في (قسم الدراسات العربية) (بكلية التربية)، جامعة صنعاء (الجمهورية اليمنية). حاصل على درجة الماجستير في اللسانيات من جامعة صنعاء عام ٢٠١٠ م، ودرجة الدكتوراه من جامعة صنعاء عام ٢٠٢٦ في اللغة والنحو والصرف، وتدور اهتماماته البحثية حول علم الصرف والنحو واللسانيات العامة.

معرف أوركيد (ORCID)

Email: ned441@gmail.com

مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language
اللسانيات العربية
The Arabic Linguistics Journal
مجلة اللسانيات العربية، م ١٢، ع ٢٣؛ ١٤٤٨هـ
ردمد (ورقي): ٩٩٥٥-١٦٥٨ ردمد (رقمي): ٩٨٥٨-١٦٥٨
The Arabic Linguistics Journal, Vol. 12, No. 23; 2026
ISSN: 1658-9955 E-ISSN: 1658-9858
arabiclisa@ksaa.gov.sa

ضوابط القصد اللغويّ وتجلّياته الوظيفيّة: رؤية تحليليّة في ضوء نظريّة التواصل

Controls of Linguistic Intention and its Functional Manifestations: An Analytical Perspective from the standpoint of Communication Theory

المعرف الرقمي: https://doi.org/10.60161/1482-000-023-004

مها علي محمد الشطناوي
كليّة العلوم والآداب، جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية، إربد، الأردن

توثيق البحث APA Citation:

الشطناوي، مها علي (٢٠٢٦). ضوابط القصد اللغويّ وتجلياته الوظيفية: رؤية تحليلية في ضوء نظرية التواصل. *مجلة اللسانيات العربية*، ٢٣، ٩٢-١٢٦.

استقبِل في: ١٤٤٧/٠٨/٠٢ - رُوجع في: ١٤٤٧/١١/١٣ - قُبل في: ١٤٤٧/١١/٢١ - نُشر في: ١٤٤٨/٠١/١٦
Received on: 21-01-2026 / Revised on: 30-04-2026 / Accepted on: 08-05-2026 / Published on: 01-07-2026

الملخص

تتناول هذه الدّراسة أهميّة دور معيار القصد في تحديد الوظيفة المهيمنة في ضوء نظريّة التواصل، وكيفيّة توجيه الوظائف اللغويّة في الخطاب، متجاوزة في ذلك النهج التقليدي الذي يحدد الوظيفة المهيمنة وفقا لظهورها في النص إثر علامات أرسى قواعدها جاكبسون. وتستند الدّراسة في ذلك إلى المنهج الوصفي التحليلي؛ لتحقيق هدفين رئيسين: أولًا، التمكن من تبني منظور علائقي أكثر ديناميكية لا يركّز على السّياق اللفظي فقط، بل يأخذ في الحسبان أهميّة القصد في تحديد الوظيفة المهيمنة. ثانيًا، التركيز على الوظائف المركّبة نتيجة تفاعل الوظائف معًا؛ بغية تحقيق الهدف من عمليّة التواصل. ومن أبرز نتائج الدراسة أنّ اللغة ليست مجرد أداة تستند إلى وظيفة مهيمنة ووظائف مستقلة تدعمها، بل هي نسيج معقّد ومتداخل من وظائف تنتج من البنية اللغويّة والنيّة التواصليّة التي تتشكل وفقا لمقصد المرسل.

الكلمات المفتاحيّة: نظريّة التواصل، وظائف اللغة، ديناميكيّة اللغة، الوظيفة المهيمنة، القصد.

Abstract

This study investigates the role of intent in determining the dominant linguistic function within communication theory, surpassing Jakobson's traditional text-based approach. Using a descriptive-analytical method, it aims to establish a dynamic relational perspective that prioritizes speaker's intent over mere verbal context, and to analyze composite functions arising from functional interaction to achieve communicative purposes. Key findings reveal that language is not simply a tool with one dominant and several subsidiary functions. Instead, it forms a complex, intertwined network of functions generated from linguistic structure and communicative intent, fundamentally shaped by the sender's purpose. This underscores intent as a central criterion in functional analysis.

Keywords: communication theory, language functions, linguistic dynamism, dominant function, intentionality.

1. المقدمة

تحتلّ اللغة مكانة بالغة الأهميّة في حياة الإنسان، وذلك لكونها الأداة الرئيسية للتواصل مع الآخرين. فاللغة تمثّل دورا اجتماعيّا يهدف إلى التواصل بين الأفراد، بحكم أنّ الإنسان لا يستطيع أن يعيش خارج الأطر الاجتماعيّة. من جانب آخر، تعدّ اللغة إبداعًا فكريًّا له خصائصه ووظائفه المتعدّدة. فاللغة أداة معقّدة تؤدي وظائف متنوعة، منها وظيفة انفعاليّة تظهر في التعبير عن المشاعر، ووظيفة مرجعيّة تتمثّل في نقل المعلومات والأفكار، ووظيفة اتّصاليّة تبرز في الحفاظ على الروابط الاجتماعيّة، وغيرها من الوظائف الأخرى.

ويعدّ اللغوي رومان جاكبسون (Roman Jakobson) من أبرز المنظّرين الذين قدّموا إسهامات رائدة في تحليل وظائف اللغة التواصليّة؛ حيث طوّر نظريّة التواصل اللغوي التي تُعدّ واحدة من أهمّ النظريات الحديثة في تحليل اللغة. وقد أسهمت هذه النظرية إسهامًا كبيرًا في فهم آليات التواصل من خلال تحديد الوظائف المختلفة التي تؤدّيها اللغة في الخطاب. ومع ذلك، ظلّ التناول الأكاديمي للنظريّة في الغالب مقتصرًا على استعراض إطارها المفاهيمي؛ إذ تركّزت معظم التحليلات على تحديد التسلسل الهرمي وفقا للوظيفة المهيمنة الحاضرة في السياق اللفظيّ.

في المقابل، جاءت هذه الدّراسة لسببين؛ فأمّا السبب الأوّل، فيكمن في الخروج من النظرة الضيّقة التي لم تتجاوز السياق اللفظي عند تحديد الوظيفة المهيمنة، والتي التزمت بحدود التسلسل الهرمي الجامد. وأما السبب الثاني، فيكمن في الخروج من إطار سكونيّة اللغة إلى ديناميكيتها في تحليل الوظائف اللغويّة عبر الوصول إلى القصد الحقيقي من الخطاب في السّياق غير اللفظي، وتأكيد أنّ المعنى المقصود قد لا يظهر أحيانا إلّا عبر وظيفة مركّبة تنتج من وظيفتين معا.

- **مشكلة الدّراسة وأسئلتها**

تعرِضُ الدّراسة إشكاليّة مهمّة، وهي الكشف عن حقيقة أنّ تحديد الوظيفة المهيمنة وفقا للسياق اللفظي لا يعكس بشكل كامل النيّة التواصليّة في النصّ؛ إذ يمكن أنْ تُستحدث وظيفة مهيمنة أخرى تتفاعل فيه مع غيرها من الوظائف لإنتاج المعنى المقصود وفقًا لمعيار آخر، وهو معيار القصد الذي يعوّل على السياق غير اللفظي.

ويتطلب هذا من الدّارس ألّا يقف عند حدود قصور الفهم التقليدي التراتبي، بل يعيد تفعيل النظريّة في سياق علائقي وقصدي؛ بُغية إثراء التحليل العملي، وبيان تأثير ذلك في بناء المعنى الحقيقي، وتحقيق أهداف التواصل. وفي ضوء ذلك تحاول الدّراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. كيف يمكن تجاوز النظرة التراتبيّة الجامدة للوظائف اللغويّة، وتبنّي منظور علائقي أكثر ديناميكيّة وشموليّة يركز على التفاعلات بين الوظائف؟
2. هل يمكننا اعتبار الوظائف اللغويّة كيانات مستقلّة تمامًا، أم إنّها مرتبطة بعضها ببعض بشكل لا يمكن انفصاله؟
3. كيف يسهم القصد في تحديد الوظيفة المهيمنة المسيطرة في النص؟
4. ما طبيعة العلاقة بين معيار القصد ووظائف اللغة في سياقات التواصل المختلفة؟

- **أهميّة الدّراسة، والدراسات السابقة**

تكمن أهميّة هذه الدّراسة فيما يلي:

1. الإسهام في تطوير الجانب النظري لنظريّة التواصل اللغوي من خلال التركيز على الديناميكيّة التفاعليّة بين الوظائف اللغويّة الناتجة من السّياقين: اللفظي وغير اللفظي، ومحاولتها تجاوز النظرة التراتبيّة التقليديّة المعتمدة على السياق اللفظي فقط.
2. فتح آفاق جديدة لتحليل النصوص، والخطابات بأسلوب يأخذ بعين الاعتبار معيار القصد، وما ينتج عنه من تداخل وتفاعل بين الوظائف اللغويّة.
3. تشكيل إطار مرجعي لأبحاث مستقبليّة تستكشف التفاعلات المعقّدة بين الوظائف اللغويّة وتأثيراتها في تشكيل وعي الدارس.

أما عن الدّراسات السابقة، فلعلّ أبرز دراسة كانت منطلقًا تأسيسيًّا لهذه الدراسة هي لعبد الحق قاسمي (٢٠٢١)، وتعرض هذه الدّراسة -كما ذهب المؤلف- ثلاثة نماذج لتصنيف النصوص تقوم على معيار الوظيفة. والهدف هو التعرّف على المعايير المعتمدة في تصنيف النصوص إلى أشكال، وقد ركز على المعيار الوظيفي القائم على مقصديّة المتلفظ. ووفقًا لذلك انبثقت هذه الدّراسة من أفكار وردت عند عبد الحق القاسمي؛

فجاءت بصياغة هدفٍ جديد يسعى إلى تناول العلاقات الديناميكيّة بين الوظائف اللغوية وفق معيار القصد داخل النص ذاته للوصول إلى غاية المرسل والمعنى المقصود من الخطاب، مع توضيح أنّ تحديد الوظيفة المهيمنة لا يقوم على مجرد حضورها في البنية السطحيّة للنص فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى اعتبارات قصديّة وتفاعليّة أعمق.

في المقابل، هناك عدّة دراسات تناولت الجانب النظري لنظريّة التواصل، مبيّنةً عناصر الاتّصال ووظائفه، وموضّحةً مفهوم التسلسل الهرمي والوظيفة المهيمنة. وثمة دراسات أخرى اهتمّت بالجانب التطبيقي لوظائف اللغة في نصّ مّا وفي هذا السياق، تبرز بعض الأعمال التي استعرضت نظريّة التواصل، منها:

- دراسة أجرتها الباحثة ليلى زيّان حول الجانب النظريّ لنظريّة التواصل (٢٠١٦)، بعنوان "عمليّة التواصل اللغويّ عند رومان جاكبسون". ونشرت في المجلة العربيّة للعلوم ونشر الأبحاث، وتحدثت فيها عن عناصر نظريّة التواصل ووظائفها فقط.

- دراسة لسالم عبد الرب السلفيّ (٢٠١٧)، معنونة بـ "بِنْيَة الاعتراض في الشعر العربي القديم: دراسة في ضوء نظريّة الاتصال لرومان جاكبسون"، وقد نشرت في مجلة أنساق، كليّة الآداب والعلوم، جامعة قطر، المجلد الأول، العدد التجريبي، وقد غلب على هذه الدراسة المنهج التطبيقي، وظهر ذلك جليًّا من خلال تركيز الباحث على بِنْيَة الاعتراض، ودراستها في النصّ الشعريّ العربيّ القديم باختيار نماذج شعريّة تعدّ - كما يذكر الباحث - الأكثر تداولا في كتب البلاغة والنقد والأدب.

- دراسة معنونة بـ (القصديّة في ديوان الهذليين، المعيار المرتبط بالمرسل والمرسل إليه)، (٢٠٢٢) لوسام كريم رشك، الجامعة المستنصرية، مجلة كلية التربية، العدد الأول؛ وتناولت الدراسة معيار القصد للوصول إلى المعنى، وبينت أنّ القصد مرتبط بالأفعال الكلامية المباشرة وغير المباشرة، ولكنها لم تتناول معيار القصد في تحديد وظائف اللغة؛ ولذا فإنّ هذه الدراسة تخرج عن دائرة دراستنا وحدود اهتمامها المرسومة.

ولتحقِّق الدراسة مبتغاها، فقد جاءت في مقدّمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة؛ حيث عرضت المقدمة أسباب اختيار الموضوع، وإشكالية الدراسة وأهدافها. في حين يتناول المبحث الأوّل أهميّة نظرية التواصل اللغوي، موضّحًا عناصر التواصل، ووظائف اللغة التي حددها رومان جاكبسون. ويذكر المبحث الثاني المفاهيم الأساسيّة في نظريّة

التواصل اللغوي كمفهوم التسلسل الهرمي، ومفهوم الوظيفة المهيمنة. ويعالج المبحث الثالث أهميّة معيار القصد في تحديد الوظائف اللغويّة. ثم جاءت الخاتمة لتُجمل أهم النتائج التي توصّلت إليها الدّراسة، ولتذكر أهم التوصيات.

2. نظريّة التواصل اللغوي

ركّز اللسانيون المعاصرون على مفهوم التواصل اللغويّ بوصفه عنصرًا أساسيًّا في فهم اللغة، مُنطلقين من فكرة أنّ اللغة ليست نظام قواعد مجرد، بل أداة تفاعليّة تُستخدم لتحقيق أغراض تواصليّة متنوعة، ويتجلى هذا بوضوح في كتابات سوسير (Ferdinand de Saussure) في عمله: "محاضرات في اللسانيّات العامّة" (١٩١٦)؛ حيث قدّم إطارًا نظريًّا رائدًا لفهم اللغة بوصفها نظام علامات يهدف إلى التواصل. واستعرض آلية التخاطب اللغويّ مركّزا على اللغة بوصفها نظامًا اجتماعيًّا يقوم على التفاعل بين المرسِل والمتلقي عبر قناة تواصليّة، وأرسى هذا النموذجُ أسس اللسانيّات الحديثة مؤكّدًا أنّ التواصل اللغويّ حدث اجتماعيّ يتطلب طرفين على الأقل، مع تسليط الضوء على العناصر الثلاثة: المرسِل، والمتلقي، والقناة. وعزّز مفهوم دي سوسير للعلامة اللغويّة المكونة من الدال والمدلول فهمَ اللغة بوصفها آليّة منظّمة لنقل المعاني، وقد مثّل هذه العلاقة الثنائيّة بمخطط يوضح كيفيّة انتقال الرسالة من المرسِل (A) عبر قناة صوتية ناتجة عن النطق لتصل إلى المتلقي (B) الذي يستقبلها من خلال حاسة السمع، ثم يفكّ شفرتها ويعالجها في الدّماغ. وتتكرر هذه العملية بشكل عكسي عند تبادل الأدوار بين المرسِل والمتلقي (دي سوسير، ١٩٨٥، ص.٣٠).

من زاوية أخرى، تحدّث العالم اللغوي كارل بوهلر (Karl Buhler) في نموذجه اللغوي عن رؤية مهمة حول العمليّة التواصليّة؛ إذ بيّن أنّ عمليّة التواصل تقوم على ثلاثة عناصر أساسيّة هي: المرسل (Sender)، والمستقبل (Receiver)، والمحال إليه/ المرجع (Referent). وركز على ثلاث وظائف أساسية يتم من خلالها تنظيم عمليّة التواصل، وهي: الوظيفة الانفعاليّة (Emotive function) وتقابل ضمير المتكلم (المرسل)، والوظيفة الإفهاميّة (Conative function) وتقابل ضمير المخاطب (المرسل إليه)، والوظيفة المرجعيّة (Referential Function) وتقابل ضمير الغائب (المرجع) (جاكبسون، ١٩٨٨، ص. ٣٠).

وقد انعكست آثار نموذج بوهلر على العالم اللغوي رومان جاكبسون؛ حيث وسّع هذا النموذج بإضافة ثلاث وظائف أخرى، هي: الوظيفة الاتصاليّة (Phatic Function)، والوظيفة الشعريّة (Poetic function)، والوظيفة الميتالغويّة (Metalinguistic Function) وصرّح بهذا التأثير عندما قال: "إنّ النموذج التقليدي للغة، كما أوضَحَه على وجه الخصوص بوهلر يقتصر على ثلاث وظائف - انفعاليّة وإفهاميّة ومرجعيّة - وتناسب القممُ الثلاث لهذا النموذج المثلث ضميرَ المتكلم أي المرسل، وضميرَ المخاطب أي المرسل إليه، وضميرَ الغائب - بأصح التعبير - أي "شخص ما" أو "شيء ما" نتحدث عنهما. وانطلاقا من هذا النموذج الثلاثي، أمكننا مسبقا أن نستدلّ بسهولة على بعض الوظائف اللسانية الإضافيّة." (جاكبسون، ١٩٨٨، ص. ٣٠).

وهنا يجدر بنا أوّلًا أنْ نلقي الضوء بعجالة على عناصر التواصل، ووظائف اللغة التي حددها رومان جاكبسون؛ لتكون عونًا لنا في فهم العلاقات الديناميكيّة بين الوظائف اللغويّة وعناصرها فيما سيأتي من تحليل.

1-2 عناصر التواصل اللغويّ عند رومان جاكبسون

يذهب جاكبسون إلى أنّ كلّ فعل تواصلي يقوم على منظومة من العناصر الأساسيّة التي تؤدي دورًا حاسمًا في إنجاح عمليّة التواصل؛ إذ يؤدّي غياب أيّ عنصر منها إلى تعذّر تحقّق عمليّة التواصل بصورتها الصّحيحة. ويمكن، في هذا الإطار، تقديم صورة موجزة للعناصر المكوّنة للفعل التواصلي؛ إذ يبدأ التواصل من المرسِل (Sender)، بوصفه الطرف الأساسي في بدء عمليّة التواصل، الذي ينتج الرّسالة، ويقوم ببثّها لتصل إلى الطرف الآخر في عمليّة التواصل، وهو المستقبل (Receiver) الذي يستقبل هذه الرّسالة ويفكّ شفرتها ليتحقّق الهدف من عملية التواصل. ولكي تكون الرّسالة فاعلة، فإنّها تقتضي بالضرورة سياقًا (Context) تحيل عليه، ويشترط أن يكون واضحًا لدى المستقبل، سواء أكان لفظيًّا أم قابلًا لأن يكون كذلك. كما تستوجب الرّسالة وجود سنن (الشفرة) (Code) تتمثّل في نسق من العلامات والقواعد المشتركة كليًّا أو جزئيًا، بين المرسل والمستقبل ليحقّقا اتصالًا ناجحًا. وتقتضي الرسالة أخيرا، اتّصالًا، أي قناة (channel) ماديّة تتيح إقامة التواصل والحفاظ عليه. إذ تشارك القناة المُثلى في الحدّ من التشويش، وتعزيز فهم المُتلقي واستجابته للمحتوى الاتّصالي. (جاكبسون، ١٩٨٨، ص. ٢٧)

2-2 وظائف اللغة عند رومان جاكبسون

يرتبط كلّ عنصر من عناصر التواصل اللغوي بوظيفة لغويّة محدّدة، وتبرز هذه الوظيفة بروزا واضحا عندما يتركّز الاهتمام في عمليّة التواصل على العنصر ذاته، مما يُحدد طبيعة الرّسالة ومسارها. وتؤدي هذه الوظائف دورًا أساسيًّا في تشكيل الغرض المركزي للرسالة أو السّياق التواصلي؛ بحيث تُحدد الأولويّات اللغويّة بناءً على طبيعة التفاعل وهدفه. ويمكن تحديد وظائف اللغة عند جاكبسون على النحو الآتي:

1-2-2 الوظيفة الانفعاليّة (Emotive Function)

تركّز الوظيفة الانفعاليّة بشكل أساسي على البُعد العاطفي للمُرسِل؛ إذ تعكس حالته النفسية وموقفه الذاتي تجاه الموضوع عبر آليات لغويّة وصوتيّة مُحدَّدة، وهي "تحدّد العلاقة بين المُرسِل والمرسَلة وموقفه منها، فالمرسلة في صدورها تدلّ على طابع مرسلها وتكشف عن حالته، فضلا عما تحمله من أفكار تتعلق بشيء ما (المرجع)، يعبّر المُرسِل عن مشاعره حياله" (بركة، ١٩٩٣، ص. ٦٦).

ويقترح كلينكنبرغ (Klinkenberg) (١٩٩٦، ص. ٥٣) توسيع نطاق الوظيفة الانفعاليّة؛ إذ يرى بأنّه لا ينبغي فهم مصطلح (الوظيفة الانفعاليّة) بالمعنى الشائع الذي يحيل إلى العاطفة الإنسانيّة؛ إذ لا علاقة له في الواقع بالانفعال. فكلّ رسالة، بما في ذلك أكثرها حيادًا، تكشف عن حالة مُرسِلها. لذا صرّح بأنّه قد يكون أدق أن تُسمّى الوظيفة الانفعاليّة وظيفة تعبيرية.

ويعبّر المرسل عن الحالة الانفعاليّة الكامنة في وعيه الإدراكي من خلال اختيار الألفاظ، والعبارات، والأساليب اللغويّة التي تعكس مشاعره "ومواقفه إزاء الموضوع الذي يتناوله، ويتجلّى ذلك في طريقة النطق مثلا أو في أدوات لغويّة تفيد الانفعال كالتأوّه أو التعجب أو دعوات الثّلب أو صيحات الاستنفار" (المسدّي، د.ت، ص. ١٥٨).

ومن أكثر تجلّيات الوظيفة العاطفيّة شيوعًا التعجب؛ "إذ تمثّل صيغ التعجب في اللغة الطبقة الانفعاليّة الخالصة. وتبتعد صيغ التعجب عن وسائل اللغة المرجعيّة في آن واحد بواسطة تشكيلها الصوتي، فالمرء يجد فيها متواليات صوتيّة خاصة، أو حتى أصوات غير معهودة في أي مكان، وبواسطة دورها التركيبي فصيغة التعجب ليست عنصر جملة، وإنّما هي معادلة لجملة تامة" (جاكبسون، ١٩٨٨، ص. ٢٨).

فضلًا عن ذلك، قد يعبّر المرسل عن موقفه تجاه الموضوع المتحدث عنه عن طريق النطق من خلال عنصري التنغيم والنبر؛ فالتلوين الصوتيّ يُنتج اختلاف المعنى إلى درجة أنّ كلمة واحدة يمكن أن تؤدي إلى حالات تعبيريّة مختلفة (أوكان، ٢٠٠١، ص.٤٨).

2-2-2 الوظيفة الإفهاميّة (Conative Function)

يتسلط دور الوظيفة الإفهاميّة على المستقبِل بشكل أساسي، وهي معنيّة باستجابة المستقبل للرّسالة بهدف التأثير فيه، وإظهار مدى استجابته لها. وتدفع هذه الوظيفة المرسل إلى تشكيل سلوك المستقبل في اتجاه معين، سواء كان ذلك إقناع شخص ما بالتصرف بطريقة معيّنة، أو تشجيعه على التفكير بشكل مختلف. لذا، أطلق عليها بعض اللسانيين الوظيفة التأثيريّة (fonction impressive)، والندائيّة، والحثيّة، والإيعازيّة (بومزبر، ٢٠٠٧، ص٣٩).

وتتحقق الوظيفة الإفهاميّة في العناصر اللغويّة المتجهة نحو المخاطَب كضمائر الخطاب، والأساليب الطلبيّة (السلفي، ٢٠١٧، ص. ١١١). وتؤكد نظرية التواصل أنّ الوظيفة الإفهامية تجد تعبيرها النحوي الأمثل في الأوامر والنداءات، حيث تختلف هذه الأشكال اللغويّة عن الجمل الخبريّة في بنيتها وهدفها. ففي حين تعبر الجمل الخبريّة عن حقائق يمكن التحقق من صحتها، تهدف الأوامر إلى تحريك المستقبل نحو فعل معين، مما يجعلها أداة قوية للتأثير والتوجيه. لذا يرى جاكبسون أن هذه الوظيفة هي "الأكثر خلوصا في الأمر والنهي اللذين ينحرفان من وجهة نظر تركيبية وصرفية وحتى فونولوجية في الغالب عن المقولات الاسميّة والفعليّة الأخرى. وتختلف جمل الأمر عن الجمل الخبرية في نقطة أساسية؛ فالجمل الخبرية يمكنها أن تخضع لاختبار الصدق والكذب، ولا يمكن لجمل الأمر أن تخضع لذلك" (جاكبسون، ١٩٨٨، ص. ٢٩).

وأوضح بعض الباحثين أنّ التعبير النحوي عن هذه الوظيفة لا يقتصر على الأوامر والنداءات، وإنّما هناك أساليب أخرى، لعلّ من أبرزها ما ذهب إليه المسدي (د.ت، ص١٥٩) حينما قال: "وتتجسم هذه الوظيفة خير تجسيم في صيغة الدعاء وصيغة الأمر، وهما صيغتان متميزتان في تركيبهما وأدائهما ونبرة وقعهما". وما صرّح به صلاح فضل (١٩٨٤، ص. ٥٥) عندما قال: "وإذا كانت الوجهة الغالبة على الرسالة هي التركيز على

السامع، كانت الوظيفة طلبية، مثل النداء والأمر وما سواهما، مع مراعاة تدخل الوظائف الأخرى بشكل ما. ففي الرجاء مثلا يحتلّ الطلب مركز الثقل، ويليه التعبير عن الانفعال من جانب المتكلم؛ وذلك على عكس التمني الذي يحتلّ فيه التعبير عن عاطفة المتكلم مركز الثقل، وإن اقترن بطلب يدرك مقدمه نفسه صعوبة أو استحالة تنفيذه، طبقا لملاحظات البلاغيين القدماء." ومن الأساليب الواردة كذلك أساليب "العرض، والالتماس، والتحضيض، وغيرها. وهذه الأساليب كما نعلم ليست خبرًا يحتمل الصدق والكذب، وإنما هي إنشاء بالتعبير البلاغي القديم" (عبد الحميد، ١٩٩٨، ص. ٤٠).

3-2-2 الوظيفة الشعريّة (Poetic Function)

ترتبط الوظيفة الشعريّة بالجانب التواصليّ الذي يركّز على الرّسالة في حدّ ذاتها، وعلى شكلها وجماليّاتها، وتهتمّ بكيفية صياغتها وتقديمها، وليس فقط بمحتواها. وهي تسلّط الضوء على استخدام اللغة؛ لإحداث تأثير معين، مثل الجمال أو الإيقاع أو العاطفة. فالمرسل يحرص على نقل شعوره للمستقبل "في أحسن تصوير للجانب الجمالي الموجود في اللغة والمتجسّد في المظهر الفني البلاغي الذي يستغلّه الشعراء أيّما استغلال، والاهتمام هنا منصبّ على الخطاب نفسه" (الإبراهيمي، ٢٠٠٦، ص. ٣١).

ولا تتعلق الوظيفة الشعريّة بالشعر كأحد الفنون الأدبيّة فحسب، بل إنّ الوظيفة الشعريّة "يقصد بها الإشارة إلى أي استعمال خلّاق للغة وليس فقط الشعر" (تشاندلر، ٢٠٠٨، ص. ٣١٢)؛ إذ إنّ اختزال مجال الوظيفة الشعرية في الشعر، أو حصر الشعر في الوظيفة الشعرية، يعني الإفراط في تبسيط المنهج. فالوظيفة الشعريّة هي الوظيفة المحدِّدة للفن اللفظي. وهذه الوظيفة، من خلال تعزيز قابلية العلامات للإدراك الحسي، تُعمّق الثنائية الأساسية بين العلامات والأشياء؛ ولذلك لا تستطيع اللسانيات، عند تناول الوظيفة الشعرية، أن تحصر نفسها في ميدان الشعر (Manoliu, 2017, p. 60)

4-2-2 الوظيفة المرجعيّة (Referential Function)

ترتبط الوظيفة المرجعيّة بالسّياق، أي بمحتوى الرّسالة، وما فيها من معلومات. وتركز على المعنى الفعلي للرسالة، حيث تصف الحقائق والأفكار والمعلومات. "فهي الوظيفة

المؤدية للإخبار باعتبار أنّ اللغة فيها تحيلنا على أشياء وموجودات نتحدث عنها، وتقوم اللغة بوظيفة الرمز إلى تلك الموجودات والأحداث المبلّغة" (المسدّي، د.ت، ص. 159)، وتسمى هذه الوظيفة بالإخبارية؛ لأنّ الرّسالة تتلون بهذه الوظيفة عندما يكون محتواها موافقًا لما ورد فيها باعتبار أنّ اللغة تُحيل إلى أشياء وموجودات نتحدث عنها.

وأهم ما يميز هذه الوظيفة أنّها تعدّ قاعدة كلّ تواصل "لأنها تحدد العلاقات القائمة بين الرّسالة والموضوع الذي ترجع إليه، لأنّ المسألة الأساسية تكمن في صياغة المعلومة الصحيحة عن المرجع، وتكون موضوعيّة ويمكن ملاحظتها والتأكد من صحتها" (رايص، ٢٠٠٧، ص. ١٠٤).

ويمكن تحديد الخصائص الأساسيّة للوظيفة المرجعيّة من خلال ارتباطها بالسّياق؛ فهي تعتمد اعتمادا مباشرًا على البيئة التي يتم فيها التواصل؛ إذ يشير المتحدث إلى عناصر خارجيّة مثل الأحداث، والأفكار، والحقائق. وتتميّز بالحيادية؛ إذ تهدف إلى إيصال المعلومات بعيدًا عن الانفعالات أو المشاعر الشخصيّة. ومن أهم سماتها أيضًا الوضوح، حيث تسعى إلى إزالة أي التباس لضمان فهم دقيق للمحتوى. بالإضافة إلى ذلك، تتمتع بإمكان التحقق من صدقها، إذ يمكن اختبار صحة الجمل المرجعيّة والتأكد من مدى دقتها وفقًا للواقع أو المعايير الموضوعيّة.

5-2-2 الوظيفة الاتّصاليّة (Phatic Function)

تركّز الوظيفة الاتصاليّة على الحفاظ على قناة الاتّصال نفسها، والتأكد من أنّ الاتّصال بين المرسل والمستقبل لا يزال مستمرًّا. وتسعى هذه الوظيفة إلى ضمان "إقامة التّواصل وتمديده أو فصمه، وتوظّف للتأكيد مما إذا كانت دورة الكلام تشتغل (أتسمعني؟)، وتوظّف لإثارة انتباه المخاطب أو التأكد من أنّ انتباهه لم يرتخِ" (جاكبسون، ١٩٨٨، ص. ٣٠).

وتُعرف هذه الوظيفة اللغويّة بعدة مسميّات بحسب طبيعة أدوارها التّواصليّة؛ فتسمى بالوظيفة التنبيهيّة (Attentional Function)؛ إذ تهدف إلى لفت انتباه المُتلقي إلى بدء التفاعل الكلامي، أو محتوى الخطاب. وتشمل العبارات التي تُستخدم لإثارة الانتباه المبدئي، مثل: (مرحبًا، والسلام عليك، وأهلًا وسهلًا). "وتسمى كذلك بوظيفة إقامة الاتّصال (Channel-Oriented Function)؛ لأنّها تركّز على ضمان استمرارية قناة التّواصل

وفحص فعاليّتها، وتتضمن تعابيرَ تهدف إلى تأكيد استمرار التفاعل، مثل: (هل تسمعني؟)" (الركيك، ٢٠٠٥، ص. ٧١).

ويشير مانوليو (Manoliu, 2017, p.59) إلى أنّه بالإضافة إلى تعزيز العلاقة والألفة بين المتحدثين، فإنّ استخدام الوظيفة الانتباهيّة يزيد أيضًا من إدراك المستمع لكفاءة المتحدث. فعندما يستخدم المتحدث عبارات تواصليّة مثل: (هل تتابعني؟) يظهر اهتمامه بتفاعل المستقبل معه، ويحرص على مشاركته في الحوار، وهذا يجعل المستمع يميل إلى الثقة بما يقوله المتحدث، وهذه الثقة تعكس كفاءة المتحدث ومصداقيته.

فضلًا عن ذلك، تتميز هذه الوظيفة بصفة رئيسية بطابعها الشفوي، إلاّ أنّه يمكن ملاحظتها في أنماط معينة من التّواصل الكتابي؛ ففي المراسلات الرسميّة مثلًا، يؤدي استخدام عبارات الافتتاح مثل: (عزيزي، عزيزتي السيد/السيدة) وعبارات الختام مثل: (مع خالص التقدير) الغرض ذاته المتمثل في إنشاء الاتّصال أو الحفاظ عليه (Arista, Murni, 2014, p. 84).

6-2-2 الوظيفة الميتالغويّة / ما وراء اللغة (Metalinguistic Function)

تُركز هذه الوظيفة - ووفقًا لرومان جاكبسون - على عامل الشفرة (الكود اللغوي المشترك) في عملية التواصل. وتطلب من المرسل والمستقبل أن يستخدما النظام اللغوي نفسه (كالقواعد، والمصطلحات، والرموز)، مما يمنع سوء الفهم. فمثلا: إذا قال شخص: كلمة (مثقف)، تعني الشخص المطلع، فهو هنا يُعرِّف مصطلحًا لغويًّا، أي يستخدم اللغة لشرح اللغة نفسها. نحن نستخدم اللغة الواصفة بتواصلنا اللفظي في حياتنا اليومية، ولكن دون أن ننتبه لذلك، فعندما نقول للمتكلم: إنني لا أفهمك - ما الذي تريد قوله؟ ويسبقنا المتكلم بسؤال، ويقول: أتفهم ما أريد قوله؟ وبعد ذلك يقوم بالتوضيح، فهنا مارس اللغة الواصفة (جاكبسون، ١٩٨٨، ص. ٣٠).

وتنشط هذه الوظيفة عندما يستخدم المرسل والمتلقي نفس اللغة أو الشفرة - كما ذكر سابقا - لإزالة أي التباس قد ينشأ. وعلى سبيل المثال، عند استخدام مصطلحات تقنية أو لغة متخصصة، قد يلجأ المتحدث إلى توضيح هذه المصطلحات لضمان استيعاب المتلقي للرّسالة بشكل كامل. ففي المجال التعليمي، يلجأ المعلم إلى تبسيط المفاهيم وتقديمها بأسلوب واضح لضمان فهم الطلاب للمضمون. أما في التفاعل اليومي،

فقد تظهر هذه الوظيفة عندما يسأل شخص ما: (هل تفهم ما أعنيه؟)، أو (كيف تفسر هذه الكلمة؟)؛ وذلك لتحقيق تفاهم مشترك وتعزيز التواصل الفعّال بين الأطراف.

وبذلك نكون قد استعرضنا عناصر التواصل ووظائف اللغة وفق تصور جاكبسون، بوصفهما مكوّنين أساسين في بناء النص وإنتاج معناه.

3. المفاهيم الأساسيّة في نظريّة التواصل اللغويّ

يُعدُّ تحديد المفاهيم المحوريّة للنظريّة التواصليّة خطوةً تأسيسيةً لفهم العلاقات الديناميّة بين وظائف اللغة وتفاعلها لإنتاج المعنى في أثناء التواصل. ومن أبرز هذه المفاهيم: مفهوم التسلسل الهرمي، ومفهوم الوظيفة المهيمنة. وسنأتي إلى توضيح المفهومين، وأثرهما في تحديد نوع الوظيفة التواصليّة.

1-3 التسلسل الهرمي (Hierarchy)

يشير مفهوم التسلسل الهرمي إلى تنظيم الوظائف اللغويّة داخل النص؛ بحيث تُرتَّب هذه الوظائف وفق نظام منهجي، يعكس مستوياتها وأدوارها المختلفة في بناء المعنى وتحقيق الهدف التواصلي، بدءًا من الوظيفة ذات القيمة العليا التي تمثل المحور المهيمن في النص، ووصولًا إلى الوظائف الثانوية ذات التأثير المحدود. ويتأثر تنشيط الوظائف اللغويّة وتعددها بطول الوحدة اللغويّة (Linguistic Structure)؛ فالوحدات القصيرة تُفعّل وظيفة محددة، في حين تتيح الوحدات الطويلة إمكان تفعيل وظائف متعددة بشكل متزامن. وينتج عن تعدد الوظائف اللغويّة في النص نمطان من التسلسل الهرمي: بسيط ومعقد؛ إذ يركز التسلسل الهرمي البسيط (Simple hierarchy) على تحديد الوظيفة المهيمنة، متجاهلًا تصنيف الوظائف الثانويّة، ممّا يؤدي إلى تحليل غير شامل، يغفل التفاعل بين الوظائف الأخرى. وفي المقابل، يرسم التسلسل الهرمي المعقّد Complex (hierarchy) تدرّجًا يوضّح جميع الوظائف في النص بناءً على حضورها ودرجة تأثيرها النسبي، بدءًا من العليا وصولًا إلى الثانويّة والضعيفة (Hebert, 2020, p. 234).

ولا شك في أنّ النص نادرًا ما يقوم على وظيفة واحدة فقط، بل يرتكز عادةً على مجموعة من الوظائف التي تتضافر لتخدم أغراضه. "ويؤكد جاكبسون على أنّ التنوع لا يكمن في احتكار بعض الوظائف، بل في اختلاف الترتيب الهرمي لها. بمعنى أنّ البنية

اللغويّة للرسالة تعتمد بشكل أساسي على الوظيفة المهيمنة، ولكنّها تعتمد أيضًا على الوظيفة الثانويّة، وبدرجة أقل على باقي الوظائف الأخرى" (قاسمي، ٢٠٢١، ص.٢٤٦).

2-3 الوظيفة المهيمنة (The Dominant Function)

من أهم المفاهيم العلميّة في البحث الشكلاني ما يسمى بالقيمة المهيمنة؛ إذ ذهب جاكبسون في مقال له عنوانه (The Dominant) (المهيمنة) إلى أنّ مفهوم المهيمنة "من أكثر مفاهيم النظريّة الشكلانيّة جوهريّة، وصياغة وإنتاج، ويمكن تعريفها باعتبارها عنصرًا بؤريًّا للأثر الأدبي: إنّها تحكم، وتحدد وتغيّر العناصر الأخرى، كما أنّها تضمن تلاحم البنية" (الخطيب، ١٩٨٢، ص. ٨١)، و "في العمل الفني هناك مجموعة من القيم، أو العوامل التي تحكم بشكل من الأشكال بناء العمل لتعطيه ماهيته وخصائصه النوعية. ومن تفاعل مكونات العمل ترتقي مجموعة من العوامل على حساب مجموعة أخرى، وفي عملية الارتقاء هذه يغيّر العامل المرتقى العوامل الأخرى التي تغدو تابعة له، ويسمى المرتقي حينئذ المسيطر أو الباني أو القيمة المهيمنة" (العشيري،٢٠٠٣، ص. ٤١).

والحديث عن التسلسل الهرمي في سياق وظائف اللغة، غالبًا ما يشير إلى فكرة أنّ هناك وظيفة مهيمنة تبرز وتتحكم في الهدف الأساسي للنص، وفي شكل أي رسالة لغوية. وفي المقابل تكون الوظائف الأخرى حاضرة ولكنّها ثانويّة في هذا السّياق المحدد وتتفاوت في حضورها، مما يشكّل التسلسل الهرمي. كما يمكن القول إنّ التسلسل الهرمي والوظيفة المهيمنة هما مفهومان متكاملان، يسهمان في فهم كيفية تشكيل المعنى في النص.

ومن الجدير بالذكر أنّ رومان جاكبسون استند في تحديد الوظيفة المهيمنة والوظائف الثانويّة التي تدعمها إلى مجموعة من المعايير المنهجيّة تشمل: درجة الحضور، والسّياق الذي ترد فيه، إضافة إلى الغرض التواصلي الذي يسعى النص إلى تحقيقه.

ويُعدُّ معيار الحضور (Presence) هو الأساس في تحديد الوظيفة المهيمنة عند جاكبسون، فلا يمكن أنْ تكون الوظيفة المهيمنة شيئًا غائبًا أو هامشيًّا. ويعني الحضور- كما يرى جاكبسون - بروز وظيفة ما عن غيرها من الوظائف الأخرى، وهيمنتها وسيطرتها على النص. وبيّن أنّ هناك دلائل واضحة وملموسة تشير إلى الوظيفة المهيمنة، ويمكن أن

تكون كلمات ومفردات محددة، مثل: أفعال الأمر التي تشير إلى الوظيفة الإفهاميّة، أو التراكيب النحويّة كالتعجب التي تدلّ على الوظيفة الانفعاليّة، أو كثافة الصور البلاغيّة التي تبرز الوظيفة الشعريّة، أو ذكر لمصطلحات الدقيقة التي تؤكد الوظيفة المرجعيّة، وغيرها من الدلائل التي وردت سابقا.

أما السّياق (Context) فهو الإطار الذي يتم فيه التواصل، ويرى جاكبسون أنّ السياق إما أن يكون لفظيًّا، أو قابلًا لأن يكون كذلك. والسّياق من خلال اشتراط لفظيته أو قبوله لأن يتمظهر لفظيًّا يكون قد حُصر في السّياق اللفظي؛ ولهذا لا بدّ من التمييز بين السّياق اللفظي، والسّياق غير اللفظي (بومزبر، ٢٠٠٧، ص. ٣٠)؛ فالسّياق اللفظي جزء من السّياق العام، وهو مكوّن من المعنى المعجمي (القرائن المعنويّة واللفظيّة)، ويساعد على فهم معنى الكلمة الدقيق من خلال الكلمات التي تسبقها أو تليها مباشرة في الجملة، ويوضّح معنى الكلمات المشتركة لفظًا. وفضلا عن ذلك، يشير السّياق اللفظي إلى المعنى الوظيفي الذي تؤديه الكلمة أو الجملة، أو النص؛ فالغرض من تكرار أفعال الأمر هو الوظيفة التأثيريّة، والغرض من تراكيب التعجب هو الوظيفة الانفعاليّة، وهكذا. وعلى النقيض من ذلك، يشير السّياق غير اللفظي - الذي استبعد من نظرية التواصل - إلى مجموعة العناصر غير اللفظيّة التي تحيط بالحدث الكلامي، وتشمل المقام، والملابسات، والظروف الخارجيّة كالنفسيّة، والاجتماعيّة، التي تؤثر في إنتاج اللغة وفهمها.

ومما تجدر الإشارة إليه، أنّ البنيويين وتلاهم الشكلانيون قد سعوا من خلال إسهاماتهم النقديّة "إلى تحرير الدّراسة الأدبيّة من انغراسها في آفاق لا تراها موضوعها الأصيل؛ كتلك التي تهتمّ من النص الأدبي بما يتصل بالأيديولوجيا أو بنفسيّة المؤلف أو بظروفه الاجتماعيّة أو سيرته الذاتيّة، أو السّياق التاريخي للنص" (العشيري،٢٠٠٣، ص٢٤)، ورأوا أنّ هذه الموضوعات، على أهميتها، تنتمي إلى حقول معرفيّة أخرى خارج نطاق الدّراسة الأدبية البحتة. ولمّا كان الأدب فنًّا لفظيًّا يقوم على استخدام خاص للغة عكف الشكلانيون على دراسة الأدب من خلال ما تقدمه اللّسانيات من أدوات بوصفها الدّراسة العلميّة للغة (العشيري،٢٠٠٣، ص. ٢٤).

وخلافًا للبنيويين الأوائل الذين اهتموا باللغة بوصفها بنية مستقلة، أعطى جاكبسون أهميّة خاصة للسياق؛ ورغم ذلك، تبيّن وجود قصور في منهجه "فوظائفه المتجلّية في

الكلام منظومة مفهوميّة لأغراض إنسانيّة "مجمّدة"، فهو لم يتناول الأغراض الديناميكيّة المتغيّرة للمنغمسين في فعال تواصليّة معينة ولا الأطر الاجتماعيّة التي فيها يكون التواصل. فتحت أطره النظرية آفاقا جديدة، لكنّه ترك للباحثين في علم الاجتماع الألسنيّ والسّيميائية الاجتماعيّة مهمة النظر في فعال التواصل المعيّنة والمحددة اجتماعيًّا" (تشاندلر، ٢٠٠٨، ص.٣١٢).

من هذا المنطلق، واجهت النظرة التراتبيّة التقليديّة تحدّيات تحليليّة عند مقاربتها مع ديناميكيّة اللغة؛ حيث لا يعكس تصنيف جاكبسون لترتيب الوظائف اللغوية تعقيد اللغة بشكل تام في سياقات محددة. فالجوهر الحقيقي للغة يكمن في التداخل المعقد بين وظائفها وتفاعلها بأساليب يصعب حصرها ضمن تصنيف جامد، ممّا يثير تساؤلات جوهريّة حول دقة تحديد الوظيفة المهيمنة.

وعلاوة على ذلك، فإنّ معيار الحضور الصريح للوظائف اللغويّة - وفقًا للسّياق اللفظي - لم يثبت فعاليّته دائمًا في تحديد الوظيفة المهيمنة؛ إذ قد يقصد المتكلم وظيفة أخرى غير مصرّح بها مباشرة. وكما نعلم فإنّ هدف التواصل يتمحور حول قصد المتكلم. وبالتالي يترتب على تصنيف الوظيفة المهيمنة وفقًا لمعيار الحضور خلل في عمليّة التواصل. وعندما أقرّ جاكبسون - الذي يُعد من أبرز ممثلي الشكلانية الروسيّة - بأنّ معيار الحضور هو الفيصل في تحديد الوظيفة المهيمنة، فإنّه بهذا فرض بنية هرميّة جامدة قد لا تكشف الغاية الحقيقية من الرسالة، ولا تعكس الطبيعة الديناميكيّة والمتداخلة للوظائف اللغويّة. ولما اقتصر منهج الشكلانيين على السّياق اللفظي دون المقامي، "أخذت جهود عدد من الباحثين تتجه نحو توسيع النظريّة الشكلانيّة لتشمل الجوانب الاتصاليّة والمقاميّة" (نحلة، ٢٠٠٢، ص.٥٨).

4 - دور معيار القصد في تحديد الوظيفة المهيمنة

يمثّل معيار القصد أساسًا جوهريًّا في الكشف عن النوايا التواصليّة التي يرمي المتحدث إلى إيصالها إلى المستقبل عبر الخطاب على نحو غير صريح؛ فقد يتعمّد المتحدث أحيانًا إضمار قصده أو إخفاء مراميه لأسباب مختلفة، وهو ما قد يفضي في بعض السّياقات إلى خلل في العمليّة التواصليّة ونشوء وظيفة لغويّة غير مقصودة. وعليه، يُعدّ القصد

معيارا أساسيا للوصول إلى المعنى الحقيقي للخطاب الذي يتجاوز في أكثر الأحيان المعنى الحرفي المباشر.

علاوة على ذلك، "فإنّ الاكتفاء بالمعنى المعجمي المباشر والصريح في فهم الرسالة (الخطاب) قد يؤدي إلى قصور في التأويل والفهم. ولذلك غالبا ما ينتقل المتلقي إلى تأويل ما يستقبله من رسائل بتجاوز معناها المباشر، أي أنّ الأمر يتعلق بإدراك معانيها الضمنية لا مطابقتها للمعيار فحسب. ولذلك، لا بدّ من أخذ المقام في الحسبان حتى نتمكن من الوصول إلى المعنى المقصود والمراد من أية إرسالية. فعبارة صباح الخير، مثلا، قد يفهم منها أنها تحية يحيّي بها المرسل المتلقي، وهذه هي دلالتها الأصلية، إلا أنها قد تأخذ دلالات أخرى، كالتهكم مثلا إذا وجهت إلى متلقٍّ عقب غفلته أو تأخره في النوم" (بدوح، ٢٠١٢، ص. ٣٨).

ويشير أركاند وبوربو (Arcand and Bourbeau, 1995, p. 35) إلى أنّ معيار إرساء التراتبية الوظيفية، يعتمد على نوايا المرسل؛ إذ يرى الباحثان أنّ الوظيفة المهيمنة هي التي تجيب عن سؤال: ما هي النية الكامنة وراء نقل هذه الرسالة؟ ولأي قصد جاءت؟ وأنّ الوظائف الثانويّة موجودة لدعمها. وهنا، ينبغي - كما نادى الباحثان - تحديد المقاصد العامة والأساسيّة، ومن ثمّ التمييز بين الوظائف ذات المقاصد المباشرة عبر السّياق اللفظي، والوظائف ذات المقاصد غير المباشرة عبر السّياق غير اللفظيّ.

وبما أنّ القصد قد يكون مستترًا، فإنّ الوظيفة المهيمنة من حيث درجة حضورها الظاهر قد لا تكون هي المهيمنة من حيث القصد؛ حيث إنّ "قصديّة المؤلف ومعنى النص يكفّان عن التطابق والتّمازج في الخطاب المكتوب فيحصل انفصال بين المعنى اللفظي للنص والقصد الذهني للمؤلف" (ريكور، ٢٠٠٦، ص. ٦١)، "أي فصل ما يعنيه المؤلف عما يعنيه النّص مما يعني أنّ الألفاظ قد تحمل معانيَ لا تعبّر عن مقاصد صاحبها" (مرزوقي، ٢٠١٩، ص. ١٧٥).

بناءً على ذلك، يرتكز تحليل النصوص على استكشاف مراد المؤلف ومقصده، ويتحقق ذلك عبر فحص الاستراتيجيات اللغويّة التي يعتمدها لنقل مقاصده إلى المتلقي. وبصفة عامة، "فإنّ لصاحب خطاب ما - إلى جانب مقاصده التواصليّة الموضعيّة من كلّ قول ينتجه - مقصدا تواصليّا إجماليّا يتعلق بمجموع خطابه" (روبول، وموشلار، ٢٠٠٣، ص. ٢٠٦)، ويعدّ "قصد المؤلف هو المعيار الصحيح الذي يزودنا بالمعنى وهذا المعنى مرتبط بالوعي ولا يمكن التوصل إليه إلّا في نطاق النص" (مرزوقي، ٢٠١٩، ص.١٧٥).

وثمة جوانب أساسية يتجلى فيها القصد في تحديد الوظائف اللغوية وتصنيفها. ويمكن أن نجملها في النقاط الآتية:

1-4 الأفعال الكلاميّة المباشرة (Direct Speech Acts) والأفعال الكلامية غير المباشرة (Indirect Speech Acts)

حظيت فكرة الأفعال الكلاميّة (Speech Acts) المباشرة وغير المباشرة بوصفها ظاهرة لغويّة ناشئة عن الحدث الخطابي باهتمام واسع في الدّراسات اللّسانية؛ إذ شكّلت نقطة انطلاق جوهريّة نحو بلورة مفهوم الأفعال الكلاميّة، الذي تطور ليصبح نظريّة مستقلة ذات أسس معرفية، ومنطلقات منهجيّة واضحة؛ حيث نشأت النظريّة في إطار الفلسفة التحليلية للغة، وتحديدًا في منتصف القرن العشرين، على يد الفيلسوف البريطاني جون أوستن (John Austin)، الذي يُعد المؤسس الأول لهذا المفهوم من خلال محاضراته الشهيرة التي جُمعت لاحقًا في كتابه "كيف ننجز الأشياء بالكلام" (How to Do Things with Words)، وتلميذه جون سيرل (John Searle) الذي عمل على توسيع النظريّة وتبسيطها؛ إذ قدّم تصنيفًا دقيقًا للأفعال الكلاميّة، يقوم على النيّة والسّياق (أوستن، ١٩٩١،ص.٥).

يعدُّ أوستن المؤسس الأول لهذه النظرية؛ إذ قسّم الفعل الكلامي الإنشائي إلى ثلاثة أفعال: فعل قولي؛ ويقابل هذا الفعل التلفظ بالأصوات والتراكيب والدلالة، وفعل إنجازي؛ ويحدث بالتعبير عن قصد المتكلم من أدائه، وفعل تأثيري؛ ويحصل عندما يغير الفعل الإنجازي من حال المتلقي بالتأثير فيه (عكاشة، ٢٠١٣، ص.٩٩). ومن جانب آخر، قسّم سيرل الفعل الكلامي إلى أربعة أقسام هي: الفعل اللفظي (الصوتي والتركيبي)،

والفعل القضوي (الإحالي والجملي)، والفعل الإنجازي (التعبير عن قصد المتكلم)، والفعل التأثيري (التأثير في المتلقي). ومما ميّز عمل سيرل كذلك تمييزه بين نوعين من الأفعال الكلاميّة: الأفعال الإنجازيّة المباشرة (Direct) وهي التي تطابق قوتها الإنجازيّة مراد المتكلم فيطابق ما يعنيه. والأفعال الإنجازيّة غير المباشرة (Indirect) وهي التي تخالف قوتها مراد المتكلم (بوجادي، ٢٠٠٩، ص. ٩٩).

من هذا المنطلق، تعدّ نظرية الأفعال الكلاميّة "مبحثا أساسيّا لدراسة مقاصد المتكلم ونواياه؛ فالمقصد يحدد الغرض من أي فعل لغويّ، كما يحدد هدف المرسل من وراء سلسلة الأفعال اللغويّة التي يتلفظ بها، وهذا ما يساعد المتلقي على فهم ما أرسل إليه. ومن ثمّ يصبح توفر القصد والنيّة مطلبًا أساسيًّا وشرطًا من شروط نجاح الفعل اللغويّ، الذي يجب أن يكون متحققا ودالًّا على معنى"(بوقرة، ٢٠٠٦، ص. ١٧٠).

وممّا تجدر الإشارة إليه في ذات السّياق، إنّ العالم اللغويّ هربرت بول غرايس (Herbert Paul Grice) يُعدّ من أبرز روّاد التّداوليّة الحديثة الذين أسهموا في إعادة توجيه الدّرس اللغويّ من الاقتصار على البِنية إلى العناية بأبعاد الاستعمال والتّواصل والقصد، وقد قدّم إطارًا نظريًّا يركّز على الدّور المحوريّ للقصد في إنتاج المعنى؛ إذ تقوم نظرية غرايس على التمييز بين نوعين من الدّلالة: الدّلالة الطّبيعيّة (المعنى الظاهر)، والدّلالة غير الطّبيعيّة (المعنى المضمر/ المستلزم). أمّا الأولى فتقوم على علاقة سببيّة بين الظواهر، حيث يشير الأثر إلى سببه بصورة تلقائيّة، دون أنّ يتدخل فيها قصد تواصليّ. وأمّا الثانية - وهي محور النظرية - فتتأسّس على القصد؛ إذ إنّ القول بأنّ المتكلم يقصد شيئًا ما من خلال جملة معيّنة يعني أنّه يتلفظ بها وهو ينوي إحداث أثر محدّد في السّامع، يتحقّق عبر إدراك هذا الأخير لنيّة المتكلم. (روبول، وموشلار، ٢٠٠٣، ص.٥٣).

وفي هذا الإطار، وسّع غرايس الأفق التداولي عبر "مبدأ التعاون" الذي يفترض تنسيقًا ضمنيًّا بين المخاطبين، ورأى أنّ نجاح التّواصل مرهون بقدرة المتلقي على إعادة بناء المقاصد المستترة خلف القول، بحيث لا يكتمل المعنى في الخطاب إلّا بتكامل البعد الحرفيّ

مع البعد الضمنيّ، وبذلك يصبح الاستلزام الحواريّ عنصرًا أساسيًّا في إنتاج الدلالة داخل الفعل التواصليّ. (روبول، وموشلار، ٢٠٠٣، ص.٥٥)

وعليه، فإنّ القصد في التعبير المباشر عن النوايا يكون واضحًا وصريحًا ومفهومًا بشكل مباشر من خلال الكلمات الظاهرة، فلا يحتاج المتلقي إلى بذل الكثير من الجهد لفهم ما يريده المتحدث. فعلى سبيل المثال، جملة (اذهب وافتح الباب)، الفعلان (اذهب، وافتح) هما فعلا أمر موجّهان بشكل مباشر إلى المخاطب، مما يجعل الوظيفة المهيمنة - وهي هنا الإفهاميّة (التوجيهية) - ظاهرة جليّة لا تحتمل تأويلًا.

في المقابل، يكون التعبير غير المباشر عندما يكون القصد مبطّنًا أو ضمنيًّا، ولا يُفصح عنه بشكل مباشر. وهنا يحتاج المتلقي إلى فهم السّياق غير اللفظي (المقام)، وربّما بعض التلميحات أو الافتراضات لاستنتاج ما يريده المتحدث حقًّا. وعلى سبيل المثال، عندما يقول الأب لولده: "رنَّ جرسُ البابِ"، قد تبدو الوظيفة الظاهرة إخباريّة (وظيفة مرجعيّة)، في حين أن غرضها هو فعل إنجازي غير مباشر يتمثل في الأمر بفعل معين، وهو هنا (فتح الباب) (وظيفة إفهاميّة/ توجيهية)، فالقصد هنا توجيه المتلقي إلى استجابة محددة، وتكون النية في هذه الحالة غير مباشرة، أخفاها المتكلم لسبب ما، واستعان بوظيفة شكلية لهدف معين. وبهذا تكون جملة (اذهب وافتح الباب) مكافئة لجملة (رنّ جرس الباب).

وتكون الوظيفة المرجعيّة في الجملة السابقة هي الوظيفة المهيمنة وفقا لمعيار الحضور، في حين تكون الوظيفة الإفهاميّة هي الوظيفة المهيمنة وفقًا لمعيار (القصد)، وهي المعنيّة هنا، ولكن دون إهمال الوظيفة المرجعية. ويؤكد هذا التحليل التفاعل والتكامل بين الوظيفتين؛ إذ من الصعب الفصل بينهما، فالمرسل قصد الطلب من المستقبل، ولكنه اختار أسلوبا غير مباشر لغرض ما. وهنا يظهر ما يسمى بالوظيفة المزدوجة أو الوظيفة المركّبة. وهذه الوظيفة تؤكد أنّ المعنى الحقيقي للجملة لا يتحقق فقط من خلال محتواها المرجعي، بل أيضًا من خلال القصد المخفي فيها. ومن "الصعب عمليًّا اقتصار رسالة لغوية على وظيفة واحدة؛ إذ إنّ الوظائف تنضم بعضها إلى بعض

في الكلام الواحد؛ فقد نجد مع الوظيفة المرجعيّة تعبيرًا عن الذات فتكون الوظيفة مزدوجة: مرجعيّة تعبيريّة، وفي الشعر يمكننا أن نجد الوظيفة شعريّة مرجعيّة تعبيريّة، وهكذا (حامد، ٢٠١٠).

ووفقًا لما سبق، يمكن الاستشهاد بمقطع مقتضب من رسالة (أحمد أمين إلى ولده)؛ حيث تتجلى القصديّة التأثيريّة بوضوح في قوله: "أيْ بُنَيَّ: أليسَ عَجيبًا أنْ تَسمعَ مِن زُملائِكَ أنَّهُم يُريدونَ قَتْلَ الوقتِ بِلَعِبِ الوَرَقِ، أو قَتْلَ الوَقتِ بِالحديثِ التَّافِهِ؟ كأنَّ الوَقتَ عَدُوٌّ يُقاتَلُ، معَ أنَّهُ المادَّةُ الخامُ لِلحياةِ، وهو أجْدَرُ بأنْ يُصادَقَ لا أنْ يُقاتَلَ، ولكنْ كمْ يَجني الإنسانُ على نَفْسِهِ بِمُعاداةِ أحَقِّ شيءٍ بِالصَّداقةِ! لَسْتُ أُريدُ أنْ أُقيمَ لكَ البراهينَ بأكثرَ مِن أنْ تُقارِنَ بينَ شَبابٍ قَضَوْا أوقاتَ فَراغِهِم في اللَّعِبِ، أو حَديثٍ فارغٍ في الأنديةِ، وبينَ شَبابٍ أحبُّوا الكُتُبَ والمُطالعاتِ ووَضَعوا بَرامِجَ لِتَثقيفِ نُفوسِهِم، وتوسيعِ عُقولِهِم: أيُّهُما أكثَرُ نَفْعًا لأُمَّتِهِم، وأيُّهُما أجْدَرُ بِلَقَبِ الإنسانِ؟" (أمين، ٢٠١٢، ص.٣٥).

يبدو النصّ للوهلة الأولى متعدّد الوظائف؛ إذ تبرز الوظيفة الانفعاليّة من خلال صيغ التعجب والاستفهام، فالكاتب في ظاهر الخطاب يعبّر عن مكنوناته الشخصيّة من دهشة واستنكار وحسرة "أليسَ عَجيبًا أنْ تَسمعَ مِن زُملائِكَ"، تليها الوظيفة الشعريّة المتمثلة في الانزياحات الاستعاريّة والتشبيهيّة: "يُريدونَ قَتْلَ الوَقتِ بِلَعِبِ الوَرَقِ، أو قَتْلَ الوَقتِ بِالحديثِ التَّافِهِ؟ كأنَّ الوَقتَ عَدُوٌّ يُقاتَلُ" (أمين، ٢٠١٢، ص.٣٥). ثمَّ تبرز الوظيفة الميتالغويّة (ما وراء اللغة) حين عمد الكاتب إلى تفسير ماهيّة الوقت بوصفه "أنَّهُ المادَّةُ الخامُ لِلحياةِ"، وأخيرًا الوظيفة المرجعيّة التي تجلَّت في عقدّ مقارنةٍ تقابليّة بين نمطين من الشباب: (أهلِ اللّهو مقابل أهل المطالعة).

وعلى الرغم من تعدد الوظائف، فإنّ المرسِل في هذا السياق لا يقصد أن تؤدّي هذه الوظائف أدوارها بوصفها وحدات مستقلة، ولا أن تمثِّل أيٌّ منها غاية نهائيّة في ذاتها؛ إذ إنَّ القصديّة التواصليّة تتجاوز البِنْية اللفظيّة الظاهرة، بحيث تتفاعل هذه الوظائف جميعها في نطاق الوظيفة التأثيريّة المهيمنة. ومن ثمَّ، فإنَّ هذا التنوّع الوظيفيَّ لم يكن إلا طريقًا سُخِّر لخدمة غاية عميقة لدى الكاتب، وهي إعادة تشكيل وعي ابنه وحثُّه على تبنّي

سلوك قويم يرتكز على نبذ اللّهو، والارتقاء الذاتيّ عبر القراءة. فالوظيفة الشعريّة - على سبيل المثال - لم تكن ترفًا جماليًّا، بل ظهرت كوسيط إقناعيّ منح النص رصانةً وجاذبيّةً تُعلي من قيمة (الزمن)، ومهّدت الطريق لتمكّن الوظيفة التأثيريّة من النفاذ بسلاسة ومرونة، بعيدًا عن صبغة الأمر السّلطويِّ المُنفّر. ولم تكن الوظيفة الانفعالية (التعبير عن الاستنكار والحسرة) غايةً مقصودة لذاتها، بل وسيلة تنتج مناخًا نفسيًّا يمهّد لقبول التوجيه، فتتحول الذاتيّة التعبيريّة إلى أداة تأثيريّة لتوجيه سلوك الابن. وبما أنّ القصد قد يكون خفيًّا، فإنّ الوظيفة المهيمنة من حيث درجة حضورها الظاهرة قد لا تكون مهيمنةً من حيث القصد. وعليه، تتجلّى في هذا النصّ ديناميّةٌ لسانيّةٌ عالية، لا تعمل فيها الوظائف اللغويّة بوصفها عناصر منفصلة، بل تتفاعل ضمن بنية عضويّة متكاملة تخدم الوظيفة المهيمنة الغائبة خلف الخطاب.

وبهذا، يفضي تداخل الوظائف اللغويّة وتكاملها إلى ظهور وظيفتين لغويتين متمايزتين: وظيفة كامنة (مقصودة)، ووظيفة ظاهريّة (غير مقصودة). فعلى سبيل المثال: بينما تقدم الوظيفة المرجعيّة معلومات تُحدث تغييرًا في المخزون المعرفي للمتلقي، وتؤثر فيه تبعًا لذلك، فإنّ هذه المعلومات قد تفضي أيضًا إلى إحداث سلوك جديد كحصيلة نهائيّة لدى المتلقي وهذا هو جوهر الوظيفة التوجيهية. فمثلا عند قراءة لافتة على طريق ما كُتب عليها (صخور متساقطة في هذه المنطقة)، فإنّ الهدف هنا لا يقتصر على إعلام السائق فحسب، بل يتعداه إلى استثارة موقف معين لديه، ودفعه لاتخاذ إجراء وقائي كالحذر أو تغيير المسار. وعليه، فإنّ الوظيفة المهيمنة وفقًا لمعيار القصد الذي يتجلى من خلال الفعل الإنجازي غير المباشر، هي الوظيفة الإفهاميّة (التأثيريّة)، لا الوظيفة المرجعيّة التي تقتصر على تقديم معلومة حول المكان. وهكذا، يتضح الهدف النهائي لعمليّة الاتصال عبر الوظيفة المركّبة التي نشأت من التفاعل بين الوظيفتين: المرجعيّة (الإخباريّة) والإفهاميّة (التأثيريّة). واللغة - كما يرى الغذامي (١٩٩١، ص.٩٥) - "لا تتجرد من كلّ مخلفات الوظيفة الأولى، حيث يظلّ الجانب الإخباري فيها موجودا، ولكنه ينحسر ويتقاصر حتى إنه ليتراجع إلى (الخلفيّة) مخليا مكان الصدارة لغيره من مخبوءات اللغة".

وخلاصة القول إنّ مفهوم وظائف اللغة لا يقتصر على افتراض وجود وظيفة مهيمنة لكلّ جملة تتجلى من خلال السّياق اللفظيّ فحسب، بل يتعدى ذلك ليشمل وظيفة جديدة تظهر وفقًا للسّياق غير اللفظيّ. علاوة على ذلك، لا ينحصر النص في وظيفة واحدة، بل يضمّ عدة وظائف تتداخل وتتفاعل ديناميكيًّا ضمن الرسالة الواحدة. ففي سياق المحادثات اليومية، تنهض هذه الوظائف بدور مستمرّ، وغالبًا دون أن نكون مدركين لها. فعلى سبيل المثال، عندما نسأل أحدهم: كيف كان يومك؟ فقد تكون رسالتنا مركّبة من وظائف مختلفة يحددها معيار القصد وفقًا لظروف النص، فقد تظهر هنا الوظيفة الاتصاليّة للحفاظ على العلاقة الاجتماعيّة، والوظيفة الانفعاليّة لإظهار الاهتمام، والوظيفة المرجعيّة بهدف الحصول على المعلومات.

وتتداخل المعاني في اللغة وتتشابك في نسيج مركّب، ولا يمكن فهمها إلّا من خلال نظرة شموليّة تتجاوز التفاصيل الجزئية المنفصلة. وتتطلّب رؤية الجملة أو النص ككلٍّ من زوايا متعددة في آنٍ واحد، حيث تسهم كل زاوية من هذه الزوايا في تكوين تفسير متكامل. ومن هنا تتجلى الطبيعة الجوهرية للاتجاه الوظيفي في دراسة اللغة، القائمة على التفاعل الديناميكي بين الأجزاء والكلّ (نحلة، ٢٠٠٢، ص. ٢٨٢).

2-4 وظائف السبب والنتيجة/ الوسيلة والغاية (Cause and effect functions)

تتميز الوظائف اللغوية بقدرتها على التفاعل ضمن علاقات ديناميكيّة معقدة تجمع بين السبب والنتيجة؛ إذ إنّ الوظائف اللغوية - كما ذكرنا سابقا - ليست معزولة أو بسيطة في أدائها، بل تتداخل وتتفاعل بشكل متشابك ضمن سياق التواصل، بحيث تكون كل وظيفة مرتبطة بالأخرى ضمن منظومة متكاملة. ويتجلى هذا الترابط في العلاقة بين الأسباب التي تدفع إلى استخدام وظيفة لغويّة معينة والنتائج المترتبة على ذلك الاستخدام، حيث يتمثّل الهدف الأساسي في تحقيق التأثير المطلوب في المتلقي (Hebert, 2020, p. 234).

وعلى سبيل المثال، عند صياغة إعلان تجاري، قد تُوظف اللغة الإبداعيّة (الوظيفة الشعريّة) سببًا ووسيلةً ابتدائية لجذب الانتباه وتأمين استمراريّة التواصل (الوظيفة الاتصاليّة). وقد تُستثمر الوظيفة الشعريّة أيضًا وسيلةً لتقديم معلومات عن المنتج، وفي هذه الحالة تكون الوظيفة المرجعيّة هي القصد الغالب. أما إذا كان القصد الأساسي هو حث المشاهد على الشراء، فقد تصبح الوظيفة الإفهاميّة (أو التأثيريّة) هي المهيمنة. وعليه، تُحدد الوظيفة المهيمنة في هذا السّياق بناءً على معيار القصد الذي يمثل الغاية النهائيّة وليس مجرد الوسيلة، وهو ما يولّد تفاعلًا قويًّا بين الوظائف لإثراء المعنى الكلّي للرسالة. إنّ قوة أيّ عمل لا تكمن في مجرد وجود مكوناته فحسب، بل في الكيفيّة التي تتفاعل بها هذه المكونات وتتشابك معًا بشكل ديناميكي لتكوين كيان موحد يحمل دلالات وتأثيرات عميقة. "فعناصر العمل الفني لا تتصل ببعضها بعلامة تساو أو إضافة، وإنما تتفاعل بطريقة ديناميكيّة تحقق الترابط والتكامل. فديناميّة الشكل الفني لا تنشأ فقط من اجتماع المكونات أو اندماجها، بل تتشكل عبر التفاعل المتبادل بين هذه العناصر، مما يضفي على العمل طابعه المتكامل والحيوي، ويجعله أكثر عمقاً وتأثيراً" (الخطيب، ١٩٨٢، ص. ٧٧).

وبالمثل، قد تُوظّف الوظيفة المرجعيّة لخدمة غاية أخرى، كالوظيفة الاتصاليّة. فعلى سبيل المثال، إذا اقترب شخص من محطة حافلات ينتظر فيها برفقة أناس لا يعرفهم تمامًا، قد يقول لهم: "الطقس لطيف اليوم". ففي هذه الحالة، لا يهدف المتكلم إلى إيصال معلومات عن حالة الطقس التي غالبًا ما يكونون على دراية بها بالفعل، وإنّما تشكّل هذه العبارة إشارة إلى استعداده للشروع في محادثة معهم؛ بمعنى أنّ العبارة المرجعيّة تُستخدم لتحقيق غاية اتصاليّة كامنة. علاوة على ذلك، فإنّ المغزى الأساسي لبعض الملفوظات لا يكمن في محتواها الحرفي الصريح بقدر ما يكمن في القصد التواصلي الكامن وراءها. ويتضح أنّ الغرض الجوهريّ من عبارة "الطقس لطيف اليوم" الموجهة إلى شخص غريب في محطة الحافلات هو نقل دلالة الودّ الاجتماعي، بدلًا من استهلال حوار حول الأحوال الجويّة. وبناءً على ذلك، فإنّ المكونات المختلفة للنموذج المقترح هي متداخلة

بطبيعتها، وتشكّل أدوات تحليليّة ضمن عمليّة ديناميكيّة تسعى إلى فهم الظاهرة التواصليّة وتفسيرها. ولا يمثل هذا الإطار تصنيفًا جامدًا للمسميات، بل ينبغي أن يعكس تعقيدات الظروف المقامية للتواصل (Juel, 2013).

وفي ذات السياق، ننتقلُ إلى تحليل نموذج إعلانيّ يتمحور مضمونه حول إنشاء منصّة علميّة، تستهدف استمالة المتلقّين وتحفيزهم على الانضمام إليها. وتأتي صياغة هذا الإعلان على النحو الآتي: "فِي زَمَنٍ يَتَسَارَعُ فِيهِ الإِيقَاعُ، وَتَتَعَاظَمُ فِيهِ الحَاجَةُ إِلَى فِكْرٍ مَنْهَجِيٍّ رَاسِخٍ، تَبْرُزُ مَنَصَّةُ (بِنَاء) كَمَشْرُوعٍ يَهْدِفُ إِلَى غَرْسِ بُذُورِ الوَعْيِ فِي عُقُولِ الشَّبَابِ، وَصَقْلِ مَلَكَاتِهِمُ الفِكْرِيَّةِ لِيَكُونُوا أَكْثَرَ وَعْيًا. وَتَنْهَضُ مَنَصَّةُ بِنَاءٍ عَلَى قَنَاعَةٍ رَاسِخَةٍ مَفَادُهَا أَنَّ الشَّابَّ المُتَسَلِّحَ بِالوَعْيِ هُوَ الجِسْرُ الحَقِيقِيُّ نَحْوَ مُسْتَقْبَلٍ يُشَيَّدُ بِالإِدْرَاكِ لَا بِالمُصَادَفَةِ. الوَقْتُ لَا يَنْتَظِرُ، وَمَنَصَّةُ (بِنَاء) تَفْتَحُ أَبْوَابَهَا لِمَنْ أَدْرَكَ أَنَّ ذَاتَهُ هِيَ أَجْدَرُ مَا يُسْتَثْمَرُ فِيهِ."

يُظهر النصّ الإعلانيّ بِنْيَة لسانيّة مركّبة تتفاعل فيها الوظيفتان اللغويّتان الحاضرتان (المرجعيّة، والشعريّة) لتنتجا وظيفة مهيمنة غائبة عن النصّ، هي الوظيفة الإفهاميّة (التأثيريّة)؛ إذ تتجلى الوظيفة المرجعيّة من خلال الكشف عن حقائق واقعيّة، فالنصّ يستهلّ خطابه بالإشارة إلى "زَمَنٍ يَتَسَارَعُ فِيهِ الإِيقَاعُ، وَتَتَعَاظَمُ فِيهِ الحَاجَةُ إِلَى فِكْرٍ مَنْهَجِيٍّ رَاسِخٍ". وهنا تعمل اللغة كمرجع للواقع الخارجي لتقديم مبرّرات منطقيّة لوجود المنصّة. كما يحدّد النصّ هويّة "منصّة بناء" كمشروع يهدف إلى تنميّة الوعي وصقل الملكات، ممّا يوفر قاعدة معلوماتيّة صلبة لخدمة المحتوى الإعلانيّ. وبالتالي، لم يقتصر هدف الوظيفة المرجعيّة على الإخبار فقط، وإنّما كانت وسيلة لغاية أخرى، ترتبط بالوظيفة التأثيريّة التي تحفّز المتلقي على الإقبال إلى المنصة، والانضمام إليها.

ومن زاوية أخرى، تؤدي الوظيفة الشعريّة دور وسيط يكسر حدّة الخطاب الإملائي، ويجعل الرّسالة أكثر قبولًا من خلال التعبيرات الاستعارية، ومن أمثلتها: "غَرْسِ بُذُورِ الوَعْيِ"، و "وَصَقْلِ مَلَكَاتِهِمُ الفِكْرِيَّةِ"، و "هُوَ الجِسْرُ الحَقِيقِيُّ"، و "نَحْوَ مُسْتَقْبَلٍ يُشَيَّدُ". وهذه الصور الجماليّة تُجسّد المفاهيم الذهنيّة المجرّدة (الوعي، الفكر، المستقبل) في صور محسوسة (مثل: الغرس، الصّقل، الجسر، البناء)، وهو ما يُسهم في تعزيز قيمة

النصّ، وتحفيز المتلقي على الاستجابة لمضمون المنصة عن قناعة استدلالية ووعيٍ تامّ بمقاصدها.

في المقابل، تمثّل الوظيفة التأثيريّة المحصّلة النهائيّة والغاية التي انصهرت فيها الوظيفتان السابقتان (المرجعيّة والشعريّة). وتتميز بأنّها وظيفة مضمرة (غائبة) إذ لم يعتمد النصّ على أفعال أمر صريحة (مثل: سجّلْ، وانضمَّ)، ومن هنا، فالوظيفة المهيمنة المقصودة في هذا النصّ ناتجة عن التفاعل بين الوظيفة المرجعيّة (مرجعيّة الخبر)، والوظيفة الشعريّة (جماليّة التعبير).

وبهذا، أثبت النصّ الإعلاني أنّ الوظائف اللغويّة ليست وحدات مستقلة، بل هي وحدات متكاملة؛ إذ عملت الوظيفتان المرجعيّة والشعريّة كآليات تمهيديّة ووسائل إجرائيّة للوصول إلى الوظيفة التأثيريّة. وأنّ القصديّة هي المعيار المحوريّ في هذا النصّ للوصول إلى الوظيفة المهيمنة؛ فبالرغم من غياب الأدوات اللسانيّة الدّالة على الوظيفة التأثيريّة، ظلّ النصّ إفهاميًّا تأثيريًّا في جوهره.

3-4 التنغيم والنبر (Intonation and Stress)

يُعدّ التنغيم والنبر من أهم أدوات تحقيق الفهم والإفهام في التواصل اللغوي؛ إذ يوجهان المتلقي إلى فهم القصد الحقيقي من الكلام وتحديد نوعه ووظيفته، إن كان إخباريًّا، أو استفهاميًّا، أو إنكاريًّا، أو تعبيرًا عن مشاعر، أو غير ذلك. ويقتصر التنغيم والنبر على الخطاب المنطوق، والتراكيب المسموعة دون المقروءة، ولهما أثر كبير في نفوس السامعين، ومتابعتهم، وإزالة اللبس عن معنى الجملة، وإدراك الفرق بين المعاني المتعددة، وفهم المراد (أبو عاصي، ٢٠٠٩، ص.٦٧).

ويعرّف التنغيم (Intonation) بأنّه التغيير الذي ينتاب صوت المتكلم من صعود إلى هبوط، ومن هبوط إلى صعود لبيان مشاعر الفرح، والغضب، والنفي، والإثبات (العطية، ١٩٨٣، ص.٦٣)، ويمتلك التنغيم اللغويّ قدرة كبيرة على التنوّع في نغماته تبعًا لطبيعة الكلام وظروفه المحيطة. هذا التلوين الصوتي يضفي على الكلام روحًا ويمنحه معنى

جديدًا، وهو لا يكشف عن الحالة النفسيّة للمتحدث فحسب، بل يوضح المعاني ويفسرها، ويميز أنماط الكلام المختلفة. وهو "الخاصيّة الصوتيّة الجامعة التي تلف المنطوق بأجمعه؛ فتكسبه تلوينا موسيقيّا معيّنا حسب مبناه ومعناه، وحسب مقاصده التعبيريّة، ووفقا للسّياق" (بشر، ٢٠٠٠، ص. ٥٣١).

ونغمات الكلام في تغير دائم (ديناميكي)؛ وذلك بحسب الأداء النطقي النغمي، والموقف الكلامي، وكذا بحسب الحالة النفسيّة، وقصد المتكلم؛ ولهذا كان التنغيم يشمل جملة من العادات الأدائيّة المناسبة للمواقف المختلفة؛ من تعجب، واستفهام، وسخرية، وتأكيد، وتحذير (مالمبرج، ١٩٨٤، ص. ٢٠٩).

وفي المقابل، يُعرّف النبر (Stress) بأنّه: "قوة التلفظ النسبية التي تعطي للصائت في كل مقطع من مقاطع الكلمة أو الجملة، وتؤثر درجة النبر في طول الصائت وعلو الصوت. والنبرة أحيانا فونيم (فوقطعي) ذو أربع درجات من النبر، فإذا كان المقطع منبورا فإنه يتطلب طاقة زائدة من المتكلم تجعل نواة المقطع أكثر بروزا من سواها من الأصوات من حولها" (الخولي،١٩٩٨، ص. ١٦٩). وللنبر قسمان؛ أولهما: النبر الكلمي، وثانيهما: النبر الانفعالي، وهو: ضغط على جزء من الكلمة يصاحب انفعالات المتكلم وتعبيره عن عواطفه. وأبرز مجال لملاحظة هذا النبر ما ارتبط من الكلام بالعاطفة وقصد إبرازها، مثل إلقاء الخطب الحماسية، والقصائد الشعرية. ويخضع هذا النبر للطبيعة الفردية وقصدها التعبير عن غرض خاص (لميش، ٢٠٢٣، ص. ٣١٣). وقد أقرّ أحمد مختار عمر أنّ "للنبر وظيفة أخرى تشترك فيها كل اللغات وهي "الدلالة على معان إضافيّة كتأكيد ويسمى النبر حينئذ emphatic stress أو انفعال، ويسمى حينئذ emotional stress" (عمر، ١٩٩٧، ص. ٢٢٤).

يُسهِم التنغيم في الكشف عن نوايا المتكلم ومقاصده الحقيقيّة التي قد يخفيها في سياق التواصل، فتُظهر نبرة صوته وتنغيمه ما قد يضمره خلف الكلمات. ويتجنب اللبس وسوء الفهم من خلال الإشارة إلى نوع الجملة، أو التركيز على جوانب معينة فيها، ومن هذه الوظيفة تنتج الوظيفة الانفعاليّة التي تشير إلى ما يجيش في نفس المتكلم من فرح،

أو غضب، ومن دهشة، أو تأمل، أو غير ذلك من الانفعالات النفسيّة، وهذه الوظيفة تتصل بالمتكلم أكثر من اتصالها بنظام اللغة، وتجعل التواصل أغنى وأكثر تعبيرا من خلال إظهار حالته الداخليّة (علّام، ٢٠٠٩، ص. ٣٢٢). ومن هنا فإنّ التنغيم "أداة تفصح عن الحالات النفسية المختلفة التي تنتاب المتكلم، فنصدر أحكامنا عليها وفقا للمتغيرات الموسيقيّة المصاحبة للكلام، حيث نستطيع استشفاف مشاعر المتكلم، إن كان فرحا أو غاضبا أو متعجبا... إلخ، وهذه الوظيفة ليست ضمن المنظومة اللغوية المتعارف عليها، ولكنها أدخل ما تكون في مشاعر المتكلم ومقصديته من الكلام"(الديحاني، ٢٠٢٢، ص. ٨٩).

وعلى سبيل المثال، ضمن السّياق اللفظي المباشر، تؤدي جملة "هل تسمعني؟" وظيفة اتصاليّة وفقًا لتصنيف جاكبسون؛ حيث يستخدمها المتكلم للتأكد من أنّ المتلقي قادر على السماع. غير أنّ هذه الجملة قد تُوظّف داخل نص أدبي، بحيث تتحدث إحدى الشخصيات إلى أخرى بتنغيم مرتفع ومفعم بالتوتر، مرددةً: "هل تسمعني؟ هل تسمعني؟". في هذه الحالة، تتجاوز الجملة مجرد كونها وظيفة اتصاليّة أوليّة تهدف إلى ضمان التواصل، لتتحول وظيفة انفعاليّة مموضعة ضمن النسيج السردي (الوظيفة الانفعاليّة)، يستغلها الكاتب لخلق إحساس درامي يعكس العزلة، أو اليأس، ويكشف طبيعة الصراع الداخلي في القصة. وتولد هذا المقصد من خلال السياق غير اللفظي، مما يفضي إلى نشوء وظيفة مزدوجة ومركّبة تنبع من تفاعل الوظيفتين معًا.

وفي ذات السياق، يحافظ التنغيم والنبر على انتباه المتلقي، فعندما يستخدم المتحدث تنغيمًا متنوعًا، ونبرًا مناسبًا للكلمات والجمل المهمة، يصبح الكلام أكثر إثارة للاهتمام؛ فيجذب انتباه المستمع ويجعله أكثر رغبة في الاستماع والمتابعة، وهذا يساعد في الحفاظ على تركيزه ومنعه من الشرود الذهني، مما يعزز فعاليّة العمليّة التواصليّة. يقول تمام حسّان:" وللغة جانبان؛ الجانب التعاملي والجانب الإفصاحي، وأولهما أقرب إلى الاستعمال الموضوعي للغة، وثانيهما أقرب إلى الجانب الذاتي، والجانب الإفصاحي يغلب عليه الطابع التأثيري، الذي يتحقق في صورة صيحات انفعاليّة تأثريّة وقد يكون

المتكلم بهذه اللغة الإفصاحيّة في مقام يتطلب منه أن يغيّر وظيفة الجملة من التعامل إلى الإفصاح، كالذي يحدث عندما يقول أحدهم: (جووول)، بتنغيم انفعالي، فهنا يحرص المتكلم على أن يستمر في الوظيفة المرجعيّة / الإخباريّة، ولكنّه يغيّر وظيفتها بسبب التنغيم إلى الإفصاح / الوظيفة الانفعاليّة، فيخبر ويفصح في الوقت ذاته. وهنا تظهر الوظيفة المزدوجة" (حسان، ١٩٩٤، ص. ٣٠٩).

يتضح ذلك جليًّا من خلال المثال التالي: عند التلفظ بعبارة "هناك حشرة كبيرة في الغرفة"، فإنّ المستمع الذي يعتمد على المحتوى اللفظيّ المجرد بمعزل عن التنغيم والنبر قد يرى الوظيفة المرجعيّة هي المهيمنة؛ لكونها تشكل إخبارًا بوجود شيء ما. إلا أنّه عندما تُقدم العبارة بتنغيم ونبر معينين، يتضمنان إطالة في الحرف الصوتيّ، كقول: "هناك حشرة كبييرة في الغرفة"، ويستقبلها المتلقي بانتباه، فقد يبرز معنى مستحدث ووظيفة جديدة تمامًا، تتمثل في الوظيفة الانفعاليّة؛ إذ تعبر هذه الوظيفة عن خوف المتحدث من خلال تأكيد صفة "كبيرة" عبر النبر وإطالة المدّ بالكسر، مما يعكس مشاعر المتكلم بوضوح. وبالتالي، تصبح الوظيفة الانفعاليّة هي المهيمنة في هذه الحالة، وليست الوظيفة المرجعيّة. علاوة على ذلك، قد تمتد نيّة المتكلم لتشمل الوظيفة الإفهاميّة؛ حيث يكون هدف المرسل تحفيز المتلقي على اتخاذ إجراء معين (أي التأثير في سلوكه).

في ضوء ما سبق من مؤشرات، يمثّل تعدد الوظائف اللغويّة ضمن العبارة الواحدة تحديًا جوهريًّا لمفهوم الوظيفة المهيمنة. ففي حين يرى جاكبسون أنّ كلّ فعل كلامي يؤدي وظيفة لغويّة رئيسية ومهيمنة، فإنّ الواقع اللغوي غالبًا ما يتسم بتعقيد وديناميكية أكبر. ينبع هذا التعقيد من قدرة العبارة الواحدة على أداء وظيفة ضمنية (غير معلنة) في السّياق اللفظي، تتحدد وفقًا لمعيار القصد. وهو ما يجعل تحديد الوظيفة المهيمنة استنادًا إلى البنية الخارجيّة للعبارة غير كافٍ أو غير دقيق. بل يجب مراعاة المقصد اللغويّ الذي يحدّد الوظيفة المهيمنة ويوضّح تفاعلها مع الوظائف الأخرى، وذلك ليعكس الطبيعة الحقيقيّة للغة بشكل شامل.

5- الخاتمة

وفي نهاية المطاف، نُجمِل أهم النتائج التي توصّلت إليها الدّراسة، وهي على النحو الآتي:

أوّلًا: مثّل معيار القصد ركيزة أساسيّة في توجيه الوظائف اللغويّة داخل النصّ وتحديدها؛ فاستخلاص المعنى الأصيل لا يعتمد على الوظيفة المهيمنة في السياق اللفظي فحسب، بل على الوظيفة المهيمنة في السياق غير اللفظي. كما أظهر القصد أهميّة التفاعل بين الوظائف اللغويّة لإنتاج المعنى الحقيقي.

ثانيًا: أثبتت الدراسة أنّ اللغة تتجاوز كونها مجرد أداة أحادية الوظيفة، أو مجموعة من الوظائف المستقلة التي يدعم بعضها بعضًا في التعبير المباشر عن الأفكار. وبيّنت أنّها نسيج معقّد ومتداخل من الوظائف المتفاعلة بشكل ديناميكي؛ لتشكّل هدفًا تواصليًّا مركّبًا ذا أبعاد متنوعة، يتجاوز مجموع الأجزاء الفردية.

ثالثًا: أظهر التحليل التفاعلي للوظائف اللغوية أنّ النموذج التراتبي التقليدي الذي يفترض وظيفة مهيمنة وأخرى فرعية لا يعكس التعقيد الحقيقي للتواصل اللغوي. وعلى العكس من ذلك، جاءت هذه الدّراسة لتدعم منظورًا علائقيًّا يبرز التفاعل المستمر والتأثير المتبادل بين الوظائف المختلفة، مما يؤدي إلى إنتاج دلالات، ووظائف مركّبة غير مسبوقة عند النظر إلى كلّ وظيفة بمعزل عن الأخرى.

رابعًا: أثبتت الدّراسة أنّ للأفعال الكلامية غير المباشرة، ولوظائف السبب والنتيجة، ولعنصريْ النبر والتنغيم أثرًا كبيرًا في تحديد الوظيفة المهيمنة المعنية في عملية التواصل.

وبناءً على النتائج المستخلصة، تُقدم الدّراسة التوصيات التالية:

1. التوسع في تبني نماذج تحليليّة، تتجاوز التصنيفات الجامدة، والتراتبية الأحاديّة لوظائف اللغة؛ إذ ينبغي التركيز على الأطر التي تفسح المجال لتحليل التفاعل المستمر، والتأثير المتبادل بين الوظائف اللغويّة المختلفة في إنتاج المعنى.

2. إجراء المزيد من الأبحاث النظريّة والتطبيقيّة لتعميق فهمنا لمفهوم الوظيفة المركّبة القائم على معيار القصد، وكيفية تشكلها من تفاعل الوظائف.

3. تطوير أدوات ومقاربات منهجية جديدة تسمح بتحليل دقيق لكيفية تفاعل الوظائف اللغويّة (العلنيّة وغير العلنيّة) وتكاملها في النص.

المراجع العربية

الإبراهيمي، خولة طالب. (٢٠٠٦). *مبادئ في اللسانيات* (ط٢). دار القصبة للنشر، الجزائر.

أمين، أحمد. (٢٠١٢)، إلى ولدي. مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة.

أوستن، جون. (١٩٩١) *نظريّة أفعال الكلام العامة، كيف ننجز الأشياء بالكلام*، ترجمة: عبد القادر قينيني، المغرب، دار افريقيا الشرق.

أوكان، عمر. (٢٠٠١). *اللغة والخطاب*. افريقيا الشرق، الدار البيضاء.

بدوح، حسن. (٢٠١٢). *المحاورة، مقاربة تداولية* (ط١). عالم الكتب الحديث، إربد.

بركة، فاطمة الطبّال. (١٩٩٣). *النظرية الألسنية عند رومان جاكوبسون* ط١. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.

بشر. كمال. (٢٠٠٠). *علم الأصوات*. دار غريب، القاهرة.

بوجادي، خليفة. (٢٠٠٩)، في اللسانيات التداوليّة مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم. ط١، الجزائر، بيت الحكمة للنشر والتوزيع.

بوقرة، نعمان. (٢٠٠٦). نحو نظرية لسانية عربية للأفعال الكلامية " قراءة استكشافية للتفكير التداولي في المدونة اللسانية التراثية". *مجلة اللغة والأدب*، ١(١١)، ١٩٦-٢٠٣.

بومزبر، الطاهر بن حسين. (٢٠٠٧). *التّواصل اللساني والشّعريّة، مقاربة تحليلية لنظرية رومان جاكبسون* (ط١). الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت.

تشاندلر، دانيال. (٢٠٠٨). *أسس السيميائية* (ط١ . ترجمة: طلال وهبة. المنظمة العربية للترجمة، بيروت.

جاكبسون، رومان. (١٩٨٨). *قضايا الشعرية* (ط١). ترجمة: محمد الولي، ومبارك حنون. دار توبقال للنشر، المغرب.

حامد، عبد السلام. (٢٠١٠) *قوة العلاقة بين المعنى ووظائف اللغة*، رابطة أدباء الشام، نقد أدبي https://www.odabasham.net/

حسان، تمام. (١٩٩٤). *اللغة العربية معناها ومبناها*. دار الثقافة، المغرب.

الخطيب، إبراهيم. (١٩٨٢). *نظرية المنهج الشكلي، نصوص الشكلانيين الروس* (ط١) .مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت.

الخولي، محمد علي. (١٩٩٨). *معجم علم الأصوات*. دار الفلاح للنشر والتوريع، الأردن.

الديحاني، أمينة سالم. (٢٠٢٢). وظيفة النمط التنغيمي في بناء المقولات التركيبية وضبط الموجهات الدلاليّة. *مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب*، ١(١٩)، ٧٣-١٠٠.

دي سوسير، فردينان. (١٩٨٥). *علم اللغة العام*. ترجمة: يوئيل يوسف عزيز. دار آفاق عربية، بغداد.

دي سوسير، فردينان. (١٩٨٧). *محاضرات في علم اللسان العام*. ترجمة: عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء.

رايص، نور الدين. (٢٠٠٧). *نظرية التواصل واللسانيات الحديثة*. مطبعة ساس، فاس.

الركيك، محمد. (٢٠٠٥). نظرية التواصل في ضوء اللسانيات الحديثة. *مجلة علامات*، المغرب. ١، ٦٤-٧٣.

روبول آن، موشلار جاك. (٢٠٠٣). *التداولية اليوم، علم جديد في التواصل* (ط١). ترجمة: سيف الدين دغفوس. المنظمة العربية للترجمة.

السلفي، سالم عبد الرب. (٢٠١٧). بنية الاعتراض عند الشعر العربي القديم، دراسة في ضوء نظرية الاتصال لرومان جاكبسون. *مجلة كلية العلوم والآداب، جامعة قطر*، ١، ١٠٠-١٢٢.

أبو عاصي، حمدان رضوان. (٢٠٠٩). الأداءات المصاحبة للكلام وأثرها في المعنى. *مجلة الجامعة الإسلاميّة سلسلة الدراسات الإنسانيّة*، ٢(١٧)، ٥٧-٩٠.

العشيري، محمود. (٢٠٠٣). *الاتجاهات النقدية والأدبية الحديثة، دليل القارئ العام*، (ط2). ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة.

العطية، خليل إبراهيم. (١٩٨٣). *في البحث الصوتي عند العرب*. منشورات الجاحظ للنشر، بغداد.

عطيّة، سليمان عبد النبي، وظائف اللسان البشري ونظرية التواصل اللغوي عند (رومان جاكبسون). *مجلة آفاق للدراسات الإنسانية والتطبيقية*، ١، ٢٩٦-٣١٢

عكاشة، محمود. (٢٠١٣). *النظرية البراجماتية اللسانية (التداولية) " دراسة المفاهيم والنشأة والمبادئ"* (ط١). مكتبة الآداب، القاهرة.

علّام، عبد العزيز أحمد. (٢٠٠٩). *علم الصوتيات* (ط٣). مكتبة الرشد ناشرون، الرياض.

عمر، أحمد مختار. (١٩٩٧). *دراسة الصوت اللغوي*، عالم الكتب، القاهرة.

الغذامي، عبد الله محمد. (١٩٩١). *الموقف من الحداثة ومسائل أخرى* (ط٢).

فضل، صلاح. (١٩٨٤). علم الأسلوب وصلته بعلم اللغة، *فصول مجلة النقد الأدبي*، ١(٥)، ٤٧-٥٩ .

قاسمي، عبد الحق. (٢٠٢١). وظائف النص معيار مقصدية المتلفظ، *مجلة اللسانيات*، ٢ (٢٧)، ٢٤١-٢٥٦.

لميش، عبد الصمد. (٢٠٢٣). الملامح التطريزية في القصيدة العربية المغناة) قصيدة التلبية لأبي نواس أنموذجا)، *مجلة دفاتر مخبر الشعرية الجزائرية*، ١(٨)، ٣٠٦-٣١٨ .

مالمبرج، برتيل. (١٩٨٤). *علم الأصوات*. ترجمة: عبد الصبور شاهين. مكتبة الشباب، القاهرة.

مرزوقي، وسام. فضيلة، قوتال. (٢٠١٩). القصديّة وأثرها في توجيه الخطاب الشعري، *مجلة إشكالات في اللغة والأدب*، ١(٨)، ١٦٩-١٨٩ .

المسدّي، عبد السلام. *الأسلوبية والأسلوب* (ط٣)، الدار العربية للكتاب.

نحلة، محمود أحمد. (٢٠٠٢). *آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر*. دار المعرفة الجامعية، مصر.

رومنة المراجع العربية

Al-Ibrāhīmī, Khawla Ṭālib. (2006). *Mabādiʾ fī al-lisāniyyāt* (ṭ. 2). Dār al-Qaṣaba li-l-Nashr, al-Jazāʾir.

Amīn, Aḥmad. (2012). Ilā Waladī. al-Qāhirah: Mu’assasat Hindāwī lil-Ta‘līm wa al-Thaqāfah.

Austin, John. (1991). Naẓariyyat Afʿāl al-Kalām al-ʿĀmmah: Kayfa Nunjizu al-Ashyāʾ bi-al-Kalām. Tarjamah: ʿAbd al-Qādir Qīnīnī. al-Maghrib: Dār Ifrīqiyā al-Sharq.

Awkān, ʿUmar. (2001). *Al-lugha wa-l-khiṭāb*. Afrīqiyā al-Sharq, al-Dār al-Bayḍāʾ.

Badūḥ, Ḥasan. (2012). *Al-muḥāwara: muqāraba tadāwuliyya* (ṭ. 1). ʿĀlam al-Kutub al-Ḥadīth, Irbid.

Baraka, Fāṭima al-Ṭabbāl. (1993). *Al-naẓariyya al-alsuniyya ʿinda Rūmān Jākubsūn* (ṭ. 1). al-Muʾassasa al-Jāmiʿiyya li-l-Dirāsāt wa-l-Nashr wa-l-Tawzīʿ, Bayrūt.

Bishr, Kamāl. (2000). *ʿIlm al-aṣwāt*. Dār Gharīb, al-Qāhira.

Būjādī, Khalīfah. (2009). Fī al-Lisāniyyāt al-Tadāwuliyyah maʿa Muḥāwalah Taʾṣīliyyah fī al-Dars al-ʿArabī al-Qadīm. Ṭ1. al-Jazāʾir: Bayt al-Ḥikmah li-al-Nashr wa-al-Tawzīʿ.

Būqra, Nuʿmān. (2006). Naḥwa naẓariyya lisāniyya ʿarabiyya li-l-afʿāl al-kalāmiyya: qirāʾa istikshāfiyya li-l-tafkīr al-tadāwulī fī al-mudawwana al-lisāniyya al-turāthiyya. *Majallat al-Lugha wa-l-Adab,* 1(11), 169–203.

Būmazbar, al-Ṭāhir ibn Ḥusayn. (2007). *Al-tawāṣul al-lisānī wa-l-shiʿriyya: muqāraba taḥlīliyya li-naẓariyyat Rūmān Jākubsūn* (ṭ. 1). al-Dār al-ʿArabiyya li-l-ʿUlūm Nāshirūn, Bayrūt.

Chandler, Daniel. (2008). *Usus al-sīmiyāʾiyyāt* (ṭ. 1). Tarjama: Ṭalāl Wahba. al-Munaẓẓama al-ʿArabiyya li-l-Tarjama, Bayrūt.

Jākubsūn, Rūmān. (1988). *Qaḍāyā al-shiʿriyya* (ṭ. 1). Tarjama: Muḥammad al-Walī wa-Mubārak Ḥannūn. Dār Tūbqāl li-l-Nashr, al-Maghrib.

Ḥāmid, ʿAbd al-Salām. (2010). *Quwwat al-ʿalāqa bayna al-maʿnā wa-waẓāʾif al-lugha.* Rābiṭat Udabāʾ al-Shām, Naqd Adabī.
https://www.odabasham.net/

Ḥassān, Tammām. (1994). *Al-lugha al-ʿarabiyya: maʿnāhā wa-mabnāhā*. Dār al-Thaqāfa, al-Maghrib.

Al-Khaṭīb, Ibrāhīm. (1982). *Naẓariyyat al-manhaj al-shaklī: nuṣūṣ al-shaklāniyyīn al-rūs* (ṭ. 1). Muʾassasat al-Abḥāth al-ʿArabiyya, Bayrūt.

Al-Khūlī, Muḥammad ʿAlī. (1998). *Muʿjam ʿilm al-aṣwāt.* Dār al-Falāḥ li-l-Nashr wa-l-Tawzīʿ, al-Urdunn.

Al-Dayḥānī, Amīna Sālim. (2022). Waẓīfat al-namaṭ al-tanghīmī fī bināʾ al-maqūlāt al-tarkībiyya wa-ḍabṭ al-muwajjihāt al-dalāliyya. *Majallat Ittiḥād al-Jāmiʿāt al-ʿArabiyya li-l-Ādāb,* 1(19), 73–100.

De Saussure, Ferdinand. (1985). *ʿIlm al-lugha al-ʿāmm. Tarjama: Yūʾīl Yūsuf ʿAzīz*. Dār Āfāq ʿArabiyya, Baghdād.

De Saussure, Ferdinand. (1987). *Muḥāḍarāt fī ʿilm al-lisān al-ʿāmm.* Tarjama: ʿAbd al-Qādir Qanīnī. Afrīqiyā al-Sharq, al-Dār al-Bayḍāʾ.

Rāyiṣ, Nūr al-Dīn. (2007). *Naẓariyyat al-tawāṣul wa-l-lisāniyyāt al-ḥadītha*. Maṭbaʿat Sās, Fās.

Al-Rikīk, Muḥammad. (2005). Naẓariyyat al-tawāṣul fī ḍawʾ al-lisāniyyāt al-ḥadītha. *Majallat ʿAlāmāt,* al-Maghrib, 24, 64–73.

Reboul, Anne & Moeschler, Jacques. (2003). *Al-tadāwuliyya al-yawm: ʿilm jadīd fī al-tawāṣul* (ṭ. 1). Tarjama: Sayf al-Dīn Daghfūs. al-Munaẓẓama al-ʿArabiyya li-l-Tarjama.

Al-Salafī, Sālim ʿAbd al-Rabb. (2017). Binyat al-iʿtirāḍ ʿinda al-shiʿr al-ʿarabī al-qadīm: dirāsa fī ḍawʾ naẓariyyat al-ittiṣāl li-Rūmān Jākubsūn. Majallat Kulliyyat al-ʿUlūm wa-l-Ādāb, *Jāmiʿat Qaṭar,* al-ʿAdad al-Tajrībī (1), 100–122.

Abū ʿĀṣī, Ḥamdān Riḍwān. (2009). Al-adāʾāt al-muṣāḥiba li-l-kalām wa-atharuhā fī al-maʿnā. Majallat al-Jāmiʿa al-Islāmiyya: *Silsilat al-Dirāsāt al-Insāniyya,* 2(17), 57–90.

ʿAbd al-Wāḥid, ʿAbd al-Ḥamīd. (1998). Naẓariyyat al-tawāṣul ʿinda Rūmān Yākubsūn. *al-Aqlām,* (5), 33.

Al-ʿAshīrī, Maḥmūd. (2003). *Al-ittijāhāt al-naqdiyya wa-l-adabiyya al-ḥadītha: dalīl al-qāriʾ al-ʿāmm* (ṭ. 2). Mīrīt li-l-Nashr wa-l-Maʿlūmāt, al-Qāhira.

Al-ʿAṭiyya, Khalīl Ibrāhīm. (1983). *Fī al-baḥth al-ṣawtī ʿinda al-ʿarab*. Manshūrāt al-Jāḥiẓ li-l-Nashr, Baghdād.

ʿAṭiyya, Sulaymān ʿAbd al-Nabī. Waẓāʾif al-lisān al-basharī wa-naẓariyyat al-tawāṣul al-lughawī ʿinda Rūmān Jākubsūn. *Majallat Āfāq li-l-Dirāsāt al-Insāniyya wa-l-Taṭbīqiyya,* Jāmiʿat Banghāzī, 2, 296–312.

ʿUkāsha, Maḥmūd. (2013). *Al-naẓariyya al-barāghmātiyya al-lisāniyya (al-tadāwuliyya): dirāsat al-mafāhīm wa-l-nashʾa wa-l-mabādiʾ* (ṭ. 1). Maktabat al-Ādāb, al-Qāhira.

ʿAllām, ʿAbd al-ʿAzīz Aḥmad. (2009). *ʿIlm al-ṣawtiyyāt* (ṭ. 3). Maktabat al-Rushd Nāshirūn, al-Riyāḍ.

ʿUmar, Aḥmad Mukhtār. (1997). *Dirāsat al-ṣawt al-lughawī.* ʿĀlam al-Kutub, al-Qāhira.

Al-Ghadhāmī, ʿAbd Allāh Muḥammad. (1991). *Al-mawqif min al-ḥadātha wa-masāʾil ukhrā* (ṭ. 2).

Faḍl, Ṣalāḥ. (1984). ʿIlm al-uslūb wa-ṣilatuhu bi-ʿilm al-lugha. Fuṣūl: *Majallat al-Naqd al-Adabī,* 1(5), 47–59.

Qāsimī, ʿAbd al-Ḥaqq. (2021). Waẓāʾif al-naṣṣ: miʿyār maqṣidiyyat al-mutalaffiẓ. *Majallat al-Lisāniyyāt,* 2(27), 241–256.

Lamīsh, ʿAbd al-Ṣamad. (2023). Al-malāmiḥ al-taṭrīziyya fī al-qaṣīda al-ʿarabiyya al-mughannāh (Qaṣīdat al-Talbiya li-Abī Nuwās anmūdhajan). *Majallat Dafātir Makbar al-Shiʿriyya al-Jazāʾiriyya,* 1(8), 306–318.

Malmberg, Bertil. (1984). *ʿIlm al-aṣwāt.* Tarjama: ʿAbd al-Ṣabūr Shāhīn. Maktabat al-Shabāb, al-Qāhira.

Marzūqī, Wisām & Faḍīla, Qūtāl. (2019). Al-qaṣdiyya wa-atharuhā fī tawjīh al-khiṭāb al-shiʿrī. *Majallat Ishkālāt fī al-Lugha wa-l-Adab,* 1(8), 169–189.

Al-Masaddī, ʿAbd al-Salām. *Al-uslūbiyya wa-l-uslūb* (ṭ. 3). al-Dār al-ʿArabiyya li-l-Kitāb.

Naḥla, Maḥmūd Aḥmad. (2002). *Āfāq jadīda fī al-baḥth al-lughawī al-muʿāṣir*. Dār al-Maʿrifa al-Jāmiʿiyya, Miṣr

المراجع الأجنبية

Arcand, R., & Bourbeau, N. (1995). *La communication efficace: De l'intention aux moyens d'expression*. CEC.

Arista, S.D., & Murni, S.M. (2014). Language Functions Used By The Main Caracter In Sherlock Holmes II: A Game of Shadows Movie. *Lingüística, 3*.

Hebert, L. (2020). *An Introduction to Applied Semiotics*. Routledge.

Juel, H. (2013). Communicative Functions: a phenomenological approach to the analysis of media content. In *Theory and Method : Course Reader - International Track, 2013* (pp. 377-391). Roskilde Universitet.

Jean-Marie Klinkenberg. (1996). *Précis de sémiotique générale*. De Boeck Université.

Manoliu, M. (2017). Functions of language and elements of poetry. *International Journal of Communication Research, 7*(1), 58–62

Author Biodata	بيانات الباحثة:
Maha Ali Al-Shatnawi, Jordan University of Science and Technology, Jordan. Dr maha received her PhD in 2001 in the Philosophy of Language and Applied Linguistics, from Al al-Bayt University in Jordan. Her research interests include theoretical linguistics, applied linguistics, and language teaching for non-native speakers.	مها علي الشطناوي، جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنيّة، الأردن. حاصلة على درجة الدكتوراه عام ٢٠٠١ في فلسفة اللغة، وعلم اللسانيّات التطبيقيّة من جامعة آل البيت في الأردن. تدور اهتماماتها البحثيّة حول اللسانيات النظريّة، واللغويات التطبيقيّة، وتعليم اللغة للناطقين بغيرها.

معرف أوركيد (ORCID)

Email: mahaali@just.edu.jo

مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language
مجلة اللسانيات العربية، م ١٢، ع ٢٣؛ ١٤٤٨هـ
ردمد (ورقي): ١٦٥٨-٩٩٥٥ ردمد (رقمي): ١٦٥٨-٩٨٥٨

اللسانيات العربية
The Arabic Linguistics Journal, Vol. 12, No. 23; 2026
ISSN: 1658-9955 E-ISSN: 1658-9858

arabiclisa@ksaa.gov.sa

التّشابه التركيبي بين الصلة الحرة والاستفهام: مقاربة أدنويّة

Syntactic Similarity Between Free Relatives and Interrogatives: A Minimalist Approach

المعرف الرقمي: https://doi.org/10.60161/1482-000-023-005

لحسن عبود
قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب

توثيق البحث APA Citation:

عبود، لحسن. (٢٠٢٦). التشابه التركيبي بين الصلة الحرة والاستفهام: مقاربة أدنويّة. *مجلة اللسانيات العربية*، ٢٣، ١٢٧-١٥٩.

استقبِل في: ١٤٤٧/٠٦/١٥ - رُوجع في: ١٤٤٧/١٠/٢٥ - قُبل في: ١٤٤٧/١١/١٢ - نُشر في: ١٤٤٨/٠١/١٦
Received on: 06-12-2025 / Revised on: 13-04-2026 / Accepted on: 29-04-2026 / Published on: 01-07-2026

الملخص

نتناول في هذا البحث التشابه التركيبي بين تركيبيْ الصلة الحرة والاستفهام الميمي في اللغة العربية من منظور أدنوي، إذْ يُلحَظ أن كلا التركيبين يتقاطعان في توظيف المركبات المصدرية نفسها، وبالسمات الصرفية والنحوية والدلالية نفسها، الأمر الذي يحفِّز نقلها إلى مخصص المركب المصدري لفحص سماتها وتقييمها، مما يجعل المسار الاشتقاقي لكلا التركيبين واحدا. لكن اللافت؛ أن هذا التوازي التركيبي بينهما يقابله تبايُن دلالي واضح. وبالتالي، فإن قيمة المركب وتأويله الدلالي لا يتحددان بالمسار الاشتقاقي فقط، بل من خلال السمات الوظيفية المرتبطة بالرأس المصدري، بمعنى أنه إذا كانت الهندسة التركيبية واحدة، فإن المحتوى الدلالي يختلف باختلاف الوسم الوظيفي للرأس الذي يؤوَّل في الوجهة الدلالية. وتؤكد المقارنة الكُلّية أن هذا التوازي التركيبي والتباين الدلالي، ظاهرة عابرة للغات.

الكلمات المفتاحية: التشابه التركيبي، الصلة الحرة، الاستفهام الميمي، المركبات المصدرية، السمات الوظيفية.

Abstract

In the present paper, a minimalist approach is adopted to examine the syntactic similarity between free relative and phi-interrogative constructions in Arabic. It is observed that both constructions converge in employing the same complementizer phrases, sharing identical morphosyntactic and semantic features. This motivates their movement to the Spec-CP position for feature checking and valuation, rendering their derivational paths identical. Intriguingly, however, this structural parallelism is contrasted by a clear semantic divergence. Consequently, the constituent's value and interpretation are not determined by the derivation alone, but rather by the functional features associated with the C-head. This implies that while the syntactic architecture remains constant, the semantic content varies according to the functional labelling of the head at the Semantic Interface. Global comparisons further confirm that this structural-semantic asymmetry is a cross-linguistic phenomenon.

Keywords: Syntactic similarity - Free relatives - Phi-interrogatives - Complementizer phrases - Functional features.

1. مقدمة

في سياق رصد خصائص الصلة الحرة، أثارت مجموعة من الأبحاث اللسانية التوليدية الانتباه إلى التشابه التركيبي بين الصلة الحرة وتركيب الاستفهام الميمي[1]، منها: بريسنان وجريمشاو (Bresnan & Grimshaw, 1987)، والفاسي الفهري (Fassi Fehri ; 1982)، وشونج (Chung 1998)، حيث أبرز هذا الأخير تقاطع الصلة الحرة والاستفهام المُضمّن (embedded question) في عملية النقل، وقد بيّنت ألكسيادو وآخرون (Alexiadou et al, 2000) كذلك التشابه التركيبي بين الاستفهام والصلة الحرة. ويَستخلص الدارس من مقارنته بين الأبحاث التي اهتمت بالصلة الحرة والتي اهتمت بالاستفهام، بأنهما يتقاطعان في نقل العبارة الميميّة (Wh-Phrase) من موقعها الأصلي إلى مخصّص المركّب المصدري (Radford, 2009)، حيث لا تظهر في الموقع الذي تؤول فيه. ويفترض تشومسكي ١٩٩٥، ١٩٩٩) أن عملية النقل هاته ترتبط بصعود تلك المركّبات إلى ذلك المجال الوظيفي بوصفه المجال المناسب لفحص سماتها وتقييما (± استفهام)، فمبررات هذا النقل ترتبط بكون المركب المصدري يملك سمة ميمية (Wh-feature)، ويملك رأس المصدري بالمقابل، سمة استفهام - سؤال (question) إضافية كما أوضح (Kaplan, 2005). ولكون سمة العبارة الميمية سمة قوية، فإنها تعمل على اجتلاب (pied piping) تلك المركبات الاستفهامية بكاملها لفحص سمة السؤال (Q-feature) التي يتضمّنها (Nouhi ;1996).وبالتالي، ينتقل المركب الميمي إلى موقع المخصِّص مما يتيح فحص سمته في مجال أدنى، إذْ أن هذه السمة يتم التخلص منها عبر عملية الفحص محليا في إطار علاقة رأس - مخصص في مجال المصدري.

وكما بين طه وآخرون (Taha et al., 2016)، فإن نقل المركب (م)[2] في استفهام اللهجة السودانية يكمن في سمة رأس المصدري، وهي سمة السؤال التي تحتاج إلى عنصر مطابق لها في السمة، والعنصر (م) هو الأنسب لتلبية هذا الشرط، حيث يُنقل ليجاور تلك السمة في موقع المخصص، ويتبع المركّب (م) في اللهجة اليمنية الحضرمية مسار الاشتقاق نفسه. (Al- Bin Mukhashin, 2022 Haidi and). وهو الموقع نفسه الذي يُنقل إليه مركب الاستفهام في اللغة العربية المعيار (الفصحى) لفحص سمته، كما أشارت دراسة زكي (٢٠١٥) ودراسة فقيه وآخرون (Fakih et al. (2024.

على هذا الأساس، فإن سمة (م) ستفحص وتمحى عن طريق وجود السمة في الرأس والمخصص. حيث تُميَّز وظيفة الجملة في هذا المجال الوظيفي لتُؤوَّل إن كانت سؤالا أو نفيا، أو خبرا، أو غير ذلك. فهذا النمط من المركّبات يأخذ دلالات مختلفة حسب السياق التركيبي الذي يُدمج فيه، بدليل أنه يشغل موقع المخصص في كل التراكيب التي يرِد فيها. ولأن غرضنا هو إبراز تقارب الصلة الحرة والاستفهام، فإن من بين ما يجمع بينهما في اللغة العربية وفي لغات أخرى مثل

الإنجليزية والفرنسية، هو أن المركّبات (م) تكون إلزامية الظهور في الصلة الحرة كما في الاستفهام، ثم تأخذ تخصيصها الدلالي.

دفعنا مطلب البحث عن مصدر هذا التقارب بين هذين النمطين من التراكيب، إلى طرح الأسئلة التالية:

كيف نفسر الاتصال التشابه بين تركيب الصلة الحرة والاستفهام؟ وما مصدره؟ وهل يحتل المركّب الميمي نفس الموضع في كلا التركيبين دائما؟ وما هي أوجه التقارب والتباعد بينهما في اللغة العربية وبين اللغات؟ وهل يمكن تقديم تحليل موحد لكلا النمطين؟ وكيف نمثل لذلك في ضوء البرنامج الأدنى؟ وتحديدا في نموذجه الأخير المتعلق بالاشتقاق المرحلي؟

2 . دوافع البحث

يعدّ التشابه التركيبي الذي يجمع بين جمل الصلة الحرة والجمل الاستفهامية موضوعا تركيبيا مثيرا للاهتمام، حيث يُلاحَظ أن الصلة الحرة توظف نفس أدوات الاستفهام، وأنهما يتقاطعان على مستوى الاشتقاق. لكن دراسات الاستفهام والصلة الحرة ظلتا مستقلتين، ولم تُثَر أسئلة حول هذا التقارب التركيبي بينهما. أمام هذا المعطى الموضوعي، ارتأينا البحث في هذا التشابه التركيبي القوي الذي يجمعهما، وما يقابله من اختلاف دلالي واضح. فكلا التركيبين لا يوظفان تلك المركّبات بنفس بالدلالة، بل إن بعض تلك المركّبات توظف للنفي والتعجب، فضلا عن كونها ترِد موصولة وسؤالا، لذلك نحاول إبراز سبب هذه المرونة التركيبية التي تسمح للمركب (م) بالظهور في سياقات تركيبية مختلفة[3].

2. 1 . أهمية الدراسة

نظرا إلى غياب دراسة تهتم بهذا الموضوع في اللسانيات التوليدية، كما في غيرها، نأمل في هذا المقال تقديم حجج واضحة تفسر التقارب التركيبي الذي يجمع بين الصلة الحرة والاستفهام، وتبرز الاختلاف الدلالي بينهما وكيف يتولّد. كما سنوضح أن هذا التقارب التركيبي، أوجد في اللغات نمطا ثالثا، تتولد فيه تراكيب استفهامية تحمل الخصائص الداخلية للصلة الحرة، وسنقدم أدلة في إطار البرنامج الأدنوي تدعم كُلية ذلك بين اللغات.

2 .2. الإطار النظري للبحث

سنعتمد البرنامج الأدنوي إطارا نظريّا للدراسة، وخاصة في صيغته الأخيرة المتعلقة بالاشتقاق عبر مرحلتين، حيث سنقف عند مسار اشتقاق الاستفهام والصلة الحرة، لنبرز تقاربهما على المستوى التركيبي، وصولا إلى تأويلهما المختلف على المستوى الدلالي. ويعدّ البرنامج الأدنوي نموذجا علميا تبلورت صيغته الأولى في بداية تسعينات القرن الماضي، تشومسكي (١٩٩٣)، في سياق تقدّم مدرسة

النحو التوليدي، ثم أصبح يمثّلُ لهذا البرنامج بكتاب يحمل عنوان: "البرنامج الأدنوي" (١٩٩٥). ويشكّل هذا البرنامج تحوُّلا كبيرا على المستويين النظري والمنهجي ضمن مسار تقدم النحو التوليدي الذي يمثّل كتاب البنى التركيبية (Syntactic Structures, 1975) صيغته الأولى، مرورا بالنظرية المعيار (Standard Theory 1965)، والنظرية المعيار الموسعة (Extended Standard Theory 1967)، ثم مقاربة المبادئ والوسائط (1981) التي مهدت لظهور البرنامج الأدنوي، ليعرف تطورات أبرزها مع مفهوم الاشتقاق عبر مراحل (2000، 2001، 2008).

3.2. الاشتقاق عبر مرحلتين

تُقسّم بنية الجملة في الأدبيات التوليدية إلى إسقاط معجمي وإسقاط وظيفي، ويتبنى البرنامج الأدنوي في نماذجه المتأخرة، (تشومسكي،٢٠٠٨، ٢٠٠١، ١٩٩٨)، عملية الاشتقاق عبر مرحلتين تركيبيتين أساسيتين:

أ. مرحلة الإسقاط المعجميّ.

ب. مرحلة المركّب المصدريّ. (الإسقاط الوظيفيّ)

تشمل المرحلة الأولى (أ) إسقاط البنية الحَمْلِية، ويقصد بها المستوى الذي تُسنَد فيه الأدوار الدلالية، أي مجال الوسْمِ المحوري. والثانية (ب)، وهي مرحلة المركّب المصدري وفيها تتحدد القوة الإنجازية للجملة لتأخذ تأويلها الدلالي. وتشكل عملية الدمْج (Merge) بعد انتقاء الوحدات المعجمية استنادا إلى ما يوفره التِّعداد (Numeration) أهم العمليات التي يستند عليها النسق الحاسوبي في الاشتقاق. والدمج نوعان: دمج خارجي، ودمج داخلي. يقصد بالدمج الخارجي (External Merge) إدماج عنصر لغوي معيّن في البينة التركيبية، فهو المسؤول عن بناء الجُمَل. مقابل الدمج الداخلي (Internal Merge) الذي يُعرَف بالنقل (تشومسكي، ٢٠٠١)، حيث يوجِّه الفحص (Checking) نقل المركبات من مجال الوسم المحوري (أ) إلى مجال الإسقاط الوظيفي (ب)، لتقييم سماته في الرؤوس الوظيفية المناسبة لها. فالمركّب الميمي "ماذا"، مثلا، يأخذ وظيفته التركيبية مفعول للفعل "قرأ" عن طريق الدمج الخارجي في المرحلة (أ). ثم يُنقل (دمج داخلي) لفحص سمته الإعرابية في مخصص الفعل الخفيف في المرحلة (ب)، وصولا إلى مجال المصدري لتقييم سمته الدلالية (+/- سؤال).

وفيما يلي، وبعد عرضنا لدراسات سابقة في الصلة الحرة والاستفهام، سنتناول تركيب الصلة الحرة ثم تركيب الاستفهام، وصولا إلى الاستفهام المُضمّن[4] وفق الإطار النظري الذي نتبناه. ولترتيب هذه الأنماط الثلاثة على التوالي مبرراته، وهو أن الأصل في الجمل الخبر[5]، وجملة الصلة كما هو معلوم تندرج ضمن الجمل الخبرية، مما يعني أن الاستفهام مشتق من الخبر، أي أن السؤال فرع من النمط الأول. أما الاستفهام المضمّن، فيجمع بينهما معا، وبالتالي فهو أكثر تجريدا منهما

لطبيعته المركّبة، وهذا النمط من الجمل، رغم كونه يتضمن تركيبَ الاستفهام كما هو، فإنه يُؤوَّل في الوجهة الدلالية بـ(+خبر)، لأنه استفهام غير موسوم[6] (Unmarked).

3 . الصلة الحرة في اللغة العربية: الدراسات السابقة

لم تلقَ الصلة الحرة في اللغة العربية اهتماما كبيرا مقارنة بدراسة تركيب الاستفهام. وتعدّ دراسة الفاسي الفهري (١٩٧٨) أولى الدراسات التي تناولت الصلة الحرة في اللغة العربية في الدرس اللساني الحديث، قارَن فيها الباحث بين اللهجة المغربية والعربية المعيار. ورغم كونها أصبحت دراسة قديمة نسبيا بالقياس إلى تطور الدرس اللساني التوليدي، فقد تميزت بغنى المعطيات ودقة الوصف. وافترض أن الضمائر الموصولة تُدمج قاعديا (Base-generated) داخل جملة الصلة. وفي دراسته اللاحقة (١٩٨٢) قدم تحليلا أوسع، حيث ميز بين موصولات بسيطة وموصولات مركّبة، مثل: "عندما، حينما، كيفما..."[7]، كما ميز بين موصولات معربة وموصولات غير معربة، تأتي هذه الأخيرة غير موسومة بالعدد والجنس، بخلاف الموصولات المعربة[8]. ومن خصائص الصلة الحرة - مقارنة بالصلة المقيدة - هو تنوّعها المقولي[9]، حيث تظهر في: مركّب حرفي، واسم، وظرف مكان، وظرف زمان... كما أشار إلى وجود تقارب بين تركيب الصلة الحرة والاستفهام، مستدلّا بمثال عن الموصول "أيّ" (١٩٨٢: ص.١٣٤) الذي يظهر في موقع مخصص المصدري، سواء في الصلة أو الاستفهام، كما أوضح أن العربية المغربية تختص بموصول مزدوج تتطلب معه موضعين لمخصص المصدري (١٩٨٢: ص.١٤٥).

وتناول كنكاي (١٩٩٦) التركيب الداخلي للصلة الحرة في العربية المعيار، معتمدا مقاربة وصفية في إطار نظرية س-خط (X-Bar Theory). ورغم كون دراسته بعيدة عن الإطار النظري الذي نتبناه، فإنها مفيدة وغنية بالمعطيات، انصب اهتمامه فيها على الموقع الذي يأخذه الموصول في تراكيب الصلة الحرة والمقيدة. وقدّم في دراسته تحليلا يوحد بين كلا النمطين من خلال المزج بين فرضية "الرأس" وفرضية "المخصص" المعروفة في الأدبيات التوليدية[10]. ويتبنى فرضية المصدري التي مفادها أن الموصول يحل في موقع مخصص المصدري، وهي فكرة نجده يدافع عنها في أبحاث أخرى له، (١٩٩٠،١٩٩١)، مستحضرا البعد المقارَن بين عدة لغات، منها: العربية المغربية، والعربية المعيار، واللغتان الفرنسة والإنجليزية. وخلص الباحث إلى أن الصلة الحرة لها البنية نفسها التي للصلة المقيدة باستثناء غياب السابق. ونظرا إلى غياب السابق في الصلة الحرة، فإن الموصول يفرض سماته المقولية في الجملة، وبذلك تتحدد طبيعتها المقولية. وذلك ما يفسر تنوعها المقولي المشار إليه أعلاه عند الفهري (١٩٨٢)، على خلاف الصلة المقيدة التي تكون اسمية فقط. وبتبنّيه

فرضية المخصص، اعتبر أن الموصول "الذي" يولد في مخصص المصدري كما هو في الصلة الحرة. وهذا التعميم في نظرنا لم يراع مجموعة من الاختلافات الصرفية والتركيبية بين النمطين[11].

وتطرّق القرشي (Al-Qurashi, 2012) إلى الصلة الحرة في العربية المعيار، وافترض أن الموصولات مولّدة قاعديا خارج الصلة الحرة. وعلى أهمية التحليل الذي قدمه، فإنه يصنِّف صلة الموصول "الذي"، لمّا تظهر بدون سابق، على أنها صلة حرة، وهذا التوحيد بين النمطين لا يستقيم. فالموصول "الذي" تكون صلته مقيدة دوما ولو في غياب السابق، لأن الموصول "الذي" يسمح بغياب السابق فيأتي عائدا على سابقه في الخطاب، لأن الصلة معهودة بين طرفيْه، مما يسمح بإضمار السابق وظهوره، وبالتالي نجد الباحث غيّبَ مجموعة من الخصائص التي ينفرد بها الموصول "الذي" (ومشتقاته) عن باقي الموصولات، والتي تجعل الموصول 'الذي' يأتي مقيدا فقط. فالسلوك التركيبي للموصول "الذي" في علاقته بالسابق، ظاهرا أو مضمرا ليس اعتباطيا.

وقدّم الشرفات (AL-Shorafat, 2020) عرضا لتركيب الصلة الحرة في الأدبيات اللسانية التوليدية، وحلل في سياقها الصلة الحرة في العربية المعيار، في إطار الاشتقاق المرحلي استنادا إلى المقارنة مع الإنجليزية. وبيّن أن الموصول في الصلة الحرة في اللغة العربية لا يظهر في صدر الجملة نتيجة النقل من موقعه الداخلي كما في الإنجليزية، مبيّنا أن الصلة الحرة هي مركّب مصدري ومركّب حدّيّ معا، جوابا عن سؤال طرحه حول الطبيعة المقولية للمركّب (م) في الصلة الحرة، وأوضح أنها تتضمن بنية مصدرية، لكنها تمتلك توزيع مركّب حدّي (انظر: ص ص.٧٦-٧٧)، بمعنى أن الصلة الحرة هي مركّب حدّيّ ومركّب مصدري. ويمكن تبسيط هذه الازدواجية من جهتنا بكون الصلة الحرة مركّبًا حدّيًّا من الناحية الوظيفية بالمثال التالي: أعرف [مَن جاء].

يشغل مركّب الصلة في هذا المثال موقعًا تركيبيًّا يقوم مقام المفعول به، ويُسند إليه إعراب النصب، وهذا سلوك المركّبات الحدِّية. أما من الناحية البنيوية، فهي مركّب مصدري يحتوي على فعل وفاعل: يبدأ بالموصول 'مَنْ' الذي يشغل موقع مخصص المصدري، وهو العنصر الذي يعود عليه حدث المجيء. لكن في مرحلتين مختلفتين من الاشتقاق وفق الباحث، وذلك حسب موقع الموصول في أثناء عملية الحوسبة. ونتفق مع هذا التحليل، لكن نراه تحليلا يشمل تركيب الاستفهام كذلك، فكون العبارة الميمية في الصلة تتوزع مع المركب الحدي وأنها تُشتق بالنقل: نجده كذلك في الاستفهام، بحجة أن (م) يظهر في موقع المخصص دوما بغض النظر عن القوة الإنجازية التي يحقّقها: (± خبر). لكن معطيات تركيب الاستفهام تبين أن العنصر الميمي مركّب حدّيّ يتصدر الجملة، ويتضح هذا الاختلاف من الموقع الذي يشغله المركب (م) بعد النقل، وهو موقع غير موضوع، أي غير مربوط بأي عنصر آخر داخل الجملة، على خلاف نظيره في الصلة الذي يأتي متمّما في الجملة.

حلّل القرشي والزهراني (Al-Qurashi & Al-Zahrani, 2024) الصلة الحرة في اللهجة السعودية الزهرانية في إطار البرنامج الأدنوي، لكنهما لم يفرقا بشكل موفّق بين الصلة الحرة والصلة المقيدة، مثل ما ورد في القرشي (٢٠١٢). فقد صنّفا صلة "اِلِّي illi " في اللهجة موضوع الدراسة بأنها صلة حرة عندما توظَّف دون سابق، غير أن الصلة الحرة لا تسمح بظهور السابق كما هو الأمر في العربية المعيار، على خلاف الصلة المقيدة التي تسمح بظهوره وغيابه في العربية المعيار وفي لهجاتها. وبالتالي؛ فغياب السابق ليس دليلا على أن الصلة حرة، وإنما يمكن حذفه من البنية التركيبية وتأويلها دون تحقُّقه صوتيا، فغيابه على مستوى الصورة الصوتية، هو فقط إضمارٌ لسابقٍ معلوم بين المتكلم والمخاطب. وبناء على الأمثلة التي قدمها الباحثان[12]، وخلصا منها إلى أن العربية الزهرانية تمتلك الصلة الحرة مع الموصولين البسيطين: "مِين" و"اللي" (illi: and mi:n.)، فإننا لا نرى تركيب "اِلِّي"[13] صلة حرة، لأن هذا النمط من الموصولات يسمح بغياب السابق وبظهوره بناء على الأمثلة نفسها التي يقدمانها (٢٠٢٤، ص ص. ٤٩-٥٠). أما موصولات الصلة الحرة، مثل "مين"، فلا تقبل بظهوره مطلقا.

4 . الاستفهام الميمي: دراسات سابقة

حظي الاستفهام الميمي في اللغة العربية في اللسانيات التوليدية بدراسات كثيرة مقارنة بتركيب الصلة الحرة، رغم كوْن الاهتمام به جاء متأخرا مقارنة بالصلة، وكان الهدف منه تقديم وصف أو تفسير موحد لاشتقاق المركب الميمي الاستفهامي في اللغة العربية ولهجاتها، وبين اللغات، وأغلب الدراسات كانت متقاربة في نتائجها حول الظاهرة المدروسة. وتأتي في هذا السياق دراسة نوحي (١٩٩٦) حول تركيب المركب الميمي في العربية المغربية في إطار نظرية العاملية والربط (Government and Binding Theory)، وفي إطار البرنامج الأدنوي. وأبرز الباحث أن المركّب (م) يولد في مخصص المصدري عن طريق النقل كما يحصل في الإنجليزية، ولأن العربية المغربية لها سمة (م) قوية، وتتطلب فحصها بواسطة سمة السؤال الذي يكون في رأس المصدري؛ فإن سمة السؤال تصعد إلى مخصص المصدري قبل التهجية باجتلاب المركب الميمي كاملا لفحص سمة السؤال في مجال المركب المصدري بين الرأس ومخصصه، (Nouhi , 1996).

وقام المومني والسعيدات (Al-Momani & Al-Saideh, 2010) بتحليل تركيب المركب الميمي في اللهجة الأردنية، وأكّدا أن هذه اللهجة تُظهر نقلا اختياريا، وأحيانا إجباريا إلى موقع الصدر في الجملة. بمعنى أن إمكانية عدم نقل العنصر الميمي إلى بداية الجملة ممكنة أحيانا، وإلزامية أحيانا أخرى، حيث تتيح اللهجة الأردنية كلا الخيارين؛ فلما يكون المركب الميمي فاعلا، فإن نقله إلى صدر الجملة يكون إلزاميا من مخصص المركّب الفعلي إلى مخصص الصّرفة لإرضاء مبدأ الإسقاط

الموسّع. وبعدها يتحقق النقل من مخصص العبارة الفعلية إلى مخصص البؤرة (Specifier of Focus). ولما يقترن ظهور (م) بالموصول "اللي" فإن هذا الأخير يشغل موقع رأس البؤرة، مما يستوجب نقل المركب (م) إلى المخصص.

وفي العربية السودانية، تناول طه وآخرون (٢٠١٦) السمات المميزة للاستفهام الميمي في الأسئلة البسيطة، وفي جمل الصلة والجمل المدمجة في إطار البرنامج الأدنوي. وبيّن الباحثون أن المركب (م) يُنقل إلى مخصص المصدري لفحص سمة (م) في إطار علاقة رأس-مخصص، على أساس أن انتقال العبارة الميمية في هذه اللهجة يكون مدفوعًا بسمة السؤال [+سؤال] غير المؤوّلة التي يتضمنها رأس المصدري، وبعد حصول تطابق (Match) وتوافق (Agree) بين الرأس الوظيفي المسبار(Probe)، والعبارة الميمية الهدف (Goal) في مجال المصدري، تؤوَّل الجملة في الوجهة الدلالية.

كما قام الحمامي والفضلي (Al-Hamami & Alfadly, 2018) بدراسة نقل المركّب (م) في اللهجة السعودية النجرانية (Najrani Arabic) ضمن البرنامج الأدنوي، نموذجي (١٩٩٣، ١٩٩٥)، في التراكيب المتعدية واللازمة. وكشفت الدراسة أن المركّبات (م) يكون فيها النقل اختياريا إلى الموقع الأولي أو البقاء في الموقع الأصلي في كلا التركيبين، باستثناء الفاعل "مَن" في التراكيب اللازمة، ويكون النقل كذلك اختياريا في العبارات الميمية المدمجة حسب الدراسة، وتظهر اللغة النجرانية حساسية لقيود الجزيرة الميمية وجزيرة المركّب الاسمي المعقد (complex). وبيّن الباحثان أن مركب الاستفهام يُنقل من مخصص الفعل الخفيف، ثم إلى مخصص الزمن، ثم إلى مخصص المصدري لتقييم السمة (م). ونرى أن هذا الوصف ينطبق تماما على الموصول في الصلة الحرة.

وتناولت الهايدي وبن مخاشن (Al-Haidi & Bin Mukhashin, 2022)، في مقال مشترك لهما، نقل المركّب الاستفهامي الميمي في العربية الحضرمية من منظور أدنوي نموذج (١٩٩٥). واعتمد الباحثان مقاربة وصفية إثنوغرافية، جمعا خلالها بياناتهما حول عينة منتقاة من عشرة أشخاص من مناطق مختلفة، بالإضافة إلى الأدب الشعبي الحضرمي، بناء على أدوات المقابلة والاستبيان والملاحظة بالمشاركة في جمع المعطيات. وخلصت الدراسة إلى أن المركّب الميمي في الجمل ذات الرتبة: فاعل-فعل، مفعول، يولد قاعديا، ولا يُنقل من موقعه الذي يولد فيه، وهذا يتوافق في نظر الباحثيْن مع الاشتقاق الأمثل الذي يستجيب لمبدأ الاقتصاد. كما بينت الدراسة أن المركّب (م) في اللهجة المدروسة يقبل أن يظهر في مواقع مختلفة: بداية السؤال، وفي وسطه، وفي آخر التركيب.

وفي (٢٠٢٤) قدم بنعيسى أزابيط دراسة لظاهرة الاستفهام بعنوان: "خطاب الاستفهام في اللغة العربية"، وتبنَّى في مقاربته فرضية تداخل المستوى التركيبي والدلالي والتداولي للإحاطة بظاهرة الاستفهام، من منطلق تفاعل وتكامل المستويات الثلاثة وذوبانها في إطار ما سماه "التداولية

اللسانية"، وهي الفرضية الأساسية التي يدافع عنها الباحث، مؤكدا صعوبةَ دراسة الاستفهام بكل أنماطه ومظاهره من منظور منهجي ونظري يستبعد الفرضية التي يتبناها.

رغم اختلاف الإطار النظري الذي نتبناه عن موضوع هذه الدراسة، فإن أهميتها تكمن في تنوع المعطيات المدروسة ورصد توزيعها في العربية المعيار، والتمييز بين أنماط الاستفهام المتعددة، فضلا عن الاستفادة من تحليل خصائصها تركيبيا ودلاليا وتداوليا في ضوء مجموعة من النظريات والنماذج الغربية، منها: النحو التوليدي، ونظرية الفعل، والنظرية الإنجازية ونماذج أخرى. لكن، رغم انفتاح الباحث على أكثر من مقاربة لسانية، فإنه لم يقدم قاعدة أو قواعد تُفسر الاستفهام بمبادئ عامّة في إطار ما سماه "تداولية لسانية". من جهة أخرى، اعتمد طروحات توليدية قديمة لا تتجاوز بداية الثمانينات، مما فوّت على الباحث أبرز التطورات التي عرفها النحو التوليدي. وبالتالي، فرغم كوْن الدراسة حديثة في إصدارها، فإنها تبقى قديمة نسبيا في منظورها، التركيبي على الأقل.

وفيما يلي ننظر في الاتصال التركيبي بين الاستفهام والصلة الحرة. فما أوجه التقاطع بين الصلة الحرة والاستفهام؟

5. الاتصال التركيبي بين الصلة الحرة والاستفهام

من مظاهر الاتصال بين الاستفهام والصلة الحرة، أن هذه الأخيرة تتوزع مع مركّب حدّيّ كما في (١)، ومنها يشتق الاستفهام كما في المثال التالي (٢):

١) أ. قرأ زيدٌ [$_{\text{صلة حرة}}$ ما$_{ن}$ كتبتَ ~~ما~~].

ب. قرأ زيدٌ $_{\text{م حد}}$[الكتابَ].

٢) ماذا قرأَ زيدٌ ~~ماذا~~؟

يقبل الموصول وما يتبعه في الصلة الحرة التوزيع مع الأسماء التامة كما يتضح من (1ب). مما يعني أن الصلة الحرة تشغل موقع موضوع لمركب حدي. ونلاحظ أن الموصول "ما" في (1أ) منقول من موقع مفعول إلى موقع أوّلي يمين الصلة الحرة ضمن نفس المجال، ويبقى الأثر مربوطا بالعنصر المنقول في البنية نفسها، ويظل محجوزا بموجب تحكُّم العنصر المنقول في أثره، ولا يقبل أن يأخذ موقعَه مركّبٌ آخر كما يتبين من عدم نحوية البينة (٣):

٣) *قرأ زيدٌ [$_{\text{صلة حرة}}$ ما$_{ن}$ كتبتَ القصةَ].

ويتميز النقل في الاستفهام (٢) كذلك بأن الموقع الأصلي يبقى متحكَّما فيه من قِبل العنصر المنقول، بدليل أنه ليس موقعا شاغرا كما يتضح من عدم قبول البنية (٤):

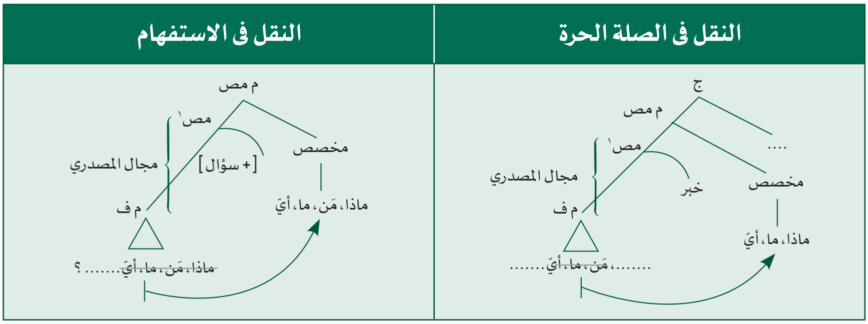
٤) * ماذا قرأَ زيدٌ الكتاب؟

وبناءً على هذه المقارنة الأولية، فإن الصلة الحرة تتقاطع مع الاستفهام في كون المركّب (م) لا يظهر في الموقع الذي يُؤوّل فيه دلاليًّا؛ مما يعني أن الموصول 'ما' والاستفهام 'ماذا' ليسا مُدمجيْن في القاعدة، بل هما نتيجة نقل من داخل الصلة الحرة والاستفهام إلى موقع الصدارة (Initial position). ونلاحظ أن الاستفهام لما يُشتقّ من الصلة، يقلّص بنيتها التركيبية من جملة مركبة كما في (١أ) إلى جملة بسيطة كما في (٢). مما يثير السؤال التالي: هل الموقع الذي يُنقل إليه المركّب (م) داخلي أم خارجي بالنسبة إلى الجملتين المنقول منهما؟

نلاحظ أن النقل في الاستفهام يتم من موقع المفعول في (٢)، وهو موقع داخلي إلى موقع أولي خارج المجال التركيبي للجملة في (٢). أما في الصلة فيبقى ضمن مجال المفعولية في (١)، أي في مجال معمول فيه[14]. بمعنى آخر؛ يحتفظ العنصر المنقول في الصلة بدور دلالي محدّد لأنه يبقى ضمن التحكم المكوّني للجملة الرئيسية، بخلاف نقل الاستفهام. ونمثّل لهذا التقاطع والاختلاف كما يلي:

الشكل 1

نقل المركب الميمي بين الصلة الحرة والاستفهام



يبقى المركّب (م) في الصلة ضمن مجال تحكم الجملة الرئيسة دون أن يتصدر البنية ككل، أما في الاستفهام فيُنقل إلى صدر الجملة، وهذا لا ينفي وجود تقاطع في النقل بين كلا التركيبين، بل يتم نقله في كلهما من موقعه الأصلي وهو فضلة الفعل "كتب"، إلى صدر الصلة الحرة وصدر الاستفهام.

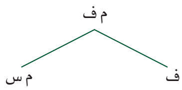
لاحِظْ أيضا، أن المركب الميمي في التمثيلين يحتمل تأويلين في رأس المصدري: (+/- سؤال). ففي الصلة يُوسَم دلالِيا بالقيمة (+سؤال)، لأنه بعد صعود المركب (م) إلى المخصص وفحص سمته

وتقييمها في إطار رأس- مخصص، يتحقق تأويله خبرا كما في البنية (١)، أما في (٢) فيأخذ دلالة الاستفهام. وإذا كان النقل في الصلة هو نفسه في الاستفهام كما يوضح الشكل (١)؛ فما مصدر الاختلاف الدلالي بينهما؟ وكيف نفسّره؟

5 . 1. النسق الحاسوبي واستراتيجية اشتقاق الاستفهام الميمي

تبنّى البرنامج الأدنوي في صيغته الأولى (١٩٩٣)، الفرضية المعجمية القوية، ومفادها أن الكلمات باعتبارها وحدات تتألف من سمات تركيبية وصوتية ودلالية، تدخل العمليات التركيبية تامّة التصريف. لكن في تشومسكي (٢٠٠١) مع مفهوم الاشتقاق بالمراحل (Derivation by Phase)، أصبحت عملية الدمج تستهدف الجذور المجردة لتحصل هذه الأخيرة على مقولتها في التركيب، بمعنى أن عملية الدمج تَتِمّ في المقُولة الجذر (root)، كما في التمثيل (٥):

٥)



يمثل رأس المركب الفعلي في (٥) هدف الدمج، وتسقط سمته المقولية ليأخذ المركب الفعلي عنونته منها، أي أن سمة هدف الدمج (merge target) المقولية، هي السمة التي تأخذها العنْونة، ويعتبر الدمج إجراءً تكراريا يمكن أن يصبح معه "م ف" في (٥) بدوره جذرا يشكل موضوعا قابلا للدمج لتكوين موضوعات تركيبية جديدة. ونبسط ذلك بتحليل التركيب (٧) المشتق من (٦):

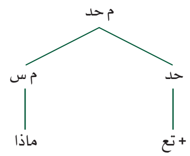
٦) كتب زيدٌ الرسالةَ.

٧) ماذا كتب زيدٌ ~~ماذا~~؟

يُدمج الفعل مع المفعول في الأدبيات التوليدية بموجب انتقاء الفعل لموضوعه الدّاخليّ، لنحصل على المركب الفعلي: "كتب الرسالة"، ويسمى هذا بالدمج الأولي (First Merge) ثم يدمج الفاعل في موقع مخصص الفعل الخفيف، لأن البنية تفرض وجود مخصِّص لاستيعاب العنصر المدمج. وبموجب ذلك نحصل على البنية (٦). ومنها تشتق بنية السؤال (٧)، حيث ينقل العنصر (م) "ماذا" من موقع المفعول في البنية الخبرية (٦) إلى صدر الجملة الاستفهامية (٧)، ليظهر في مخصص المركب المصدري. وهذا يعني أن النقل يتم من داخل الجملة إلى خارجها كما أشرنا، أيْ إلى موقع غير معمول فيه، استنادا إلى نظرية العاملية والربط (تشومسكي، ١٩٨١)، حيث تدمج مركبات الاستفهام (م) عن طريق النقل من موقعها القاعدي إلى موقع غير موضوع (Bošković, 2024). ويشتق التركيب (٧) وفق الخطوات التالية:

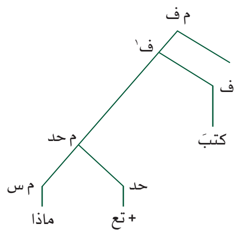
يُضم الاسم رسالة إلى التعريف "ال"، فنحصل على المركّب الحدّيّ "الرسالة" الموسوم مقوليا بـ(+ اسم)، وإعرابيا بـ(+ نصب)، وهو الذي يصبح موضوع استفهام كما في (٨):

٨)



وللحصول على مركب فعلي؛ يُدمج الفعل "كتبَ" مع المفعول "ماذا" كما يبيّن التمثيل (٩):

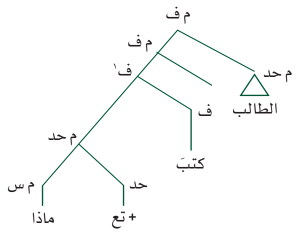
٩)



بعد أن يأخذ المفعول دوره المحوري، (دورٌ داخليّ)، يُدمج الفاعل مع المركّب الفعلي في مخصص الفعل، ويدخل التركيب بسمات مؤَوّلة (الشخص، التعريف والجنس)، وبذلك تنتهي مرحلة الإسقاط المعجمي كما هو مبين في الشكل الآتي:

الشكل 2

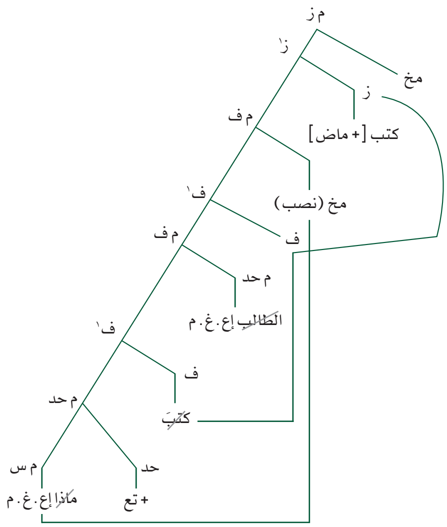
التمثيل الشجري لمرحلة الإسقاط المعجمي



واستنادا إلى مفهوم الاشتقاق المرحلي ، يصعد المفعول إلى مخصص الفعل الخفيف، كما يلي:

الشكل 3

مرحلة فحص سمة النصب



يتم النقل في إطار البرنامج الأدنوي لدواعٍ صرفيّة محدّدة، ويشكّل الفعل الخفيف في الشكل (٣) مسبارا لفحص سمة النصب في المفعول عبر علاقة تحكُّم مكوّني بين المسبار والهدف، حيث يدخل الأول ضمن مجاله مع الهدف لتقييم سمة النصب، ثم تحذف من المركب الحدّيّ الهدف "ماذا"، ومن المسبار كذلك لأنها سمة غير مؤولة دلاليا.

تنتهي هذه المرحلة من الاشتقاق بإسقاط مركب الفعل الخفيف. ثم يتقدم الاشتقاق باندماج مرحلة الفعل الخفيف بأكملها مع الرأس الوظيفي؛ رأس مركّب الزمن. يقوم مخصص الزمن بتقييم سمة إعراب الفاعل. وبإسقاط مركّب الزمن، ينتقل كذلك الفعل إلى رأس الزمن لتقييم سماته.

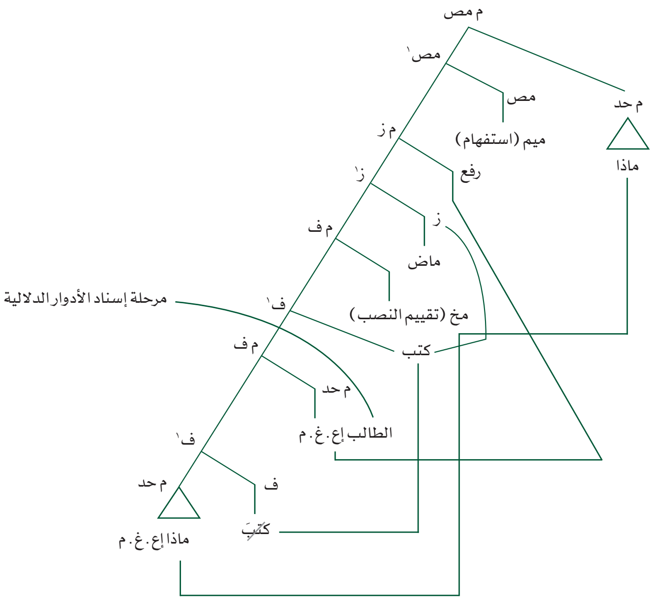
ومن السمات غير المؤوّلة التي تتطلب التقييم ثم الحذف، نجد سمات التطابق (الشخص والعدد والجنس) التي يحملها الفعل في علاقته بموضوعه الخارجي (الطالبُ) في إطار علاقة رأس-مخصص، بعد صعود الفاعل إلى مخصص الزمن، ثم صعود الفعل إلى رأس الزمن؛ يقوم المسبار ضمن مجال تركيبي أدنى بتقييم سمات التطابق وحذفها من الفعل دون الاسم، لأن هذا الأخير لا يؤوّل من دونها في الصورة المنطقية، ففي هذه المرحلة الاشتقاقية التي تتضمنهما، يقوم المسبار بالبحث عن هدف يُناظره في السمة التركيبية التي يملكها، وتقوم عملية طابق بموافقة السمتين ومحوهما.

بعد تقييم ســمات التطابق والتخلص منها في الفعل، يتم تقييم ســمة الزمن في هذا الأخير وتستمر إلى الصورة المنطقية دون أن تُمحى، لأنها هي التي تُسند للحدث قيمته الصدقية. وتستمر الحوسبة في الاشتغال لمحو سمة الرفع من المركب الحدي "الفاعل" باعتبارها سمة غير مؤوّلة، ويكون الزمن هو المسبار الذي يبحث عن هدفه الذي يناظره فيعمل على التخلص منها، وتمحى كذلك من الهدف، لأنها سمة غير مؤوّلة فيهما معا. هكذا تكون هذه المرحلة من الاشتقاق موفقة، حيث يفحص كل مسبار القيَم التي يحملها في إطار علاقة تركيبية محلّية مع هدفه، وبعد تقييمها تُمْحى السمات غير المؤولة ليكون الاشتقاق سليما.

بعد تقييم سمة النصب في المركب الميمي "ماذا" في مخصص الفعل الخفيف، ما زال يحتاج إلى تقييم سمته الدلالية (+/- است). ولتحقيق هذا الهدف، يجب أن يصعد المركب الاستفهامي "ماذا" إلى مخصص المصدري لفحص سمة السؤال في مجال المصدري بين الرأس ومخصصه، وذلك بعد أن يُدمج مركب الزمن المبين في الشكل (٣) كاملا في رأس المركّب المصدري، لنحصل بذلك على التمثيل النهائي للاشتقاق، كما هو موضح في الشكل (٤):

الشكل 4

مسار اشتقاق الاستفهام الميمي



يمثل المركّب المصدري مرحلة نهائية خارجية في إطار الاشتقاق المرحلي، ويرتبط نقل العنصر (م) إلى هذا المجال بفحص سماته، حيث تأخذ الجملة تأويلها في الوجهة الدلالية (عالم الخطاب) بعد فحص سمة العنصر (م) وتقييمها، فتؤول البنية (٧) الممثل لها بالشكل (٤)، ب[+استفهام]. أما عن سبب هذا النقل إلى هذا الموضع، فيستند إلى افتراض تشومسكي (١٩٩٥)، ومفاده أن المركّب المصدري يمتلك سمة (م)، مما يخوّل له جذب المركّبات (م) لمخصّصِه، الأمر الذي يحفِّز النقل لِمخصص المصدري لفحص هذه السمة في مجاله، ومن ثم تتحدد قيمة المركّب (م) إنْ كان سؤالا أو غير ذلك. وبما أن المسار الاشتقاقي واحد، فإن قيمة المركب وتأويله الدلالي لا يتحددان بالمسار الاشتقاقي نفسه، بل من خلال السمات الوظيفية المرتبطة بالرأس المصدري، بمعنى أن الهندسة التركيبية (Syntax) واحدة، لكن المحتوى الدلالي (Semantic) يختلف باختلاف الوسم الوظيفي للرأس.

5. 2. استراتيجية اشتقاق الصلة الحرة

كما سبقت الإشارة، لا يختلف اشتقاق الصلة الحرة عن الاستفهام الميمي، حيث يتطابق العنصر (م) في كونه يدمج عن طريق النقل إلى مخصص المركّب المصدري، لكن المركّب المصدري في الصلة يظهر في موقع جملة مدمجة، مما يجعل نقله يتم من موقع موضوع إلى موقع موضوع آخر. أما في الاستفهام فيتصدر الجملة، ويظهر في موقع غير موضوع، مما ينتج عنه تأويل دلالي مختلف. ولتوضيح التشابه، ثم الاختلاف بينهما، نأخذ البنية التالية:

١٠) $_{\text{جملة}}$ قرأ زيد [$_{\text{صلة حرة}}$ ما$_{\text{ن}}$ كتبَ $_{\text{ن}}$ الطالبُ]

تتضمن البنية (١٠) جملة دامجة: "قرأ زيد"، وجملة الصلة المدمجة "ما كتب الطالب"، وهي جملة غير مستقلة بذاتها، ويأخذ الاشتقاق الوصف التالي:

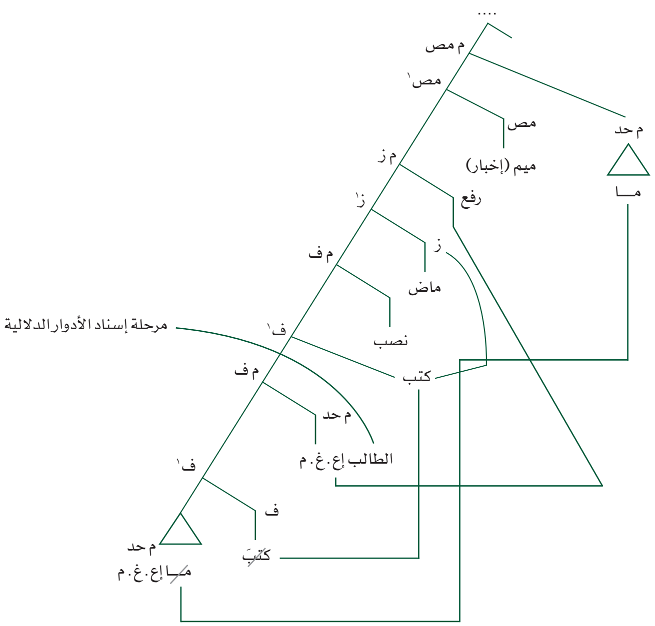
يبدأ الاشتقاق بالجملة المدمجة، أي جملة الصلة، ينتقي الفعل "كتب" موضوعه الداخلي، وهو المركب المصدري، فنحصل على المركّب الفعلي "ما كتب"، ثم يُدمج المركّب الحدّيّ "الطالب" إلى المركّب الفعلي، فنحصل على الجملة: "ما كتب الطالب". ثم يصعد المحمول "كتب" إلى رأس الفعل الخفيف، وبموجب ذلك يصعد المركّب "ما" إلى موقع المخصص لفحص سمة الإعراب، ثم يصعد الفعل لتقييم سمة الزمن في موقع رأس مركّب الزمن الذي يتطلب مخصصه المركّب الحدّيّ "الطالب"، فيصعد هذا الأخير لفحص سمة الرفع، وفحص سمات التطابق مع الفعل "كتب" في إطار علاقة رأس- مخصص. بعد ذلك، يُنقل المركّب (م) إلى مخصص المصدري لفحص سمته وتقييمها، حيث يدمج مركب الزمن في رأس المركب المصدري في (١١) أدناه، بالطريقةنفسها المتّبعة في تمثيل تركيب الاستفهام الموضح في الشكل (٤)، لكن القيمة الدلالية للمركّب (م)؛ ستظهر هذه

المرة مختلفة في رأس المصدري، لأن الجملة الممثَّل لها هي الجملة المدمجة فقط، وليس تمثيلا تامّا للبنية (١٠). وبالتالي لن يأخذ (م) في المصدري تأويل [+است]. وقبل تعليل ذلك، فإن الجملة الموصولة: "ما كتب زيد"، الواردة في (١١)، رغم كونها تبدو مُطابِقَة تركيبيا بشكل تام للاستفهام في الشكل (٤)، فإنها تبقى دلاليا تابعة وغير تامّة بذاتها:

(١١) أ. ... [ما ن كتبَ ن الطالبُ]

الشكل 5

اشتقاق المركب الميمي الموصول

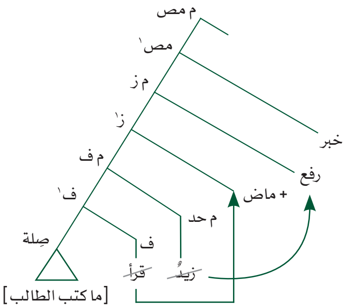


تحتاج جملة الصلة (١١) إلى إشباع دلالي، وبالمقابل، يتطلب فعل الجملة الدامجة "قرأ" في (١٠) متمِّما له، ولاستكمال اشتقاق البنية (١٠)، يتم دمج المركّب المصدري مع الفعل "قرأ"، فنحصل على المركّب الفعلي: قرأ [ما كتب الطالب]. ثم يُدمج الفاعل "زيد" إلى مخصص المركب الفعلي، فنحصل على البنية التركيبية (١٢) الممثّل لها في الشكل (٦):

(١٢) م ف [قرأ زيدٌ [م مص ما ن مص صلة حرة [م ز كتب الطالب ما]].

الشكل 6

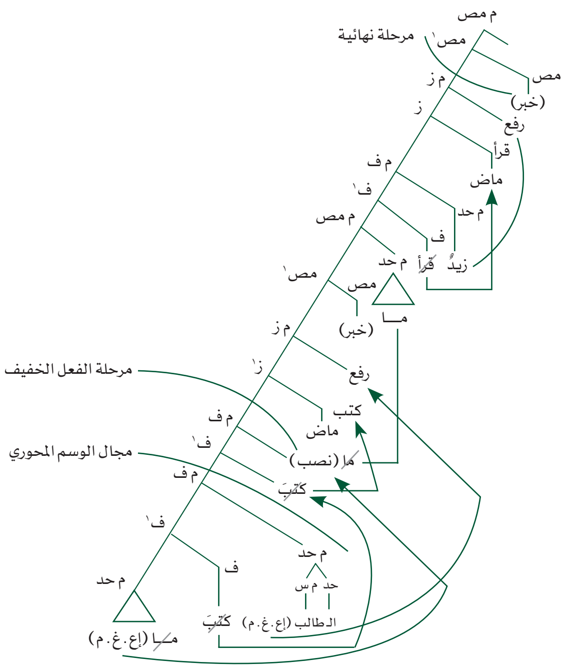
اشتقاق الجملة الدّامِجة للموصول



وبدمج جملة الصلة التي يرأسها المركّب (م) إلى الجملة الرئيسة، أي دمج الشكل (٥) مع الشكل (٦)، نحصل على الصيغة التامة لاشتقاق الصلة الحرة:

الشكل 7

مراحل اشتقاق الصلة الحرة



فما الذي يسمح للمركب (م) بتأويل مختلِف بين الصلة في الشكل (٥) والاستفهام في الشكل (٤)، رغم تطابقهما التركيبي؟

لا يكْمُن الجواب إطلاقا في أن "ما" تختلف عن "ماذا"، فهذا المركّب الأخير يقبل أن يؤوّل خبرا كما سيتضح في الفقرة الأخيرة من هذا المقال، كما أن "ما" يقبل أن يؤوّل استفهاما، ولا بدّ من الأخذ بالاعتبار بأن تركيب السؤال "ماذا" مثل (٢) أعلاه، مشتق من الصلة في (١).

ويكمن الجواب في أن:

أ)- النقل في الصلة يكون إلى موقع موضوع، أي موقع محوري، فالصلة في (٧) هي في موقع مفعول، ونَقْل الموصول لا يخرج عن مجال مفعول الجملة الرئيسية.

ب)- رغم تقاطع اشتقاق الصلة والاستفهام في استراتيجية النقل، فالصلة تنفرد بخاصية الوصل، حيث يقوم المركّب الموصول بوظيفة وصل الجملة الرئيسية "قرأ زيدٌ" بالجملة المدمجة "كتب الطالب"، وفي غياب الموصول لا يستقيم التركيب (١٢) كما في (١٣):

١٣) *قرأ زيد كتب الطالب.

فالمركب (م) في الصلة الحرة يظهر كأداة وصل ضرورية، ومنه يستمد الضمير المربوط المتصل بـ "كتبَ" إحالته في الجملة، وبالتالي فهما يشتركان في المفعولية، ومن ثم تكون إحالتهما على الشيء نفسه. هذه الخاصية تقتضي من المركب (م) في الصلة أن يأخذ موقع موضوع، سواء كان مفعولا كما في (١٢)، أو فاعلا كما في (١٤):

١٤) أعرفُ [صلة حرة مَنْ سافرَ ~~مَن~~].

يعدّ الموصول "مَنْ" أداة وصل بين جملتين: بين "أعرفُ" وَ "سافرَ"، وهو فاعل لفعل الصلة المربوط فيه دون تحقق صوتي للضمير العائد، لأن الفعل لما يكون لازما يتحقق الربط دون تحقُّق تركيبي للضمير العائد كما يتبين من لحن (١٥)، مقارنة بالفعل المتعدي إذْ يسمح بظهور الضمير العائد وبغيابه كما (١٦):

١٥) *أعرفُ [صلة حرة من$_{ن}$ سافرهُ ~~مَن~~].

١٦) قرأ زيدٌ [صلة حرة ما$_{ن}$ كتب(ـه) الطالب ~~ما~~].

إنْ تحقق الضمير العائد أو لم يتحقق، فإنه يشترك في الإحالة مع المركّب (م)، ولا يمكن للبنية أن تكون نحوية في غياب هذا الأخير، وهذا ما يجعل جملة الصلة تتوزع تكامليا مع مركّب حدّيّ كما بينّا أعلاه.

هذه الخصائص، هي نتيجة انتقال المركّب (م) من موقع موضوع إلى موقع موضوع آخر في الصلة، بالمقابل، ولأن المركّب الاستفهامي ينتقل إلى موقع غير موضوع، فإنه لا يُحقق أي وصل داخل البنى التركيبية التي يرد فيها كما في (١٧):

١٧) **ما رأيكَ** [م حرفي في ما حَصَل؟]

يتناسب توزيع نقل (م) بين موقع موضوع وموقع غير موضوع، في كون جملة الصلة معلومة بين طرفيْ الخطاب كما ذهب النحاة، لذلك يكون النقل فيها إلى موقع موضوع، وبالتالي تكون إحالتها محددة في عالم الخطاب. أما في الاستفهام، فلا تتحدد إحالتها إلا بعد أن يُقدّم المخاطَب جوابا يرفع إبهام السؤال. بتعبير آخر: يسلك المركب (م) كأداة يستوجب خبرا، أما الصلة فتفيدالخبر. وهذا الاختلاف في المحتوى الدلالي بين الاستفهام والصلة له انعكاس مباشر على موقع النقل.

صحيح أن المركّب الميمي يتحكم مكوّنيا في أثره في كلا التركيبين، وهو مركّب حدّيّ لأنه يأخذ موقع المخصص، لكنه في الاستفهام يأتي في موقع غير موضوع. أما في الصلة الحرة فإن المركّب (م) ينتمي إلى مجال الجملة المُدمجة التي تشكّل موقعا معمولا ومتحكَّما فيه مكوّنيّا من قبل الجملة الرئيسية، أي أنها تحتل موقع موضوع رأسه المركّب (م). وهذا لا ينطبق على المركّب الميمي الاستفهامي، لذلك لا يمكن لهذا الأخير أن يظهر إلا في موقع غير موضوع، مما يعني كما أشرنا، أنه خارج المجال التركيبي للجملة المنقول منها. هكذا، يتبين أن المركب (م) يظهر في موقع محوري لما يكون موصولا، وفي موقع غير محوري لما يكون استفهاما.

تأتي الصلة جملة غير مستقلة، وبالتالي تكون تابعة دلاليا لمحمول الجملة الرئيسية، وتتحقق هذه التبعية بالمركّب الموصول الذي يظهر رأسا لجملة متمِّمة. أما في الاستفهام، فيظهر المركّب (م) مستقلا من أي تبعية. وهذه الخصائص المتباينة، تجسدها البنية التركيبية (١٧)، حيث (م) الوارد في الجملة المدمجة ضمن المركب الحرفي يؤوّل موصولا، أما (م) المتصدر للبنية ككل، فيؤوّل استفهاما. ولا ترتبط دلالة السؤال حول "ما حصل"، بل بالرأي حول "ما حصل". لأن جملة الصلة تكون معهودة بين طرفيْ الخطاب وتصنّف خبرا. لكن رغم كونها كذلك في (١٧) المعادة في (١٨)، فإنها تؤوّل سؤالا بموجب التحكم المكوّني الذي يُعطي للمركب المصدري الأعلى في التمثيل الشجري سلطةً تأويلية في الوجهة الدلالية، إذْ هو الذي يحدد طبيعة البنية ككُل.

١٨) سؤال [ما رأيك] [م حرفي في[صلة مان حصل ت؟]]].

5 .3. ضوابط النقل بين الاستفهام والصلة الحرة

أهم ما يميز نقل (م) في الاستفهام عن نظيره في الصلة الحرة، هو أن هذه الأخيرة لا تقبل بنقل المركّب (م) إلى موقع غير موضوع، كما يتبين من لحْن (١٩ب):

١٩) أ. قرأ زيدٌ [صلة مان كتب الطالب ت]. (نقل إلى موقع موضوع)

ب. *مان قرأ زيدٌ [صلة كتب الطالب ت] . (نقل إلى موقع غير موضوع)

فكيف نفسر عدم نحوية (١٩ب)؟

نلاحظ أن النقل تم في غير موقعه التركيبي، مما يُظهر عدم التوافق في البنية فيؤدي ذلك إلى انهيار الاشتقاق، فالنقل يخلق سلاسل جديدة كما هو معلوم، لكنه عملية تخضع لقيود مضبوطة، ومن بين ما اقترحه تشومسكي (١٩٩٥)، خضوعه لمبدأ الجشع الوارد في (٢٠):

٢٠) مبدأ الجشع: تُنقل (أ) إلى (ب) لفحص سماتها فقط.

يعني أن (أ) يُنقل إلى موقع محدّد لتحقيق مصلحته الذاتية، وبالتالي لا يمكن نقله إلا لضرورة صرفية لا يُشبعها في موقعه الأصلي؛ أي أن النقل يكون لفحص سمة بعينها، وكإجراء أخير. فالنقل يكون "للحفاظ على الاشتقاقات اللغوية ولتمكين المركبات من فحص مدى تطابق سماتها مع مختلف العناصر التي تتوافق معها" (مرابطي، ٢٠٢٢، ص.١٠٣). لذلك لا بد أن يؤدي إلى تأويل سليم.

أما في (١٩ب)، فنلاحظ أن نقل المركب المفعول "ما" تم خارج مجال الجملة المدمجة، أي خارج مجال مركّب الفعل الخفيف. وبالتالي لن يعثر هذا الأخير بوصفه مسبارا على هدفه لفحص سمة النصب، مما يؤدي إلى سقوط الحوسبة في مرحلتها الأولى، ولن تستمر إلى مستوى الصورة المنطقية. وهنا تكمن أهمية الاشتقاق المرحلي حيث أصبح التنبؤ بلحن الاشتقاق سريعا أثناء عمليات الحوسبة، فعملية الفحص تبرز أهمية مَرْحليّة الاشتقاق، حيث أصبح سقوطه مرحليا، وأصبحت الحوسبة تستجيب لتقليص التعقيد الحاسوبي ولم تعد مكلِّفة[15].

من جهة أخرى، تخرِق البنية (١٩ب) قيد الربط الذي يعدّ من شروط سلامة بنية الصلة، ولإنقاذ البنية من اللحن، يجب وجود عنصر آخر يحقق الربط بين الجملتين، وهو العنصر ذاته الذي يُلبي احتياج المسبار في مجال الفعل الخفيف. ومعلوم أن مِن أدوات الربط التركيبية؛ الضمائر. وهنا سيكون الضمير المتصل بالفعل "كتب" كما في (٢١) هو الأنسب:

٢١) ما$_{ن}$ قرأ زيدٌ [$_{صلة}$ كتبـ(ـه)$_{ن}$ الطالب]

لكن، يجب أن يكون الدمج في (٢١) إلى موقع غير محوري انسجاما مع قيد الدمج الخالص الذي اقترحه تشومسكي وفق الصياغة (٢٢)، حيث أصبح مقيدا بالانتقاء في تشومسكي (١٩٩٨، ١٩٩٩) تماشيا مع تطور البرنامج الأدنى:

٢٢) الدمج الخالص:

يقتصر الدمج الخالص على الموضوعات في موقع محوري فقط. تشومسكي (1998).
١٩٩٨

يعني النقل على أساس (٢٢) أن موقع غير محوري يقبل فقط بضم مكون غير موضوع، وعلى هذا الأساس تكون البنية (٢٣) نحوية، حيث يظهر المركب الميمي في موقع مخصص مصدري الجملة الدامجة:

٢٣) [ما [م مص قرأ(هُ) زيد، [م ف خ كتبه الطالب]]].

يتلقى المركب "ما" في (٢٣) إعراب الرفع بالتجرّد انسجاما مع موقع الابتداء، أي أن إسناد الإعراب يتحقق في غياب عامل بنيوي. وإذا وضعنا في الاعتبار أن الصلة تتوزع مع مركب حدي تام، فإن البنية (٢١) ستكون هي:

٢٤) [المقال، [م ف خ كتبه الطالبُ]].

ب. كتب الطالبُ المقالَ.

ج. قرأ زيد [صلة ما كتبَ الطالبُ].

يتضح من هذا التحليل أن النقل، رغم كوْنه يبدو مطابقا لتركيب الاستفهام، فإنه يخضع في الصلة لشروط لا يتقيد بها تركيب الاستفهام، مما يُسهم في توليد تأويل مختلف، لأن المركّب (م) في الاستفهام ينتقل من داخل الجملة إلى خارجها دون القيود المرتبطة بالصلة الحرة، هذا، إذا كان المركّب (م) في الصلة في موقع غير محوري مثل (٢٣)، ومع ذلك، لا تغيّر تلك الشروط التأويل الدلالي الأصلي للصلة، أي بوصفها خبرا، رغم كوْنها تخلق علاقات تركيبية جديدة.

6. يين تركيب الاستفهام والصلة الحرة

إن التشابه بين تركيب الصلة الحرة والاستفهام أوجد في اللغات نمطا من الجمل يختفي فيه تركيب الاستفهام لفائدة دلالة الخبر، حيث تُقدَّم الجمل التابعة صلةً بألفاظ الاستفهام، ويأخذ المركّب (م) الاستفهامي نفس الموقع التركيبي الذي تظهر فيها الموصولات بداية الجملة التابعة، مما يسمح في اللغات بوجود نمط من التراكيب يتوسط الصلة الحرة والاستفهام. كما في المثال (٢٥):

25) John wondered [what I had cooked]
(interrogative)

- تساءلَ جون [ماذا طبختُ]. (استفهام)

يتبين من الملاحظة الأولية لهذه البنية، أن صورتها التركيبية تشبه الاستفهام، لكن فحص خصائصها الداخلية يبين أنها تحمل خصائص الصلة الحرة على وجه التمام، رغم وجود صيغة تركيبية استفهامية.

تسمِّي بريزنان وغريمشاو (١٩٩٨)، وألكسيادو (٢٠٠٠) بنيات مثل (٢٥) بنية استفهامية، ويسميها (Paul Law 2000) بالسؤال المُدمج، وتصنف في بعض الكتابات العربية بالسؤال غير المباشر، أزابيط (٢٠٢٤).

سنبيّن أن هذا النمط من البنيات يتطابق دلاليا مع الخصائص الداخلية للصلة الحرة، وأنه موسوم بـ [+خبر]، وأن المركّب الاستفهامي غير موسوم لأن موقعه التركيبي يجعله فارغا من دلالة السؤال، لنقارن ما يلي:

٢٦) أ. ماذا كتبَ زيدُ ~~ماذا~~؟ استفهام حقيقي. (طلب معلومة).

ب. تساءلت زينبُ [ماذا كتبَ زيدُ ~~ماذا~~]. استفهام خبري[16].

البنية (٢٦ب) لا تطلب معلومة من المخاطب، بل تقدم خبرا. ولكونها موسومة دلاليا بـ[+خبر]، وتتضمن عنصرا تركيبيا [ماذا]، ينتمي إلى مقولة السؤال، اصطلحنا على هذا النمط: بـ'الاستفهام الخبري'. وذلك لتمييزها عن السؤال العادي مثل (٢٦أ) من جهة، وعن الصلة الحرة التي لا تتضمن سؤالا مدمجا مثل (٢٤ج)، فالاستفهام الخبري هو نمط من الصلة الحرة وليس سؤالا، ولا نمطا من أنماطه.

1.6. الاستفهام الخبري

نقترح هذا الاصطلاح الجديد في الأدبيات اللسانية للتعبير عن نمط خاص من تراكيب الصلة الحرة، ويتحدد هذا النمط بدلالة محمول الجملة الرئيسية، فالفعل باعتباره مجموعة من السمات، (تشومسكي، ١٩٥٧)، ينتقي في ضوء ذلك فضلته وفق خصائصه المعجمية، حيث يفرض متطلباته على الفضلة المنتقاة التي تدخل في علاقة معه، لذلك يكون من الطبيعي انتقاء مركب [است] بما يتناسب ومدلول السؤال. (Law, 2000). بتعبير آخر: يُشبع هذا النمط احتياجه الدلالي بسؤال. لكن وضعه التركيبي يجعل البنية دالّة على الخبر، وهو تركيب شائع الاستعمال في جميع اللغات، وفي مختلف أنواع الخطاب، ويتعلق بطبقة من الأفعال تنتقي [+ سؤال] فضلة لها وتفرغه من دلالة الاستفهام، لكنه موسوم بـ[+خبر]، فتتولد دلالة الاستفهام الخبري. من هذه الأفعال: تذكر، سأل، نسي، عرف... تُفرِغ هذه الأفعال السؤال من سمة الاستفهام، فتصبح سمة مجردة بتعبير لَاوْ (٢٠٠٠)، أي استفهاما غير موسوم. وبهذا، نرى أنها لا تتطابق تركيبيا فقط، مع الصلة الحرة في كون المصدري فضلة لهما، بل دلاليا أيضا، لأن الجملة الرئيسية الدامجة في مثل هذه البنيات، تُجرّد فضلتها التي هي المركب الاستفهامي من دلالة السؤال، فتَغِيب عن هذا النمط نبرة الاستفهام، كما يتبين من أمثلة العربية المعيار ولهجاتها الواردة في (٢٧):

٢٧) أ. عْرفْتَكْ [فِيِنْ مْشِيتْ]. عربية مغربية.

ب. عْرفْتَكْ [وين رُحتْ]. عربية جزائرية.

ج. تذكّرَ زيدٌ [**ماذا** فعلتْ هندُ]. عربية معيار.

خ. لا أتوقعُ **متى** سينتهِي هذا الوضْعُ (في فلسطين). عربية معيار.

ونجد هذا النمط بكثرة في القرآن الكريم:

هـ. ﴿ يَسْأَلُ **أَيَّانَ** يَوْمُ الْقِيَامَةِ ﴾ سورة القيامة الآية ٦.

د. ﴿ يَقُولُ الْإِنسَانُ يَوْمَئِذٍ **أَيْنَ** الْمَفَرُّ ﴾ القيامة الآية ١٠.

و. { **كَم** مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ } البقرة الآية ٢٤٩.

ي. ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ **مَاذَا** يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ ﴾ البقرة الآية ٢١٩.

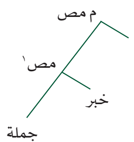
وليست كل الأفعال في اللغة تسمح بانتقاء عنصر الاستفهام فضلة لها، كما يتبين من لحن (٢٨):

٢٨) *يعتقدُ زيدُ [**ماذا** فعلتْ هندُ].

يتبين إذن أن مركبات الاستفهام مثل: "من، ما، كيف، لماذا، أين، متى..."، لما تأتي فضلة للجملة الرئيسية، تحمل دلالة الصلة الحرة. ويكون رأس المركّب المصدري موسوما بـ[+خبر]، ونمثل لذلك اختصارا بالشكل (٨):

الشكل 8

تمثيل للسمة الدلالية للاستفهام الخبري



6 .2. الوظيفة التركيبية لأدوات الاستفهام الخبري

تقوم أدوات الاستفهام في الاستفهام الخبري بوظيفة تركيبية مماثِلة للموصول في الصلة الحرة، حيث يكون المصدري (م) هو العنصر الضروري لتحقيق الربط بين جملتي الصلة الدامجة والمدمجة، كما يتبين من لحن (ب) في البنيتين (٢٩) و(٣٠):

٢٩) أ. Je me demande **où** va Pierre.

أتساءلُ **أين** يذهبُ بيِيرْ.

ب. *Je me demande va Pierre.

*أتساءلُ يذهبُ بيِيرْ.

٣٠) أ. تساءلَ اللسانيّ **كيْفَ** يكتسبُ الطفلُ نَحْوَهُ الخاص.

ب. * تساءلَ اللسانيّ يكتسبُ الطفلُ نَحْوَهُ الخاص.

فضلا عن ذلك، يظهر المركّب الاستفهامي في موقع محوري استنادا إلى التحليل أعلاه المرتبط بالصلة، وبذلك، يكون الاستفهام الخبري صلة حرة يوحّدهما دلاليا الشكل (٨)، ليس من حيث التركيب الخارجي فقط، وإنما من حيث الخصائص الداخلية أيضا؛ ففي (٢٦أ) مثلا، يكون المركب (م) استفهاما، ويشغل مخصص المصدري تبعا للتحليل المعيار في الإنجليزية وغيرها: لاوْ (٢٠٠٠)، ألكسيادو وآخرون (٢٠٠٠)، بيانشي (١٩٩٩، ٢٠٠٠) والفاسي الفهري (١٩٩١)، من بين آخرين. وبالتالي فالصلة الحرة في العربية في الأمثلة التي اصطلحنا عليها بالاستفهام الخبري تشبه المركّب (م) في الإنجليزية، في كونه يخضع لحركة ضمن تركيبه. والفارق أن (م) في السؤال يكون رأس المصدري موسوما ب[+است]. أما في الاستفهام الخبري بوصفه نمطا من الصلة الحرة، فيكون [+خبر]. ونظرا لهذا التقارب التركيبي والدلالي، نعدّ السؤال المضمّن صلة حرة[17]. حيث يظهر (م) في الموقع نفسه فضلة لفعل الجملة الرئيسة، بوصفها جملة خبرية تتحكم مكوّنيا في البنية ككل، مما يجعل المركّب المصدري الاستفهامي فارغا من دلالة السؤال، ويقتصر دوره التركيبي على الوصل بين الجملتين المدمجتين، أي بين الجملة الرئيسية والجملة التي يرأسها.

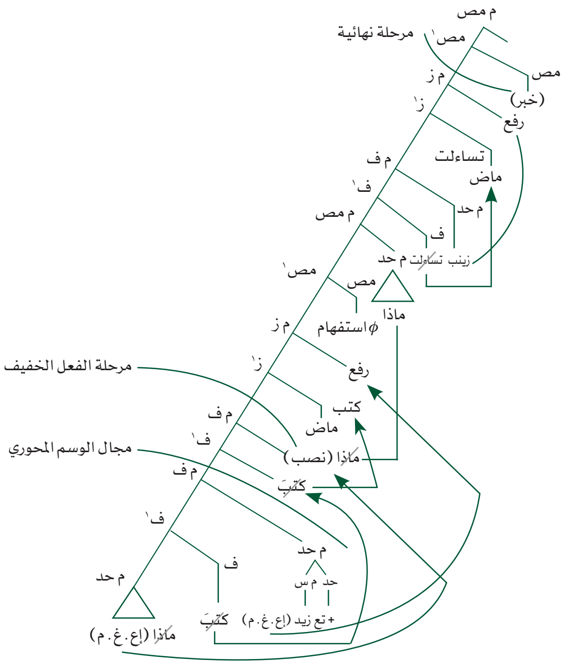
بموجب هذا التحليل، يعدّ الشكل (٨) أعلاه مناسبا للاستفهام الخبري، حيث سمة [+خبر] تشغل موقع رأس المصدري، وبذلك نكون أمام تمثيل يوّحده مع الصلة الحرة تركيبيا ودلاليا.

ومن جهة أخرى، لا يَستثني التمثيل (٥) أعلاه الذي يُبين تقاطع الصلة الحرة والاستفهام ما اصطلحنا عليه بالاستفهام الخبري. فالصلة الحرة عموما، والاستفهام الخبري الذي نعدّه نمطا منها، والاستفهام الحقيقي كذلك، كلها تشتق عبر نقل (م) من موقع الفضلة إلى مخصص المركّب المصدري، وفي هذا المجال يأخذ إحدى القيمتين [± است]. وذلك لتقاطع هذه البنيات في احتوائها على ثغرة (gap). بمعنى آخر: يخضع المركب (م) لمسار الاشتقاق نفسه بغض النظر عن طبيعة البنية التي يظهر فيها، فبعد أن يولّد ويأخذ دوره المحوري، ينتقل إلى مخصص المصدري كما أشرنا أعلاه، تاركا أثرا في موقعه الأصلي.

وبذلك تتوحد هذه الأبنية في تمثيل واحد، مما يبرز تشابهها التركيبي، ولا يختلف السؤال إلا في تخصيص رأس المصدري ب[+است]. وبناء عليه، يأخذ الاستفهام الخبري (٢٦ب) تمثيلا مطابقا للصلة الحرة كما هو مبيّن في الشكل التالي:

الشكل 9

مراحل اشتقاق الاستفهام الخبري



يبيّن هذا التمثيل التطابق التامّ بين الصلة الحرة وبين الاستفهام الخبري، وأن مركّبات الاستفهام بمختلف أنماطها، تقبل أن تأتي موصولات، مما يعزّز افتراضنا الموجِّه لهذا الموضوع، ويَعود هذا الاستعمال المزدوج [±است] إلى الطبيعة المُبهَمة لتلك المركّبات. ويتجسد التقارب بين الصلة الحرة والاستفهام بشكل أكثر وضوحا في الاستفهام الخبري، بوصفه نمطا يحمل خصائص الصلة الحرة ويجعله تابعا لها، إذْ يأتي فيه الاستفهام غير موسوم، وبذلك يأخذ تأويل الخبر، لأن تركيب الاستفهام ودلالته في هذا النمط ينصهران بدلالة الخبر، وهي خاصية لاحظناها في جل الساميّات، وفي اللغات الرومانية والهندو-أوروبية.

هكذا نخلص إلى أن التشابه التركيبي بين الاستفهام والصلة الحرة تحدّده السمات الصرفية التي تأتلف منها تلك المركّبات المشتركة بينهما، فكلما كان المركّب فقيرا صرفيا، أمكنه الدخول في

تراكيب مختلفة، حيث نلاحظ تناسبًا طرديًّا بين قوة الإبهام وتعدد السياقات التركيبية، كما يتضح من مقارنة المركبات الواردة في الجدول التالي:

جدول 1

التناسب العكسي بين الفَقر في السِّمات وتعدد السياقات التركيبية

المركّب	سِماته	صيّغةُ التركيبيّة الممكنة
الذي	تعريف، شخص3، عدد، جنس، ±عاقل	صلة
من	تعريف، شخص3، +عاقل	سؤال، صلة، شرط
أيّ	شخص3. جنس، ±عاقل.	سؤال، صلة ، تعجب، شرط
ما	شخص3، -عاقل	سؤال، صلة، تعجب، نفي، شرط.

يوضح هذا الجدول، أن المركب كلما كان أكثر تخصيصا (أي يتضمن سمات أكثر)؛ خضع لقيود تركيبية أكثر وتناقص توظيفه في السياقات التركيبية، وبالمقابل، إذا كان تخصيصه أدْنى (Underspecified)، أي أكثر إبهاما، وافتقر إلى سمات ظاهرة، فإنه يقبل أن يظهر في تراكيب متنوعة دلاليا أكثر، وتزداد إمكانية انتقاله بين معان نحوية مختلفة؛ فالمركّب "ما" بوصفه أكثر إبهاما مقارنة بالمركّبات الأخرى يظهر في سياقات تركيبية ومعانٍ نحوية مُتباينة، منها: السؤال، النفي، الشرط...، وتقِلّ هذه السياقات كلما كان المركب أكثر تخصيصا، وهذا ما يفسر مثلا عدم قبول الموصول 'الذي' للمعاني النحوية التي تقبل بها الموصولات الواردة في الجدول، رغم كوْن "الذي" يتناوب معهما في جمل الصلة دون تغيير دلالي. وبالتالي فالمبهمات كلما كانت مخصّصة أكثر مقارنة مع بعضها، خضعت لقيود تركيبية أكبر، فالسمات الصرفية بوصفها قيودا على تأليف الكلمة، تحدّد انتظام هذه المركّبات داخل التركيب.

هكذا، فالتشابه التركيبي بين الاستفهام والصلة الحرة مردُّه إلى الإبهام بوصفه سمة دلالية مُتأصِّلة في العبارات الميمية، لها انعكاسات تركيبية توجِب النقل لتؤول في المرحلة النهائية من مسار الاشتقاق.

7. الخاتمة

بيّنّا في هذا البحث بالاستناد إلى البرنامج الأدنى إطارا نظريا، تقاطع الصلة الحرة مع الاستفهام في وحدة المسار الاشتقاقي؛ حيث تُنقل العبارة الميمية في كلهما من موقعها الأصلي إلى موقع مخصص المصدري عبر مراحل مُنْتظمة. ومع ذلك، فإن هذا التماثل التركيبي لا يقتضي تماثلًا دلاليًّا؛ إذ يظل

الوسم الوظيفي للرأس هو المحدد للوجهة النهائية. ففي حين يستقر المركب في الاستفهام في موقع غير موضوع لتحديد نمط الجملة، يندمج في الصلة الحرة كرأس لبنية مضمّنة تشغل دورا موضوعيا في الجملة الدامجة. وبذلك، إذا كانت الهندسة التركيبية تخضع لآلية نقل موحَّدة، فإن السمات الوظيفية تشكّل أساس التمييز الدلالي بينهما. ويرتبط هذا التمايُز جُزئيا بانفراد الصلة بخاصية الربط الذي لا مسوغ له في تركيب الاستفهام.

وخلصنا إلى وجود نمط تركيبي ثالث يتقاطع مع الاستفهام والصلة الحرة في نفس الخصائص التركيبية، وهو الاستفهام الخبري بوصفه تركيبا يحتوي على استفهام مضمّن، لكن أداة السؤال فيه تظهر فارغة من دلالة الاستفهام، مما يجعله يؤوّل بدلالة الخبر. والمثير في الاستفهام الخبري، أنه يتماهى مع الصلة الحرة في استراتيجية نقل العنصر الميمي إلى موقع موضوع، ليقوم بوظيفة الوصل بصورة مطابقة تماما للصلة الحرة؛ لذا، فهو نمط أقرب إليها ويجب تصنيفه ضمنها. وبناء على ما تقدم، نكون قد فسّرنا التقارب التركيبي بين هذه البنى بإبراز ما يباعد بينها؛ ومنه الموضع الذي يشغله المركب الميمي: محوريا كان أم غير محوري.

الهوامش

[1] يُقصد بالاستفهام الميمي في الإنجليزية مجموع المركبات الاستفهامية التي يُرمز لها اختصارا بـ (Wh): مثل: (Who, What, When, Which, Where, Why)، ويقابله في العربية الرمز "ميم" نسبة لاشتراك بعض المركبات الاستفهامية في العربية بالابتداء بحرف الميم، مثل: من، ما، ماذا. ونشير إلى أننا سنعتمد الحرف (م) في المتن للدلالة عليها، كما ننبِّه إلى أنها تشمل في اللغة العربية جميع أدوات الاستفهام التي صنفها النحو العربي ضمن الاستفهام التصوري لتقاطعها في المسار الاشتقاقي نفسه، يأتي بعضها استفهاما عن الظروف والأحوال وبعضها عن الأسماء، مثل: أيّ، متى، كيف، أين...، ويكون جوابها جُزئيا (استفهام مُركبي)، وتشتق عن طريق النقل من موقعها الذي تولد فيه إلى صدر الجملة. مقابل أداتيْ الاستفهام التصديقي "هل والألف" (الهمزة)، يسمى هذا النمط بالاستفهام الكلي لأنه يقع على كامل الجملة. ونشير إلى أنه لا يدخل ضمن اهتمامنا في هذا البحث، لأن استراتيجية اشتقاقه تختلف عن اشتقاق المركبات (م)، فأداتا الاستفهام "هل والألف" تولدان قاعديا في العربية، وصنّفهما النحاة ضمن الحروف لأنها ليست مستقلة بذاتها، إذْ هي مجرد لواحق صرفية تظهر أول الجملة عن طرق الدمج لتوليد دلالة السؤال، وتأخذ رأس المصدري موقعا لها، والفرق بينهما أن "الألف" تأتي صرفية مربوطة، أما 'هل' فصرفية حرة. (بخصوص اشتقاق أداتي الاستفهام "هل والهمزة" وخصائصهما الصرف-تركيبية في العربية المعيار، انظر فقيه وآخرين ٢٠٢٤).

وتجب الإشارة إلى أن المركبات (م) في اللغة العربية صنفها النحاة أسماء، وعلى منوالهم سار المحدثون، وهو تصنيف غير دقيق بالنظر إلى خصائصها الصرف- تركيبية والدلالية، وإنما هي ضمائر لأنها تفتقر إلى الدلالة المعجمية. أما في باقي اللغات فتصنف ضمائر (pronouns).

[2] تشير الاختصارات والرموز التالية إلى ما يلي: (م): مركب ميمي. ~~مشطوب~~: النسخة الأصلية قبل النقل. (*): تركيب غير سليم نحويا. (Ø): قيمة فارغة، أي أن العنصر غير موسوم. ن: عنصر منقول. (+/-): احتمال إحدى القيمتين. م ف: مركب فعلي. *م ف بخط مائل*: مركب فعلي خفيف. م س: م اسمي. م حد: مركب حدي. + تع: المركب يؤول بالتعريف. م ز: مركب زمن. إ.ع. غ.م: إعراب غير مُقيّم. مخ: مخصِّص. م مص: مركب مصدري. (است): استفهام.

[3] تعدّدُ استعمالاتِ (م) لا تفيد - هنا - معانيَ بلاغية يرمي إليها المتكلم، فهو لا يتضمن قوة إنجازية استلزامية (معنى ثانٍ) تُستفاد من سياق الكلام وقرائن الأحوال، وإنما يتحدد استعماله بمعنى وضعي- تركيبي في كل نمط يردُ فيه، لذلك يُستبعد تناوله من منظور بلاغي. لكن لا نجد اهتماما نحويا (أو لسانيا حديثا) بتعدّد تراكيبها والعلاقة بينها، رغم كون اللغويين العرب تنبهوا إلى هذا التباين في استعمالاتها. وبما أن توظيفها لا يفيد خروج هذه المركبات من معنى أول إلى معنى ثان، فالافتراض الممكن هو أن استعمالها انتقل من نمط تركيبي إلى آخر نتيجة الحاجة للتعبير عن هذه الوظائف النحوية في زمن غير محدد من تطور اللغة. (انظر الهامش ٥).

[4] يُصطلح على هذا النمط كذلك بالاستفهام غير المباشر، مثل: *يعرف زيد [متى أتيتُ]*. ويقبل السؤال التصديقي كذلك أن يأتي مضمّنا، مثل: *سألني زيد [هل أستطيع البقاء معه]*. لكن النمط الثاني لا يدخل ضمن اهتمامنا كما أشرنا.

[5] إذا كان الاستفهام يندرج ضمن أسلوب الإنشاء، فقد عدّ اللغويون الأوائل الخبر هو الأصل، والإنشاء طارئا عليه. (انظر الرازي، تحرير القواعد الشمسية في الرسالة المنطقية، ص ١٠٠). ونرى أن توظيف المركبات (م) موصولات سابق عن توظيفها استفهاما، أي أن توظيفها في السؤال مأخوذ عن استعمالها في الخبر، لأنها بكوْنها موصولات تكون موسومة بالخبر، أما كاستفهام فتعكس عدم معرفة ما يُسأل عنه، يرتبط السؤال في أذهاننا بالبحث عن معلومة وبالتالي يكون تابعا لوجودها وليس سابقا عنها. بمعنى أن السؤال يولّد البحث عن خبر، وليس العكس. وتلك الأدوات في الصلة تكون موسومة ب [+خبر] مما يعني أنها أخذت دلالة الاستفهام لاحقا في مرحلة ما من مراحل تطور اللغة.

[6] نقدم المثالين (١) عن السؤال غير الموسوم، مقابل المثال (٢) عن السؤال الموسوم أو الحقيقي:

١ .أ. تَعرفُ هندٌ [**ماذا** فعل زيدٌ].

١ . ب. يجْهل زيدٌ [**أين /متى** كان اللقاء].

٢ - ماذا فعل زيدٌ؟

فالمتكلم في (١أ) مثلا؛ يُخبر المخاطَب بمعرفة هند عما فعله زيد، ويخبره في (١ب) بِجهْلِ زيد عن مكان وزمن اللقاء، ولا ينتظر المتكلم جوابا من المخاطَب، بخلاف المثال (٢) تماما. فالاستفهام غير الموسوم هو نمط تركيبي يتضمن أداة السؤال لكنه لا يؤوّل بدلالته، فأداة السؤال تكون لها وظيفة تركيبية وليست دلالية، بمعنى أنها لا ترتبط بطلب معلومة وإنما تُقدّم معلومة. وننبه في هذا السياق أن أغلب الجمل المضمّنة يأتي فيها السؤال غير موسوم، أي بدلالة سؤال فارغ: (Ø سؤال). وهذا سيتضح أسفله.

[7] يرى برجشتراسر (١٩٧٧) أن الموصولات المركّبة هي في الأصل مركّبات بسيطة أضيفت لها 'ما' لتأدية معنى الإبهام والتنكير. وقد بيَّنّا في بحث آخر أنها مخصصة للتعبير عن الزمن غير الموسوم والظروف والأحوال، مقابل دلالة الموصولات البسيطة على كيانات وأنشطة محددة في الزمن والمكان. وأوضحنا أنها تقبل التفكيك إلى مقطعين، (أ): [استفهام+ موصول] مثل: كيف وأين ومتى [+ما]. أو (ب): ظرف [+موصول]، مثل: حيث، عند، حين [+ما]. وتقبل الحصر في الصيغة الصورية التالية: (س) + (ما)= موصول مركب. حيث (س) استفهاما أو ظرفا، ينتقي (س) المركب (ما) ويوظفان ككلمة واحدة.

[8] الموصولُ المُعرب هو 'الذي' ومشتقاته و 'أي'، هذا الأخير بخلاف سائر الموصولات يتعين معناه بالإضافة، وغير المعربة تشمل باقي الموصولات وتفتقر إلى سمتي العدد والجنس مثل: من، ما. حيث لا تتأثر بتغير جنس وعدد الفعل، مثل: أعرف **مَنْ** جاء./ أعرف منْ جِئنَ... فالموصول يأخذ صورة ثابتة. ويمكن أن يكون نكرة.

[9] هذا التنوع تتقاطع فيه الصلة الحرة مع الاستفهام، حيث المركّبات الاستفهامية الدالة على الأحوال والظروف: كيف، متى، أين... تظهر نفسها في تركيب الصلة الحرة، وتأخذ في الصلة صيغتين، بسيطة مثل: *أعرف جيّدا [**كيف/ أين** يقضي زيدٌ وقته]*. ومركّبة مثل: *سألتقي بك [**أينما** تكون]*. توظَّفُ الموصولات المركّبة غالبا للإحالة زمنيا على ما لم يقع بعد، لذلك هي أقل إبهاما من الموصولات البسيطة التي تحيل- غالبا- إلى الماضي. أما الصلة المقيدة، أي صلة الموصول "الذي"، فتكون اسمية فقط.

[10] ارتبطت فرضية الرأس (Head Hypothesis) وفرضية المخصص (Specifier Hypothesis) في الأدبيات التوليدية - سابقا - بالموقع التركيبي للاسم الموصوف في جملة الصلة المقيدة. فقد ذهب تشومسكي (١٩٧٧) إلى أن الموصوف يُولد خارج جملة الصلة كرأس اسمي، في حين دافع ريتشارد كاين (Kayne, 1994) عن فرضية المخصص، مؤكدا أن الموصوف يولد داخل الصلة ثم يُرفع إلى مخصص المركّب المصدري. وقد امتد هذا النقاش إلى الصلة الحرة، ولكون هذه الأخيرة تفتقر للسابق،

تباينت الآراء حول الموقع الذي يجب أن يشغله الموصول، إن كان موقع الرأس الخارجي (Bresnan & Grimshaw, 1978) أو موقع المخصص. ومع تطور البرنامج الأدنى لم يعد هذا الاختلاف قائما، حيث تعزز التوجه نحو نقل موصول الصلة الحرة إلى موقع مخصص المصدري، وهو الموقع الذي يشغله الاسم السابق في الصلة المقيدة وفق تحليل (كاين، ١٩٩٤). ونشير إلى أن هذا النقل ينطبق على اللغة العربية، كما أنه يبيّن أحد أوجه الاختلاف بين نمطي الصلة الحرة المقيدة.

[11] لا يسعنا المقال للتفصيل في أوجه الاختلاف بين موصولات الصلة الحرة والصلة المقيدة، ونمثّل باختصار لبعض الاختلافات التركيبية والصرفية، منها:

- أن الصلة الحرة لا تقبل بوجود مركّب اسمي سابق للموصول كما في (٣)، مقابل ظهوره وغيابه في الصلة المقيدة في (١ و ٢).

١. جاء الأستاذُ الذي [ألفَ الروايةَ].

٢. جاء الذي [ألفَ الروايةَ].

٣. جاء [مَنْ ألفَ الروايةَ].

٤. *جاء الأستاذُ مَنْ ألفَ الروايةَ.

- وأن الموصول في الصلة المقيدة يكون اسميا فقط، أما توزيعه في الصلة الحرة فيكون متنوعا: مركّبا حرفيا كما في (٥أ)، حال في (ب) واسما في (ج):

٥. أ. تكلمتُ مع [مَنْ تكلمتَ].

ب. لنْ نتراجعَ [أيًّا كانَ موقفهُم].

ج. خُذْ [ما ينفعكَ].

- ينتمي الموصول في الصلة المقيدة إلى مجال الجملة الرئيسية لأنه يتبع السابق، مقابل انتمائه إلى الجملة المُضمّنة في الصلة الحرة.

- موصول الصلة المقيدة يتغيّر بتغيّر الجنس والعدد عكس الموصولات الحرة. كما يأخذ وظيفة سابِقِهِ التركيبية وينوب عنه تركيبيا ودلاليا إذا غاب السابق عنه. فالموصول "الذي" في الجملة (٢) يُعرب فاعلا مرفوعا، وهو الإعراب نفسه للاسم "الأستاذ" في (١)، لذلك، فالبنية (١) لها نفس دلالة البنية (٢)، لأن الموصول يسلك في (٢) سلوك الضمير، إذْ يحمل نفس السمات الدلالية والوظيفة النحوية لسابقه، وإذا حضر سابقه في البينة فإنه يحجب عنه ذلك فيقتصر دوره على الربط بين السابق والعائد بدليل لحْنِ الجملة (١) المعادة هنا: *جاء الأستاذُ ألفَ الروايةَ.

[12] اعتبر القرشي والزهراني (٢٠٢٤: ٤٩-٥٠)، أن اللهجة السعودية الزهرانية تمتلك الصلة الحرة مع الموصولين البسيطين: 'مِين واللي' دون "ما"، ويمثلان لذلك بـ (١) و(٣) و(٤) على التوالي:

١. شفْتْ مِينْ هربْ. -ʃuf-t mi:n Harab

٢. ڨابلتْ لَوْلَادْ اِلِّي هَبْطوا للسُّوكْ - ga:bal-t s-sufa:n illi: haba tˤ-u: s-su:g

٣. ڨابلتْ اِلِّي هَبْطوا للسُّوكْ. - ga:bal-t illi: habatˤ-u: s-su:g

٤. رأيتُ ما حدثَ. *شفتْ ما حَصَلْ/ شفتْ اِلّي حَصَلْ.

لكن الباحثيْن لم يقدما تحليلا مُرضيا بتصنيفهما (٣) صلة حرة. حيث يعتبران أن صلة 'اللي' أي (الذي) تصبح صلة حرة لما يغيب السابق، وهذا تعميم غير جائز، لأن هذا النمط يسمح بغياب السابق وبظهوره، أما الصلة الحرة فلا تقبل بظهوره مطلقا. فسلوكهما ليس واحدا، فعلى سبيل المثال لا تسمح الخصائص الداخلية للموصول 'اللّي' أن يكون أداة استفهام مثل: *الذي جاء؟ ويقبل أن يكون موضوع استفهام، مثل: منْ الذي جاء؟ لأنه لا ينتمي لنفس المجال التركيبي الذي تظهر فيه باقي الموصولات. انظر الهامش (١١) أعلاه.

[13] لا يختلف الموصول "اللي" عن "الذي" تركيبيا ودلاليا، رغم تحييد (neutralization) صرفيتي العدد والجنس فضلا عن "ذ" الإشارية بفعل تطور اللهجات العربية، فأصبح يوظف بصيغة ثابتة مع التذكير والتأنيث، مفردا وتثنية وجمعا. حيث نقول: الولد اللّي جَا، البنت اللّي جاتْ، البناتْ/ الولاد اللّي جاوْ. لكن كل السمات التي فقدها يتم استرجاعها من السياق التركيبي الذي يرد فيه. بمعنى آخر، هناك عملية تحول نحوي خضع لها الموصول "الذي" من العربية المعيار إلى لهجاتها، ليأخذ صورة فقيرة

صرفيا. لكنه حافظ على نفس التأويل الوارد في العربية المعيار، ويسمح بورود السابق الاسمي معه. ونشير إلى أنه وحده لا يأتي استفهاما - من بين الموصولات البسيطة- في اللهجات كما في العربية المعيار.

[14] موقع معمول فيه، يعني أن المركب يظل في موضع موضوع (A- Position)، وهو الموضع التركيبيّ الذي يسند إليه الرأس المعجميّ دورا دلاليّا داخل البنية التركيبيّة، أما موقع غير معمول فيه فهو موضع غير موضوع (A'- Position)، وهو الذي لا يحمل داخل البنية التّركيبيّة أيّ دور دلاليّ. فالعبارة الميمية في الاستفهام يخضع نقلها إلى موضع صدارة الجملة، وبذلك تصبح في موضع تركيبي غير موضوع الغرض منه تحديد نمط الجملة أنها سؤالٌ. أما في الصلة الحرة، فرغم كوْن (م) تخضع للمسار الاشتقاقي نفسه، فإنها تبقى رأسا لجملة مضمّنَة تشكّل موضوعا (Argument) للجملة الدامجة. فالمركّب الميميّ يُنقل في الحالتين إلى مخصّص المصدريّ، لكن موقعه يأتي مدمجا في الصلة بخلاف الاستفهام.

[15] يعدّ التقليص الحاسوبي من المبادئ الحاسوبية المقترحة في البرنامج الأدنى ويشمل عدة قيود. (انظر الرحالي. ٢٠١٥).

[16]البنية (٣٣ب) هي جواب عن السؤال: عن ماذا تساءلتْ زينبُ؟ جوابها: تساءلتْ زينبُ ماذا كتبَ زيدُ. (وليس ماذا كتب عمرو).

[17] نثير بخصوص هذا النمط الملاحظة التالية: إذا كان فعل الجملة الرئيسية طلبي من المتكلم للمخاطب مباشرة، فإن السؤال المُضمّن يحافظ على دلالة الاستفهام، مثل:

(١) أطلبُ منك /أريد أن أعرف / قل لي /ماذا فعل زيد؟

فالسؤال في جوهره "طلب"ٻٻ.التالي لمّا يكون فعل الجملة الرئيسية يدل على الطلب، تكون نبرة الطلب واضحة في الفعل لا في الأداة. أما إن لم يدل على الطلب مباشرة، فإن الجملة الرئيسية تُفرغ السؤال من دلالته، مما يجعل الاستفهام ليس طلبيا دائما، فزمن فعل الجملة الرئيسية يحدد الطلب من عدمه في الاستفهام الخبري بالدلالة على المخاطبة مقابل الغياب، فلمّا يأتي الفعل يحمل سمة الشخص الثالث يفقد المركب (م) دلالة الاستفهام، كما يتبين من مقارنة (١) مع (٢): *أرادت هند معرفة ماذا فعل زيد*. فالمتكلم في (٢) يُخبر عن هند، ولا يهمه أن يخبره المخاطب بماذا فعل زيد. وبالتالي، فالفعل الرئيسي في (١) في ذاته طلبي، وهو ما يعطي للبنية تأويلا طلبيا.

للمزيد حول أنماط الاستفهام وعناصره الطلبية انظر: أزابيط (٢٠٢٤)، الفصل السابع.

وتجدر الإشارة إلى أن الاستفهام التصديقي (نعم/لا) لمّا يأتي في موقع جملة مدمجة، يفقد دلالته الاستفهامية ويؤوّل خبرا، وبذلك يأخذ دلالة الاستفهام الخبري، كما في المثال (٥ب):

٥) أ. متى أتى زيد؟

ب) تعرف هندٌ متى أتى زيد.

المراجع العربية

أحمد، منال زكي. (٢٠١٥). أسلوب الاستفهام في القرآن الكريم في ضوء نظرية الربط العاملي. *مجلة جامعة المدينة العالمية*، ١٢، ٤١٦-٤٤٠.

أزابيط، بنعيسى. (٢٠٢٤). *خطاب الاستفهام في اللغة العربية: مقاربة لسانية بنيوية وظيفية*. مطبعة سجلماسة.

برجشتراسر، جوتهلف. (١٩٩٤). *التطور النحوي للغة العربية*. تحرير ، ر. عبد التواب، (ط. ٢). مكتبة الخانجي.

الرازي، قطب الدين. (١٩٤٨). *تحرير القواعد الشمسية في الرسالة المنطقية* (ط. ٢). مطبعة البابي الحلبي.

الرحالي، محمد. (٢٠١٥). *بعض الخصائص الحاسوبية للغة. قضايا في تركيب اللغة العربية المقارن*. منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب.

-مرابطي، عبد الإله، (٢٠٢٢، مايو). *مركزية السمات الصرفية وتفاعل قوالب النحو: مقاربة أدنوية*. الملتقى الدولي حول: الصرف العربي في الفكر اللساني الحديث، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز، فاس، المغرب.

رومنة المراجع العربية

Ahmad, M. Z. (2015). Uslūb al-istifhām fī al-Qur'ān al-Karīm fī ḍaw' naẓariyat al-rabṭ al-ʿāmilī. Majallat Jāmiʿat al-Madīnah al-ʿĀlamiyyah, (2). (In Arabic).

Al-Raḥālī, M. (2015). Baʿḍ al-khaṣā'iṣ al-ḥasūbiyyah li-l-lughah. In Qaḍāyā fī tarkīb al-lughah al-ʿArabiyyah al-muqāran. Manshūrāt Maʿhad al-Dirāsāt wa-al-Abḥāth li-l-Taʿrīb.(In Arabic).

Al-Rāzī, Q. D. (1948). Taḥrīr al-qawāʿid al-shamsiyyah fī al-risālah al-manṭiqiyyah (2nd ed.). Maṭbaʿat al-Bābī al-Ḥalabī. (Original work published 1365 AH). (In Arabic).

Azābīṭ, B. (2024). Khiṭāb al-istifhām fī al-lughah al-ʿArabiyyah: Muqārabah lisāniyyah binyawiyyah waḍīfiyyah. Maṭbaʿat Sijilmāssah. (In Arabic).

Bergsträsser, G. (1994). Al-taṭawwur al-naḥwī li-l-lughah al-ʿArabiyyah (R. ʿAbd al-Tawwāb, Ed.; 2nd ed.). Maktabat al-Khānjī. (In Arabic).

Murābiṭī, ʿA. (2022, May). Markaziyyat al-simāt al-ṣarfiyyah wa-tafāʿul qawālib al-naḥw: Muqārabah adnawiyyah [Paper presentation]. International Symposium on: Arabic Morphology in Modern Linguistic Thought, Faculty of Letters and Human Sciences Dhar El Mehraz, Fez, Morocco. (In Arabic).

المراجع الأجنبية

Alexiadou, A., Law, P., Meinunger, A., & Wilder, C. (Eds.). (2000). *The syntax of relative clauses*. John Benjamins.

Al-Haidi, D. A. A., & Bin Mukhashin, K. A. (2022). Wh-movement in Hadhrami Arabic: A minimalist perspective. *Macrolinguistics, 10*(2), 60–89.

Al-Hamami, F. A., & Alfadly, H. (2018). Wh-movement in Najrani Arabic. *International Journal of Language and Literature, 1*(6), 111–118.

Al-Khaldi, B. (2015). *Relativization in English and Arabic: A contrastive study* [Master's thesis, Yarmouk University].

Al-Momani, I., & Al-Saidat, E. (2010). The syntax of wh-movement in Jordanian Arabic. European *Journal of Scientific Research, 40*(4), 609–628.

Alqurashi, A. (2012). An HPSG approach to free relatives in Arabic. In S. Müller (Ed.), *Proceedings of the 19th International Conference on Head-Driven Phrase Structure Grammar* (pp. 112–132). CSLI Publications.

AlQurashi, I., & Alzahrani, S. (2024). A minimalist account of free relative clauses in Zahrani spoken Arabic. *International Journal of English Linguistics, 14*(1), 44–62. doi.org

Al-Shorafat, M. O. (2020). Free relative clauses in literary Arabic. *Journal of Linguistics and Literature, 4*(2), 72–78.

Bianchi, V. (1999). *Consequences of antisymmetry: Headed relative clauses*. Mouton de Gruyter.

Bošković, Ž. (2024). On wh and subject positions, the EPP, and contextuality of syntax. *The Linguistic Review, 41*(1), 7–58. doi.org

Chomsky, N. (1981). Lectures on government and binding. Foris Publications.

Chomsky, N. (1995). The minimalist program. MIT Press.

Chomsky, N. (1999). *Derivation by phase* (MIT Occasional Papers in Linguistics No. 18). MIT Working Papers in Linguistics.

Chomsky, N. (2001). Derivation by phase. In M. Kenstowicz (Ed.), Ken Hale: *A life in language* (pp. 1–52). MIT Press.

Chung, S. (1998). *The design of agreement: Evidence from Chamorro*. University of Chicago Press.

Fakih, A., Al-Khlaiwi, A., & Al-Saffar, A. (2024). The morpho-syntax of question particles in Standard Arabic. PLOS ONE, 19(5), Article e0299710. doi.org

Fassi Fehri, A. (1978). Comparatives and free relatives in Arabic. *Recherches Linguistiques de Vincennes, (7)*, 47–88.

Fassi Fehri, A. (1982). *Linguistique arabe: Forme et interprétation*. Publication de la Faculté des Lettres et Sciences Humaines.

Goengai, A. (1996). *La structure interne des relatives libres et la syntax de CP en arabe standard*. Publication de la Faculté des Lettres de Rabat.

Kaplan, A. F. (2005). *Long-distance wh-movement and minimalism* [Qualifying paper]. University of California, Santa Cruz.

Law, P. (2000). On relative clauses and the DP/PP adjunction asymmetry. In A. Alexiadou, P. Law, A. Meinunger, & C. Wilder (Eds.), *The syntax of relative clauses* (pp. 161–200). John Benjamins.

Nouhi, Y. (1996). *Wh-constructions in Moroccan Arabic* [Master's thesis, University of Ottawa].

Radford, A. (2009). *Analysing English sentences: A minimalist approach*. Cambridge University Press.

Riegel, M., Pellat, J-C., & Rioul, R. (2009). *Grammaire méthodique du français* (4e éd.). PUF.

Taha, M., Sultan, F. M., & Yasin, S. M. (2016). Wh-movement in Sudanese Arabic: A minimalist approach. *Pertanika Journal of Social Science and Humanities, 24*(4), 1611–1626

Author Biodata	بيانات الباحث:
Lahcen Iboud, is a professor and researcher in linguistics. He holds a PhD in Linguistics (2025) from the Faculty of Arts and Human Sciences, Mohammed V University, Rabat, (Morocco). His research interests focus on theoretical linguistics, particularly issues related to syntax, semantics, and morphology.	لحسن عبود، أستاذ وباحث في اللسانيات، حاصل على شهادة الدكتوراه في اللسانيات (٢٠٢٥)، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، من جامعة محمد الخامس، الرباط (المغرب). تدور اهتماماته البحثية حول اللسانيات النظرية: قضايا التركيب والدلالة والصرف.

معرف أوركيد (ORCID)

Email: lahceniboud@gmail.com

مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language
مجلة اللسانيات العربية، م ١٢، ع ٢٣؛ ١٤٤٨هـ
ردمد (ورقي): ٩٩٥٥-١٦٥٨ ردمد (رقمي): ٩٨٥٨-١٦٥٨
اللسانيات العربية
The Arabic Linguistics Journal, Vol. 12, No. 23; 2026
ISSN: 1658-9955 E-ISSN: 1658-9858
arabiclisa@ksaa.gov.sa

مفردات الألوان العربية ودلالاتها: دراسة في اللغة والثقافة

Color Terms in Arabic and Their Meanings: A Study in Language and Culture

المعرف الرقمي: https://doi.org/10.60161/1482-000-023-006

نادية العمري
جامعة محمد الخامس. كلية علوم التربية، الرباط

توثيق البحث APA Citation:

العمري، نادية. (٢٠٢٦). مفردات الألوان العربية ودلالاتها: دراسة في اللغة والثقافة. *مجلة اللسانيات العربية، ٢٣*، ١٦٠-٢٠٢.

استقبِل في: ٠٣/٠٦/١٤٤٧ - رُوجع في: ٢٥/١٠/١٤٤٧ - قُبل في: ١٢/١١/١٤٤٧- نُشر في: ١٦/٠١/١٤٤٨
Received on: 24-11-2025 / Revised on: 23-04-2026 / Accepted on: 29-04-2026 / Published on: 01-07-2026

الملخص

يبحث هذا المقال في خصائص مفردات الألوان في اللغة العربية انطلاقا من منظور عبر لساني، نتبنى فيه نموذج المعجم البنائي التنوعي (الفاسي الفهري وآخرون (٢٠٢١)، ووفقا لنمط النحو التوليدي (تشومسكي (١٩٩٥)، وأيضا الصرف الموزع (هالي ومارنتز، ١٩٩٣). ومن منظور ثقافي، يتناول المقال معاني الألوان في الثقافة.

نحلل مفردات اللون العربية بطريقة تدريجية (صرفا، وتركيبا، ودلالة)، انطلاقا من الجذر، فالجذر المركب ثم الموضوعات المقولة. يمثل الجذر البسيط المعنى الأساسي للون الموجود في الطبيعة (خاصية)، وتمثله اللغة في صيغة أساسية "أفعل" في العربية. ثم نبني الجذر المركب عندما ندخله في بنية تركيبية مع رأس نحوي يحدد المقولة، وقد نشتق منه صفات أو أسماء أو أفعال، الخ. وتشتق الألوان الثانوية من الاسم الدال على اللون، باستخدام ياء النسبة---ي، فنسبي برتقالي من 'البرتقال' (الفاكهة).

ويتناول المقال المعاني الثقافية والمجازية لمفردات اللون العربية، ويصف الكيفية التي يدرك بها المتحدثون الألوان، وكيف يختلفون أو يتشابهون مع تصورات اللون في اللغات والثقافات الأخرى.

الكلمات المفاتيح: اللون، المعجم، التركيب، الجذر، الدلالة، الثقافة.

Abstract

This article examines the properties of color terms in Arabic from a cross-linguistic perspective. It adopts the model of the Arabic Constructional and Variational Lexicon (Fassi Fehri et al., 2021), following the framework of generative grammar (Chomsky (1995), as well as Distributed Morphology (Halle and Marentz, 1993), in addition to a cultural perspective. The article will analyze the meaning of color in different cultures.

Lexical items are analyzed, starting with roots, complex roots, then categorized words. The simple root represents the basic meaning of color as it exists in nature (a property) mediated by language, in the basic pattern "أفعل" (af'al). The complex root is then constructed by inserting it into a syntactic structure with a grammatical head that defines the category الجذر from which adjectives, nouns, verbs, etc., may be derived. Another process is when colors are derived from a noun denoting the color, using the nisba suffix ي- (iy), as in "bortuqaliy" "orange," derived from "Bortuqal," "orange" (fruit). The article also addresses the cultural and figurative meanings of Arabic color vocabulary.

Keywords: color, lexicon, syntax, root, semantics, culture.

1. مقدمة

حظيت دراسة الألوان باهتمام كبير في البحوث والدراسات العلمية، خاصة في الفيزياء العصبية والعلوم الطبيعية، والأبحاث النفسية، واللسانية، والثقافية. ورغم كوْن اللون يوجد في كل مكان حولنا، فإننا لا نتعامل معه لغويا بطريقة واحدة، فالمفردات التي يستخدمها الناس لوصف اللون تعطينا إمكانات هائلة لاستكشاف تصورات اللون في اللغات أوّلا، وفي الثقافات ثانيا، وما يبنى من علائق بين اللغة والثقافة، عبر الخصائص المميزة، وما تشترك فيه اللغات أو الثقافات، والتنوعات التي تقوم بينها.

يتناول هذا المقال موضوع أصناف الألوان في اللغة العربية، وكيف يتم تصور اللون، وماهي الآليات التي تميل اللغة العربية إلى استخدامها لوصف اللون، وكيف تطورت دلالة مفرداتها؟ ثم كيف يؤثر السياق التركيبي، وكذلك الثقافي في إدراك الألوان؟ وسيُستكشَف حقل اللون في اللغة العربية عبر مقاربة معجمية، تركيبية وصرفية ودلالية، في إطار لساني مقارن على الخصوص، لتحليل أصناف الألوان باعتماد منهج بنائي تنوعي، يقوم على تحليل أصناف الألوان صرفا وتركيبا ودلالة، انطلاقا من تصور الجذر، فالجذر المركب. ثم في التركيب. إذن نحلل مفردة اللون من منظور لغوي يبحث في الخصائص المذكورة، ومن منظور ثقافي يتناول المعاني الثقافية والمجازية في مفردات اللغة العربية.

2. اللغة واللون

هناك روابط وطيدة قائمة بين اللون واللغة. واللغة لديها تاريخ طويل من الآليات لوصف اللون، ويمكن أن يميز الانسان أكثر من ألف لون، ومع ذلك نجد أن معاجم الألوان الأساسية في لغات العالم لا تحتوي على أكثر من اثني عشر لونا أساسيا. وهذا يعود، إلى حد كبير، إلى القيود التي يضعها النحو الكلّي على تكوين المفردات، بما في ذلك مفردات الألوان. ويتضح أن مفردات الألوان الأساسية في المعجم تختلف عبر اللغات إلى حد كبير. ومع ذلك، فإن أصناف الألوان المعجمية التي تحددها هذه المفردات متشابهة في جل أنحاء العالم.

تتضمن جل لغات العالم لائحة للألوان الأساسية تتكون من الألوان التالية: الأحمر، والأخضر، والأصفر، والأزرق، والأبيض، والأسود. وترتبط كل مفردة من هذه المفردات بنوع اللون الذي يدل على الحمرة، والخضرة، والصفرة، والزرقة، والبياض، والسواد. الخ. ومع كوْننا نستعمل مفردات الألوان بمفردها في التواصل للدلالة على اللون كما هي، أبيض، أخضر...الخ، فإننا نستعملها أيضا مع مقولات متنوعة، فنقول: فستان أبيض، ومظلة سوداء، وسماء

زرقاء...الخ، فتكون صفات. ونقول: البياض، والسواد، فيكون اسما، واحمرَّ واصفرَّ فيكون فعلا، الخ. فكيف نميز بين مقولات الألوان؟

ورد اللون في المعاجم العربية كالتالي:

"اللون: هيئة كالسواد والحمرة. ولوّنته فتلوّن، ولونُ كل شيء: ما فصل بينه وبين غيره، والجمع ألوان؛ وقد تلوّن ولوّن ولوّنه. والألوان: الضروب. واللون: النوع. وفلان متلوّن إذا كان لا يثبت على خلق واحد". (ابن منظور، (د.ت)).

واللون ظاهرة فيزيائية موجودة في الطبيعة تحدث نتيجة التقاط أعيننا خاصيات مختلفة للضوء المعكوس، كما نراه ونخبره، ونحدده من خلال معايير أو سمات نستطيع من خلالها تمييزه، وهذه المعايير تشمل الصبغ والقيمة والصفاء:

أ. الصَبْغُ Hue

يميز به بين لون وآخر، وبالتالي فهو أحد مكوناتِ لونيةِ اللون، ويمكن أن يتغير صبغ اللون بمزجه بلون آخر، مثل مزج الأصفر مع الأحمر فينتج برتقالي، وهذا تغيّر في صفة اللون. وهناك تدرجات في الألوان تكون متجاورة ومتجانسة ومتواضعة ومترافقة، فبين الأخضر والأزرق العديد من التدرجات وكذلك بين بقية الألوان.

ب. القيمة Value

وتتمثل في درجة الإضاءة وإشراق اللون وبريقه، فهي العلاقة بين اللون المضيء واللون الغامق، أو المعتم، وتتخذ بدورها قِيَما مختلفة باتجاه الإضاءة أو عدمها، فنتحدث عن لون ساطع أو لون قاتم، فمقدار ما يحتويه اللون الأحمر من الأسود أو الأبيض هو الصفة التي تجعلنا نفرّق بين الأحمر الفاتح والأحمر الغامق، وكلما ابتعد اللون الأحمر عن مصدر الضوء قلّت قيمته الضوئية، وبالتالي قلّت قيمته اللونية، وإذا استمر ابتعاده عن مصدر الضوء إلى مسافة كبيرة جدا، فإن القيمة ستكون صفرا (0).

ج. الصفاء Chroma

ونسميها كذلك الامتلاء اللوني colorfulness وتمثّل حجم الفارق بين لون معيّن واللون الرمادي، فهي الدرجة التي يتصف بها اللون من حيث عدد الذرات اللونية في المساحة (نقاء اللون) والتي تتحدد بقدر اختلاطه بالأبيض والأسود.

فاللون، باقتضاب، خاصية ضوئية، تقوم على طول الموجة، ويتوقف اللون الظاهر للجسم على طول موجة الضوء الذي يعكسه، فالجسم الذي يعكس كل الموجات يبدو لونه أبيض، والذي لا يعكس أيّة موجة يبدو أسود. وهو إحساس ينتج عندما تسقط أشعة الضوء على شبكية العين، فتنقل الإثارة إلى خلايا المخ، عن طريق العصب البصري. (Holtzschue, 2011).

1-2 تقسيم الألوان

جرت العادة في الأدبيات بتقسيم الألوان إلى نوعين:

- ألوان أساسية Basic Colors، وتشمل كل لون لا يمكن إحداثه بتركيب لونين أو أكثر. وتعدّ الألوان التالية أساسية: الأحمر، والأصفر، والأزرق، وتوجد هذه الألوان في الطبيعة.

- ألوان ثانوية مشتقة Secondary Colors، وتشمل كل لون يمكن إحداثه بتركيب لونين أو أكثر.

ابتكر إسحاق نيوتن Isaac Newton عجلة ألوان عام ١٦٦٦ لترتيب الألوان التي تظهر في قوس قزح (الأحمر والبرتقالي والأصفر والأخضر والأزرق والنيلي والبنفسجي)، واليوم هناك لوحة ألوان (أحمر، أخضر، أزرق)، تضع الألوان في مستقبِلات الضوء للعيون. يمكن لمصدر الضوء للشاشة إنشاء أي لون يمكنك تخيُّله بمزيج من ظلال مختلفة من الأحمر والأخضر والأزرق. فالألوان تُحدَّد من خلال الطرق المختلفة التي تدرك بها أعيننا الضوء عندما يصطدم بجسم ما.

إذن نفهم من مصطلح 'لون' نظاما معقدا من ظواهر فيزيائية، فيزيولوجية عصبية، نفسية، ثقافية، لسانية، تنتج عن مثير فيزيائي وتتوقف على إدراك إنساني معرفي.

2-2 تسمية الألوان

تتمثل تسمية الألوان في تعيين اسم لون، مثل "أحمر" أو "أزرق"، لِلونٍ مَرئيٍّ موجود في الطبيعة. ويمكن إدراك مثل هذا اللون الملموس كسمة بارزة للمفهوم الذي يشير إليه، مثل اللون الأبيض للثلج، أو الأسود للفحم، والأحمر للدم، وغيره. وقد يبدو هذا التعريف بسيطا، ومع ذلك، فإن تسمية الألوان ليست عملية سهلة على الإطلاق لأنها تتضمن نوعين من التحولات. فمن ناحية، يقوم إدراك اللون على ثلاثة معايير إدراكية، كما أسلفنا، هي الصبغ والقيمة والصفاء، وتجمع تسمية الألوان هذه المعايير في مستوى واحد فقط من مقارنة أسماء الألوان. ومن ناحية أخرى، تتغير هذه المعايير الثلاثة بشكل مستمر، فتعمل تسمية الألوان على تحويل مساحة الألوان المستمرة هذه إلى فئات ألوان مميزة، نخصص لها كلمة تحدد اسمها. يسمح لنا كل هذا بالتمييز بين ملايين الألوان المختلفة، ولكن عادة ما نستخدم فقط عددا محدودا من أسماء الألوان عند التواصل حول كل هذه الألوان.

وقد مثلت مفردات الألوان مجالا متميزا، إذ تنوعت وتعددت المقاربات في معالجة الألوان في اللغة، فنجد مقاربات انطلقت من افتراض كلية التعبير عن اللون وفق سُلّمية معرفية معيّنة اعتمادا على وجود بعض الألوان أو عدم وجودها عبر اللغات (Berlin&Kay, 1969)، ومقاربات انطلقت من خصائص النسق البصري وفيزيولوجيته (McNeill, 1972)، ومقاربات انطلقت من

كون لغة البصر هي التي تبرز السمات الأساسية في التعبير عن اللون عبر اللغات. وهناك مقاربات ثقافية تفسر التعبير باللون بوظائف تربط البشر ببيئتهم (Wierzbicka, 1996) .

ورغم كوْن حقل الألوان هو من أكثر المجالات واقعية، نصادفها كل يوم أمامنا، فإننا نجد بعض الاختلافات المهمة في الطريقة التي يتصور بها المتحدثون الذين ينتمون إلى لغات وثقافات مختلفة أو يصفون بها اللون، وهذا التنوع في تقطيع الواقع يعدّ نتيجة لتنوع اللغات، فكل لغة تنظم معرفتها بحسب الوسائل المعجمية والنحوية التي تمتلكها. ففي الأصل، قام تصوّر النسبية اللغوية، مثلا، على افتراض أن المتحدثين بلغات مختلفة، في وصفهم نفسَ المقاطع من العالم الفيزيائي، يستعملون مفردات تخص التمييز الدلالي الخاص بلغتهم الأم، مما يعكس الاختلافات الثقافية، ويؤثر في المعرفة والإدراك لإظهار تأثير اللغة في التمثيل المعرفي للون. وينسحب هذا الأمر على حقل الألوان كما ينسحب كذلك على روابط القرابة، وتصوُّر الفضاء، والزمن، والمكان، الخ.

2-3 مقاربات مفردات الألوان

لقد تم تطوير البحث حول تسمية الألوان، تقليديا، من خلال خلفيتين بحثيتين مختلفتين .ما يسمى بفرضية سابير وَورف Sapir-Whorf التي ترى أن أفكارنا تتشكل من خلال لغتنا الأم، وأن المتحدثين بلغات مختلفة يفكّرون بشكل مختلف، وتُنكر هذه الفرضية إمكانية وجود أساس كلّي للإدراك البشري. لقد أدرك سابير أن لغات الجماعات لا يختلف بعضها عن بعض فقط، بل إن فهم الجماعة للعوالم المادية والاجتماعية حولهم يختلف من جماعة لأخرى، فاللغة دليل على الواقع الاجتماعي، والناس يتأثرون باللغة الخاصة بهم، وهي التي تمثّل وسيطهم في التعبير عن مجتمعهم؛ بل إن الأمر أكثر من ذلك، فالعالم الواقعي الحقيقي مبني بطريقة لا شعورية على أساس عادات الجماعة في استخدام اللغة، ولا توجد أبدا لغتان متشابهتان بدرجة تكفي لاعتبارهما تمثلان الواقع الاجتماعي نفسه (Sapir, 1929). لقد قام العالم اللغوي بنجامين لي وورف بتمحيص هذه الرؤية وتطويرها لتصبح الفرضية المعروفة باسم فرضية سابير-ورف، أو فرضية "النسبية اللغوية"، وتتلخص فكرتها الرئيسية في أن اللغة ليست مجرد أداة للتعبير عن الفكر فحسب، وإنما هي وسيلة لتوضيح ماهية الفكر بالنسبة للناطقين بها. ويرى وورف أن "من يستخدم لغة ذات قواعد مختلفة تؤدي به هذه القواعد، بشكل ملحوظ، إلى أنماط مختلفة من الملاحظة، وتؤدي به إلى تقديرات مختلفة لما يلاحظه من أحداث متشابهة ظاهريا. وبالتالي فهي تشكل وجهة نظره عن العالم والتي تكون شيئا مختلفا نوعا ما" (Kay & Kempton, 1984, p. 66)، وبالتالي يرى وورف أن "النظام اللغوي (القواعد) في كل اللغات ليس مجرد أداة لإعادة الإنتاج من

خلال التلفظ بالأفكار. فهي تتجاوز ذلك لتقوم بتشكيل الأفكار وتحديد الانطباعات وصناعة الناتج العقلي المُعَدّ للتداول.

ومادام حقل اللون يمثل مجالا مقيّدا من الناحية المفاهيمية، فإن تسمية مفردات الألوان في لغات مختلفة يمكن فهمها بسهولة على أنها خيارات ثقافية واعتباطية بحتة. فالتركيب النحوي لكل لغة يحتوي على نظرية تخص تركيبة الكون المختلفة تماما، وينسحب هذا على عدة أمثلة، كالزمن، والمكان، والمادة، وألفاظ القرابة واختلافها عبر اللغات المختلفة. وأدى هذا إلى نقاشات في مجال الأنثروبولوجيا وعلم النفس، وغيرها من المعارف. فاللغة ترسم دائرة حول الشعب الذي تنتمي إليه، ولا يمكن الخروج من هذه الدائرة إلا بدخول دائرة شعب آخر، لذا فإن تعلم لغة أجنبية يعدّ اكتسابا لوجهة نظر جديدة تضاف إلى موقف الفرد السابق تجاه الكون.

لقد نوقشت هذه الفرضية بشدة (Livenson, 2003). وكذلك نوقشت في أعمال (Brown & Lenneberg, 1954 ; Lenneberg, 1953 ; Lenneberg & Roberts, 1956)، ووصلت الأبحاث حول تسمية الألوان إلى باب مسدود بسبب التناقض الواضح بين استمرارية إدراك اللون وانفصال فئات الألوان اللغوية. وبالتالي، أُعيدت صياغة البحث حول تسمية الألوان إلى قضايا تتعلق بالجدل حول الطبيعة والتنشئة. وفي هذا السياق، كان التحديد الجيني (الطبيعة) لفئات الألوان الكلية يتعارض مع تحديدها الثقافي (التنشئة).

ومنذ الدراسات التجريبية الأولى التي أجراها علماء الأنثروبولوجيا الثقافية، أمثال برلين وكاي (١٩٦٩)، نوقشت مسألة ما إذا كانت أسماء الألوان الإنجليزية الأحد عشر تمثل المجموعة الكاملة من مفردات الألوان الأساسية الموجودة في اللغات الأخرى. والواقع أن عدد مفردات الألوان الأساسية والتسميات قد تختلف، لكن الألوان التي تشير إليها الملصقات، ستكون دائمًا عيّنة من هذه المجموعة من مصطلحات الألوان الأساسية العالمية، فثمة افتراض أنه يمكن تجميع مفردات الألوان الأساسية الكلّية هذه، وترتيبها لتعكس ترتيبا أثناء التطور الثقافي على النحو التالي: (أسود، أبيض)، (أحمر)، (أصفر، أخضر، أزرق)، (رمادي، برتقالي، بنّي، وردي، أرجواني). (Wetzel, 2008).

وتمثلت الخلفية الثانية للبحث في تسمية الألوان في أبحاث الرؤية البصرية. وفي هذا المجال، ارتبطت تسمية الألوان بكيفية معالجة النظام البصري لمجموعات الطول الموجي. وكان الاهتمام المعرفي بهذا التقليد هو كيفية ارتباط الظواهر المعرفية عالية المستوى لتسمية الألوان بظواهر حسّية منخفضة المستوى (Bornstein, 1973; Sternheim & Boynton, 1966).

لقد طورت تقاليد البحث هذه ثلاثة مناهج رئيسية مختلفة: أولًا، منهج المقارنة بين الثقافات الذي انبثق من التقليد الأنثروبولوجي. ثانيًا، المنهج النفسي الجسدي الذي تَطوَّر من

أبحاث الرؤية. ثالثًا، المنهج النمائي الذي ركز في أبحاث تسمية الألوان على كيفية ترابط أسماء الألوان ورؤية الألوان أثناء نمو الطفل.[1] بالإضافة إلى ذلك، ظهرت مقاربات جديدة استفادت من الهندسة وعلوم الكمبيوتر، وطبقت طرق محاكاة نمو أسماء الألوان وتطورها.

وسيأتي أنصار الكونية (برلين وكاي، ١٩٦٩)، على وجه الخصوص، باقتراح فرضية مفادها أن مفردات اللون الأساسية تتبع تطورًا صارما، فهناك قواعد دقيقة تحكم كيفية استخدام مفردات اللون، وتتوسع من الحد الأدنى من ذخيرة المتكلمين في جميع اللغات التي تحتوي على مفردتين على الأقل للأبيض والأسود إلى ذخيرة تتكون من ثمان مفردات أو أكثر. بالإضافة إلى ذلك، فإن كل لغة من اللغات التي تم فحصها تختار تدرجات بؤرية متطابقة تقريبا مع الألوان الأساسية نفسها. بمعنى آخر، وبغض النظر عن الاختلافات الطفيفة، تختلف اللغات، بعضها عن بعض، فقط في عدد الألوان التي يُعطى لها اسم. علاوة على ذلك، فإن الألوان التي تتوافق مع شروط الألوان الأساسية تختلف بين الأفراد داخل المجتمع اللغوي الواحد. ومع ذلك، فهي مستقرة نسبيا عبر السياقات (Gegenfurtner, &Hansen, Walter, 2007). وأخيرًا، فإن مفردات الألوان الأساسية تكون مستقرة مع مرور الوقت عند الفرد في نفس السياق.

ونعلم اليوم أيضا أن مفردات الألوان الأساسية في اللغات الأخرى قد تختلف بطريقتين على الأقل عن مجموعة مفردات الألوان الأساسية المحتملة التي يُزعم في الأصل أنها كلّية.[2] والسؤال الذي يطرح هنا: من أين يمكن أن يأتي الاستقرار؟ وكيف تتفاعل المحددات الفيزيولوجية والثقافية والتجريبية لإحداث مجموعة معينة من فئات الألوان وأسمائها؟

في هذا الوصف لنظام الألوان الأساسية في اللغة العربية نتبع الدراسة الكلاسيكية التي أجراها برلين وكاي (١٩٦٩)، وبالاعتماد على مسحهما لعشرين لغة غير ذات صلة، اقترحا أن هناك إحدى عشرة مفردة للألوان الأساسية التي يمكن اعتبارها ألوانًا كلّية، ومن المثير للاهتمام أن هذه الألوان ظهرت بترتيب يمكن التنبؤ به .

قدم برلين وكاي الألوان في التسلسل الهرمي الضمني الوارد في الشكل 1 أدناه :

الشكل ١

التسلسل الهرمي لمفردات الألوان الأساسية (برلين وكاي ١٩٦٩).[3]

(1) المراحل:

١		٢		٣		٤		٥		٦
أبيض أسود	>	أحمر	>	أخضر أصفر	>	أزرق	>	بني	>	أرجواني وردي برتقالي رمادي

في هذا التسلسل الهرمي، يشير وجود أي مفردة لون إلى اليمين إلى وجود مفردة (مفردات) اللون إلى اليسار. وعلى سبيل المثال، وجود مفردة اللون "أزرق" في إحدى اللغات يعني وجود مفردات اللون "أبيض"، "أسود"، "أحمر"، و"أخضر"، و"أصفر" في اللغة نفسها. علاوة على ذلك، فإنهما يزعمان أن هذا التسلسل الهرمي هو تسلسل زمني، بمعنى أنه يصف تطور مفردات اللون الأساسية؛ يقولان: "تختلف اللغات لأنها تمر بمراحل مختلفة من تطور مفردات الألوان". (برلين وكاي، ١٩٦٩ ، ص. ١٨٢) . وبمعنى آخر، تقوم أي لغة، من خلال عملية تطوير مخزون الألوان الخاص بها، بترميز مفردات الألوان للأبيض والأسود أولاً. ثم، في المرحلة الثانية، تقوم اللغة بترميز مفردة باللون الأحمر. وفي مرحلة لاحقة، تقوم اللغة بترميز مفردات لـ أخضر أو أصفر. إذا تم تشفير اللون الأخضر أوّلا، فسيكون اللون الأصفر هو اللون الخامس الذي سيتم تشفيره، والعكس صحيح. والخلاصة أن التسلسل الهرمي الحالي متزامن، بمعنى أنه يصف مخزون الألوان الحالي في اللغة، وهو غير متزامن لأنه يمثل المراحل التطورية لترميز مفردات الألوان في لغات العالم.

لقد توصل برلين وكاي إلى مجموعة من المعايير أو الخصائص لمصطلحات اللون الأساسية وهي كالتالي:

(أ) أحادي اللغة؛

(ب) لا يشمله نطاق لون آخر؛

(ج) ينطبق على جميع السياقات؛

(د) بارزة نفسيا للمتحدثين الأصليين (برلين وكاي، ١٩٦٩).

وهذا يعني أن مفردات اللون الأساسية تكون بسيطة من الناحية الشكلية، أي مصنوعة من لفظ واحد؛ وبالتالي فإن اللون الأخضر المصفرّ ليس كذلك، وهو أساسي لأن معناه يمكن التنبؤ به من معنى أجزائه، وألا يتم تضمين دلالة مفردات اللون الأساسية في أي لون آخر (على عكس القرمزي الذي هو نوع من الأحمر).

ولا يقتصر استخدام مفردات الألوان الأساسية على نطاق ضيق من الذوات، وبالتالي فإن اللون الأشقر ليس لونا أساسيا لأنه يقتصر على الشعر والبشرة.

وفيما يتعلق ببروز اللون، يرى برلين وكاي (١٩٦٩، ص.٦) أن اللون يمكن اعتباره بارزا إذا:

(أ) كان يميل إلى الظهور في أعلى قوائم مفردات الألوان؛

(ب) أن يكون له مرجع ثابت عبر المتحدثين وعبر مناسبات الاستخدام؛

(ج) أن تكون مستعملة في لهجات المخبرين .

بالإضافة إلى ذلك، قدم برلين وكاي عددا من المعايير الفرعية فيما يخص بعض الحالات المشكوك فيها. سميت هذه بـ"المعايير الحصرية"، بمعنى أن أي مفردة لونية سيتم استبعاد اللون الذي لا يستوفي معايير الألوان الأساسية.

- و**المعايير الحصرية كالتالي :**

(أ) إمكانية التوزيع: أي أن أي لون مشكوك فيه يجب أن يكون له نفس تردد اللون الموجود بالفعل ضمن مفردات اللون؛

(ب) اللون وهو أيضا اسم ذات تحيل على هذا اللون؛

(ج) من المرجح أن يتم استبعاد الكلمات المستعارة التي تحيل على مفردات لونية أساسية؛

(د) يتم استخدام التعقيد الصرفي لاستبعاد بعض الألوان التي تتجاوز المعيار المعجمي الأحادي.

3. مَعْجَمَة مفردات الألوان في اللغة العربية

من السمات المميزة لألفاظ الألوان في اللغة العربية، على المستوى الصرفي، ورودها على وزن "أفعل". الدال على الصفة أو على اللون نفسه.[4] فالألوان بوصفها حقلا مستقلّا تأتي على وزن أفعل، مثل: أحمر، أخضر، أصفر، أبيض، أسود، الخ. والمؤنث منها يأتي على وزن فعلاء: حمراء، بيضاء، خضراء، والجمع على وزن فُعْل: حُمْر، خُضرٌ، بيضٌ...، أو فعْلاوات: حمراوات، شقراوات، خضراوات الخ. ويأتي مصدره على فُعْلة إن كان صحيحا، نحو: حمرة، وخضرة، وزرقة، وصفرة، أو يكون على وزن (فَعال) إذا كان معتل العين، نحو: السواد، والبياض وغيرهما.

وأما أفعال الألوان، فتُبنى على افْعَلَّ وافْعَالَّ؛ أي أنها تختص بهذين الوزنين غالبا. قال ابن الفراء: "العرب لا تقول: حَمرَ ولا بيض ولا صَفرَ، قال: "وليس ذلك بشيء إنما ينظر في هذا إلى ما سُمِع عن العرب. يقال: ابْيَضَّ وابْيَاضَّ واحمرَّ واحْمَارَّ. فالمجرد من افْعلَّ وافْعالَّ كما قال الصاعدي: "ومن الألفاظ التي أميتت واستغنوا عنها بالمزيد نحو افْعَلَّ وافْعالَّ."[5]

"وإذا كان الفعل الثلاثي المزيد بحرفين من وزن افْعَلَّ مصدره دائما، يكون على افعِلال مثل: اصْفرَّ اصْفِرارًا، واحْمَرَّ احْمِرارًا". (زيادة. ٢٠٢١ ،ص. ٣٠٨).

وأفعل هنا صفة مشتقة من الفعل اللازم تدل على معنى حادث بالموصوف بها على وجه الثبوت. والمقصود بالثبوت اتصاف الموصوف بالصفة في جميع الأزمنة، أو دوام المعنى في الحاضر. وتظل صيغة أفعل هي نفسها صيغة للتفضيل والمقارنة في اللغة العربية (أحمر، أزرق، الخ)، ولكن في اللون لا تفيد التفضيل أو المقارنة. وتشير الأفعلان: الأحمران، الأخضران، الأبيضان، إلى خاصية اللون التي يشترك فيها اثنان. (Wright, 1967).

1-3 الألوان باعتبارها أسماء

تأتي الألوان عادة صفات، وقد تأتي أسماء كذلك، فالحمرة، والخضرة، والزرقة، والسواد، والبياض، ... أسماء، وتكون صفات عندما تصف أسماء (ناس وأشياء)، ولكنها كذلك تكون أسماء تامة الاسمية عندما تشير إلى الشيء نفسه مثل (١أ، ب، وج):

(١) أ. الأبيض لوني المفضل.
ب. بياض الثلج
ج. زرقة المحيط

تتصرف أسماء الألوان في اللغة العربية كأسماء صفة، وهي تتغير حسب الجنس والعدد والإعراب، في النكرة والمعرفة. ويأتي اسم اللون بعد الاسم المعرَّف ويتفق معه في العدد والجنس والإعراب:

(٢) أ. الحديقة الخضراء
ب. البيت الأبيض
ج. الوردة الصفراء

(٣) أ. حديقة خضراء
ب. بيت أبيض
ج. وردة صفراء

(٤) أ. فساتين حمراء
ب. كراسي زرقاء
ج. ورود صفراء

ويأتي اللون على وزن اسم الفاعل واسم المفعول واسم التفضيل وصيغة المبالغة والصفة المشبهة، فهذه المجموعة لها خصائص الصفات ويمكن أن نخرجها مباشرة من الاسمية.

2-3 الألوان باعتبارها أفعالا

استعمل العرب من أفعال الألوان الصيغ المزيدة وأهملوا المجردة. ونجدهم أحيانا استعملوا للدلالة على اللون الصيغة المزيدة والمجردة معا. نجد في شرح المفصل: "تأتي الألوان على "فَعُلَ"، "أَدُمَ، يأدُمُ"، و "شَهُبَ، يَشْهُبُ" و "قَهُبَ، يَقْهُبُ"، وهو سواد يضرب إلى حمرة، وقالوا: "كَهُبَ، يَكهُبُ"، و "سَوِدَ، يَسْوَدُ". وهناك بيت شعري لنُصَيْب ورد عند سيبويه، يقول فيه: (ابن يعيش، ٤٤٣:٤).

(٥) سَوِدتُ ولم أملك سوادي وتحتهُ قميصٌ من القوهي بيضٌ بنائِقُه

كما تأتي زَرِقَ، وازرقَّ، وازراقَّ. خضِرَ واخضارَّ، سوِد واسودَّ واسوادَّ، سمِر واسمرَّ واسمارَّ، شقر واشقارَّ ...الخ.

وقد يأتي المزيد على صيغة افعوْعل: اخضوضر، ازروْرق. وإذا أردت أن تقول إن شيئا غير لونه يمكنك استعمال أفعال تغيير أو تحوّل:

(٦) أ. "احْمَرَّ ----- تحوّل إلى اللون الأحمر، أخذ لونًا مُحْمَرًّا،

ب. اسْوَدَّ ---- أصبح أسْوَدَ"

فتعبّر هذه الأفعال عن عملية تحقيق حالة لون معين.

ج. بيَّضَ الحائط ---- جعله أبيض أو حوّله إلى أبيض.

وبالنسبة إلى بعض الألوان، تأتي أفعال للدلالة المطاوعة، على سبيل المثال:

د. تَحَمَّر ---- بمعنى أصبح أحمرَ (على سبيل المجاز)، أو تحمَّر بمعنى المطاوعة في:

هـ. حمَّرت الدجاج فتحمّر

فتماثل الدلالة على المطاوعة في كسَّرته فتكسَّر، أو قطّعته فتقطّع، حيث تطاوع صيغة فعّل فتنقص موضوعا واحد من عدد موضوعات المحمول الأصل. (الفاسي الفهري، ١٩٩٧، ص.٢٣)

ونظرا إلى أهمية الوزنين: افعالَّ، وافعلَّ، فإن الصرفيين ركزوا على العلاقة بينهما وكثرت الآراء فيهما. منها:

(أ)أن الوزن افعلَّ مأخوذ من افعالَّ، وحذفت الألف لكثرة الاستعمال، فكأن افعالَّ على قول سيبويه لا يكاد ينكسر في الألوان.

(ب) أو أن الوزنين بمعنى واحد، قد احمرَّ الشيء واحمارَّ بمعنى واحد، وهذا هو رأي الجوهري في العربية.

(ج) أو أن "افعالَّ" يستعمل إذا كان اللون عرضا غير ثابت، و "افعلَّ" إذا كان ثابتا لا يتغير.

3-3 دلالة افعلَّ وافعالَّ

قد تدل الصيغة على أكثر من معنى، وكل معنى يأتي في تراكيب خاصة. ومن معاني الصيغ في هذه الأفعال معنى الصيرورة (افعلَّ)، ومعنى التدرج في الصيغة الثانية (افعالَّ)، على سبيل المثال:

(أ) الصيرورة

تدل صيغة افعلَّ في الألوان على الصيرورة فنقول في الألوان احمرَّ، اخضرَّ، ازرقَّ، اسودَّ...الخ. وتشير بنية الصيرورة هنا لعلاقة بين مرحلتين، وتثبت وضعا لم يكن موجودا قبل التحول، فاحمرَّ تعني "صار الرجل أحمرَ"، فهو الآن "أحمر"، ومازال "أحمرَ"، وبالتالي فالصيرورة هنا تجسد نوعا من الدوام الذي لا نجده في احمارَّ التي تدل على التدرج في التحول.

ويمكن أن نعتبر التشديد الموجود في آخر الفعل لاصقة تتصل بأفعال تدل على الألوان، أو بصفات، مثل أبيض، أحمر، أسود ...

ابيضّ ----- ابيضَّ الثوب ------- أي صار أبيضَ

احمرَّ------- احمرَّ الخد --------- صار أحمرَ

اسودَّ ------- اسودَّ الرجل ------ صار أسودَ

ويلاحظ أ ن كل هذه الأفعال جاءت لازمة فحافظت "افعلَّ" على المحمول الأصل نفسه ودلت على الصيرورة، وقد خصها القدماء بمعنى المبالغة التي تدل على التأكيد أو الكثرة، وتعمل اللاصقة على تكثير أو تكرار الفعل، والدلالة على الصيرورة في الصفة. ومعنى الصيرورة هنا تحوُّل وانتقال من حال إلى حال يطرأ على شيء ما فيصبح في حالة جديدة تختلف عن حالته السابقة. وهي من هذا المنظور نوع من الحركة. ولكنها ليست حركة في الفضاء كما نعرفها (مصدر---مسار------هدف) ولكنها انتقال ضمني لنقطة نهاية.

(٧) يحمرُّ قلبُكَ...

حين تعُدُّ النجوم وتخطئ بعدَ
الثلاثة عشر، وتنعس كالطفلِ
في زرقة الليلِ/
يبْيضُّ قلبُكَ...
حين تسير ولا تجد الحلمَ
يمشي أمامك كالظلّ/
يصفرُّ قلبُكَ...

من قصيدة درويش/ حين تطيل التأمل

(ب) التدرج

ويبرز معنى التدرج في صيغة افْعَالَّ مقارنة بافْعَلَّ عندما نقول:

(٨) أ. احْمَرَّ: صار أحمرَ

احمارَّ الشيء: احمرَّ بالتدرج بمعنى تحوَّل شيئا فشيئا، لا دفعة واحدة، مع قابليته للتغير لذا نقول:

(٩) صار وجهه يحمارُّ تارة ويصفارُّ أخرى

فاللون يتغير في المثال (٨أ) إلى الحمرة، فيكون الفعل هنا حدثا منتهيا، لكنه في (٨ب) يمثل لسيرورة غير منتهية، وسمة التدرج هنا سمة مستمرة لأن كل متدرج بالضرورة مستمر وغير منته، فالمسار في (أ) منته وفي (ب) قابل لعدم الانتهاء، بدليل أنك يمكن أن تقول: (المسعودي، ٢٠١٣، ص.٢٧٨)

(١٠) أ. اخضارَّ الزرعُ ثم اصفارَّ.

ب. اصفرَّ وجهه.

ج. اسودَّ قلبه.

ففي (١٠أ)، يتواصل تدرج اللون وينتقل من لون إلى لون، أي من حالة لونية إلى حالة أخرى، فهو مستمر. وفي (١٠ب وَج) يوصف الحدث باعتباره مكتملا، فاصفرَّ وجهه صار أصفرَ، واسودَّ قلبه صار أسودَ.

(ج) التكرار والمطاوعة

تدل تفعَّلَ عادة على مطاوعة فعَل، مثل كسَر، تكسَّر، وقطع، تقطَّع، ...الخ؛ وقد تدل على التكرار والتكثير والجعل، ويرتبط معنى التكثير بالصيغة "فعَّلَ" عندما تأتي من أفعال ساكنة نحو "حمَّرَ، بيَّضَ، سوَّدَ..، فمعنى التكثير في هذه الأفعال يأتي من التشديد الذي يفيد التكرار والتمهّل، كما يقول ابن عصفور: "أخذ جزء بعد جزء أو الشيء بعد الشيء" (الممتع، ١٨٤:١)، فالفعل يأتي في هذه الصيغة بمعنى التدرج والتكرار مما يعني استمرار الحدث. (المسعودي، ٢٠١٣)

وفي الألوان نجد وزن تفعَّل في الأمثلة التالية:

(١١) أ. تحمَّرَ الدَّجَاجُ، ======صار أحمرَ بالتدرج ومعناها حَمَّرَهُ فتَحَمَّرَ على مهل بالتكرار والتمهل.

ب. بيَّضَ الحائط ========صبغه بالأبيض ======صار الحائط أبيضَ بالتدرج والتكرار.

فتحمَّر هنا تطاوع فعلا سببيا هو حمَّر، والأمر نفسه ينطبق على تبيَّض، وتكون متعدية في تركيبها، وتفيد دلالة معنى عام يتعلق بإسناد خاصية أو صفة إلى المحور، وبالتالي فهي أفعال حالات، أو صيرورات تأتي على فعَّل، وتقتضي تغييرا في الحالة، فبيَّض تعني جعله أبيضَ، أو صيَّره أبيضَ، وحمَّره صيّره أحمرَ، الخ.

(د) الصيرورة والتحول بالتدريج

تأتي افعوعل للدلالة على تحول بالتدرج فيما اشتق منه الفعل:

(١٢) اخضوضر الزرع ======== أي صار ذا لون أخضر

واللاصقة هنا ليست هي العين المكررة فقط، بل هناك واو تسبقها تضطلع بدور جهي يقوي الفعل المزيد، ويعمل على تكثير معناه وتقويته، وهو ما يمثل معنى التحول من حالة إلى حالة أخرى.

3-4 الألوان باعتبارها صفات

تأتي الصفات لتدل بصورة طبيعية على خصائص الأشياء أو الذوات، مثل الحجم (كبير، صغير) والشكل (دائري، مربع)، واللون (أبيض، أسود)، والملمس (خشن، رطب) والمادة (خشبي، فولاذي) أو الحالة (حزين، فرح) الخ. وتعد صفات اللون ضرورية لاكتمال المعنى، وتأتي في اللغة لتصف لون الاسم الموصوف. فالصفة كمقولة معجمية-تركيبية تدل على خاصية لذات ساكنة مثل اللون.

3-4-1 اشتقاق صفات الألوان وصيغها

مثلما ذكرنا أعلاه، يغلب في اللغة العربية استخدام وزن "أفعل" للدلالة على صفة اللون التي تدرك بالعين أو بحاسة البصر، والمصدر القياسي لهذه الصيغة يأتي على وزن فُعلة مثل حمرة، صفرة، زرقة، خضرة إلا في الأبيض والأسود فنجد مصدرهما على فَعال إذ كان معتل العين مثل: السواد والبياض.[6]

وهناك صفات مشتقة دالة في أصل معناها على أحداث أو حالات مثل: مخضرّة، مصفرّة، مسودّة، الخ.، وكأنها مشتقة من أفعال، أو على الأقل من جذر الوضع الذي يدل عليه الفعل الموازي لها، تشترك مع الأفعال خضِر، صفِر في الجذر، وتعبر عن الخاصية نفسها. ولكن أيضا قد تأتي الصفة على وزن فَعُول: خَضُور أو فَعِيل خضير، أو فَعَل خضر.

- وقد تأتي الصفة مع حدوثها بفعل فاعل خارجي على صيغة اسم المفعول، مُخضَّر، مُزرَّق، مُحمَّر، الخ.

- وقد تحدث الصفة دون معالجة باستخدام صيغة اسم الفاعل مثل: حالك،

- أو قد تأتي للدلالة على المبالغة، أو زيادة المعنى (حلبوب، حلكوك.. يحموم، سحكوك، مسحنك، غربيب).

وبالتالي يمكننا توزيع الصفات إلى ثلاثة أصناف:

(أ) صفات أساسية basic

صفات الألوان الأساسية هي كلمات أحادية الشكل تمثل الألوان بشكل مباشر، لا تخضع لأي تغييرات شكلية للإشارة إلى أشكال أو اختلافات مختلفة؛ على سبيل المثال: أسود، أخضر، أبيض، أحمر، أصفر، أزرق، إلخ)، تعبر عادة عن خاصيات، وهي ما يقابل اللون الأساسي عند برلين وَكاي. وفي اللغة العربية، تشتق الألوان الأساسية من الجذر. ويمكن استخدام الصفات بمعناها الاسمي الحرفي عندما تقدم وصفا حرفيا للموصوف يدلّ فيه اللون على شيء محسوس لا نختلف في مدلوله كما في:

(١٣) أ. التفاحة الحمراء

ب. الثلج الأبيض

ج. الليل الأسود

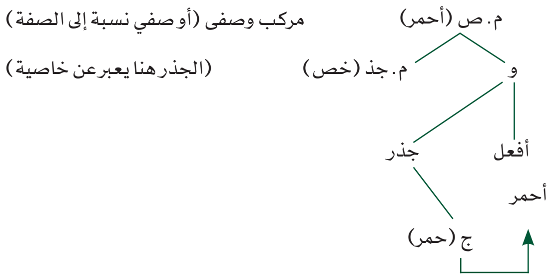
د. العشب الأخضر

وإذا أردنا أن نبحث عن أصل اللون في الجذر نجده مثلا في (١٤):

الشكل ٢

مركب وصفي بسيط للون

(١٤)



ونلاحظ أن اللون هنا كصفة يسند خاصية وصفية تساعد في تعيين إحالة الرأس الاسمي، وتقدم تخصيصا اسميا وصفيا أو تنسب قيمة منسوبة إلى الاسم: فإذا كانت الصفة (ص) منسوبة لـ (س) حيث (ص) صفة، فالقول 'التفاحة الحمراء' يقتضي أن هناك منسوبا هو اللون الأحمر، وأن هذا المنسوب والرأس الاسمي يساويان المركب الوصفي. والصفات المنسوبة عادة لا تنعت بظروف درجية، لذلك فهي تكون محصورة في التعبير عما هو خاصية. (العمري، ٢٠٠٨، ص.٤٦)

فلا نقول:

(١٥) أ. ؟؟التفاحة الحمراء جدّا

ب.؟؟ الثلج الأبيض تماما

(ب) صفات مشتقة منسوبة

وبخلاف الصفات الأساسية، فإن الصفات المنسوبة هي التي تدل على ذات ومعنى منسوب إلى هذه الذات التي تتصف به.

(1) صيغة س+ي

أ. برتقال+ ي= برتقالي

ب. بن+ي= بني

ج. زيت+ي= زيتي

د. عسل+ي =عسلي

هـ. ورد+ي =وردي

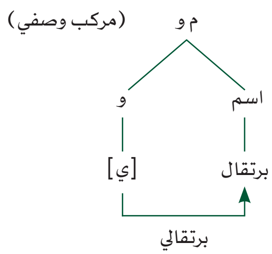
و. رماد+ي = رمادي

فهذه الصفات مشتقة من أسماء الأعيان باستخدام ياء النسبة/-ي/ مثل: برتقالي، رمادي، فضي، ذهبي، بني..؛ وبالتالي فهي في التركيب لا تنطلق من الجذر، ولكنها تنطلق من المقولة التي هي الاسم، فهذه الصفات مركّبة صرفيا تشير إلى معنى التشبيه في اللون باستعمال ياء النسبة. والكلمات الملونة المشتقة هي التي تتشكّل عن طريق إضافة اللواحق إلى الكلمات الأساسية .

الشكل ٣

الصفات المشتقة من الاسم

(١٦)



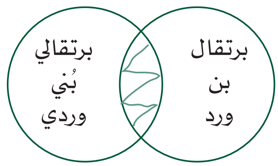
وهذا النوع من الصفات العلاقية هي صفات ثانوية مشتقة من الأسماء تأتي مع لواحق، وتثبت علاقة مع الاسم التي تنعته. فالصفة هنا علاقية تقيم علاقة مع موضوع آخر، وبالتالي فهي علاقة بين ذاتين مستقلتين:[7]

كما يوضح الشكل ٤ للأمثلة في (١٧):

الشكل ٤

العلاقة بين ذاتين مستقلتين

(١٧)



فاللون البرتقالي له علاقة بلون البرتقال، والوردي له علاقة بلون الورد، والبنّي له علاقة بلون البنّ، وهكذا. وتكون هذه الصفات طبقة من الصفات العلاقية تقيد الرأس الاسمي الموصوف وتضيف وظيفة دلالية للاسم.

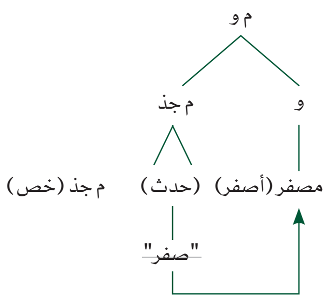
أما **الصفات المشتقة** من الفعل على أنها اسم فاعل مثل "**مُخضَرّ**"، **مُصفرّ**، **مسودّ**، الخ. أو مشتقة من جذر الوضع الذي يدل عليه الفعل الموازي لها، تشترك مع الأفعال مثلا **خَضُرَ**، **صَفِرَ** في الجذر، وتعبر عن الخاصية نفسها.

ولكن قد تأتي الصفة أيضا على وزن فعول: **خَضُور** أو فعيل **خَضِير**، أو فعل **خَضِرَ**، **كما يظهر المثال (١٨) "مُصْفَرٌّ" في الشكل (٥):**

الشكل ٥

اشتقاق الصفة من الجذر الفعلي

(١٨)



فإذا نظرنا في الآية الكريمة في قوله تعالى:

(١٩) **" أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ."**

(سورة الحج الآية ٦٣)

فمُخضَرَّة هنا اسم فاعل يدل على الحدوث. ووصف اللون هنا له دلالة على التدرج والتجدد في حدوث صفة الخُضرة. ولو كانت الصفة هنا "خضراء (أي صفة مشبهة) لدلت على الثبوت. لكن الأرض هنا أصبحت خضراء بعد نزول المطر، فحدث الاخضرار لأنه حادث مقرون بنزول المطر. فالفرق بين الصفة المشبهة وصيغة اسم الفاعل يدل على أن اسم الفاعل يدل على الحدوث، والصفة المشبهة تدل على الثبوت.

وبناء على ذلك يمكننا تصنيف الوسائل الصرفية المستعملة في التعبير عن الألوان باعتبارها صفات في اللغة العربية كما يلي:

أ- صفات مشتقة من الجذر

ب- صفات مشتقة من الاسم

ج- صفات مشتقة من الجذر الفعلي

وقد تلجأ اللغة العربية إلى وسائل صرفية أخرى تستعملها للتعبير عن اللون، فنعبر عن بعض الصفات بالألوان المركبة من لونين أو أكثر:

١. **الصفات المركبة التي يكون كلا عنصريها من الألوان**

يتم تشكيل الصفات المحددة للألوان من خلال **الجمع بين لونين أو أكثر** لإنشاء عبارة جديدة تشير إلى لون معين.

(١٩) أ. شعر أسود بني

ب. مداد أسود رصاصي

ج. جلباب بلون أسود رمادي

د. عيون خضراء زيتية

هـ. فستان أخضر فستقي، إلخ.[8]

٢. **عندما يكون العنصر الأول هو اللون ويكون العنصر الثاني صفة تحدد اللون** .

وهناك مجموعات عبارات يتم تشكيلها بمساعدة الكلمات التالية:[9]

ناصع، حالك، قانٍ، عميق، غامق، شاحب، بارد، فاقع، داكن، مشرق، خفيف، فهذه الكلمات لا تحتوي على معنى لون معين، لكنها تأتي لتعيين اللون. وهي تصف **قيمة اللون من حيث الصبغة اللونية** color value.

كما يمكننا وصف درجة تركيز اللون من حيث قيمة اللون بالنسبة لغيره من الألوان من حيث إشباعه أو شحوبه أو قوته أو ضعفه، فهي صفات تشير إلى العمق، الشدة والضعف، وغيرها من سمات اللون، نحو:

ب. عشب أخضر ناصع.

ج. الأبواب ذات اللون البني الغامق.

د. اللباس الأرجواني الفاتح.

هـ. الورق الأصفر الفاتح.

وقد نستعمل أحيانا **التكرار كوسيلة صرفية** لوصف كثافة اللون، فنقول:

(٢٢) أ. أبيض أبيض

أو ب. أسود أسود

بدل

ج. أبيض تماما أو أسود تماما.

3.مجموعات المركبات التي يكون المكون الأول فيها عبارة عن كلمة تحدد اللون والثانية هي صفة مشتقة: على سبيل المثال:[10]

(٢٣) أ. أصفر مخضرّ

ب. أبيض مزرقّ

ج. أسود محمرّ

فالأصفر موصوف بالمخضرّ الذي يدل على اسم الفاعل باعتباره ذاتًا متصفة بالمعنى على جهة الحدوث، لذلك تأتي في الترتيب بعد اللون الأساسي، ولا تأتي قبله. فنقول: أصفر مخضرّ، ولا نقول: مخضرّ أصفر.

وقد تستعمل اللغة العربية وسائل تركيبية أخرى للتعبير عن اللون باستعمال حروف مثل بين، أو أفعال مثل يميل إلى، يشبه كذا، أو صفة، أو اسم.

(٢٤) أ. لون **بين** الأصفر والأخضر

ب. لون **بين** الأصفر والذهبي

ج. كان لونه أحمرا **يميل إلى** السواد

د. أصفر غامق **يميل إلى** البنّي

هـ. بنّي **مثل** البنّ

و. بنّي **تقريبا** أسود

ز. ما اسم اللون الأزرق المائل للأخضر؟

فعندما نستعمل "**بين** " كما في الأمثلة (٢٤أ، ب)، للتعبير عن مكان بالنسبة إلى لونين مختلفين، فنشير إلى نقطتين مرجعيتين من اللون، نصف اللون باستخدام ظرف **بين**، ومعناه يتعلق عادة بأشياء غير منفصلة، على سبيل المثال:

(٢٥) أعيش بين البيت والمدرسة

وقد تستخدم أيضًا بالمعنى المجازي فتعني "التوزيع على جميع أعضاء المجموعة ..على سبيل المثال:

(٢٦) قسموا تفاحة بينهم.

مما يبين أن "بين" في هذه التراكيب تشير إلى موضع يكون مكانا لنقاط مختلفة (جانبين) أو أكثر. فلون بين الأصفر والأخضر هو لون واحد يتوزع فيه اللونان. ويمكننا تغيير الترتيب بين اللونيْن فنقول: "بين الأصفر والذهبي" أو "بين الذهبي والأصفر".

وأما المثال في (٢٤ ج، د)، فيقترب من لون آخر، فالأحمر يميل إلى السواد يقترب منه. أما في المثال (٢٤هـ)، فتشبيه. وتعبر اللغات بطرق مختلفة عن ذلك بواسطة الصفات، أو الخصائص أو العبارات الوصفية.

2-4-3 تركيب صفات الألوان ودلالتها في اللغة العربية

تشمل الصفات في تركيب اللغة العربية صفات منسوبة attributive، أو حمْلية predicative، أو مقارنة comparative، أو تأتي في بنية التفضيل، إلخ. وتكون رتبة الصفة بالنسبة للاسم الموصوف في اللغة العربية عادة بعدية postnominal، وقد تأتي قبلية prenominal، داخل المركب الاسمي:

(٢٧) أ. السيارة الحمراء س>ص

ب. السماء الزرقاء

ج. * الحمراء السيارة

د. * الزرقاء السماء

(٢٨) أ. زرقاء العيون ص<س

ب. ذهبي الشعر

ففي الأمثلة (٢٧) تتبع الصفة الموصوف، وهذه هي الرتبة الأساسية في اللغة العربية، وهي الرتبة السطحية التي تظهر في السطح. وفي (٢٨) تسبق الصفة الموصوف وهي الرتبة الأصلية. (العمري. ٢٠٠٨.ص.١٧)

وتتطابق الصفة البعدية مع موصوفها في النوع والعدد والإعراب والتعريف:

(٢٩) أ. كتاب أحمر

ب. كتب حمراء

ج. الكتاب الأحمر

وتتطابق معه في الإعراب حسب موقعها في الجملة:

(٣٠) أ. لبست الفستانَ الأبيضَ
ب. شاهدت الفيل الأزرق
ج. عثرت على الخاتم الأصفر

أما في حالة الصفات القبلية، وصفات التفضيل القبلية، فإن الصفات لا تتطابق مع الاسم الموصوف في هذه السمات:

(٣١) أ. أحمرُ الخدودِ
ب. سوداءُ الشعرِ

فالصفة القبلية في الأمثلة (٣١) تأتي مرفوعة وغير معرفة، في حين يكون الاسم المضاف مجرورا، وبالتالي فإن الصفة هنا تتصرف مثل الأسماء المملوكة (أو المضافة) لأنها رؤوس، تظهر في بداية المركب الحدي، وتفتقد إلى أداة التعريف، بل ترثه من الاسم المضاف إليها، وتتلقى الإعراب الذي يسند إلى المركب بأكمله. (الفاسي الفهري، ١٩٩٩).

3-4-3 صفات اللون في اللغة العربية وخصائص تركيبها

تأتي صفات اللون المنسوبة في العربية نعتا للاسم الذي يتقدمها في السلسلة. ومن وجهة نظر توزيعية، تعد هذه الصفات نعوتا modifiers للاسم. والموقع الخاص بورود هذه الصفات بجوار الاسم ليس اعتباطيا بدليل أن الترتيب التسلسلي نفسه نجده في كثير من اللغات (سبروت وشيه (Sproat & Shih, 1988). وإذا عدنا إلى المقاييس التوزيعية للصفات، نجد أن تصنيف الصفات يختلف حسب نمط الأسماء المنعوتة، هل هي أسماء أحداث أم أسماء ذوات. وهناك قيود تتحكم في ترتيب هذه الصفات، فإذا أخذنا صفة لون في سلسلة ذات صفات متعددة، ففي سلسلة من قبيل (٣٢):

(٣٢) المزهرية الصينية الزرقاء الجميلة

نلاحظ أن الاسم "المزهرية" وُصف أولا بالجنسية (أو المصدر)، ثم اللون ثم التقييم.

وهناك قيود تتحكم في ترتيب هذه الصفات، كما في(٣٦أ)، بالنسبة إلى أسماء الذوات و(٣٦ب)، بالنسبة إلى أسماء الأحداث: (الفاسي الفهري، ١٩٩٧، ٢٠٠)

(٣٣)

(أ) أسماء الذوات

تقييم> حجم> شكل> لون> جنسية (أو مصدر)

(ب) أسماء الأحداث

وجهة> تقييم> كيف> محور

وهذه الرتب تحترمها عادة طبقات الصفات "المباشرة" في اللغات من نمط ص> س (الصرف)، كاللغات الجرمانية، أو اللغات من نمط ص> س (غير الصرف)، كاللغات الرومانية.

يقتضي ترتيب الصفات في اللغة العربية ذكر التقييم والحجم والشكل و**اللون** والجنسية أيضا. ففي مثال:

(٣٤) الكرة المغربية الصفراء المستديرة الجميلة

نلاحظ مدى ارتباط الرأس الاسمي بكل صفة من الصفات المتوالية. فالرأس الاسمي محمول مع كل صفة، فالكرة المغربية والكرة الصفراء والكرة المستديرة والكرة الجميلة.

فالترتيب الخطي للصفات الموجود في (٣٤)، يمكن أن يوصف بما يلي: كل الصفات المنسوبة تظهر في صورة معكوسة لهذا الترتيب، وتظهر بعد الرأس الاسمي في تمثيل شجري متاخم (adjacency configuration). فإذا أخذنا الأمثلة الموالية:

(٣٥) أ. الكتاب **الأخضر الشهير**

ب.؟ **الكتاب الشهير الأخضر**

(٣٦) أ. الكتب **الصفراء القديمة**

ب.؟ الكتب **القديمة الصفراء**

نجد طبيعة تأويل الصفات في الأمثلة (أ)، مخالفا لطبيعة تأويل الصفات في الأمثلة (ب). فالصفات الأقرب إلى الرأس الاسمي يكون حيزها أوسع من الصفات التي تليها. وعليه فإن الكتاب الأخضر يشكل الطبقة الموصوفة التي تقيد بالشهرة في(٣٥أ)، لكن الكتاب الشهير في (ب) هو الذي يكون الطبقة الموصوفة، وتكون صفة الخضرة غير مقيدة. وبالكيفية نفسها، تُؤَوَّل الأمثلة الأخرى. وفي (٣٦أ)، تخص الصفة طبقة الكتب الصفراء، في حين تركز (٣٦ب) على الكتب القديمة. وعادة ما تكون الصفات التي تخضع للترتيب المعكوس صفات منسوبة أو مقيدة، في حين تكون الصفات البعدية التي لا تحترم هذا الترتيب صفات حملية (غير مقيدة). فكيف تكون التأويلات التي تأخذها الصفات، بالنظر إلى موقعة بعضها نسبة إلى بعض، على الخصوص؟

في الأدبيات الحديثة حول ترتيب الصفات، في اللغات الجرمانية واللغات الرومانية، نجد من بين الفروق الأساسية بين الموقع القبلي والموقع البعدي أن الصفات في الموقع القبلي تشير إلى خصائص تكون موحَّدة مع الاسم، لأنها تقوم على التقييد الذي يقدم الخصائص التي يحس المتكلم أنها مطلوبة لتعيين ما يريد قوله بشكل كاف. ومن هنا، يمكن أن تتوالى أكثر من خاصية وصفية، أي صفات تتعاقب في الموقع القبلي، في حين أن الموقع البعدي يعتمد الإسناد الذي يتطلب تبئيرا واضحا لخاصية.

ومن خصائص الصفات الحمْلية أنها لا تحترم الترتيب المعكوس، كما يظهر في الأمثلة (٣٧) و(٣٨):

(٣٧) أ. الكرة **بيضاء كبيرة جميلة**

ب. الكرة **جميلة بيضاء كبيرة**

ج. الكرة **كبيرة بيضاء جميلة**

(٣٨) أ. الشاي **صيني أخضر جيد**

ب.* الشاي **جيد أخضر صيني**

ج. الشاي **أخضر صيني جيد**

وتتَّضح رتبة هذه الصفات بالنسبة إلى ترتيب صفات اللون من خلال الأمثلة التالية:

(٣٩) لون < حجم

أ. الفستان **الأبيض القصير**

ب. الفستان **القصير الأبيض**

(٤٠) مصدر < لون < تقييم

أ. الشاي **الصيني الأخضر الجيد**

ب. الشاي **الأخضر الجيد الصيني**

(٤١) جنسية < لون< حجم < تقييم

أ. الحقيبة **الإيطالية السوداء الصغيرة الثمينة**

ب.؟ الحقيبة **الثمينة الصغيرة السوداء الإيطالية**

ويمكن أن نستعمل مفهوم **الوضوح** هنا لتفسير هذه التراتب. فالصفات الواضحة هي التي تتطلب مقارنة أقل. فصفات اللون أكثر وضوحا من صفات القياس أو الحجم. وبالتالي، فإن الصفة الأكثر وضوحا تضاف إلى اليسار بالنسبة إلى الخط اللاتيني، وإلى اليمين بالنسبة إلى الخط العربي. وأما الصفات الناعتة (quality)، مثل حسن وطيب وقبيح وجميل، إلخ، فتستعمل مجموعة من المقارنات. فلإثبات أن شيئا ما حسن أو قبيح، نستعمل مجموعة من المقارنات ومقدارا كبيرا من الذاتية (subjectivity). فهي قضايا رأي بشكل واسع. ثم هناك الخصائص المرئية (visual property)، مثل صفات الشكل (shape) وتستعمل مقارنة أقل من صفات القياس. وترتيب صفات الشكل مع صفات اللون يكون أقل وضوحا. وأما صفات المادة (material)، فليس واضحا أين تنطبق. فـ"خشبي" تكون مرتبة بعد صفات اللون في اللغات الرومانية والجرمانية، مع أن هذا يبدو صعبا. وأما صفات الأصل أو المصدر، وهي صفات تصنيفية، فتأتي بعد صفات اللون.

4-4-3 وسائط التدرج والمقارنة والتفضيل في دلالة صفات اللون وتأويلها

تتميز الألوان، باعتبارها قابلة للتصنيف، بالدرجة والاستمرارية، لأن الطيف اللوني هو ذلك المتصل الذي تُقطَع حدودُه بألوان مختلفة، فتكون بعض الأجزاء غير واضحة، ويحدث الانتقال من جزء إلى آخر بشكل غير تام مما يؤدي إلى ظهور ألوان وسيطة، فتتكون الكثير من الفروق الدقيقة التي تسمح بالحديث عن التدرج الداخلي للون معين. فتَوافُق صفات اللون مع درجات الألوان واختلافها يقوم على الاختلافات التي يحددها الطول الموجي للضوء الذي يصل إلى العين (بيرن وهلبرت، ١٩٩٧). ويتم تمييز عينات الألوان، عادة، بناءً على إمكانيات فصلها الخطي، وبالتالي فنحن نميز الألوان المختلفة بسهولة أكبر من الألوان المتشابهة. ولكن، عامة، نجد أن معنى الصفات القابلة للتدرج يكون واضحا مع الصفات التي تكون قابلة للتدرج بالاستناد إلى بعض خصائص التدرج المرتبطة بمعناها، وترتبط هذه الصفات بمجموعة مرتبة من الدرجات أو المقاييس، التي يمكن من خلالها ترتيب الموصوفات في مجالاتها. فعلى سبيل المثال، يمكن ترتيب أي مجموعة من الصفات وفقًا لطول الموصوفات أو قصرها، ويمكن ترتيب أي مجموعة أخرى من الموصوفات التي تتحرك وفقًا لسرعتها أو بطئها أو سعتها وضيقها أو كبرها وصغرها، إلخ. (Klein 1991; Cresswell 1976 & Bierwisch 1989).

لكن طبقة الصفات الدرجية نفسها لا تكون متجانسة، لذلك أدخل الدارسون وسائط أخرى مثل وسيط السلمية scalarity في وصف وحدات هذه الطبقة لفهم التفاعل بين السياق والمعنى اللغوي. وتسمى الصفات القابلة للتصنيف بهذا الاسم (أي الدرجية) لأنها يمكن أن تنطبق على الأشياء بدرجات متفاوتة، فقد يكون الرجل طويلا إلى حدٍّ مَا، وقد يكون البيت واسعا إلى حد ما. وتجري عملية تصنيف هذه الصفات، مبدئيا، باعتبارها عملية نفسية، قبل القياس والعدّ. فنحكم مثلا أن "أ أكبر من ب"، أو أن "هذا الرجل أطول من ذاك "، فنصدر حكما مسبقا قبل أن نستطيع القول إن "أ أكبر مرتين من ب"، أو "هذا الرجل أطول من ذاك بخمسة عشر سنتمترا". إن الحكم على الكمية أو الحجم أو الطول أو الشكل من حيث هي وحدات قياس أو من حيث العدد تفترض دائما، صراحة أو ضمنا، أحكاما قبلية على التصنيف. فلفْظ مرة ومرتين أو أربع مرات. الخ، لن يعني شيئا إلا إذا كان معروفا لدينا أنه يشير إلى عدد مرات في سُلَّمية، فمرتان أقل من خمس مرات؛ وست مرات، وعشر مرات، مرتَّبة في سلسلة من القيم النسبية. والأمر نفسه ينسحب على الطول، فخمسة عشر سنتمترا هي أكثر من ثلاثة عشر سنتمترا أو أقل من عشرين سنتمترا. وهكذا. فإن الصفات النسبية relatives القابلة للتصنيف، مثل "طويل" و"واسع"، لها معايير ترتبط بالسياق، ويجب أن تناسبها الصفة أو تتجاوزها لكي تُعَدّ طويلة أو واسعة، وعلى النقيض من ذلك، فإن الصفات المطلقة absolute مثل "تامّ"، "كامل" أو "فريد" لها معايير ثابتة تقليديا، وبالتالي فهي تُظهر مقاومة أقل للتدرج من الصفات النسبية.

فكيف تتصرف صفات اللون؟ هل هي صفات قابلة للتدرج؟ هل يمكن أن تكون السيارة "حمراء كثيرا"، أو "حمراء تمامًا"، أو "حمراء كلّيا"، أو "حمراء جدّا "، وما إلى ذلك؟ هل هي صفات نسبية أم مطلقة؟

نتحدث عن الدرجية gradablity في صفات اللون عادة عندما تكون هذه الصفات قابلة لأن تنعت بالظروف الدرجية من قبيل: جدا، تماما، كثيرا، قليلا...، وإن لم تكن تقبل أن تنعت بالظروف الدرجية فهي غير درجية. وتأتي الدرجية في أمثلة "أبيض جدا"، أزرق تماما"، "أصفر نسبيا"، أبيض كثيرا؛ فدلالة "أبيض جدا" تشير إلى درجة قياس تطابق اللون مع شدته (أي شدة البياض)، فقد تُظهر ظروف الدرجة مثل **"جدّا"** بعض الخصائص الدلالية والتركيبية المتنوعة، وتعبر عن التقوية والتكثير أو الحدّة والقوة في اللون، وبالتالي لا تأتي مع موصوفات لا تناسب هذه الدلالة (كما في أ وَب):

(٤٢) أ. كان فستان زفاف هند *أبيض جدا/ *أبيض كثيرا

ب. البهاق بقعة شاحبة من اللون تتحول إلى لون أبيض **تماما**

كما يدلّ الظرف **"كثيرا"** على التكثير، وما يقابلها في السُلّمية هو "**قليلا**"، فهناك سُلَّمية فيها درجةٌ عليا تعبر عن الدرجة العليا في اللون، ودرجةٌ دنيا تعبر عن القليل من هذا اللون، وتأتي الدرجة الدنيا بـ"نسبيا" أو "غير تام"، أو "قليلا"، إلخ. لذا فـ"أبيض جدا" لا تأتي مكانها "أبيض كثيرا"، أما "**تماما**" في (42ب)، فتدل على معنى الكمية والإحاطة والشمول. **فأبيض تماما** تشير إلى تفاصيل اللون الأبيض وشموليته أو إحاطته التامة. فتماما هنا تحدد نقطة النهاية، فاللون تام، في حين تقابله في السُلّمية "غير تام"، فتحدد هذه الظروف درجة، أو حدّة في اللون الذي يعبر عنه الموصوف؛ إذ يحتوي معنى الصفة القابلة للتدرج على دلالة القياس لتحديد درجة اللون من حيث الكثرة أو القلة، أو من حيث وصف إحاطة اللون وشموليته وتمامه، فيتم تحديد معنى الصفة من حيث دالة القياس بالإضافة إلى مكون علائقي، وعادةً ما تكون علاقة ترتيب جزئية (Carston, 1988 & Horn, 1992).[11]

فهناك مجموعة واسعة من التراكيب الدرجية في اللغة العربية تعبر عنها تراكيب المقارنة والتشبيه والمفاضلة. ومع أن الألوان يمكن أن تكون درجية، فإن ذلك لا يكون في الصيغة البسيطة باستعمال أفعل، بل يكون التعبير عن الدرجية في اللغة العربية في تركيب معقد عادة:

(٤٣) أ. فستان هند أسود من فستان زينب

ب. لون معطفه أزرق في زرقة السماء

فالصفات التي تأتي مع ظروف الدرجة غير متداوَلة كثيرا في اللغة العربية، كما في اللغات الأخرى، وغالبا ما نعبر بالظرف الدرجي "شديد"، "بالغ"، "تامّ"، خاصة مع **المصادر**، فنقول:

(٤٤) أ. شديد البياض/ السواد
ب. شديد الحمرة/ الخضرة

فشديد هنا ظرف جملة تأتي في صدر الجملة لتصف درجة الحمرة، لكن الظروف التي تأتي في آخر الجملة حيزها لا يتعدى حامل اللون:

(٤٥) **أ.** بقرة صفراء جدا

وتظهر الصفات اللونية الدرجية عادة في بنى مقارنة comparatives مثل:

(٤٦) أ. فستان ليلى أحمر من فستان هند...
ب. شعره أسود من سواد الفحم

(٤٧) أ.؟؟ فستان أحمر كثيرا
ب. اشتريت محفظة زرقاء تماما.

فالمقارنة التفاضلية تحدث حين تكون هناك سمة واحدة على الأقل تميز بين طرفي التشبيه. وهكذا تؤدي ظروف الدرجة وظيفتين دلاليتين: فهي تقدم دليلا على القياس الذي تُشير إليه الصفة، وتقديم حجة الدرجية عادةً يكون عن طريق ربطها بدرجة أخرى. فمن الناحية التركيبية، يفترض أن الصفات المتدرجة تأتي في بنية وظيفية ممتدة، يعبَّر عنها عادة بصرافة الدرجة (أبني، ١٩٨٧؛ كورفر، ١٩٩٠؛ جريمشو، ١٩٩١؛ كينيدي، ١٩٩٩)، وبالتالي فإن إسقاط الصفة هو عبارة عن درجة، وليس عبارة عن صفة .

(٤٨) أ. فستان هند أبيض جدا
ب. لبس زيد جلبابا أخضر تماما

فدلالة 'أبيض جدا' تشير إلى درجة قياس تطابق اللون مع شدته. (أي شدة البياض).

ولكن غالبا ما يناسب اللغةَ العربيةَ التحليلُ الذي تكون فيه القياسات الدرجية تشير إلى العلاقة بين الدرجات والأفراد.

إذن يمكننا أن نميز، في اللغة العربية، بين **صفات اللون النسبية** التي يمكنها أن تأتي **مع الظروف الدرجية** فتكون قابلة للنعت بواسطة الظروف (جدا، كثيرا، تماما..). وتبدي ظروف الدرجة خصائص دلالية وتركيبية متنوعة، وتكون طبقة غير متجانسة، وعندما نقارن هذه الظروف في اللغة العربية بما يوجد في لغات أخرى تواجهنا بعض الصعوبات.

(٤٩) . *أبيض جدا/ ؟؟كثيرا/ تماما
أ. *فستان هند أبيض جدا
ب. * منديل أبيض جدا
ج. بدلة المرض بيضاء كثيرا/ نسبيا أو قليلا

د. بقعة في الجلد بيضاء تماما/ بشكل غير تام

هـ. ورد جوري أبيض تماما كالثلج

(٥٠) أ. فستان هند أبيض بياض الثلج

ب. ملاءات المشفى بيضاء بياض القطن

وتأتي دالة القياس غالبا للصفات الدرجية التي تأتي مع صرافة الدرجة لأنها تعطينا تفسيرا واضحا لبنية الإسقاط الموسع. وتكون صفات الألوان القابلة للتدرج اللوني هي الصفات الأساسية ("الأخضر"، "الأزرق"، و"الأصفر" و"الأحمر"). ويمكننا توسيع التصنيف ليشمل صفات الألوان غير القابلة للتدرج وصفات اللون غير اللونية ("برتقالي"، "أرجواني"، "بني"، "وردي") والمحايدة ("أبيض"، "أسود"، "رمادي").

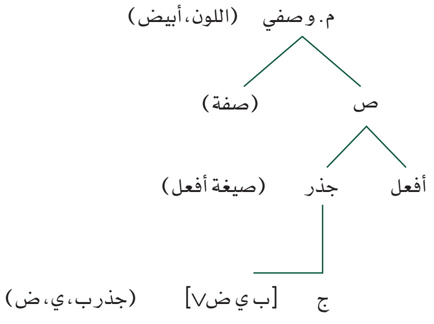
فصفات الألوان الأساسية، تتوافق مع درجات الألوان، أي الألوان التي "تعتمد اختلافاتها أساسًا على الاختلافات في الطول الموجي للضوء الذي يصل إلى العين" (بيرن وهيلبرت ١٩٩٧، ص. ٤٤٧). لكن تشير صفات الألوان غير الأساسية إلى اختلافات في السطوع (الإضاءة و/أو التشبع). فالفرق بين "الوردي" و"الأحمر"، على سبيل المثال، هو فرق في التشبع، وليس في الصبغة (أي أن اللون الوردي هو أحمر غير مشبع).

كما تكون الصفة قابلة للتصنيف إذا كانت تقبل أشكال المقارنة والتفضيل. ولا يوجد اتفاق تام بشأن صفات الألوان التي يمكن تصنيفها، والتي لا يمكن تصنيفها. فتعتمد الصفة "أخضر" على مدى كون الأشياء خضراء بدلا من زرقاء ومدى كونها خضراء بدلا من صفراء، كما يظهر في المثال (٥١) الذي يمثل له الشكل (٦):

(٥١) الأبيض ---------(ب، ي، ض√)

الشكل ٦

مركب وصفي بسيط



إن صيغة "أفعل" في اللغة العربية صيغة للتعبير عن الألوان الأساسية (أبيض، أسود، أحمر، أزرق، وأخضر)، وهي كذلك صيغة للتعبير عن درجات التفضيل والمقارنة كما في (أكبر، أفضل، أحسن، وأجمل)، واسم التفضيل هنا ينقل درجة عالية من الصفة التي يعبر عنها، ويبتعد عن المعنى التفضيلي والمقارنة في الالوان وعاهات الجسم البشري والصفات السلبية فيه، وربما اكتسب اسم التفضيل معنى التكثيف، وابتعد عن المقارنة في بعض الكلمات لأنه هو وسيلة للمقارنة.

نستخلص إذن أن الفرد يتعلّم تمييز الألوان التي تطابق مجتمعه، فمن خلال التنشئة الاجتماعية لوعيه بالأشياء، يبدأ بالتمييز وبتسمية الأشياء، وبالتالي يتعلم تدريجيًا التمييز بين ألوانها والمقولات التي ترافقها، ويكون الطفل قابلًا بالقوة للتعرُّف على ألوان كثيرة كلما تكلَّم عددا كبيرا من اللغات، و غالبا لا يستقر ذهنه إلا على ما يوجد في لسان بيئته. فإدراك الألوان يتصل بانتماء اجتماعي وثقافي، وبدلالات فردية معينة. فكيف يُقيم الإنسان علاقة بين كلمة "أحمر" و" لون معيّن"؟ ما الذي تعنيه هنا عبارة "لون خاص"؟ وما هو المعيار الذي يمكّن من الربط الدائم للكلمة بالتجربة نفسها؟ إن السهولة في عبور سُلَّمٍ لونيٍّ بالتعرف على كل التلاوين، وبمعرفة تسْميتها، يتطلَّبُ تكوينا وفهما مرتبطين بانتماء اجتماعي وثقافي معين .فكل مجموعة بشرية تنظم العالم المحيط بها، وخاصة فيما يتعلق بإدراك الأشياء وخصائصها اللونية.

4. علاقة اللون باللغة والثقافة

تناولت العديد من الدراسات علاقة اللون باللغة والثقافة، وفصّلت فيها بشكل واسع، واهتمت بالكيفية التي يدرك بها المتحدثون بلغات مختلفة الألوان، فاهتمت بالبحث في أسئلة اللون هل هو ظاهرة مختلفة أم أن اللون ظاهرة بشرية كلية؟ هل الإدراك كلّيّ ومستقل عن اللغة؟ كيف تؤثر لغة الألوان على إدراك الألوان؟

الواقع أن الألوان جزء لا يتجزأ من لغتنا البصرية، فهي تؤثر في إدراكنا ومشاعرنا وسلوكياتنا. ومع ذلك، فإن المعاني المرتبطة بالألوان ليست كلّية، وقد تختلف اختلافا كبيرا بين الثقافات، ويُعدّ فهم هذه الاختلافات الثقافية أمرا بالغ الأهمية، فقد يكون لون ما له معنى إيجابي في ثقافة معينة، لكنه سلبي في ثقافة أخرى، إذ تنهض البيئة والسياقات التاريخية والاجتماعية للثقافة بِدور هامّ في تشكيل المعاني المرتبطة بالألوان، وتختلف تفسيرات الألوان ورمزيتها باختلاف البيئة الثقافية.

إذا كانت الألوان، اليوم، ظاهرة طبيعية يمكن تفسيرها علميا، فإن الإنسان، في القديم، استخدم خبرته وخياله أداة لتفسيرها، وارتبطت هذه الظاهرة لديه ارتباطا أساسيا بمجموعة من

الرموز والمعاني، مما شكّل الثقافات التي نشأت، وعاش فيها ونقلها إلى الأجيال بعده، وقد عوّل في تسميته للألوان على حواسه الإدراكية وعلى السمات البارزة للبيئة التي عاش فيها، فتمّ ربْط اللون الأبيض بالثلج، غالبا، في المناطق التي تعرف الثلوج، أو الحليب في مناطق الرعي، أو البيض (بيض النعام)، وربْطها بالنهار في مناطق أخرى، كما تمّ ربْط اللون الأحمر بالدم أو النار، والأسود بالليل، وهكذا. فهذه التسميات لغوية ثقافية اكتسبها الإنسان من المعرفة المجتمعية المتصلة ببيئته. لكن المعنى المرتبط باللون قد يختلف من ثقافة إلى أخرى، وقد تتشابه الرموز المرتبطة بالألوان، في كثير من الأحيان، فاللون الأبيض بالإضافة إلى دلالته على الأبيض، يدل على الثلج أو على النهار في كثير من اللغات، واللون الأزرق يدل على الأزرق وعلى الصباح ولون السماء والبحر، واللون الأصفر يدل على غروب الشمس والذهب، إلخ. وبالتالي فإن أي حديث عن الثقافة ينبغي أن يهتم بجانب إدراك اللون وأيضا جانب المعنى الرمزي للون،[12] وهذا ما نتناوله، في هذه الفقرة، ونؤكد على الخاصية الاعتباطية للرمز اللوني، وكيف تتكون العلاقة بين اللون ودلالاته النفسية-العاطفية أو الرمزية، فرغم كوْن الألوان موجودة في كل مكان، فإننا لا ندركها بالطريقة نفسها، وهذا الاختلاف في إدراك اللون هو موضوع العلاقة بين اللغات والثقافات.

1-4 الكليات والخصوصيات الثقافية في تصنيف الألوان

يستطيع الإنسان التمييز بين الألوان المختلفة، لكن معاجم الألوان العالمية لا تحتوي على أكثر من اثني عشر لونا أساسيا، وكنّا، لمدة طويلة من الزمن، نعتقد أن عدد مفردات الألوان في المعاجم يختلف بشكل كبير عبر اللغات، غير أن فئات الألوان المعجمية التي تحددها هذه المفردات متشابهة في جميع أنحاء العالم . وتستطيع أعيننا تمييز ما يصل إلى عشرات الآلاف من الألوان في الرسوم مثلا، أو اللوحات الإعلانية، وعلى الرغم من أن رؤية الألوان عند البشر هي نفسها، ويتمتع جميع البشر برؤية طبيعية، وتقسم لغات العالم قوس قزح إلى العديد من الألوان بطرق مختلفة، نجد أن بعض اللغات تستخدم فقط لونين لوصف ألوان قوس قزح،[13] في حين تستخدم لغات أخرى ثلاث وأخرى أكثر (برلين وكاي ١٩٦٩)،[14] **فكيف نفسر هذا؟**

اللون ظاهرة ضوئية ناتجة عن الكيفية التي تكتشف بها أعيننا الاختلافات في صفات الضوء المنعكس .ويمكن أن نفهم هذا الاختلاف باعتباره بنية ثلاثية الأبعاد، يمكن أن تختلف في أي من هذه الأبعاد قيمة اللون أو الصبغ أو الصفاء (Thompson, 1995)، فاللون يثير المشاعر، ويوصل المعنى، ورغم أهمية اللون في التواصل بين الثقافات، فإنه لا توجد صيغة ثابتة، فقد تختلف التصورات من منطقة لأخرى، وقد يحمل لون واحد معانيَ مختلفة، بل متناقضة حول العالم، ولا توجد الألوان باعتبارها كيانات من العالم الخارجي، أو خصائص موضوعية للأشياء،

أو معلومات ثابتة، بل هي احتمالات تجريبية لتفسيرات عصبية (معالجة) لمحفزات ضوئية متكررة لعالم خارجي لا يوجد به اللون تماما.[15] وقد تطورت رؤيتنا للألوان من خلال التطور بالتفاعل مع ظروف الإضاءة الأرضية خلال النهار، ونستخدم التركيب الطيفي لأشعة الشمس لتوليد أنماط مُحفّزة مُتمايزة باستخدام ثلاثة أنواع مختلفة من الخلايا الحساسة للضوء في شبكية العين، تُسمَّى المخاريط، والتي يُمكن لدماغنا تفسيرها وإثراؤها بالمحتوى. وبالتالي، فإن رؤية الألوان هي ببساطة امتداد لرؤية الضوء والظلام المجردة، حيث يُولد التحفيز المتزامن للخلايا الحسية ذات الحساسيات المختلفة أنماطا محفزة مُتمايزة لمزيد من المعالجة، لكل نوع من المخاريط الطويلة والمتوسطة والقصيرة (ط، م، ق) حد أقصى لامتصاصٍ مختلفٍ لأطوالٍ موجية مختلفة من الضوء، ولكنه قابل للإثارة من حيث المبدأ على نطاق أوسع بكثير،[16] ولا ندرك اللون من خلال المنبهات الضوئية إلا إذا تم تحفيز نوعين على الأقل من أنواع المخاريط الثلاثة، وبالتالي فإن النطاقات المتداخلة لقدرات الامتصاص الخاصة بكل نوع مهمة بشكل خاص.[17]

ومع ذلك، فإن تفسير المعلومات الضوئية كإحساس بالألوان هو إلى حد ما خطوة تأتي لاحقا، حين نُدمج فيها تجاربنا الفردية والموروثة. وفي هذا الصدد، ليست الألوان سوى أحاسيس ومجرد تقييمات تجريبية لمعلومات غير موضوعية بطبيعتها. ومن خلال رؤية الألوان، طوّرنا إدراكا للمعلومات البصرية يتكيف مع أسلوب حياتنا، فالتمييز بين الثمار الناضجة أو تقييم ألوان الوجه داخل المجموعات الاجتماعية، كانت له دائما أهمية حاسمة في تفسير أنماط تحفيز محددة تظهر لنا كأحاسيس لونية، لذلك، لا يسعنا إلا التأكيد على أن مُحفزا ضوئيا معينا لا يؤدي بشكل سلبي إلى إدراك لوني واضح. ولا توجد علاقة سببية بسيطة، فردية، وموضوعية، بين المنبه وإدراك اللون، فالرؤية عملية نشطة وتكيُّفية، يتدفق فيها، بالإضافة إلى المنبه الضوئي، كل من السياق، وإلى حدّ ما، التجارب والذكريات. فإدراكنا البصري هو الذي يجعلنا ندرك العالم، وبالتالي فإن ما نقوم بخلقه من استعارات ورموز يأتي عن طريق البصر، وفي مجال الألوان تُشتق الغالبية العظمى من الاستعارات والرموز بصريًّا. ويُعدّ المجال الدلالي للألوان أحد المجالات الأساسية، وهو ما يعكس بوضوح الاتجاهات الرئيسية لتوسيع المعنى، التي تُميز اللغة المعاصرة. ويؤيد هذا الرأي كوبر، الذي يُشير إلى أنه على الرغم من أن تفسيرات الألوان قد تختلف من ثقافة لأخرى، فإن رمزية الألوان تُعتبر من أكثر النظم الرمزية البشرية تمثيلًا، إن لم تكن عالمية (Coper, 1978).

2-4 اللون في اللغة والثقافة العربية

اهتم العرب، عبر تاريخهم الطويل، بالألوان، وصفوها في أشعارهم وخطبهم وآدابهم التي وصلتنا من العصر الجاهلي والعصر الإسلامي، والعصور الموالية، واستمدوا كثيرا من مفرداتها من البيئة التي عاشوا فيها، فكل ما وصلنا من مفردات الألوان وصفاتها يدل على أن عرب الجاهلية عاشوا في بيئة مليئة بمعطيات اللون، في صحراء شبه الجزيرة العربية، وما حوته من حجارة ونبات ومعادن وحيوانات، عبّروا عنها في شعرهم ونثرهم، فكانت ألوانهم غنية متنوعة الدلالة، أبدعوا في وصفها من حيث شدة اللون أو وضوحه وصفاءه. وقد حملت ألوانهم تقريبا الدلالات والرموز نفسها التي حملتها الألوان في اللغات والثقافات المجاورة في عصرهم، فلم يسموا الألوان من سياق فارغ، بل ورثوا تقاليد طويلة في تسمية الألوان، فاللغة العربية في الجاهلية كان لديها تاريخ طويل من الموارد لوصف اللون وتوثيق الارتباط بين التسمية واللون.

1-2-4 نشأة مفردات الألوان وتطورها عبر العصور

استعمل العرب خمسة ألوان أساسية هي: الأبيض والأسود والأحمر والأصفر والأخضر. فهذه الألوان أساسية لأنها ألوان خالصة تشتق منها جميع الألوان الأخرى، ولا يمكننا اشتقاقها بمزج الألوان أو تركيبها، كما في الألوان الثانوية. أما اللون الأزرق، فلم يكن حضوره واضحا، إذ كانت الزرقة عندهم تشير إلى أشياء متناقضة، فسموا النصال وأسنة الرماح زُرقا تارة، وبيضا تارة أخرى. وهذا الغموض في دلالة الزرقة عندهم كان سببًا لإنكارها من بعض اللغويين ومنهم النمري صاحب "الملمع" الذي استبعد اللون الأزرق واقتصر على ذكر خمسة ألوان هي الأبيض والأسود والأحمر والأصفر والأخضر. (خليل، ٢٠٠٦)

بالإضافة إلى الألوان الأساسية التي عرفها العرب، استعملوا مجموعة من المفردات تشير إلى الألوان الأساسية أو تصفها. فالجون يرادف الأسود في سياق والأبيض في سياق آخر، كما اهتم العرب بوصف الألوان المركبة من لونين فأكثر، فاللون **الأكدر** هو مزيج من البياض والسواد، و**الأغبر**، و**الكميت** مزيج من الأحمر والأسود، و**الأصحم** مزيج من السواد والصفرة.

ويُعدّ الظل والدرجة اللونية جزءًا لا يتجزأ من وصف العربي للألوان. فقد أبدع في استخدام درجات الألوان من حيث قوتها وكثافتها، أو من حيث نصاعتها وإشراقها، أو شحوبها، فوصف الأبيض بالناصع، والناصع صفة اللون الخالص الذي لا تشوبه درجة من ألوان أخرى؛ وسمّى الأبيض الذي تعلوه كدرة القَهْبَلِس؛ أما إذا كان يخالط البياضَ حمرةٌ فسمّاه العرب الأقهب؛ أما إذا كان الأبيض يشوبه بعض السواد فسمَّوْه الأملح (نسبة إلى لون الملح). أما الأبيض الشديد البياض فيسمَّى أبيض لَهق ولَهاق ولِهاق؛ فإذا أرادوا المبالغة في وصف البياض قالوا: أبيض يَقَق ويَلَ؛ وإذا كان أبيضَ براقا سموه أبيضَ برَّاقا ودلمصا وذُلامصا. ووصفوا الأسود بـ

'الأسود الداكن'، أو "الأسود الحالك'، و'الأسود الحلكوك' و'السحلوك'، والأسود الفاحم ثم الأسواد الغربيب، وهو منتهى السواد أو 'القاتم'؛ ووصفوا الأحمر بـ'الأحمر القاني'، والأصفر بـ 'الأصفر الفاقِع'، والأخضر بـ'الأخضر الناضِر'، أو 'المُدْهَام'، الخ.[18]

ومن مفردات الألوان التي سمى بها العرب نجد الأشقر والأبرش والجوْن والجوْنة وابن الأحمر والأدهم ورقاش والرقطاء والأرقم والزهراء، والأشهل كالأصهب الذي يقرب من الحمرة، والأدكن وهو قريب من الأسود. والأعفر: الترابي، والأغبر الذي هو مزيج من السواد والبياض، والبلق، والأغرّ، وهما إلى البياض أقرب من غيرهما، والأكلف الذي هو مزيج من السواد والبياض، والورد، وهو من مرادفات الأحمر، ومثله الأشقر، والأشهب، والأشمط، وهما إلى بياض، والأبقع، وهو اجتماع لونين في الشيء الواحد، كالسواد والبياض في الثور، أو الفرس، أو الغراب، على ندرة شديدة؛ والأوْرَق، وهو في مثل لون رماد الرّمث، وغيرها.

كما اهتم العرب بتسمية الألوان المرتبطة بسحنات البشر أو الحيوانات أو المناظر الطبيعية، فوصفوا لون بشرتهم بالخضراء أو الخمرية، أو السوداء. ويمثل الأخضر في لون البشرة لدرجات تتدرج من اللون الحنطي المصفرّ إلى اللّون البنّي الغامق، وتشير البشرة الخمرية إلى تدرجات بين اللون الأبيض والأسمر، أما البشرة البيضاء فهي لون وسط. وتسمى هذه البشرة أيضا بالبشرة الحنطية. وقد يعبرون عن سواد البشرة بالأدمة. لكن الأدمة يراد بها أحيانا اللون البنّي الشاحب، وأحيانا الحمرة التي تميل إلى السواد، وهي أيضا اللون المشرَب بياضا أو سوادا.

ونستطيع أن نفهم هذا الغنى في وصف " الألوان"، عند العربي، بفهم السياق الجغرافي والمكاني الذي عاش فيه، فخصائص اللون والضوء، جعلته يلاحظ الاختلافات في درجات "الوضوح"، و"الكثافة"، و"السطوع"، وما إلى ذلك، وبالتالي، فالألوان عند العربي، في الواقع، متعددة في اختلاف التدرج اعتمادا على الضوء في البيئة الجغرافية الصحراوية الممتدة، والكيفية التي تكتشف بهاعيناه الاختلافات في صفات الضوء المنعكس. فالألوان لا تبقى على هيئتها في رؤية العين في كل أوقات النهار، وتتغير بتغير شدة الضوء المنعكس عليها، ولا يستقر اللون على حال، إذ يتغير من حال إلى حال باختلاف الأوقات التي ننظر إليه فيها، ولا ندرك اللون دائما مجردا، بل نراه تحت أشعة الضوء، فتختلف صورته بحسب اختلاف الأضواء المنعكسة عليه. فنرى المتلوّن الواحد في ضوء الشمس بلون، وفي ضوء الليل بلون آخر، وفي الظل بلون، وتحت ضوء النار بلون، ثم قد يحصل أن يتغير هذا اللون إلى القوة أو الضعف فيتغير اللون بحسبه.

إن اللون ظاهرة معقدة، غالبًا ما يكون لسطوع اللون وتشبُّعه دور لا يقل أهمية عن درجته اللونية في وصف العربي للألوان؛ فهو يُشير، عادة، إلى سطح ملوَّن يختلف لونه باختلاف الضوء. وبالتالي فإن فهم الألوان المستعملة، في تلك الحقبة، لا يقتصر على أن يكون المشاهد

مدركا لعلم الأعصاب مثلا، وإنما إدراك اللون مشروط جزئيا بالتراث الاجتماعي والثقافي. وتُعدّ دراسة الدلالات المختلفة لوصف لون ما مؤشرًا على اختلافه عبر الثقافات والعصور.

ومن خلال تاريخ أي مجتمع وتقاليده، قد يختلف معنى اللون نفسه باختلاف الثقافات. ففي ثقافة ما، قد يرتبط لون ما بالقوة، في حين يرتبط في ثقافة أخرى بالضعف والصفات السلبية. والعرب، مثل كثير من الأمم المجاورة، ارتبط عندهم الأسود بالليل والظلام، واقترن بالموت وظلمة القبر، وتشاءم العرب من الغراب للونه، فالأسود عندهم ينذر بالموت والخراب ويرمز للحزن والخيانة والغدر والتشاؤم، وكان لون الحداد عندهم الأسود، وكانوا يطلقون الأسود على ما يحيط بالكوفة من القرى، وعلى الأشجار لخضرتها، وسُمّي به التمر والليل والماء.

ودلَّ اللون الأبيض عندهم على السيف، وعلى اللبن والماء، وعلى الشمس لبياضها. واللون الأبيض عادة ما يكون علامة للصفات الحميدة فيقال: فلان قلبه أبيض؛ أي قلبه نقي، طاهر؛ والكلمة البيضاء إذا كانت حسنة، والأرض البيضاء إذا خلت من النبت، والموت الأبيض إذا جاء فجأة ولم يسبقه مرض. واستُعمل الأبيض للتعبير عن نقاء العِرض وكرم الطباع. والشعر الأبيض رمز الوقار والحكمة، والموت الأبيض الذي يأتي على غفلة ولا يكون قبله مرض.

وارتبط **الأحمر** عندهم بالدم والنار، وبالمعارك والقتل، فالموت الأحمر هو الموت قتلا عندما يخرج الدم من القتيل. فالأحمر عند عرب الجاهلية لون شؤم كذلك، وارتبط الأحمر عندهم بالخمر، ولون البشرة إذا كان أبيضَ سموه أحمرَ، وأطلقت العرب اسم الأحمريْن على الزعفران والذهب واللحم والخمر، وعلى العجم لحمرتهم، وعلى السنة الشديدة ذات القحط.

وجاء اللون **الأخضر** بوصفه لون الطبيعة الخضراء والخصب والرزق في اللغة العربية. فقد استخدموه للدلالة على الزرع الأخضر، وأتى بمعنى السمرة في الناس، وغُبرة اللون في الإبل والخيل، وقد يُطلق على الأسود الأخضر.

وأما **الأصفر** فللذهب والزعفران، وسمَّى الروم ملوكهم ببني الأصفر.[19]

وفي العصر الإسلامي، وسّع العرب دلالات الألوان وانتقلوا بها من دلالاتها الحسية اللونية إلى دلالاتها المجازية، واهتموا بالألوان التي جاءت في القرآن الكريم، ووظّفوها بدلالاتها المستوحاة في الآيات القرآنية، ومثَّل اللون الأبيض والأسود في الثقافة العربية الإسلامية ثنائية متضادّة لها بعد ديني روحي، وردتْ في العديد من الآيات القرآنية والأحاديث. فالأبيض يرمز إلى الإيمان والتقوى، والأسود للكفر والجحود، يقول تعالى:" يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ۚ فَأَمَّا الذين اسودت وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إيمانكم فَذُوقُواْ العذابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ". (آل عمران. ١٠٦)

وارتبط الأسود في العصر الإسلامي، والعصور الموالية، بمعانٍ ودلالات متعددة، فاتخذته الدولة العباسية شعارا لها. كما ارتبط بشيعة آل البيت، الذين اتخذوه رمزا للحداد على الإمام

الحسين وتذكُّرا لواقعة كربلاء. بالإضافة إلى ذلك، كان الأسود لونا شائعا في كسوة الكعبة ولباس النساء.

وارتبط اللون الأحمر بدلالات كثيرة في العصور الإسلامية. فاللون الأحمر من الألوان المتوسطة (فهو ليس من الألوان الغامقة ولا الفاتحة)، وقد قسم أهل العرب الحمرة، فقالوا: ذهب أحمر، وفرس أشقر، ورجل أقشر، ودم أشكل، ولحم شرق، وثوب مدمى. والأحمر حين يكون غامقًا، تقول عنه العرب: قانٍ (ابن منظور، ٤:٢١٨)

واستخدم العرب هذا اللون بتعبيرات متباينة، فجاء أحيانا بمعنى الأبيض، كقولهم: امرأة حمراء ويريدون بيضاء، واستخدموه أحيانا بمعنى الأصفر، كقولهم للذهب والزعفران: أحمران. وفصلوا كذلك في درجات الحمرة، فقيل: أرجوان للشديد الحمرة، وبهرمان لما دونه. وكتب اللغة تزخر بألفاظ كثيرة تدل على درجات هذا اللون، وأوصاف له حين يكون مع لون آخر، فقد سموا الأصفر المائل إلى الحمرة أكهب، والأبيض المائل إلى الحمرة سموه الأزهر وهكذا.

أما اللون الأخضر، فاقترن بالطبيعة ولون الأشجار والنبات في الحدائق والحقول، فدل على الحياة والتجدّد، فارتبط في هذا العصر والعصور الموالية بالجنة، وملابس أهل الجنة: **"وَيَلْبَسُونَ ثِيَابا خُضْرا مِنْ سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُتَّكِئِينَ فِيهَا عَلَى الْأَرَائِكِ نِعْمَ الثَّوَابُ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقا"**. وقوله تعالى (**مُتَّكِئِينَ عَلَى رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ**)، فالأخضر يدل على النعيم والخير.[20]

ويرتبط اللون الأصفر بالشمس والذهب والنحاس والطيب والثمار، وله دلالات متناقضة: الأولى إيجابية تتعلق بالخير والجمال والتقديس والثراء؛ وهو مرتبط من جهة ثانية بالمرض الذي يعتري الإنسان وما يصحبه من شحوب وتغيّر في اللون، ويرتبط أيضا بالموت، وهي أمور توحي بالضعف والانكسار والحزن، لذلك تعددت دلالات اللون الأصفر لارتباطه بأشياء طبيعية مختلفة.

وعادة يتطور إدراك اللون باستمرار بتطور الحياة الاجتماعية والثقافية والفنية والتقنية، ويرتبط هذا التطور بخصوصيات البيئة، فالوعي بخصائص الألوان لا يكون دائما ثابتا، ورغم عدم استقرار سماته العامة، فإنه يقع دائما تكييف نسبي في إدراكنا للألوان من مرحلة زمنية لأخرى، وبالتالي فنحن نعيد تعريف بعض الألوان في وعينا الجمعي ضمن سياقات معينة، وهذا التطور ظاهرة طبيعية يمكن تفسيرها بالتطورات التي تمر بها اللغة، ولا شك أن رؤيتنا للألوان تطوّرت اليوم، وتطوّر تصنيفنا لها، فنحن نعيش اليوم في عالم غني بالألوان، مختلف تماما عن العالم الذي عاش فيه أجدادنا، عالم تنتشر فيه موارد طبيعية (من معادن، ونباتات، وحيوانات، وصبغات، الخ)، وموارد تقنية (شاشات ذات إضاءة ساطعة وألوان مشبعة، وشاشات

حاسوب قادرة على عرض ملايين من الألوان المختلفة)، وموارد اجتماعية ثقافية (الاحتكاك الثقافي، وتعلم اللغات و التعرف على الثقافات الأجنبية، والتنقل والسفر). لذلك فإن أبرز ما يميز الألوان في عربية اليوم غنى مفرداتها، فقد تطورت هذه المفردات عبر الزمن، واستفادت العربية من المصادر والموارد الثقافية والطبيعية، وأصبحت تعرف ألوانا كثيرة استمدتها عن طريق احتكاكها بلغات وثقافات أخرى، فأصبح للغة موارد أكثر لوصف اللون لم تكن موجودة من قبل.

تحتوي اللغة العربية اليوم على إحدى عشرة مفردة لونية أساسية، تماما مثل اللغة الإنجليزية، وهي كالتالي:

(٥٢) **[أبيض، أسود] < [أحمر] < [أخضر، أصفر] < [أزرق] < [بني] < [وردي، برتقالي، أرجو اني، رمادي]**.[21]

ويفشل الناس، عادة، في إدراك الألوان المختلفة بسبب بعض القيود اللغوية، فعند مقارنة مفردات الألوان في ثقافات مختلفة، تُلاحَظ أنماطٌ معينة بشكل متسق، فجميع اللغات تحتوي على تسميات للأسود والأبيض، ثم يتم تمييز لون ثالث، مثل الأحمر، ثم يأتي بعد ذلك اللون الأصفر أو الأخضر، أو الأصفر والأخضر معا، والأزرق هو اللون السادس، وأخيرا، تأتي الألوان الفرعية والمشتقة من أسماء أخرى، مثل البنّي والرمادي والبرتقالي والوردي والبنفسجي، بدون ترتيب معين، إذ قد يكون ترتيبها نفسيّا.

3-4 أصناف معاني الألوان

بناء على ما سبق، يمكننا تصنيف معاني الألوان إلى ثلاثة أصناف:

(أ) المعنى الحرفي: وهو المعنى الأول المرتبط بصفة اللون من بياض أو سواد أو غيرهما، والتي لا ندركها إلا بالعين. ويمكن استخدام الصفات بمعناها الاسمي الحرفي عندما تقدّم وصفا حرفيا للموصوف يدلّ فيه اللون على شيء محسوس لا نختلف في مدلوله، فهي تعبر عادة عن خاصيات.

(ب) المعنى المجازي: إلى جانب معانيها الحرفية، قد تستخدم مفردات الألوان العربية محمَّلةً بمعان دلالية مختلفة، تُدرَك في التعبيرات اللغوية التقليدية، مثل "أسود القلب"، و"اليد البيضاء"، وهذا يعني ضمنا أن دلالة تعبير لغوي تختلف بوضوح عن معناه ودلالته ومرجعه. وهذا ما يعنيه **المعنى الثاني المجازي**، الذي نولده عن طريق استعمال آليات المجاز، 'الاستعارة أو الكناية'، فإذا قلت:

(٥٤) أ. السنة البيضاء

ب. القلب الأسود

ج. المسيرة الخضراء

فنحن نقلنا هنا الأبيض من معناه الأصلي/الحرفي الذي تتلقاه الحواس مباشرة، إلى معنى آخر يرتبط بالمعنى المراد التعبير عنه، وهو السنة الفارغة من الدراسة أو من العمل، أي ننقل البياض (والبياض عدم وجود صبغة) إلى السنة البيضاء. فاللون الأبيض لا يحتوي على صبغة. ويظهر اللون الأبيض عندما يتفاعل ضوء الشمس مع خلايا العين بشكل متساوٍ. وهذا يجعل الجسم يبدو أبيضَ للناظر. لكن إذا أخذنا عبارة 'القلب الأسود'، فهي لا تشير إلى لون أسود بل ترمز إلى معان عميقة وعاطفية، حسب السياق. ويُستخدم كثيرًا للتعبير عن قلب شرّير فيه كثير من الغلّ والحقد، أو قلب حزين. كما أن المسيرة الخضراء تشير هنا إلى السلام. ومعرفتنا بالمعنى الموسع تنشأ من المعرفة الموسوعية، وكذلك من تجاربنا ومعرفتنا بالسياقات التي يُستخدم فيها التعبير عادة، لذا فإن الدلالات المسندة إلى الألوان تبدو مُستندة، إلى الواقع.

(ج) **المعنى الثقافي:** ويرتبط بثقافة لغة معينة دون أخرى. ففي جميع اللغات، هناك العديد من التعبيرات التي يكون للون فيها دور مهمّ، وفي معظم الحالات، لا يوجد معادل لها في اللغات الأخرى، وعند ترجمتها حرفيا، يضيع المعنى. فلا نجد مثلا معادلا للتعبير الإنجليزي: "to feel blue" في اللغات الأخرى، وهو تعبير مسكوك يعني الشعور بالحزن أو الاكتئاب، وهي حالة نفسية مؤقتة؛ وفي اللغة الألمانية، تعني عبارة "blau sein" (حرفيا أن تكون أزرقَ) معناه أن تكون في حالة سُكر: ف "شخص ما أزرق"، يأتي بمعنى "إنه ثمل". و'ازرق' zraq في اللهجة المغربية مثلا تعني "لا يفهم شيئا، كسول"، وتعد ترجمة هذا النوع من المعنى الثقافي صعبة عبر اللغات.

4. خاتمة

قدم البحث مقاربة معجمية جديدة لتحليل نظام مفردات الألوان في اللغة العربية، يقوم على منهج مقارن ينظر إلى أصناف الألوان العربية، وتوصَّل إلى أن ما يقابل اللون الأساسي عند برلين وكاي (١٩٦٩)، يشتق من الجذر Root في اللغة العربية، فالجذر يمثّل المعنى الأساسي للون الموجود في الطبيعة (خاصية)، فمعنى الأحمر يتفق مع الدلالة الأولى للجذر الخام (ح م ر)، والصيغة أو الوزن الواردة في اللغة العربية هي 'أحمر' على وزن "أفعل"، فالأصل في "أحمر" هنا صفة، والجذر البسيط يكون في أسفل الشجرة، وله معنى أول هنا هو خاصية (أي صفة). ويمكن بناء جذر مركب بأن ندخله في بنية تركيبية مع رأس نحوي يحدد المقولة، وقد نشتق منه صفات دالة في أصل معناها على أحداث أو حالات، أو من جذر الوضع الذي يكون عليه الفعل الموازي لها، وبالتالي فإنها تعبر عن أشياء أو ذوات وأحداث أو حالات، فابيَضَّ، واحمرَّ، ومُبيَض، ومحمرٌّ، وبيَّض، وحمَّرَ، تشتق من الجذر المركب الجذع stem في العربية. وأما الألوان الثانوية (الفرعية)، فمشتقة من المقولة الاسمية (أو من الاسم الدال على اللون)، باستخدام ياء النسبة---ي، فنسمي

برتقالي من فاكهة البرتقال، والبني من البنّ، والوردي من الورد، والبنفسجي من البنفسج. ولا نجد هذا النظام في لغات أخرى؛ ففي الإنجليزية والفرنسية، مثلا، لا نفرّق بين ما يأتي منه اللون الأساسي واللون الثانوي.

هذا التنوع الصرفي يدل على التطور في التعبير باللون في اللغة العربية. ويدل التوسع الدلالي للمعنى الأصلي لمفردات الألوان، إلى معانٍ حرفية أو موسعة أو ثقافية، على فهم المتكلمين للعلاقة الإدراكية بين اللغة والتجربة، فنربط رمزًا لغويًّا وصفيًّا (مثلا "الأخضر") بشيء موجود في إدراكنا للواقع. ويحمل اللون، بتدرجاته المختلفة، دلالات رمزية عميقة، تعكس الممارسات الثقافية والمعتقدات والهويات. وفي تشابك اللغة واللون، نكتشف نسيجا غنيا من التنوع الثقافي. ويُعدّ فهم التفاعل بين اللغة والثقافة وإدراك الألوان أمرا بالغ الأهمية في مجالات مختلفة، في مجال تدريس اللغة، والتطور المعرفي والنفسي والاجتماعي. وتكتسب الألوان معانيَ رمزية تؤثر في الإدراك البشري وعلى الممارسات الثقافية. والألوان علامات مميزة للهوية الثقافية وللأعراف المجتمعية. ومع ذلك، فإن تفسير اللون ليس واحدا، بل تدخل في إدراكه عوامل متعددة، منها السياق التاريخي، والمعتقدات الدينية، والموقع الجغرافي، ويعد فهم الفروق الثقافية الدقيقة الكامنة في اللغة المرتبطة بالألوان أمرًا بالغَ الأهمية لفك رموز الشفرات المعقدة للتواصل الثقافي.

الهوامش

[1] انظر في هذا الصدد أعمال كيسان، وويسكوب، لامسدن (، ميرفاز وآخرون،)بروشتاين،وآخرون
Kessen, & Weiskopf (1976), Lumsden (1985), Mervis, Catlin, & Rosch (1975), Bornstein, M. H., Kessen, & Weiskopf, S. (1976)

[2] هناك لغات تحتوي على أكثر من أحد عشر مصطلحًا أساسيا للألوان. على سبيل المثال، تحتوي اللغة الروسية على لون أساسي تكميلي للتمييز بين siniy/goluboy أي "الأزرق الداكن" و"الأزرق الفاتح". وتحتوي اللغة الكورية على خمسة عشر مصطلحا أساسيا للألوان (Kim, Pak, & Lee, 2001; Pak, Kim, Kim, & Lee, 2004). وهناك أيضًا لغات تدمج فئة "الأزرق" و"الأخضر" في مصطلح لون أساسي واحد، وهي ظاهرة تم تحديدها على أنها "عجيبة" (Berlin & Berlin, 1975; MacLaury, 1997).

[3] التعبير أ>ب يشير إلى أن أ موجودة في كل مكان في اللغات التي توجد بها ب.

[4] يقول سيبو يه في باب ما بنى على أفعل: أما الألوان فإنها تبنى على أفعل، ويكون الفعل على فعل يفعل، والمصدر على فعلة أكثر، وربما جاء الفعل فعل يفعل، وذلك قولك: أدم يأدم أدمة، ومن العرب من يقول: أدم يأدم أدمة، وشهب يشهب شهبة، وقهب يقهب قهبة، وهو سواد يضرب إلى الحمرة، الخ.

[5] ففي شرح شافية ابن الحاجب: "الأصل في الألوان والعيوب الظاهرة باب افعلّ وافعالّ." كذلك ذكر الرضي أن الوزنين هما الأصل في هذا الباب، وكذلك قال أبو الفتح ابن جني: اعلم أن مثال "افعاللت" أكثر ما صيغ للألوان، وذلك قولهم: "اشهاببت، واسواددت، وادهاممت، وابياضضت."

[6] ما دل على لون فقياس مصدره على (فُعْلة) ان كان صحيحا نحو: حمرة، وخضرة وزرقة وصفرة وسحمة (السواد)، وشهبة (مخالطة البياض السواد)، وكدرة (ميل الشيء الى السواد والغبرة) وصبحة (سواد يميل الى الحمرة) وكمتة (سواد يخالطه

حمرة)، ودكنة (ميلان اللون الى السواد)، وحلكة (شدة السواد)، ودهمة (السواد)، أو على وزن (فَعال) إذا كان معتل العين نحو: السواد، والبياض وغيرهما.

[7] ورود الصفات العلاقية بلاحقة لا يعني أنها تكونت بهذه اللاحقة.

[8] ويمكن الحصول على اللون الأخضر الزيتي من خلط اللون الأخضر واللون الأصفر واللون الأسود معًا. ويمكن الحصول على اللون الأزرق السماوي من خلط اللون الأزرق واللون الأبيض معًا.

[9] وظيفتها تحديد درجة صفاء اللون. تقول العرب في تأكيد نواصع الألوان: أبيض يفق، وأسود حالك، وأحمر قانٍ..."، وقالوا: أبيض ساطع، وأسود حالك، وأحمر قانٍ... ولم يفعلوا ذلك في الألوان الفرعية."

[10] يُعَدّ بناءُ (مُفْعَلّ) أحد أبنية اسم الفاعل من الفعل غير الثلاثي، إذ يُبنى اسم الفاعل من الفعل(افْعَلّ) على بناء(مُفْعَلّ) نحو: ابيضّ فهو مُبْيَضّ، واحولّ فهو مُحْوَلّ. ونُلاحظ انّه وبسبب التضعيف في لام الفعل فانّ الوصف المشتق من هذا الفعل لا يميز في كونه (اسم فاعل) او (اسم مفعول)؛ لأنّ (اسم المفعول) من الفعل الثلاثي المزيد لا يختلف عن اسم الفاعل منه سوى في الفتح في الحرف قبل الأخير.

[11] وعلى النقيض من ذلك، يزيل التحليل الموضح هنا المكون العلائقي من معنى الصفة، ويضعه في مورفولوجيا الدرجة. والنتيجة هي تقسيم العمل بين الصفة - دالة القياس - ومورفولوجيا الدرجة، وهو تقسيم ينعكس في البنية النحوية ذات الدوافع المستقلة للإسقاط الممتد AP/DegP.

[12] الرموز هي أسماء أو صور قد تكون مألوفة في الحياة اليومية، ولكنها تمتلك معاني واضحة، ودلالات محددة متفقًا عليها، ومع ذلك فقد توحي بشيء غامض، خفي، وغير معروف لنا، وهناك أنواعٌ معينة من الرموز التي تصبح لغة عالمية حين تظهر الصور ومعانيها بأشكال متشابهة وتحمل قوة متشابهة عبر الثقافات وعبر الزمن. مثلا بالنسبة إلى الألوان، لم تكن رموزها متسقة دائما عبر الحدود الثقافية؛ إذ يمكن أن تحمل الألوان معان رمزية مختلفة: فالأبيض يكون لون "الفرح" في الكثير من الثقافات، ولكنه قد يحمل معانيَ سلبية في ثقافات أخرى حين يكون هو لون الحزن ولون الحداد، كما في دول المغرب والسودان.

[13] عندما ننظر الى ألوان قوس قزح، الذي هو واحد سواء في أميركا أو استراليا أو آسيا، لأن العين البشرية واحدة، ويفترض أن تعد الألوان بشكل واحد. لكن ما يحدث أن بعض المجتمعات الإفريقية في الغابات تعد لونين فقط، إذ إن في لغتهم هناك اسمين اثنين أو كلمتين اثنتين فقط للألوان: أسود وأبيض فقط، والإفريقي مقتنع بها، ويقول هناك لونان فقط، بالنسبة إليه الأسود والأزرق والأحمر لون واحد فقط مع وجود ظلال، والأصفر والأبيض والبرتقالي لون واحد.

[14] بعض اللغات تستخدم كلمات أقل أو أكثر للألوان. وقد أظهرت دراسة أجراها علماء الإدراك أن اللغات تميل إلى تقسيم الجزء "الدافئ" من طيف الألوان إلى كلمات لونية أكثر، مثل الأحمر والبرتقالي والأصفر، مقارنةً بالمناطق "الباردة"، التي تشمل الأزرق والأخضر. وهذا يؤدي إلى تصنيف أكثر اتساقًا للألوان الدافئة من قِبل متحدثي اللغة نفسها.

[15] اللون ليس شيئا موجودا بشكل موضوعي في العالم بل هو إدراك للدماغ ينتج عن تفسير الأطوال الموجية المختلفة للضوء .

[16] يمتلك معظم الناس ثلاثة أنواع من المخاريط في شبكية أعينهم، يستجيب كل منها بقوة أكبر للضوء ذي اللون المُحدّد، أي لطول موجي مُحدد. فيستجيب أحدها في الغالب لموجات الضوء المرئي الأقصر ضمن نطاق الضوء الأزرق، في حين يستجيب الآخر لدرجات الضوء الأخضر، ويستجيب الثالث بقوة أكبر للضوء الأحمر. تمتلك بعض الحيوانات أنواعًا أكثر من المخاريط - فمعظم الطيور لديها أربعة أنواع، ولدى روبيان السرعوف ما لا يقل عن ١٢ نوعًا من المخاريط في عينيه. يُحدد نشاط الخلايا استجابةً لأطوال موجية مُختلفة بواسطة الفوتوبسينات، وهي بروتينات مستقبلة للضوء تحتوي عليها، وتتفاعل مع نطاقات تردد ضوئي مُختلفة. تحتوي الخلية المستقبلة للضوء الأحمر على فوتوبسينات حساسة للضوء الأحمر، وتحتوي الخلية التي تستجيب للضوء الأخضر على فوتوبسينات حساسة للضوء الأخضر، وهكذا. تُنتَج هذه البروتينات وفقًا لتعليمات حمضنا النووي، ومعظمنا لديه ثلاث جينات مسؤولة عن إنتاج هذه البروتينات الثلاثة. عندما يحمل أيٌّ من هذه الجينات طفرةً - أي تغييرًا يُؤدي إلى خمول الجين أو انخفاض نشاطه - يُصاب الشخص بعمى الألوان. وعندما لا تعمل إحدى

خلايا المستقبلات الضوئية المسؤولة عن رؤية الألوان بشكل صحيح، يواجه الشخص صعوبةً في التمييز بين درجات اللون في كل منطقة من الطيف الشمسي.

[17] إذا تم تحفيز أنواع المخاريط بشكل منفصل فقط، فلن نتمكن إلا من اكتشاف الاختلافات بين الضوء والظلام، لأن إشارات الخرج لا تختلف نوعيًّا. وعند تحفيزها بشكل منفصل، تعمل المخاريط بنفس طريقة الرؤية في الظلام، فيما يسمى بالرؤية الليلية، التي لا يتوفر لها عادة سوى نوع واحد من الخلايا الحساسة للضوء (العصي)، مما يجعل رؤية الألوان لا تتحقق إلا بتفسير أنماط التحفيز المُركّبة لأنواع مختلفة من المخاريط.

[18] فقد رتب درجاته الثعالبي على النحو التالي: أبيض، ثم يقق، ثم لهق، ثم واضح، ثم ناصع، ثم هجان وخالص. أما الألفاظ التي تدل على البياض فهي كثيرة في العربية، فقالوا: يلق ولياح ووابص ومشرق وبراق ودلامص وهجان وحر، وقالوا للأبيض الخالص: الأزهر والأغر والأبلج والأقمر والنعج والصرح، وللأبيض الأغربة يخالطه شيء من الشقرة قالوا: أقهب وأعيس، وللأبيض يعلوه سواد: أملح وأشهب، وللأبيض يضرب للخضرة أبغث، وللأبيض القبيح: أمقه وأمهق ومغرب وأبرص وأمره وقهد. وقالوا فيما وصفوه بالبياض: رجل أزهر، وامرأة رعبوبة، وبرهرهة، خرعوبة، وزهراء، وشعر أشمط وأشيب وأغثم "الغثنة: أن يغلب بياض الشعر سواده"، وفرس أشهب وأغر وأقرح، "القرحة في الفرس دون الغرة"، وبعير أعيس، وثور لهق، وبقرة لياح، وكبش أملح، وظبي آدم، وثوب أبيض، وجبل أعبل، وفضة يقق، وخبز حواري، وسراب أمره، وماء صاف، وثوب خالص، والسحل: الثوب الأبيض، والصبير: السحاب الأبيض، واليرمع: الحجر الأبيض، والوثير: الورد الأبيض، والقضيم: الجلد الأبيض.

[19] واحتلت الألوان حيزا واسعا في الفكر الإسلامي، فذكرها القرآن الكريم في أكثر من موضع، وقدمت المصادر الأدبية معلومات وفيرة عنها، ولعل أوسع مادة عن الألوان نجدها في كتب التراجم. ومن أبرز الكتب التي بحثت عن الألوان كتاب فقه اللغة للثعالبي، والمخصص لابن سيده، وتطرقت كتب الفقه إلى الألوان من خلال الحديث عن ألوان الملابس، وسجلت الألوان الشائعة بين الناس، وتناولت كتب التاريخ مادة هامة عن الألوان، لا سيما كتاب الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني، وكتاب تاريخ الملوك للطبري.

[20] يُطلق على الأخضر اسم الأسود، والعكس صحيح. ويُطلق على سواد العراق اسم المكان الذي تكثر فيه الخضرة (الخضرة/الخضرة الداكنة)؛ وسُميت بالدهمة في قوله تعالى: {مُدْهامّتانِ}، أي: جنتان خضراوان داكنتان. ويُطلق على صاحب البشرة السوداء اسم الأخضر. الخضر: قبيلة عربية، سُميت بذلك لقوله تعالى: {خُضْرَةُ أَلْوَانِهِمْ} أي: خضرة بشرتهم (الزبيدي، ١٩٦٥). ويقصد بـ "الخضرة" في ألوان الناس: السمر الداكن. فاللون الأخضر يتراوح بين الأبيض المخضر والأسود المخضر، وكلما ازداد قتامة، سماه العرب أسود.

[21] وتشير مفردات اللون هنا إلى ترتيب بحسب درجة الاستعمال، ويوافق هذا الترتيب مسح الألوان العالمي كما جاء عند برلين وكاي (١٩٦٩).

المراجع العربية

إبراهيم، محمود خليل. (٢٠٠٦). ألفاظ الألوان ودلالاتها عند العرب. دراسات: *العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد* ٣٣. ع(٣)، ٤٤١-٤٥٧.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله. (١٩٧٩). *شرح ألفية ابن مالك*، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، القاهرة.

ابن منظور، محمد جمال الدين. (د.ت) *لسان العرب*. تقديم عبد الله العلالي. إعداد وتصنيف يوسف الخياط. بيروت: دار لسان العرب.

ابن هشام، جمال الدين الأنصاري. (١٩٩٢). *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*. تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، وسعيد الأفغاني. بيروت: دار الفكر.

ابن يعيش، موفق الدين. (د.ت). *شرح المفصل*. عالم الكتب، بيروت.

الأستراباذي، رضي الدين. (د ت). *شرح الكافية* في النحو. دار الكتب العلمية. بيروت.

خليفة، عبد الكريم. (١٩٨٧) . الألوان في معجم العربية. *مجلة مجمع اللغة العربية الأردني. العدد ٣٣* .

زيادة، وفاء. (٢٠٢١). حقل الألوان في اللغة العربية بين الدلالة المورفولوجية والدلالة المعجمية .*مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة. ٨١(٤)*، ٣٠١-٣٦٢.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان. (١٩٨٤). *الكتاب*. تحقيق عبد السلام هارون، جامعة الكويت.

عبد العزيز المسعودي (٢٠١٣) *المعاني الجهية والمظهرية: بحث لساني في المقولة الدلالية*. جامعة سوسة. كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة.

عمر، أحمد مختار. (٢٠٠٨) . *معجم اللغة العربية المعاصرة*. القاهرة: عالم الكتب .

العمري، نادية (٢٠٠٨). *تركيب الصفات في اللغة العربية: دراسة مقارنة جديدة*، الدار البيضاء: دار توبقال للنشر.

العمري، نادية. (٢٠١٨). *أسئلة العربية في التركيب والمعجمة والدلالة*. منشورات كلية علوم التربية. الرباط.

الفاسي الفهري، عبد القادر وآخرون. 2021. *المعجم العربي البنائي التنوعي: أسسه ونماذجه وقضاياه*. دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع. عمان.

الفاسي الفهري، عبد القادر. (١٩٨٦). *المعجم العربي، نماذج تحليلية جديدة*. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر.

الفاسي الفهري، عبد القادر. (٢٠٠١)، توسيط الصفات المتوسطية، ضمن وقائع *الظروف والنعوت*. منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.

الفيروزابادي، أبو ظاهر محمد بن يعقوب. (١٩٣٥) . القاموس المحيط. القاهرة: المكتبة

النمري، أبو عبد الله الحسين بن علي. (١٩٧٦)، *كتاب الملمَع*، تحقيق وجيهة السطل، دمشق.

رومنة المراجع العربية

Ibrahim, Mahmoud Khalil. (2006). Alfadu al-alwaani wa dalaalatuha inda al-ʕarabi. *Diraassat: al-ʕouloum al-insaaniah wa al- ijtimaaia. Moujallad 33, Addad (3)*. 441-457. (in Arabic)

Ibn 'Aqîl, Bahaa Eddine Abdullah. (1979). Charhu *Alfiyyath* Ibn Maalik. Muhammad Muhyee-ud-Deen Abdil-Hameed. AL Kaahira. MASR. (in Arabic)

Ibin Mandhoor, Mohammed Jamaal-eddine. (D T) Lisān al-ʿarab, taqdiim Abdu allahi, al allayli. Iʕdaad wa taqudiim youssuf Al-kayaat. Beiyruth : Dar lissan Al-Arab. (in Arabic)

Ibn Hishām, Jamaal-eeddine Al-Anssaari. (1992). Mughnī al-labīb. tahquiq : Maazeen Al-Moubaarak wa Saiid Al-Afghanii. Beiruth. Dar-Al-Fikr. (in Arabic)

Ibn Yaʕîch, muwafaq addine. (d,t) Charh l-mufassal, ʕaalam Al-Kutub, Beiyrouth. (in Arabic)

Al-Astarabadi, Radhi al-Din. (D.T). Šarḥ al-Kāfiya fii A-nahw. Dar al-kutub al-ʕilmia. Beiyrouth. (in Arabic)

Sibawayh, Abu Bichr Omar ibn Uthman. (1984). Al-Kitaab. Tahquiq Abd essallam Haroun, Jamiʕtu al-Kuweit. (in Arabic)

El-Massoudi , Abd-ElAziz ,(2013). Al-Maʕani al-jiihia wa al-madharia : Baht lissani fii al-maquula a-ddalaaliya. Jamiʕatt Soussa, kuliyat al-adaab wa al-ʕulum al-Insaaniya. Soussa. (in Arabic)

Omar, Ahmed Mokhtaar . (2008) muʕjam allougha al-Arabiya Al-Mouʕaasira. Al-quaahira : ʕalam al-kutub. (in Arabic)

----------- (1982). A-llugha wa lLawn. ʕaalam al-kutub,Alquaahira. (in Arabic)

El-aamri, Nadia. (2008). Tarkib wa dallaalat A-ssifaat fi A-llugha AL-ʕarabia. Diraasat mouquaarinh jadida . Dar toubquaal li-A-nachr. Dar AL-Baydaa. (in Arabic)

----------, (2018). AsIlatu Al-ʕarabiyati fii attarkiib wa al-mʕjama wa a-dallaalah. Shams Brint. (in Arabic)

Al-fassi Al-Fehri, Abdelkader et al (2021). *Al-Muʕjam al- ʕarabii Al-Binaaii Attanaouʕii*. Dar-Konoz al-Maʕrifa. ʕamman. (in Arabic)

------------.(1986). *Al- mouʕjam al- ʕarabii* : Namaadij tahliliya jadiida. Dar Toubquaal linachr. A-daar Al-Baydaae. (in Arabic)

-------------. (2001). *Tawsiitu A-sifaati Al-Mutawasitiyatu.* Fi Waquaaiʕ *A-durouf wa A_Nouʕut***.** Manchouratu Maʕhad A-ddiraassat Wa Al-Abhatu li taʕrib. A-ribat. (in Arabic)

Fīrūzābādī, Muḥammad ibn Yaʿqūb, *al-Qāmūs al-Muḥīṭ***.** Al-Makṭbaʿa al-Miṣrīya, 1933. (in Arabic)

Ziaada, Wafaa. (2021). *Haqlu al-Alwaani fii A-llughati Al-ʕarabiyati bayna A-Dalaalati Al-morpholojiyati wa A-Dalaalati Al- al-mouʕjamiyati.* Majalat Kuliath Al-Adaab ? Jaamiʕat Al-quaahira. (in Arabic)

Kalifa, Abd Elkarim. (1987). *Al-Alwaan fii Muʕjam A-llougha Al- ʕarabiyatt*i. Majallat Mujmaʕ a-lougha Al- ʕarabiyati. (in Arabic)

A-nnamri, Abou Abdu llahi al-Hassein Bnu Ali. (1976)/ « *Al-Malmaʕ* » tahqiq wajiha a-ssatl/ Dimachqu. (in Arabic)

المراجع الأجنبية

Berlin, B., and Kay, P. (1969). *Basic Color Terms***.** Berkeley: University of California Press. https://doi.org/10.1002/COL.5080170514

Bornstein, M. H. (2015). Emergence and early development of color vision and color perception. In A. J. Elliot, M. D. Fairchild, & A. Franklin (Eds.), *Handbook of color psychology*. Cambridge University Press. https://doi.org/10.1017/CBO9781107337930.008

Evans, R. M. (1948) *An introduction to color*. New York:Willy & Sons.

Fassi Fehri, A. (1993). *Issues in the Structure of Arabic Clauses and Words*. Dordrecht: Kluwer Academic.

Fassi Fehri, A. (1999). Arabic modifying adjectives and DP Structures, *Studia Linguistica 53* (2).

Hansen, N. (2011). Color adjectives and radical contextualism, *Linguistics and Philosophy* 34(3):201-221.DOI:10.1007/s10988-011-9099-0.

Hansen, N. (2017). Color Comparisons and Interpersonal Variation. *Review of Philosophy and Psychology,* 8 (4):809-826. DOI: 10.1007/s13164-016-0323-2

Hardin, C. L. (1993) *Color for Philosophers: Unweaving the Rainbow* (Hackett Publishing Company).

Hargrave, S. (1982). A report on color-term research in five Aboriginal languages. In Hargrave, S. (ed). *Language and Culture*.SIL.

Kaiser, P., K. & Boynton, R. M. (1996). *Human color vision.* (Optical Soc. Am.,Washington, DC), In: Hardin CL, Maffi L, editors. *Color Categories in Thought and Language*. New York, NY: Cambridge University Press. DOI:10.1525/aa.1999.101.3.657

Kay, P. (1975). Synchronic variability and diachronic change in basic color terms. *Language in Society,4.*

Kay, P. (2001). "Color". In: A. Duranti (ed.), *Language and Culture*,Oxford: Blackwell.

Kay, P., & Kempton, W. (1984). What is the Sapir-Whorf hypothesis? *American Anthropologist 86*(1):65 - 79: DOI:10.1525/aa.1984.86.1.02a00050.

Kay, .P & McDaniel, C. K. (1978). The linguistic significance of the meanings of basic color terms *.Language, 54(3).* Linguistic Society of America. https://doi.org/10.2307/412789.

Kennedy, C., & McNally, L. (2010). Color, context, and compositionality. *Synthese, 174*(1), DOI:10.1007/s11229-009-9685-7.

McNeill, N. B. (1972). Colour and color .terminology *Journal of ,Linguistics 8(01)*: DOI:10.1017/S002222670000311X

Mehawesh, M. I., & Jaradat, A. A. Aladdin,S(2015). The behavior of color terms in Jordanian Arabic: Lexical and .grammatical evidence *Mediterranean. Journal of Social Sciences. MCSER Publishing,* Rome, Italy*, Vol 6 No 6 S4*

Qtaishat, W. & Al-Hyari, D. (2019). Color Connotations in Two Cultures; the Arabic and American Culture-A Contrastive Study. *International Journal of Linguistics,11*(2), DOI:10.5296/ijl.v11i2.14751

Rosch, Heider, E. (1971). "Focal"Color Areas andthe Development of Color Names. *Developmental Psychology,Vol4*,.No3, DOI:10.1037/h0030955

Rosch, E. (1972b). Universals in color naming and memory. *Journal of Experimental Psychology, 93*(1),DOI:10.1037/h0032606.

Saunders, B. A. C. (2007). The debate about colour naming in 19th century German philology. https://doi.org/10.2307/j.ctt9qdzqn.

Thompson, Evan. (1995). Color vision: *A study in cognitive science and the philosophy of perception***.** London: Routledge. .

Uchikawa, K., & Shinoda, H. (1996). Influence of basic color categories on color memory discrimination. University of Texas Press.

Webster, M. A., & Mollo, J. D. (1995). Colour constancy influenced by contrast adaptation. *Nature, 23*: DOI: 10.1038/373694a0.

Whorf, B. L. (1956). *Language, thought, and reality: Selected writings of Benjamin Lee Whorf* (J. B. Carroll, Ed.). MIT Press.

Wierzbicka, A. (2008), Why there are no «colour universals» in language and thought. *Journal of the Royal Anthropological Institute, 14*,(2) DOI:10.1111/j.1467-9655.2008.00509.x.

Witzel, C., Valkova, H., Hansen, T., & Gegenfurtner, K. R. (2011). Object Knowledge Modulates Colour Appearance.i-*Perception, 2,* dx.doi.org/10.1068/i0396.

Woodworth, R. S. (1910). The puzzle of color vocabularies. *Psychological Bulletin, 7*(10), . https://doi.org/10.1037/h0071190

Yang, J. N., & Maloney, L. T. (2001). Illuminant cues in surface color perception: Tests of three candidates.*Vision Research. (41) 20*, https://doi.org/10.1016/S0042-6989(01)00143-2.

بيانات الباحثة:	Author Biodata
نادية العمري، أستاذة التعليم العالي في اللسانيات النظرية واللسانيات التطبيقية (صرف، تركيب، معجم، دلالة، سياسة لغوية ولسانيات مجتمعية، تعليم وتعلم اللغات، اكتساب اللغات الثانية). وتنتمي إلى قسم تعليمية اللغات بكلية علوم التربية بالرباط. جامعة محمد الخامس (المغرب). حاصلة على درجة الدكتوراه في اللسانيات المقارنة من جامعة محمد الخامس عام ٢٠٠٣. تدور اهتماماتها البحثية حول اللسانيات العربية النظرية والمقارنة واللسانيات التطبيقية، تعليم اللغات وتعلمها، والسياسات اللغوية واللسانيات المجتمعية والترجمة.	Nadia Alamiri is currently a Professor in the Department of Teaching and Learning Languages, at the University of Sciences of Education, Rabat, Mohammed V University. Her research interests include applied linguistics (language learning and teaching, second language acquisition, teaching grammar, semantics, and lexicon), in addition to Comparative Linguistics (morphology, syntax, lexicon, semantics, sociolinguistics, language policy, and translation). Dr. Alamiri obtained her PhD in Comparative Linguistics in 2003 from Mohammed V University, Faculty of Arts & Human Sciences, Rabat.

معرف أوركيد (ORCID)

Email : nadine.aamiri@gmail.com

مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language
اللسانيات العربية
The Arabic Linguistics Journal
مجلة اللسانيات العربية، م ١٢، ع ٢٣؛ ١٤٤٨هـ
ردمد (ورقي): ٩٩٥٥-١٦٥٨ ردمد (رقمي): ٩٨٥٨-١٦٥٨
The Arabic Linguistics Journal, Vol. 12, No. 23; 2026
ISSN: 1658-9955 E-ISSN: 1658-9858
arabiclisa@ksaa.gov.sa

مراجعة كتاب "هل اللغة العربية أفضل اللغات؟: محاولة لبناء معيار للتفاضل"

A book Review of “Is the Arabic Language the Best of All Languages? An Attempt to Establish Criteria for Comparison”

المعرف الرقمي: https://doi.org/10.60161/1482-000-023-007

لؤي بدران
قسم اللغة العربية، جامعة زايد، الإمارات العربية المتحدة

توثيق البحث APA Citation

بدران، لؤي عمر. (٢٠٢٦) مراجعة كتاب "هل اللغة العربية أفضل اللغات: محاولة لبناء معيار للتفاضل" *مجلة اللسانيات العربية*، ٢٣، ٢٠٣-٢١٦.

استقبِل في: ١٠/١٠/١٤٤٦- رُوجع في: ٠٩/١١/١٤٤٧- قُبل في ١٢/١١/١٤٤٧- نُشر في: ١٦/٠١/١٤٤٨
Received on: 08-04-2025 / Revised on: 26-04-2026 / Accepted on: 29-04-2026 / Published on: 01-07-2026

١-مدخل في وصف الكتاب:

كتاب "هل اللغة العربية أفضل اللغات: محاولة لبناء معيار للتفاضل"، من تأليف خالد سعد القعيب، صدر عن جداول للنشر والترجمة والتوزيع في ١٢٧ صفحة، وبرقم ردمك (٩٧٨٦١٤٤١٨٥٥٨٢). وهو يؤطر لمنهجية علمية للبحث عن أنسب الطرق للإجابة عن سؤال: هل اللغة العربية أفضل اللغات؟

٢-عرض الكتاب:

هذه الدراسة الموجزة محاولة لإرساء منهجية علمية للبحث عن أنسب الطرق للإجابة عن السؤال: هل اللغة العربية أفضل اللغات؟

حيث يرى الكاتب أنه لا بد من وجود قواعد علمية ناظِمة للتفاضُل قبل الإجابة عن التساؤل الرئيسي المَطروح: "هل اللغة العربية أفضل اللُغات؟"؛ وذلك لما في هذا الموضوع من تعقيد باعتباره قضيةً جَدليّةً حديثةً كَثُرَ الخلاف حولها. وهذا الكِتاب لا يؤكد أنّ اللغة العربية أفضل اللغات، ولا يَنفي هذه الفَرضيّة؛ إنما يطرح أفضلية اللُغة العربية بِوصفها فرضية، ويذكر أن ما يُميز العربيةَ عَن غيرها مِن اللُغات هو اجتماع ثلاث عشرة ميزة لغوية فيها. (ص١١)

وانطلاقا من هذه الفرضية، وَضعَ الكاتب مَبحثًا خاصًّا اقترح فيهِ طُرُقًا لِتفنيدها، إذا لم يتحقق أي منها فإن الفرضية تُصبح مقبولة. فقد امتدّ السِجال حول أفضلية اللُغة العربية لِيشملَ اللقاءات التلفزيونية والصُحف، وانقسَم فيهِ أطراف الجدل قسميْن: المؤيدون لكون اللغة العربية أفضل اللُغات، والمُنكِرون لذلك، ويرى الكاتب أنَّ لدى كلا الفريقين إشكالًا فيما يتعلق بطبيعةِ الأدلة، فكلاهما لم يدعم رأيهُ بما يكفي مِنَ الأدلة والبراهين العلمية الكافية لإثبات قوله.

ففيما يتعلق بإشكاليةِ الإثبات، أوضح مؤيدُو الفرضية رُكنًا واحِدًا مِن أركان التفضيل هو المُفضَّل، أي اللغة العربية، إلا أنهم لم يذكروا المُفضَّل علَيه ولا وَجه التفضيل، وبهذا فإنهم مُطالبون بتوضيحِ كافةِ أركان المفاضلة.

ومِن المآخذ على استدلال المؤيدين ما نُسميه (مُشكلة الاستقراء التام للُغات)؛ إذ يتعذَّر فحص كل اللغات لإصدار حُكم بأفضلية اللغة العربية، إضافةً إلى الخلط بين المزايا والسِمات.

أمّا فيما يخُص المنكرين لأفضلية اللغة العربية فإن حُجتهم تكمن في مشكلة الاستقراء التام للُغات، لكن هذه الحجة تَرتدّ عليهم، فهل استطاعوا فحص كل اللغات لإنكار أفضلية اللغة العربية؟

من هُنا يسعى الكتاب إلى تأطيرِ هذا الجدل في إطارٍ علمِيٍّ مِن خلال تحقيق هذه الأهداف:

١. صياغة معيار للتفاضُل يكون بمثابة لغة تفاهم مشتركة.

٢. اقتراح تعريف لِمُصطلح "أفضل".

٣. اقتراح حلّ لِمُشكلة الاستقراء التام للغات.

٤. تطبيق المعيار على فرضية أفضلية اللغة العربية.

٥. اقتراح طريقة لتفنيد الفرضية.

المَبحث الأول: حُجج المؤيدين وَالمُنكرين

يأتي هذا المبحث لتحديدِ أوجُه القصور في طرق الاستدلال لدى المؤيدين والمنكرين، وإخضاعِ حُججهم للمُراجعة النقدية، وهذا في سبيل صياغة معيارٍ للتفاضُل بناءً على المآخذ التي وقع فيها الفريقان، وَليس مِن باب تتبُّع العَثرات؛ لذا فإنَّ الصواب في هذا الكتاب يَدين بشكل أساسيٍّ للأخطاء التي وقعَ فيها الفريقان في الاستدلال، باعتبار أنّ هذه الأخطاء تُصبح مجالًا للآخرين لاكتشاف صواب جديد. (ص١٧)

أوجُه القصور في استدلالات المؤيدين:

نلحظ أن استدلالات المؤيدين اختزلت الأدلة على أفضلية العربية في مجموعة النُّقولات عن الفُقهاء والمستشرقين والأُدباء، التي تُثني على العربية، إضافةً لإيرادهم كلامًا مُجملًا عامًّا، كَقول

المنطقي في تعليله لأَفضليـة اللُغة: "لأنها أوسعُ مناهج، وألطفُ مخارج، وأعلى مدارج"، ويُمكننا إيجاز أوجه القصور فيما يلي: (ص١٩)

أولًا: غُموض مصطلح الأفضلية: إذ لم يتمّ تحرير المصطلح بدقة، لا سيما أنَّهُ يتسم بالغموض ويختلف معناه باختلاف التصورات، وَحتى يُصبح مُصطلحًا علميًا لا بد أن يوضَع له حدٌّ واضحٌ ودقيق لئلا يدخُل فيه ما ليس منه.

ثانيًا: الاقتصار على الحجج الدينية: وهو المأخذ الأكثر شُيوعًا؛ إذ يكثر القول في الاستدلال على أفضليتها بأنها لغة القرآن الكريم، وبرغم أنه لا شكَّ في أن ذلك يمنحها رفعةً فإنه ليس دليلًا لُغويًّا، ولا يُراعي اختلاف المرجعيات الثقافية للمُنخرطين في قضية التفاضُل، وهو موضوع كثير في الشرق والغرب، لذا لا بد من منطقٍ مُشترك.

ثالثًا: الاحتكام إلى الغيبيات: أي الاستناد إلى ما لا يُمكن التحقق منهُ تجريبيًّا كالقول بأن العربية أصل اللغات؛ رغمَ كوْن قضية أصل اللُغات من القضايا الحاسمة التي لم ينتهِ العُلماء فيها إلى نتيجة مُرضية، وما زالت نشأةُ اللغة أصعب مُشكلة في تاريخِ العلوم.

رابعًا: الخلط بين السمات والمزايا اللغوية: والسِمة في اللغة هي ليس مما يَقع بِهِ التفاضل، في حين أن المزية فضيلة يمتاز بها الشيء، وإنّما تُعرَف المزية اللغوية بأمرين:

- أنها تمنح المُتكلم طريقة أكثر فاعلية لممارسة اللُغة.
- أنها لا تدخُل فيما يجب على اللُغة أن تحتوي عليه كالحروف والأسماء؛ باعتبارها تراكيب أساسية وليست فضيلة.

ومن المزايا اللغوية خاصية الإعراب؛ إذ تمنح المتكلم مزايا عدة مثل: إبانة المعنى، وإزالة اللبس، والاختصار. أما السمات فمنها اختلافُ اللغات في ترتيب بناء الجملة، كتقديم الفعل على الفاعل والصفة على الموصوف.

ونتيجة لهذا الخلط، ذهب المؤيدون إلى الاستدلال بالسمات، كالتغنّي بصوت الضاد، رغم كونه لا يمثّل امتيازًا بذاته.

خامسًا: الخلط بين المزايا اللغوية وغير اللغوية: كالاحتجاج بكون العربية هي الأكثر انتشارًا بين اللُغات. ورغم كون الانتشار ميزة، فإنها ميزة غير لغوية لا ينشأ عنها تفاضل، وذلك لأمرين هُما:

- أن المزايا غير اللغوية لا تخصُّ اللغة في طبيعتها بقدر تعلقها بالظروف المُحيطة باللغة، لأن انتشار لغة ما قد يعود لظروف معيّنة وليس لميزات لغوية محضة.
- عدم استناد المزايا غير اللغوية إلى معيار ثابت يمكن الاحتكام إليه، إنما تستند إلى عوامل متعددة ومتغيرة.

ومن المزايا التي لا تدخل في التفاضل سُهولة تعلُّم اللغة؛ لكن هذه الميزة لا تعود إلى فضيلة مختصة باللغة، وإنما إلى كون التعلم عملية مُتداخلة تؤثر فيها عدة عوامل. (ص٢٦)

سادسًا: الاستدلال بمزايا لغوية مشتركة: كالاستدلال بالمزايا اللغوية. لكن هذه المزايا لا تنفرد بها العربية؛ بل تشترك فيها مع اللغات الأخرى؛ كقولهم إن أفضلية العربية تعود إلى اشتمالها على الأوزان الشعرية المتنوعة (بُحور الشعر)، وقد أظهر الفارابي أن هذه الميزة لا تقتصر على العربية بل تُشاركها فيها اليونانية.

سابعًا: الاستدلال الغرائبي: وهي الاستدلالات التي يُمكن إدراجها ضمن الخيال العلمي ولا ترقى لتكونَ دليلًا علميًّا، وتصدر عن غير المُختصين من ذوي العاطفة لنُصرة اللغة العربية. من ذلك ادعاؤهم بوجود ما يسمى "علم اللغة الكوني" القائم على دراسة كافة اللُغات في آن واحد ومقارنتها باللغات الأُخرى، وأنه أسلم عالمان مِن أصل ٩ غير مُسلمين بسبب ذلك. (ص٢٨)

نقد اعتراضات المُنكرين:

يظهر من مُراجعة اعتراضات المنكرين أنها تعتريها كثير من الثغرات المنطقية والعلمية، على الرغم من أن رأيهم لاقى انتشارًا واسعًا نتيجة ضعف أدلة المؤيدين، وما يمنحهُ الإنكار من شعور بالإنصاف للغات الأخرى، والافتراض بأن القائلين بأفضلية العربية هُم مُتحيزون بالضرورة. (ص٣١)

وقد استند المُنكرون إلى مجموعة من الاعتراضات على أفضلية العربية، نوجزها فيما يلي:

(١) اللُغات جميعها مُتساوية: وهذه المقولة من الحُجج المركزية المعتمَدة، ولها معنيان:

- أن اللغات متساوية في التعقيد: ولا يعني هذا أنها تتساوى في صعوبتها؛ إنما يُقصد بالتعقيد المعنى المُناقِض للبدائية، وكما قالَ مارتن وَكِيربي: "لا يوجد شيء اسمهُ لغة بدائية، فإن لغة قبيلة من الصيادين لا تقلّ تعقيدًا عن لُغة المجتمعات الصناعية"؛

- "أن اللغات تحتوي جميعها على قواعد نحوية متساوية في التعقيد"، وقد انعقد إجماع اللسانيين على صحة هذه المقولة لسنوات طويلة، لكنها خضعت مؤخرا للمراجعة النقدية بتشكيك اللسانيين ذاتهم، إذ يرى سامبسون أن هذه المقولة إنما هي افتراض أراد أصحابه أن يؤمنوا به أكثر من امتلاكهم أسبابًا حقيقية تدعمه، وانتهى الجدال بكونها مقولة غير علمية بل أيديولوجية فرضتها أيديولوجية المساواة.

وفي دراسة علمية رصينة للباحثيْن جوزيف ونيومير تهدف إلى تتبُّع الأصول التاريخية للمقولة، أثبتت النتائج أنها برزت كرد فعل على أحكام التفوق اللغوي التي انتشرت خلال في القرن التاسع عشر (ص٣٤٢)، حيث ساد في تلك الفترة اعتقاد لدى المستشرقين بأن تعقيد اللغة وثراءها مرتبطان بالمستوى الحضاري للجماعة اللغوية؛ فاللاتينية واليونانية، مثلا، تمتلكان في

رأيهم بنية معقَّدة تتلاءم مع مهامّ الحضــارة الأوروبية المتقدمة، إلا أن هذا الاعتقاد لم يلبث أن اهتزّ فيما بعد.

وبحلول منتصف القرن التاسع عشر، وُصفت العربية واللغات الأُخرى بالنزعة الحسيَّة في مُقابل اليونانية التي كانت تتمتع بقدرة عالية على التجريد.

ثم جاء بُوَاس الذي أكد أن العديد من اللغات البدائية معقدة، وَتبعهُ في ذلك تلميذه سابير الذي قال: "عندما يتعلق الأمر بالشــكل اللغوي، فإن أفلاطون يســير مع راعي الخنازير المقدوني"، ورأى الوصـفيون ذلك تأكيدًا على تسـاوي اللغات في التعقيد، لكنَّ سـامبسـون رأى أن ما يقصده سابير هو أنهُ لا علاقة بين تعقيد اللغة ومستوى الحضارة.

اللغات متساوية في الوظيفة الإبلاغية:

وهذا هو المعنى الثاني لمقولة التســاوي التي احتجَّ بها المُنكرون كقولهم: "لا تفاضــل بين اللغات ما دامت اللغة يُعبر بها كل قوم عن مقاصــدهم وهمومهم وأمانيهم"، وفي هذا الرأي وجهة نظر؛ إذ إن الحيوان لهُ قدرةٌ على التعبير عن مقاصده من خلال أصوات تعبر عن معانٍ متعددة، وهذه القدرة لا تجعل لُغته مساوية للغة الإنسـان، كما لا يقدح ذلك في أفضلية اللغة الإنسـانية في قُدرتها على إنتاج جُمل لا متناهية. ويُؤخذ على هذا الاحتجاج افتقاره إلى ما يؤيده من واقعِ اللُغات؛ إذ تتفاوت اللغات في قدرتها على التعبير عن بعض المعاني والأفكار والظواهر النفسية، وقد لاحظ ذلك أستاذ في علم النفس في جامعة لندن وأنشأ ما يسمى بـ (مُعجم السعادة) اقترض فيه الكلمات الدالة على السعادة من كافةِ اللغات. (ص٣٧)

(٢) لا تفاضل بينَ اللغات:

يطرح المُنكرون هذه العبارة دون تفصــيل، وكأنَّ هُناك إجماعًا في اللســانيات على رفض مبدأ التفاضــل كُلّيًّا، إلا أنّ هناك مِن داخل علم اللغة الحديث من أجازهُ، وأبرزهم مِن اللســانيين ديكســون الذي قال: "ومع هذا لا تشــتغل أيُّ لغتين بالطريقة نفســها تمامًا". وقد قسَّــم المطيري التفاضل اللغوي إلى أربع درجات هي:

علاقة مطلقة-عامة: س هي أفضل اللغات.

علاقة مطلقة-خاصة: س أفضل من ص.

علاقة نسبية-عامة: فيما يتعلق بالوسيط "ن"، س هي أفضل اللغات.

علاقة نسبية-خاصة: فيما يتعلق بالوسيط "ن"، س هي أفضل من ص. (ص٤٢)

(٣) مُشكلة الاستقراء التام:

مُلخص هذا الاعتراض أن الحُكم بأفضلية العربية يقتضـي أوّلًا فحص لغات العالم البالغ عددها نحو ســتة آلاف لغة، وهو أمر يســتحيل تطبيقهُ عمليًّا، وهذا المطلب لا يَخصُّ طرفًا دون آخر، بل

يشمل الطرفيْن معًا، سواء كان مؤيدًا أو ومنكرًا. إلا أن مطلب الاستقراء يُحيلنا إلى إشكالية ناقشها الفيلسوف النمساوي بوبر الذي كشفَ مُشكلات منطقية في المنهج الاستقرائي؛ بل نظر إلى الاستقراء بوصفهِ خُرافة، وأنهُ لا يَصلُح أن يكونَ معيارًا يفصل بين العلم الحقيقي والزائف، وأشارَ أيضًا إلى مُشكلة تتعلق باستحالة حصر كل ما في العالم من تنوعات لا نهائية. وتنطبق الإشكالية ذاتها على الاستقراء التام للغات، فعلى افتراض أن فحص ستة آلاف لغة أمر ممكن، فإنَّ الإشكالية ستظلّ قائمة، فمن طبيعةِ اللغة أنها تتبدّل وتتغيّر ولا تبقى على حال. (ص٤٦)

وقد اقترح بوبر بديلًا عن الاستقراء حَظي بقبول المجتمع العلمي، ويُعرَف بـ "قابلية التفنيد"، وتجاوزَ بهِ مُشكلة الاستقراء التام للغات عندَ الحُكم على الأفضلية؛ فلكي تُصبح مقولة أفضل اللغات علمية، لا بد من تحديد المسالك والطُرق التي يتم بها تحديد أفضلية اللُغة.

(٤) تسويغ التفاضل اللغوي قد يُشكل ذريعة للانتقاص مِنَ اللغات الأخرى:

يرى الباحث أن فتح المجال للتفاضل يؤدي إلى تبرير الانتقاص من اللغات الأخرى، أو إذكاء فكرة التفوق العرقي وتغذية العُنصرية؛ إلا أن تلك الخشية منشؤها الاعتقاد الخاطئ بأن تفضيل لُغة على أُخرى يعني بالضرورة الانتقاصَ مِن المُفضَّل عليه وموجبًا لهُ، لكنّ الحُكم بأنَّ اللغة (أ) أفضل مِن (ب) لا يعني الحَطَّ مِنَ اللُغة (ب)؛ لذا يجب الفصل بين الأمرين وإدراك أن الإشكالية ليست في تفضيل لغة على أخرى إنما الانتقاص من الأخرى.

ويمكننا تَفَهُّم فكرة رفض التفاضل اللغوي إذا أدركنا أن بعض الفلاسفة ذهبوا إلى ازدراء اللغات الأخرى وتحقيرها والتشهيرِ بها ولم يكتفوا بتفضيل لُغتهم، كما في مَقولة جالينوس: "لُغة اليونانيين أفضلَ اللغات، لأن سائِر اللغات إنما تُشبه نباح الكلاب أو نقيق الضفادع". وتجدر الإشارة إلى أنَّ للانتقاص من اللغات جذورًا لاهوتيّة عميقة في الفكر الغربي، ويعتقد اللاهوتيون أن العبرية هي اللغة الأولى للبشرية ويُشارُ إليها بلغة البراءة أو الفردوس. أمَّا في السياق العربي الإسلامي، فليسَ هُناك مبررٌ للخشية من التفاضُل، لأن اختلاف اللُغات إنما يُنظر إليه بِوصفه آية من آيات الله عز وجل، ولقد جرت عادة علماء اللغة أن يُصدِّروا مؤلفاتهم بالثناء على الله أن كَرَّم الإنسان بنعمةِ البيان. (ص٥٢)

(٥) البحث في أفضلية العربية من عدمها إهدار للوقت والجُهد فيما لا يعود بطائِل:

أي أنهُ بحثٌ لا ينفع الخوضُ فيه، ويفتقر إلى الثمرة العلمية، ولا فائدة لدارسها سوى إضاعة الوقت، ويُجيب الباحث عن ذلك بأنَّ أبرز الفوائد من دراسةِ هذه المسألة هي:

- إكساب الدارس فهمًا عميقًا للغة العربية.
- التعريف بمميزات اللغة العربية.

- وقوع قضية التفاضل في صميمِ اهتمامات الدراسات اللغوية المقارنة. (ص٥٤)

(٦) الكُّل يعتقد أنَّ لُغته الأم أفضل اللغات:

كل جماعة لغوية تعتقد بأفضلية لغتها، وكلُّ حضارة تظن أن لغتها هي الأفضل، ويساق ذلك من باب الاستدلال على عدم وجود تفاضل بين اللغات، والإشكالية تكمن في المنطق الاستدلالي الذي يُقوم عليه إنكار التفاضل؛ لأن كل من يدَّعي أفضلية لُغته كَمن يُنكر الحقيقة، فالكل يدَّعي امتلاكها، والرهان هنا في القدرة على تبرير الاعتقادات تبريرًا علميًّا.

المبحث الثاني: معيار التفاضل المُقترح

يحاول هذا المبحث اقتراح معيار للتفاضل ليكون بِمثابةِ لغة تفاهم مُشتركة بين الفريقين، وعلى الرغم من أن هذا ليس أمرًا هيّنًا وتعترضهُ صعوبات، فإنهُ لا يمنع من التفكير في وضع معيار يضع الجدل الحاصل في إطارٍ علمي، ويجبُ أن يكونَ معيارًا مُنزّهًا عن أيِّ مأخذ، وصائبًا في كل الوجوه، وإلا سقطت قيمتهُ.

صعوبات منهجية:

تتعدد الصعوبات، ولعلَّ أبرزها ما يتعلق بطبيعة العلوم الإنسانية، فالعلوم الطبيعية تحظى بمعايير رياضية باعتبار أنها تتعامل بالأرقام، في حين أن العلوم الإنسانية - واللغوية منها خاصةً - تتعامل بالكلمات التي تكونُ عُرضةً للالتباس وسوء التأويل؛ لذا يجب أن يكون المعيار بمثابة مقولة شديدة الدقة وقابلة للتعميم على سائرِ اللُغات.

وقد أشار د. رياض الدخيل إلى صعوبة أساسية تستحق النظر وهي: كيف نضمن ألّا يكون في المعيار مُحاباة للغة العربية، وألّا يقع في الانتقائية المذمومة؟ إذ من شروط المعيار أن يُبنى على أُسس مشتركة وأن تكون اللغة هي الخاضعة له لا العكس. ويتردد سؤال آخر هُنا: ما الذي يجعل الاشتقاق لا الإلصاق معيارًا للتفاضل؟

نتجاوز هذه الصعوبة بجعل المُتكلم مقياسًا للخاصية اللغوية وأفضليتها، حيثُ تتفاضل الخصائص اللغوية بما تُقدّمه من مزايا للمتكلم في ممارسة اللغة، وكلما كَثُرت المزايا كانت الخاصية أفضل.

بالمقارنة بين الاشتقاق والإلصاق، نرى أن الاشتقاق أفضل بما يُوفّره للمتكلم من مزايا عديدة، مثل: الاقتصاد في الجُهد الذهني، والحَدّ من طول الكلمة؛ فالاشتقاق يُقلِّل تراكم الحروف الزائدة، ويحدّ من توليد عدد كبير من الكلمات، وَمِن هُنا يُحكَم على الاشتقاق بالأفضليَّة لما يُقدّمه من مزايا كثيرة بِجُهدٍ ذهني ونطقي أقلّ، وهذا مقياس سَنُراعيه عند صياغةِ معيار التفاضل. (ص٦٠)

معيار التفاضل ومسوغاته:

ويعني هذا المعيار أن تَنفَردَ اللُغة دون سائِر اللُغات باجتماعِ أكبر عددٍ من المزايا اللغوية للمتكلم، على أن تكونَ المزايا قابلةً للملاحظة، وشاملةً للمستويات الأربعة (الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية)، مع بيانِ طريقةِ التفنيد.

وبهذا، فإننا نصوغ تعريفًا لـ(أفضل اللُغات) بأنها: اللُغة التي تضع في حوزةِ المتكلم أكبر عدد مِنَ المزايا اللغوية. وَللتذكير، فإن مفهوم المزايا اللغوية أنها خصائص لغوية تمنحُ المتكلمَ طريقة أكثر فاعلية لممارسة اللغة.

وينبغي عندَ ذكر المزية اللغوية في لُغة ما، أن يُحدَّد وجه الامتياز أو الفائدة التي تعود على المتكلم، والمزايا اللغوية لا تدخل فيما يجب أن تحتوي عليه اللغة، كالحروف والصفات، وحدُّ الميزة المثالية: أن تُمكن المتكلم من تحقيق أقصى فائدة بِأقل جُهد. (ص٦٤)

أما مُسوِّغات المعيار، ففيها أقوال:

- فقد قيل: أن تنفرد اللُغة في جانب معيّن؛ فلا يقع التفاضُل إلا فيما تنفرد بِهِ اللُغة عن غيرها.
- وقيل: عن سائِر اللُغات؛ لتحديد درجة التفاضل في اللغة العربية هي المُفضل، وسائر اللغات هي المفضل عليه.
- وقيل: باجتماع أكثر عدد من المزايا اللغوية؛ فبقدرِ امتلاك اللغة للمزايا اللغوية تكون مرتبتها أفضل، إلا أن كثرة المزايا لا يُعوَّل عليه دائمًا، فقد تؤدي ميزة واحدة ما تؤديه مزايا كثيرة.
- وقيل: بالمزايا لا بالسمات؛ لأن التفاضُل يقع فيما تفردت به اللغة من مزايا لا السمات.

وأما المزايا اللغوية: فقيدٌ يُخرج المزايا غير اللغوية من عملية المفاضلة لأنها لا تتعلق بفضيلة تختصُّ باللغة ذاتها بقدرِ ما تتعلق بطبيعةِ الظُروف المحيطة بها؛ ولعدم استنادها إلى عاملٍ لغوي يمكن الاحتكامُ إليه.

- وقيلَ: للمُتكلم؛ لتحديد المُفضل لديه، فاللغة أفضل بالنسبة إليه باعتباره رُكنًا أساسيًّا في عملية التواصل، ولا يدخل في ذلكَ ما يقوله كمتكلم من آراء حول مزايا لغته سواءٌ كانت إيجابية أو لم تكن.
- وقيل: وشاملةٌ لمستويات اللغة الأربعة؛ فلتصبح اللغة هي الأفضل لا بد أن تحتوي مستوياتها الأربعة على المزايا.
- وقيل: على أن تكون المزايا قابلة للملاحظة: فاحترازًا من الاستدلال بالغيبيات، يجب أن تكون المزايا قابلة للرصد والاختبار.
- وقيل: مع بيان طريقة التفنيد، وذلكَ لحلِّ مُشكلة الاستقراء التام، وقد جاء اقتراح قابلية التفنيد لأنها تُعدّ محكًّا ورهانًا حاسمًا على مدى صحة أفضلية اللغة من عدمها. (٦٧)

وبالتالي، يُمكن إعادة صياغة المعيار وفقًا لأركان التفضيل: المُفضَّل، والمُفضَّل عليه، والمُفضَّل لهُ، ووجهُ التفضيل، وما تبقى فهي شروطٌ للمعيار.

المبحث الثالث: تطبيق المعيار على فرضية أفضلية العربية

سينظُر هذا المبحث في مدى استجابةِ اللُغة العربية للمعيار السابق الذي التزمنا بهِ.

أوّلًا: أن تنفرد اللُغة باجتماعِ أكبر عدد من المزايا اللغوية للمُتكلم:

وهُنا يمكن أن نفترض مبدئيًا أن اللغة العربية تتفرد عن سائر اللغات باحتوائها على ثلاث عشرة ميزة لغوية سنأتي لبيانها لاحقًا، ونُشير إلى أن التفرد هُنا ليسَ في عدمِ وجود هذه المزايا في أي لُغة أخرى غير العربية، وإنما باجتماعها كُلها في لُغةٍ واحدة؛ لذا فإن تفنيد الفرضية يكون بإثبات اجتماع هذه المزايا كافةً وليس متفرقة في لُغةٍ غير العربية، أو أن يُؤتَى بمزايا في لُغةٍ أُخرى تكافئها في العدد والكفاءة مع مراعاةِ قابليتها للملاحظة والرصد.

ثانيًا: أن تكونَ المزايا اللغوية قابلة للملاحظة: وقد تحقَّق هذا الشرط.

ثالثًا: أن تكون شاملةً للمستوياتِ الأربعة: وقد توفّرت المزايا في كافة المستويات، رغم ارتباطها بشكلٍ أكبر بالمستوى الدلالي. (ص٧١)

شرح المزايا اللغوية:

هدف هذا الجزء شرحُ المزايا اللغوية بتفصيلٍ موجز مع ذكر أوجهِ امتيازها.

١. لُغة قديمة حيّة: إذ تُقدر حياتها بأكثرَ من ألفٍ وأربعمائة سنة، وهو أمرٌ يخالف القانون الطبيعي للُغات، وإن طرأت عليها تغيرات، فإنها مجرد تغيرات مُعجمية وأسلوبية لا تجعلها بمنزلةِ لُغةٍ أُخرى، وَوجهُ الامتياز في بقائها كلَّ هذه المُدّة هو تمكينها للناطقين بها من قراءةِ مؤلفات يعود تاريخها إلى أكثرَ مِن ألف سنة دون مشقة في الفهم، ودونَ أن يقتصر ذلك على المُختصّين كما في الإنجليزية؛ فمثلًا، تعدّ قراءة شكسبير من القرن السادس عشر صعبة. وبمثل الاتساع الزمني للُغة العربية صارَ بوسع العربي الارتحال إلى أقصى نُقطة زمنية في الماضي دون اللجوء إلى وسيط لُغويّ ثانٍ، والاطلاع على ما تضمنتهُ الفترة الزمنية من تراث إنسانيّ رحبٍ ابتداءً بمرحلة صدرِ الإسلام حتى الفترة الإسلامية المُتَّسِمة بالنُضج الروحي واللغوي.

٢. تنوع الأوزان الشعرية: فما يُميز إيقاع اللغة العربية -خاصةً الشعر- ثراؤه الصوتيُّ وانضباطهُ الصارم، فالثراء يظهر في اشتمالها على ستة عشر وزنًا تُسمّى "البُحور"، ولِكُلِ بحرٍ أنواع؛ وأما الانضباط، فيتمثل في أن الأوزان الشعرية محكومة بنظام صوتيّ دقيق جدًّا، ووجهُ الامتيازِ في الأوزان الشعرية أنها تسهّل على أبناءِ اللغة حفظ الشعر واستذكارهُ مدة زمنيةً أطول.

٣. الوفرة المُعجميَّة: فالعربية مِثالٌ على الينبوع الثري لما تَزخر بهِ اللغة الإنسانية مِن وفرةٍ في الكلمات المستوفية للمعاني العامة والتفصيلية، حيثُ يتضمن المُعجم العربي قُرابةَ ثمانمائة

مفردة للصـــوت الواحد، ووجهُ الامتياز فيه ظاهرٌ، حيثُ يمنح ثراءُ المعجم المُتكلمَ فُرصـــة أكبر للتعبير عن مُراده.

٤. الإعراب: ويتمثّل في العلامات التي تلحق آخر الكلمة، وتنقَســمُ إلى: علاماتٍ أصـلية، وعلاماتٍ فرعيـة. وَمِن أوجُـهِ الامتيـاز في الإعراب: الإبـانـة عن المعنى، والـدلالـةُ على الحـالـةِ الصــرفيـة، والاختصار، والترتيب الحُر لمكوناتِ الجُملة، لذا فإن الدعوات المُطالبة بإسقاطه بحُجة التيسير لا تقود إلا إلى التعسير وتضييق الخياراتِ المتاحة للمُتكلم.

٥. الترتيب الحُر لمكونـاتِ الجُملـة: وهـذه ميزةٌ انبثقت عن الإعراب، ومن شـــأن الترتيب الحر أنه يجعل إقامةَ الوزن الشـعري أمرًا مُمكنًا؛ لأنه يَعسـرُ تأليفُ كلامٍ موزون دونَ وجود حريةٍ في تقديم الكلمات وتأخيرها. وأما وجهُ الامتياز في ذلك، فنوجزه في النقاط التالية:

- المرونة والحرية في التقديم والتأخير: وهذا لا يعني العشوائية، فثمة حدود تَحُدُّ من حرية المتكلم.
- إثراء المعنى: فطريقةُ ترتيب الكلمات تُكسب الجُملة معنًى إضافيًّا، والأمثلةُ في هذا السياق عديدة نكتفي بواحد منها، مثلًا:
- أكرمتُ زيدًا.
- زيدًا أكرمتُ.

فالجملتان تتفقان في المعنى العام، لكنهما تختلفان في المعنى التفصـيلي، فالأولى تعني "أنَّكَ أكرمت زيدًا، ولم تذكر غيره، وقد تكونُ أكرمت شـخصًـا آخر معهُ"؛ وأما الثانية، فتعني أنك "خصَّصـت زيدًا بالإكرام ولم تُكرم مَعهُ شخصًا آخر".

٦. كثرة حروف المعاني: فالحروف في العربية نوعان:

- حروف المباني.
- حروف المعاني.

٧. الاشتقاق: وينقسِمُ إلى ثلاثة أنواع نوجزها فيما يلي:

- الاشتقاق الصغير: أن يكون بين اللفظين تَناسُب في الحروف والترتيب نحوَ: ضرب من الضرب.
- الاشـــتقاق الكبير: وهو ما كان التناســـب بين المأخوذ والمأخوذ منهُ في المعنى واللفظ دونَ ترتيب الحروف، مثل: جَذَبَ وجَبَذَ.
-الاشتقاق الأكبر: وهو ما كان التناسب بين المأخوذ والمأخوذ منهُ في المعنى وأكثر الحروف نحوَ: ثَلبَ وثَلمَ.

٨. الأوزان الصــرفية: وهي ظاهرة فريدة اســتثنائية، ومن أوجه الامتياز فيها الاختصــار، فبدلًا من القول: أعطيتهُ مهلةً، أقول: اســتمهلتُهُ على وزن اســتفعل؛ والقدرة على معرفة تاريخ التغيرات الصوتية والصرفية التي طرأت على الكلمة بأسرعِ وقت.

٩. تعدد مواضـع الحذف: حيثُ يقع في العربيـة على الجُملة والمفرد، ودونَ اختلال المعنى؛ ومن الأمثلةِ على حذف الجملة قولهم: "ألا تا، بلى فا" أي: "ألا تفعل، بلى فافعل". ومن أوجه الامتياز في الحذف: الاقتصاد في الجُهد والزيادةُ في الإفادة.

١٠. الحمل على المعنى: أي أن يكونَ الكلام في معنى كلام آخر، فَيُحمل على ذلكَ المعنى، فيُعطى حُكمهُ؛ كقولهِ تعالى «قالتِ الأعرابُ» وَ «قالَ نسـوةٌ في المدينة»، ومن أوجهِ الامتياز في الحمل على المعنى:

أ. المرونة: إلا أن لها قيودًا وليست أمرًا متروكًا لحرية المتكلم.

ب. الدقة في المعنى: في قولهِ تعالى: «وقالَ نسـوةٌ في المدينة»، حيث اسـتُخدمَ الفعل لقلةِ النُسـوة حَملًا على معنى الجمع.

١١. التخفيف الصوتي: أي الاستغناء عن الأصواتِ الثقيلة بأن يُستبدل بها أُخرى خفيفة بناء على استراتيجيات: كالإبدال، والإدغام، والوقف، والإعلال؛ ومنها إهمال الأوزان الصرفية واستعمال أُخرى طلبًا للخفة؛ وهوَ ميدانٌ واسع في العربية يهدف إلى تمكين المُتكلم من ممارسةِ اللُغة بأيسر الطرق وأقلِ جُهد عضلي ممكن.

١٢. الثراء الزمني: على خلافِ الاعتقاد بأن النظام الزمني في العربية يفتقرُ إلى الدقة، وَصفها المستشرق الألماني برجشتراسر بأنها: "أكملُ اللُغات الساميّة وَأتمُّها في هذا الباب"، وقد أحصى قواقزة للزمن الماضي أحد عشر قسمًا، كالمُطلق، والبعيد، والقريب منَ الحاضرِ، والمُتصِل به، والمُقارب. ووجهُ الامتياز للثراء الزمني أنه يمنح المتكلم دقة التعبير عَمَّا يَصعُب التعبير عنه.

١٣. التناسُق المَنطقيُّ: وهو أهَمّ مزايا اللغة العربية، ويستحقُ أن يُفرَد له بكتابٍ مستقل، وقد سمّاه البعض: "الاطراد" أو "التجانُس"، وغير ذلك من المُصطلحات، ويُشكّل مَظهرًا جماليًّا للغة العربية؛ إذ تُبدي قواعدها النحوية والصرفية تناسُقًا منطقيًّا يَعجَبُ لهُ الذهن، فللتناسق قُدرة تفسيرية في إيضاحِ العلل المنطقية للقواعد الصرفية والنحوية، وعدم إدراك هذه الميزة قاد البعض إلى إصدار أحكام غير دقيقة، كالقول باعتباطية قواعد العربية؛ بل الدعوة إلى إسقاط بعض هذه القواعد مثل: حسن الشريف الذي سَرَدَ بعض القواعد ورأى أنها غير منطقية، ونلاحظ أن الحُكم على اعتباطية اللغة أمرٌ لا يُكلف القائِل أي مشقة ذهنية أو يتطلب معرفة سابقة؛ بل يتساوى فيه المختصُّ والجاهل؛ في حين أن استنباط العلل المنطقية يتطلب إحاطة واسعةً ونظرًا عميقًا.

ويكمن وجه الامتياز في التناسق المنطقي في تيسير اللغة كممارسة، وبغيابهِ يكون المتكلم أمام مزيج فوضوي من الأحكام والقواعد.

وللتناسق المنطقي نظائر تكررت في أبواب نحوية مختلفة؛ نبدأ بالأوضح منها فالأقل وضوحًا:

١. الأسماء الستة: حيث تتناسق مع الحركات الإعرابية في المُفرد، فالواو ضمة مُشبعة، والألف فتحة مشبعة، والياء كسرة مشبعة.

٢. التثنية: والمُثنى هوَ: "الاسم الذي لحق آخرهُ ألفٌ أو ياءٌ مفتوحٌ ما قبلها، ونون مكسورة، ليدلَّ على أنَّ معه مِثلَهُ مِن جنسه"؛ والأسماء المُثناة صيغت في نسق واحد في أبواب نحوية متنوعة، والشكل الموحد يظهر باتصال ألف التثنية بكل ما دلَّ على مثنى سواءٌ كان اسمًا أو فعلًا، ولا يقف التناسق في هذا الاتصال؛ إنما هُناك تناسق آخر بين حركات النون في الاسم المُثنى والفعل المضارع المسند إلى ألف التثنية التي تأتي مَكسورة.

٣. جمع المذكر السالم: وتلحقه واو زائدة مثل: مُسلمون، وصيغت الأفعال والضمائر التي تُشير إليه في هيئة واحدة متناسقة باتصالها بواو الجماعة، مثلًا:

الأفعال: المُضارع (يضربون)، (لم يضربوا)، (لن يضربوا).

الضمائر: (أنتم)، (هم)، تظهر الواو عند وصلها هكذا: أنتمو، همو.

ويظهر التناسق في حركة النون إذ جاءت مفتوحة في الأفعالِ والأسماء.

٤. تخصيص الضمير المؤنث للكسر: من التناسق تخصيص الضمائر بالكسر مثل: أنتِ، لكِ؛ لأن الكسرة من الياء والياء تؤنث، حيثُ يظهر التأنيث شكلًا متماثلًا من خلال اتصالها بالياء.

٥. عمل (أن) الناصبة للمضارع: تسمى (أن) الخفيفة وتنصب المضارع مثل: أُريد أن أقرأَ كتابًا، وعلل النحويون نصبها للمضارع باتساقها مع (أنَّ) المُشددة الثقيلة التي تنصب الاسم، وذلك لتشابُههما، فقالَ السيرافي في وجوه التشابه بينهما: "إن المُخففة هي أُمُّ الحروف في هذا الباب، والغالبة عليه، والقوية فيه"، وعلةُ نصبها: أنها وما بعدها من الفعل بمنزلةِ المصدر؛ وكذلك أنَّ المشددة وما بعدها من الاسم والخبر بمنزلة اسم واحد.

٦. عمل ما الحجازية: حيثُ ترفع اسمها وتنصب خبرها مثل: ما سَعيُكَ ضائعًا، وعلل النحويون نصبها للخبر ورفعها للاسم؛ لتناسقها مع (ليسَ) نظرًا إلى تشابههما من وجهين هما: أن مَا تنفي الحال، ودخول كليهما على المبتدأ والخبر.

٧. نصب جمع المؤنث السالم: حيثُ يُنصب ويجرُّ بالكسرة رغم كون التناسق المنطقي يقتضي نصبهُ بالفتحة حملًا على الاسم المُفرد، والعلةُ في ذلك ليتناسقَ مع جمع المُذكر السالم.

٨. إعراب المُعربات: فسر النحويون الظاهرة اللغوية إدراكًا منهم لأهمية التناسق المنطقي؛ لذا عللوا إعراب الأسماء باحتياجِها للمعنى، ولئلّا يلتبس المعنى، فلو قُلنا: (ضرب محمد خالد) لم يُدْرَ

مَن الضـارب ومن المضـروب. ولكنهم وقفوا على أسـماء يتضـح معناها بلا إعراب وعللوا ذلك بقول: "حمْل ما لا لبسَ فيه من الأسماء على ما فيهِ لبس". (ص١١٠)

المبحث الرابع: طرق تفنيد الفرضية

أي ذكر المســالك التي يُمكن من خلالها نقضُ الحكم بأفضــلية اللغة العربية على ســائر اللغات، وهذا الشرط هو المَحكُّ في إثبات صحة الفرضية من عدمها، ونوردُ هنا أربعة طرق:

أولًا: إثبات أن المزايا اللغوية الســابقة (الثلاث عشــرة ميزة) قد اجتمعت في لغة واحدة أخرى غير اللغة العربية.

ثانيًا: إثباتُ أن لُغةً واحدة أخرى غير العربية، قد اجتمعت فيها مزايا لغوية مُختلفة عن الثلاث عشرة ميزة السابقة، لكنها مساوية لها في الكفاءة والعدد، وتكون لغوية قابلة للملاحظة.

ثالثًا: إثباتُ أن لُغةً واحدة أخرى غير العربية، قد اجتمعت فيها مزايا لغوية مُختلفة عن الثلاث عشرة ميزة السابقة، لكنها مساوية لها في الكفاءة من غير العدد.

رابعًا: إثبات أن مزايا اللغة العربية ليست مزايا بل مثالب. (ص١١٤)

وخلاصة الأمر، أنّ تحقُّق طريقة واحدة من الطرق الأربع المذكورة كافٍ لإثبات أن العربية ليست أفضــل اللغات، وإذا لم تتحقق الطرق الســابقة فهذا يعني أن أفضــلية اللغة العربية فرضــية مقبولة.

٣- الخاتمة:

سعى الكتاب في النهاية إلى صياغة معيار للتفاضل لحل الإشكال الحاصل في إثبات أفضلية اللغة العربية، فمثل هذا الجَدل الواســع والمعقَّد لا يُمكن الوصــول بهِ إلى نتيجةٍ حتمية، فالكُل يرى أن لغته الأم هي اللُغة الأفضــل ويرى ما دونَ ذلك انتقاصًــا مِن قدرها، فالمُســوغات التي اتخذها الفريقان تبدو للوهلة الأولى منطقية؛ لكنَّ القصور فيها جَليٌّ؛ لذا وَجَبَ تفنيدُها وتحليلها للوقوف على صحتها، ورغمَ صعوبة صياغةِ معيار موحَّد للحكم على فرضية أفضلية اللغة، فإنَّ الكاتب قد نَجحَ في وضــعِ معيار، إن لم يكُن هو الأمثل، فإنّهُ واضــحٌ ودقيقٌ وموافق لشــروط منهجية علمية تؤدي في نهاية المطاف إلى حُكمٍ قريب من الصواب.

المراجع العربية:

القعيـب، خـالـد سـعيـد، *هـل اللغـة العربيـة أفضـل اللغـات: محـاولـة لبنـاء معيـار للتفاضل*(ط١)، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٢٤م.

رومنة المراجع العربية:

al-Quʿayb, Khālid Saʿīd. Hal al-lugha al-ʿArabiyya afḍal al-lughāt: muḥāwala li-bināʾ miʿyār li-l-tafāḍul. Jadāwil li-l-Nashr wa-l-Tarjama wa-l-Tawzīʿ, Bayrūt, Lubnān, ṭ1, 2024. (In arabic)

المراجع الأجنبية:

Joseph J. E. Newmeyer F. J. (2012). All languages are equally complex. *Historiographia Linguistica, 39*(2/3), 341–368

بيانات الباحث:	Author Biodata
لؤي بدران، أستاذ النحو واللسانيات المشارك في قسم اللغة العربية، جامعة زايد، الإمارات العربية المتحدة. حاصل على درجة الدكتوراه من جامعة اليرموك الأردنية عام ٢٠١٣ ، تدور اهتماماته البحثية حول الترجمة واكتساب اللغة الثانية.	Loay Badran, Associate Professor of Syntax and Linguistics in the Department of Arabic Language, Zayed University, United Arab Emirates, holds a PhD from Yarmouk University (Jordan, 2013). His research interests focus on translation and second language acquisition.

معرف أوركيد (ORCID)

Email: loaybadran@yahoo.com

اللسانيات العربية
Journal of Arabic Linguistics

مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language